جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتمـــاع والأنثروبولوجيا

اطروحة لنيل شهادة دكتوراه (LMD) في سوسيولوجيا الإجرام

الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي –الفايسبوك أنموذجا–

إعداد الطالب:

سلامي لخضر

الأستاذ المشرف:

براني كلثوم

تشكيلة لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء
رئيسا	بلحسن مباركة	أستاذ	جامعة وهران2
مشرفا	براني كلثوم	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران2
مناقشا	معطى سولاف	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران2
مناقشا	معطاوي موسى	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة
مناقشا	قميدي محمد فوزي	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة

الموسم الجامعي

2022/2023

ملخص الدراسة

ملخص: أتت دراستنا هاته بعنوان " الجريمة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي –الفايسبوك أنموذجا– "، هدفت لمعرفة واقع الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل وجمع أكبر قدر من المعلومات حولها، حيث اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، واستعننا بمنهج دراسة حالة لإثبات وجود الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تحليل 20 حالة لجريمة الكترونية عبر موقع فايسبوك، كما حددنا مجتمع البحث بمستخدمي موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" وأخذنا في ذلك عينة مكونة من 1109 مبحوث من كلا الجنسين تم اختيارهم عن طريق معاينة قصدية تطوعية، ولقد استخدمنا استبانة الكترونية لجمع البيانات، حيث تم توزيعها داخل موقع " فايسبوك"؛ ثم قمنا بجمع البيانات وتفريغها وتحليلها والخروج بعدة نتائج أهما:

- الذكور هم الفئة الأكثر تفاعلا في مواقع التواصل الاجتماعي.
- الفئة السنية من 20الى 40 سنة هي الفئة الأكثر تفاعلا في مواقع التواصل الاجتماعي.
- الكثير من المستخدمين يتعرضون للضرر داخل مواقع التواصل الاجتماعي.
- الجريمة الإلكترونية منتشرة بصفة كبيرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي حسب آراء العينة.
- الاحتيال والابتزاز، التشهير، القرصنة، السب والشتم، وارسال محتوى غير لائق، هي أهم الجرائم الإلكترونية المنتشرة عبر مواقع التواصل.
- عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها.
- عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.
- أجهزة الأمن حاليا غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.
- معظم الأفراد ينشرون معلوماتهم الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- معظم مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي اهتمامهم ضعيف بمبادئ الحماية الإلكترونية.
- معظم الضرر الذي يتلقاه ضحايا الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي من طرف أشخاص غرباء.
- ضحايا الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي يفضلون خصوصياتهم على التبليغ عن المجرمين.
- التستر على الجرائم الإلكترونية هو السلوك الغالب لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الأنترنت، الجريمة؛ الجريمة الالكترونية؛ مواقع التواصل الاجتماعي؛ الفايسبوك.

Abstract: Our study came with the title "Cybercrime on Social Media - Facebook Forms -" We aimed to find out the reality of cybercrime on the websites and gather the most information about it. In our study, we relied on the descriptive approach. We used a case study methodology to establish the existence of cybercrime on social media sites by analyzing 20 cases of cybercrime on Facebook. We also identified the search community with social media users. "Facebook" and a sample of 1,109 researchers of both sexes selected through a voluntary intentional preview, and we used an electronic data-gathering questionnaire, which was distributed on Facebook; We then collected, emptied, analyzed and produced several results:

- Males are the most interactive category in social media sites.
- The 20- to 40-year-old category is the most interactive in social media sites.
- Many users are harmed within social media sites.
- Cybercrime is widespread on social media according to sample opinions.
- Fraud and extortion, defamation, piracy, insult and insult, and sending inappropriate content, are the most important cybercrime spread across the media.

- The universality of cybercrime and its transgression of States' traditional borders make it difficult to detect perpetrators.

- Lack of material traces of cybercrime to encourage delinquents to commit them.

- The security services are currently unable to control cybercrime.

- Most individuals post their own information via social media sites.

- Most social media users have poor interest in e-protection principles.

- Most of the damage that victims of cybercrime receive via social media sites by strangers.

- Victims of cybercrime on social media prefer their privacy to reporting criminals.

- Covering up cybercrime is the dominant behaviour of social media users.

Keywords: Internet, crime; Cybercrime; Social media sites; Facebook.

Résumé : Notre étude est venue avec le titre "Cybercriminalité sur les médias sociaux - Facebook Formulaires -" Nous voulions découvrir la réalité de la cybercriminalité sur les sites Web et de recueillir le plus d'informations à ce sujet. Dans notre étude, nous nous sommes appuyés sur l'approche descriptive. Nous avons utilisé une méthodologie d'étude de cas pour établir l'existence de la cybercriminalité sur les sites de médias sociaux en analysant 20 cas de cybercriminalité sur Facebook. Nous avons également identifié la communauté de recherche avec les utilisateurs des médias sociaux. "Facebook" et un échantillon de 1.109 chercheurs des deux sexes sélectionnés grâce à un aperçu volontaire, et nous avons utilisé un questionnaire électronique de collecte de données, qui a été distribué sur Facebook; Nous avons ensuite recueilli, vidé, analysé et produit plusieurs résultats:

- Les hommes sont la catégorie la plus interactive dans les sites de médias sociaux.

- La catégorie des 20 à 40 ans est la plus interactive des sites de médias sociaux.

- De nombreux utilisateurs sont lésés dans les sites de médias sociaux.

- La cybercriminalité est répandue dans les médias sociaux selon des exemples d'opinions.

-- La fraude et l'extorsion, la diffamation, le piratage, l'insulte et l'envoi de contenu inapproprié sont les cybercrimes les plus importants répandus dans les médias.
- L'universalité de la cybercriminalité et sa transgression des frontières traditionnelles des Etats rendent difficile la détection des auteurs.
- Absence de traces matérielles de cybercriminalité pour encourager les délinquants à les commettre.
- Les services de sécurité sont actuellement incapables de contrôler la cybercriminalité.
- La plupart des personnes affichent leurs propres renseignements sur les sites de médias sociaux.
- La plupart des utilisateurs des médias sociaux s'intéressent peu aux principes de protection électronique.
- La plupart des dommages que les victimes de cybercriminalité reçoivent par l'intermédiaire de sites de médias sociaux par des étrangers.
- Les victimes de cybercriminalité sur les médias sociaux préfèrent leur vie privée à signaler les criminels.
- Dissimuler la cybercriminalité est le comportement dominant des utilisateurs des médias sociaux.
Mots-clés : Internet, criminalité; cybercriminalité; sites de médias sociaux; Facebook.

الإهـــــداء

بِسْمِ اِللهِ الْرَحمَانِ اَلرَحِيم وَبعْد:

لَا أُهدِي عَملِي لأمي، فَهيَ حيَاتِي وجَنَتِي، وَلنْ أُهدِيهاَ لِأبِي

فَأنَا ومَا أمْلِكُ لَأبِي، ولَا أُهدِيها لِإخْوتِي وأخواتِي فَهُمْ أهْلِي وخَاصَتِي

سَأهْدِيهَا لَك يامَن تقرأ (ي) سُطُورِي فَوُصُولَك هُنَا يَجْعَلُك

مَلِكَ(ة) الصَفحَة

فَهذَا لِلقُراءِ بِّرْ وَهُنَا بَلَاغَةٌ وسِرْ.

لخضر سلامي

شكر وعرفان

قال الله تعالى: (...رَبِ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلتِي أَنْعَمْتَ عَلَيْ وَعَلَى والَدَي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأدخلني بِرَحمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَالِحِينْ) سورة النمل الاية19.

فاللّهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

وقال الحبيب صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

فنخص بالشكر لأستاذتي الفاضلة " براني كلثوم" التي أشرفت علينا في هذا العمل العلمي.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وإلى جميع أساتذة التخصص كل باسمه، وإلى الطاقم الإداري والبيداغوجي لقسم العلوم الاجتماعية؛ كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا الانجاز العلمي وأخص بالذكر، الملازم الأول سعود الياس سليمان، رئيس فرقة مكافحة الجرائم المعلوماتية، وكل موظفي مركز الأمن الولائي لولاية البويرة.

لخضر سلامي

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
- ملخص الدراسة.	
- إهداء.	أ
- شكر وعرفان.	ب
- فهرس المحتويات.	ج- و
- قائمة الجداول.	ز- ح
- قائمة الأشكال.	ط- ك
- مقدمة.	01
الجانب النظري للدراسة:	
الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة.	
مقدمـــــــــــة.	01
1.1. الدراسات السابقة.	03
1.2.الإشكالية.	14
3.1. تحديد المفاهيم.	17
4.1. أدبيات الدراسة الميدانية.	23
5.1. مجالات الدراسة.	28
6.1. المقاربة السسيولوجية.	29
7.1. أسباب اختيار الموضوع.	36
8.1. أهداف الدراسة.	36
9.1.أهمية الدراسة.	37
10.1.صعوبات الدراسة.	37
ملخص الفصل	38

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: الجريمة الإلكترونية الشكل المستحدث للإجرام.	
- تمهيد.	**40**
1.2. مفهوم الجريمة الإلكترونية.	**41**
2-1-1- معيار وسائل ارتكاب الجريمة	**42**
2-1-2- معيار المعرفة بتقنية المعلومات	**42**
2-1-3-معيار موضوع الجريمة	**43**
2-1-4-الاتجاه الشامل	**43**
2.2. التطور التاريخي للجريمة الإلكترونية	**44**
2-2-1-المرحلة الأولى: من شيوع استخدام الكمبيوتر في الستينات ومن ثم السبعينات	**45**
2-2-2- المرحلة الثانية- في الثمانينات.	**45**
2-2-3- المرحلة الثالثة- في التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين	**45**
3.2. خصائص الجرائم الإلكترونية (المعلوماتية)	**47**
2-3-1- الجاني في جرائم المعلوماتية	**47**
2-3-2- الهدف والدافع من وراء ارتكاب جرائم المعلوماتية	**48**
2-3-3- ارتكاب الجرائم المعلوماتية في مراحل تشغيل نظام المعالجة الآلية للبيانات	**48**
2-3-4- وقوع الجريمة في بيئة المعالجة الالية للبيانات والمعلومات	**49**
2-3-5-صعوبة التحقيق وكشف المجرمين في هذا النوع من الجرائم	**50**
2-3-6- التعاون والتواطؤ على الاضرار	**51**
2-3-7- جريمة عابرة للحدود	**51**
2-3-8- اضرار جرائم المعلوماتية	**52**
2-3-9- سمات المجرم المعلوماتي	**52**
2-3-10-غياب الدليل ضد متهم معين	**54**
2-4- أشكال ومميزات جرائم الإنترنت	**56**
2-4-1- الأشكال	**56**
2-4-2- المميزات	**56**
5.2. صور الجرائم الالكترونية	**58**

2-5-1- التّقليد	**56**
2-5-2- جريمة السّرقة أو الانتحال	**59**
2-5-3- جريمة القرصنة (النّسخة غير المُرخّص لها)	**59**
2-5-4- سرقة المعلومات	**60**
2-5-5- انتهاك الخصوصية	**61**
2-5-6- التجسس الصناعي	**61**
2-5-7- جرائم تعمّد الأذى والتّدمير	**62**
2-5-8- تسهيل الدعارة والاغتصاب	**62**
2-5-9- جرائم أخرى	**63**
6.2. تقسيمات المجرمين في الجريمة الالكترونية وأهم وسائلهم	**65**
2-6-1- أصناف المجرمين الالكترونيين	**65**
2-6-2- وسائل ارتكاب الجرائم الالكترونية	**68**
7.2. دوافع وأسباب ارتكاب الجريمة الإلكترونية	**73**
2-7-1- دافع العقيدة	**73**
2-7-2- الدوافع الشخصية	**73**
2-7-3- الدوافع الخارجية	**74**
8.2. ضحايا الجرائم الإلكترونية	**75**
2-8-1- خصائص المجني عليه في الجرائم المعلوماتية	**75**
2-8-2- أنواع ضحايا الجرائم الالكترونية	**76**
2-8-3- علاقة الضحايا بالمعتدين	**78**
2-8-4- دور الضحية في الجرائم الالكترونية	**78**
9.2. تشريعات ضد الجريمة الالكترونية	**81**
2-9-1- موقف الشريعة الإسلامية من الجرائم الإلكترونية	**81**
2-9-2- المواجهة التشريعية الدولية للجرائم الإلكترونية	**82**
2-9-3- التشريعات الوطنية ضد الجرائم الإلكترونية	**86**
2-9-4- الجرائم الالكترونية في التشريع الجزائري	**88**
10.2. وسائل الوقاية من الجريمة الالكترونية ومكافحتها	**90**

2-10-1- مقترحات الوقاية	91
2-10-2- أساليب مكافحة الجريمة الإلكترونية	93
ملخص الفصل	**95**
الفصل الثالث: مواقع التواصل الاجتماعي فضاء للإجرام السيبراني.	
تمهيد.	**97**
1.3. مفهوم مواقع (شبكات) التواصل الاجتماعي	**98**
2.3. نشأة وتطور مواقع التواصل الاجتماعي	**100**
3-2-1- المرحلة الأولى	**101**
3-2-2- المرحلة الثانية	**101**
3.3. خصائص مواقع التواصل الاجتماعي	**102**
4.3. أنواع مواقع التواصل الاجتماعي	**105**
3-4-1-موقع فايسبوك Facebook	**107**
3-4-2- موقع استغرامINSTAGRAM	**111**
3-4-3- موقع تويترTWITTER.	**112**
3-4-4- موقع واتس ابWHATSAPP.	**114**
3-4-5-موقع تيليجرامTELEGRAM	**114**
3-4-6-موقع لينكد انLINKEDLN	**114**
3-4-7-موقع يوتيوب YouTube	**114**
3-4-8- موقع فايبر Viber.	**115**
3-4-9- موقع جوجل بلسGoogle Plus	**115**
5.3. دوافع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	**117**
6.3. إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي	**118**
3-6-1- الإيجابيات	**118**
3-6-2- السلبيات	**120**
7.3. أهم الجرائم المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي	**123**
3-7-1- سرقة الهوية	**123**

3-7-2- الإعلانات الوهمية، والرسائل غير المرغوب فيها	**123**
3-7-3- استغلال العيوب التقنية	**124**
3-7-4- التّهديد والمضايقة والابتزاز	**125**
3-7-5- التّعصّب الدّيني والعرقي والتّشجيع على العنف	**125**
3-7-6- تشويه السمعة	**126**
3-7-7- القذف والسب	**126**
8.3. ضوابط استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	**128**
3-8-1- الضوابط الشرعية	**128**
3-8-2- الضوابط العملية	**129**
9.3. النظريات المفسرة للجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي	**131**
3-9-1- النظرية اللامعيارية	**131**
3-9-2- التنظير الاعلامي الجنائي	**133**
ملخص الفصل	**134**
الجانب التطبيقي للدراسة:	
الفصل الرابع: واقع الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.	
تمهيد.	**136**
1.4. حالات من الواقع الاجرامي عبر موقع فايسبوك	**137**
4-1-1-جريمة النصب والاحتيال	**137**
4-1-2-جريمة التهديد، التشهير والابتزاز	**141**
4-1-3-جريمة انتحال الهوية والتزوير	**146**
4-1-4-جريمة السب والشتم	**150**

2.4. بيانات الاستمارة المعلومات الشخصية للمبحوثين	**158**
3.4. أشكال الجرائم الإلكترونية عبر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك.	**163**
4.4. أثر طبيعة وخصاص الجرائم الإلكترونية في انتشارها وصعوبة الكشف عنها.	**177**
ملخص الفصل	**197**
الفصل الخامس: ضحايا الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي	
تمهيد	**199**
1.5.أثر سلوك الضحايا في ارتكاب الجريمة ضدهم عبر موقع فايسبوك.	**200**
2.5.مناقشة وتفسير النتائج بالفرضيات.	**232**
5-2-1-مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى	**232**
5-2-2-مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثانية	**232**
5-2-3-مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثالثة	**233**
3.5.مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة	**234**
4.5.مناقشة النتائج في ضوء النظرية اللامعيارية	**236**
5.5.الاستنتاج العام	**238**
الخاتمة	**240**
قائمة المراجع	**242**
قائمة الملاحق	**264**

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
01	جدول يبين بعض تشريعات الدول العربية ضد الجريمة الإلكترونية.	88
02	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	158
03	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.	158
04	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.	160
05	جدول يبين توزيع الأفراد حسب الحالة المهنية.	161
06	جدول يبين توزيع الأفراد حسب الحالة المدنية.	162
07	جدول يبين مدى تعرض أفراد العينة للاعتداء والمضايقة من طرف الآخرين عبر الفايسبوك.	163
08	جدول يبين مدى انتشار الجريمة الإلكترونية عبر موقع فايسبوك حسب أراء أفراد العينة المدروسة.	164
09	جدول يبين آراء أفراد العينة حول أهم الجرائم المنتشرة عبر الفايسبوك.	165
10	جدول يبين مدى التعرض للضرر بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.	166
11	جدول يبين مدى انتشار جريمة الاحتيال والابتزاز بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.	168
12	جدول يبين مدى انتشار جريمة التشهير بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.	170
13	جدول يبين مدى انتشار جريمة القرصنة بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.	172
14	جدول يبين مدى انتشار جريمة السب والشتم بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.	174
15	جدول يبين جرائم أخرى بدلالة (ارسال محتوى غير لائق) تعدد الجرائم عبر موقع	175
16	جدول يبين اراء أفراد العينة في أن سهولة الوصول لمعلومات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك) يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية عبرها.	177
17	جدول يبين اراء أفراد العينة في أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان لممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك.	179

18	جدول يبين اراء أفراد العينة في أن عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها.	180
19	جدول يبين آراء أفراد العينة في أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	182
20	جدول يبين آراء أفراد العينة في أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم	183
21	جدول يبين انتشار الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	184
22	جدول يبين مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (اتساع الرقعة) في ممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	187
23	جدول يبين مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (عالمية/عابرة للحدود) في ممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	189
24	جدول يبين قدرة أجهزة الأمن في السيطرة على الجرائم الإلكترونية.عبر موقع فايسبوك بدلالة مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (اتساع الرقعة) في ممارسة الفعل الاجرامي	192
25	جدول يبين قدرة أجهزة الأمن في السيطرة على الجرائم الإلكترونية عبر موقع فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	195
26	جدول يبين آراء أفراد العينة حول نشر المعلومات الخاصة بهم عبر الفايسبوك.	200
27	جدول يبين مدى اهتمام أفراد العينة بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك.	201
28	جدول يبين مدى تعرض أفراد العينة للضرر جراء نشر المعلومات الخاصة بهم عبر الفايسبوك.	202
29	جدول يبين مدى تعرض أفراد العينة للضرر من الأشخاص لهم معرفة سابقة بهم عبر الفايسبوك.	203
30	جدول يبين مصدر الضرر الذي يتعرض له أفراد العينة عبر موقع الفايسبوك.	204

31	جدول يبين آراء أفراد العينة حول مدى تعرض ضحايا الجريمة الالكترونية للضرر من أشخاص لهم معرفة سابقة بهم.	205
32	جدول يبين مدى تفضيل أفراد العينة لحفظ خصوصياتهم مقابل عدم التبليغ عن المجرمين عبر الفايسبوك.	206
33	جدول يبين مدى تفضيل أفراد العينة لحياتهم الخاصة مقابل عدم المتابعة القضائية للمجرمين عبر الفايسبوك.	207
34	جدول يبين مدى تخوف أفراد العينة من تبعات التبليغ عن المجرمين عبر الفايسبوك.	208
35	جدول يبين ردة فعل أفراد العينة اتجاه من يسيئون لهم عبر موقع الفايسبوك.	210
36	جدول يبين آراء أفراد العينة في أن مسألة الاعتداء عبر الفايسبوك أمر يستدعي تبليغ الجهات القضائية.	211
37	جدول يبين مدى تفضيل أفراد العينة لمعالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها.	212
38	جدول يبين العلاقة بين نشر المعلومات الشخصية بمدى الاهتمام بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك	214
39	جدول يبين العلاقة بين نشر المعلومات الشخصية بمدى منح الثقة للأشخاص عبر الفايسبوك.	216
40	جدول يبين مدى تعرض أفراد العينة للجريمة الإلكترونية من طرف أشخاص لهم علاقة سابقة بهم بدلالة أن أغلب ضحايا الجريمة الالكترونية لهم علاقة مع من اعتدوا عليهم.	218
41	جدول يبين مصدر الضرر الدي يتعرض له أفراد العينة عبر موقع فايسبوك بدلالة أن أغلب ضحايا الجريمة الالكترونية لهم علاقة مع من اعتدوا عليهم.	220
42	جدول يبين مدى تخوف أفراد العينة من فضح خصوصياتهم بدلالة تفضيل حياتهم الخاصة مقابل عدم المتابعة القضائية للمجرمين عبر الفايسبوك.	223
43	جدول يبين مدى تفضيل أفراد العينة لحياتهم الخاصة على متابعة المعتدين قضائيا بدلالة عدم التبليغ خوفا من العواقب.	224
44	جدول يبين علاقة ردة فعل أفراد العينة اتجاه الجريمة الإلكترونية الواقعة ضدهم مع تفضيل	226

	معالجتها بتبليغ الجهات المعنية.	
45	جدول يبين ردة فعل أفراد العينة اتجاه الجريمة الإلكترونية الواقعة ضدهم بدلالة أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر لا يستدعي تبليغ الجهات المعنية.	229

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــــــــــــــــوان	الصفحة
01	صورة توضيحية لأهم مواقع التواصل الاجتماعي.	106
02	صورة توضيحية لبعض المدونات Blogs.	106
03	صورة توضيحية لبعض مواقع الترابط الشبكي الاجتماعي.	106
04	صورة توضيحية لبعض الاحصائيات حول موقع فايسبوك.	111
05	صورة توضيحية لبعض الاحصائيات حول موقع تويتر.	113
06	صورة توضيحية لبعض الاحصائيات حول موقع جوجل بلس.	116
07	صورة توضيحية لبعض المعتقدات الدينية الخاطئة عبر الفايسبوك.	126
08	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	158
09	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب السن.	159
10	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.	160
11	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية.	161
12	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية.	162
13	دائرة نسبية تمثل مدى تعرض أفراد العينة للاعتداء والمضايقة من طرف الآخرين عبر الفايسبوك.	163
14	دائرة نسبية تمثل مدى انتشار الجريمة الإلكترونية عبر موقع فايسبوك حسب أراء أفراد العينة المدروسة.	164
15	أعمدة بيانية تمثل آراء أفراد العينة حول أهم الجرائم المنتشرة عبر الفايسبوك.	165
16	أعمدة بيانية تمثل مدى التعرض للضرر بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.	167
17	أعمدة بيانية تمثل جريمة الاحتيال والابتزاز بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.	169

18	أعمدة بيانية تمثل جريمة التشهير بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.	170
19	أعمدة بيانية تمثل جريمة القرصنة بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.	172
20	أعمدة بيانية تمثل جريمة السب والشتم بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.	174
21	أعمدة بيانية تمثل جرائم أخرى بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.	176
22	دائرة نسبية تمثل اراء أفراد العينة في أن سهولة الوصول لمعلومات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك) يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية عبرها.	178
23	دائرة نسبية تمثل اراء أفراد العينة في أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك	179
24	دائرة نسبية تمثل اراء أفراد العينة في أن عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها.	181
25	دائرة نسبية تمثل آراء أفراد العينة في أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	182
26	دائرة نسبية تمثل آراء أفراد العينة في أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.	183
27	أعمدة بيانية تمثل انتشار الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها	185
28	أعمدة بيانية تمثل مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (اتساع الرقعة) في ممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	187
29	أعمدة بيانية تمثل مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (عالمية/عابرة للحدود) في ممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	190
30	أعمدة بيانية تمثل قدرة أجهزة الأمن في السيطرة على الجرائم الإلكترونية.عبر موقع فايسبوك بدلالة مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (اتساع الرقعة) في ممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك.	192
31	أعمدة بيانية تمثل قدرة أجهزة الأمن في السيطرة على الجرائم الإلكترونية عبر موقع	195

	فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	
32	دائرة نسبية تمثل آراء أفراد العينة حول نشر المعلومات الخاصة بهم عبر الفايسبوك.	200
33	دائرة نسبية تمثل مدى اهتمام أفراد العينة بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك.	201
34	دائرة نسبية تمثل مدى تعرض أفراد العينة للضرر جراء نشر المعلومات الخاصة بهم عبر الفايسبوك.	202
35	دائرة نسبية تمثل مدى تعرض أفراد العينة للضرر من الأشخاص لهم معرفة سابقة بهم عبر الفاسبوك.	203
36	دائرة نسبية تمثل وجهة نظر أفراد العينة حول مدى تعرض الأفراد للضرر من أشخاص لهم معرفة سابقة بهم.	204
37	دائرة نسبية تمثل آراء أفراد العينة حول مدى تعرض ضحايا الجريمة الالكترونية للضرر من أشخاص لهم معرفة سابقة بهم.	205
38	دائرة نسبية تمثل مدى تفضيل أفراد العينة لحفظ خصوصياتهم مقابل عدم التبليغ عن المجرمين عبر الفايسبوك.	206
39	دائرة نسبية تمثل مدى تفضيل أفراد العينة لحياتهم الخاصة مقابل عدم المتابعة القضائية للمجرمين عبر الفايسبوك.	207
40	دائرة نسبية تمثل مدى تخوف أفراد العينة من تبعات التبليغ عن المجرمين عبر الفايسبوك.	209
41	دائرة نسبية تمثل ردة فعل أفراد العينة على من يسيئون لهم عبر الفيس بوك.	210
42	دائرة نسبية تمثل آراء أفراد العينة في أن مسألة الاعتداء عبر الفايسبوك أمر يستدعي تبليغ الجهات القضائية.	211
43	دائرة نسبية تمثل مدى تفضيل أفراد العينة لمعالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها.	213
44	أعمدة بيانية تمثل العلاقة بين نشر المعلومات الشخصية بمدى الاهتمام بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك.	214
45	أعمدة بيانية تمثل العلاقة بين نشر المعلومات الشخصية بمدى منح الثقة للأشخاص عبر الفايسبوك.	216

46	أعمدة بيانية تمثل يبين مدى تعرض أفراد العينة للجريمة الإلكترونية من طرف أشخاص لهم علاقة سابقة بهم بدلالة أن أغلب ضحايا الجريمة الالكترونية لهم علاقة مع من اعتدوا عليهم.	218
47	أعمدة بيانية تمثل مدى تعرض أفراد العينة للجريمة الإلكترونية من طرف أشخاص يعرفونهم أكثر من أشخاص غرباء بدلالة أن أغلب ضحايا الجريمة الالكترونية لهم علاقة مع من اعتدوا عليهم.	221
48	أعمدة بيانية تمثل مدى خوف أفراد العينة من فضح خصوصياتهم بدلالة تفضيل حياتهم الخاصة مقابل عدم المتابعة القضائية للمجرمين عبر الفايسبوك.	223
49	أعمدة بيانية مدى تفضيل أفراد العينة لحياتهم الخاصة على متابعة المعتدين قضائيا بدلالة عدم التبليغ خوفا من العواقب.	225
50	أعمدة بيانية تمثل علاقة ردة فعل أفراد العينة اتجاه الجريمة الإلكترونية الواقعة ضدهم مع تفضيل معالجتها بتبليغ الجهات المعنية.	227
51	أعمدة بيانية تمثل ردة فعل أفراد العينة اتجاه الجريمة الإلكترونية الواقعة ضدهم بدلالة أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر لا يستدعي تبليغ الجهات المعنية.	230

الفصل الأول:

البناء المنهجي للدراسة.

مقـــــــدمة:

منذ بداية وجوده على وجه الأرض، عرف الانسان الجريمة ومارسها، ولقد كان أول مسرح لها حين قتل قابيل أخاه هابيل، فكانت أول جريمة قتل في البشرية، ثم توالى ظهور السلوك الاجرامي بتقادم البشر وتعقد حياتهم وتضارب مصالحهم، حيث ظهر في بداية الأمر ما نسميه بالجرائم التقليدية (القتل؛ السرقة؛ البغاء؛ الضرب والجرح...الخ)، ثم سارت عجلة التاريخ وتطور البشر وتكاثروا، فبعد أن كانوا جماعات صغيرة متناثرة في الأرض؛ شكلوا التجمعات الكبرى والمدن والدول حتى صاروا الى ما هم عليه الآن في عصرنا الحالي، لكن ذلك التطور والازدهار البشري كان دوما له ضريبة مقابل ذلك، فكلما تطورت حياة البشر وتعقدت ظهرت سلوكات اجرامية جديدة تماشيا مع خصائص المجتمع الحديث، كجريمة اختلاس الأموال هي جريمة حديثة ظهرت بظهور البنوك التي تمثل شكلا من أشكال التطور، ورويدا رويدا أصبح لكل شكل من أشكال التطور والحضارة شكل يلازمه من أشكال الجريمة، حيث ظهر حديثا ما يسمى بالجرائم المستحدثة؛ ويشمل هذا المفهوم جل الجرائم غير التقليدية والتي ظهرت بظهور الأنماط الجديدة للحضارة الإنسانية.

فالأنترنت دخلت حياة البشر وقربت كل بعيد ولها عدة مزايا ساهمت في تحسين حياة البشر، وبغض النظر عن المزايا وكما أشرنا سابقا فإن كل شكل جديد من التطور يقابله شكل جديد من الاجرام؛ فقد ظهر في عصرنا الحالي جرائم تتعلق بالجانب السيبراني او المعلوماتي، وقد أطلق على هذا النوع من الجرائم مفهوم الجرائم المعلوماتية أو الجرائم الإلكترونية هاته الأخيرة شكلت وتشكل ليومنا هذا معضلة كبيرة في حياة البشر بالنظر لخصائصها ومميزاتها، فهي تختلف اختلافا كبيرا عن الجرائم التقليدية، حيث من الصعب التحكم فيها أو الحد من انتشارها فعلى سبيل المثال يمكن الوصول للجاني في الجرائم التقليدية بكل بساطة، بينما من الصعب جدا الوصول اليه في الجرائم الإلكترونية؛ وذلك لعدة اعتبارات: منها شساعة محل الجريمة وندرة آثارها وكذا لطبيعة المجال الافتراضية، وما يزيد من انتشارها وحدتها هو عجز أجهزة الضبط الاجتماعي والأمني التحكم في هذا النوع من الجرائم العابر للحدود، فقد يكون الضحية في شرق الأرض

باليابان مثلا والجاني في غربها في أمريكا، وفوق هذا وبالرغم من وجود مجرمين هواة أو مجرمين بالصدفة، فإن ما يصعب ويعقد هذا النوع من الجرائم هو وجود نوع متخصص متمرس وخبير من المجرمين كالهاكرز، إضافة لدخول الجرائم الإلكترونية ضمن نشاط الجريمة المنظمة، وهو ما جعل الجريمة الإلكترونية تعتبر أعقد الجرائم وأصعبها؛ وأكثرها ضحايا في عصرنا الحالي.

وتعتبر مواقع التواصل الاجتماعي جزء من الفضاء الافتراضي الذي تحدث فيه الجرائم الإلكترونية، خاصة موقع فايسبوك الذي هو أشهرها لكثرة التفاعل داخله وكرة رواده، نظرا لخدماته المجانية بالإضافة لسهولة نقل المعلومات وتداولها وتعامله مع الاحداث في لحظة وقوعها، وتبادله بين المستخدمين؛ وهوما سهل بدوره ظهور سلوكيات منحرفة تميزت عن الجرائم التقليدية من حيث مرتكبيها وموضوعها وأساليب ارتكابها.

فهو إذن واقع ينشط فيه هذا النوع المستحدث من الجريمة الإلكترونية؛ ارتأينا أن نساهم في الكشف عنه من خلال هذه الدراسة التي نتناولها في قسمين أو بابين: الباب الأول مقسم لثلاثة فصول، يتضمن الفصل الأول البناء النظري للدراسة تم فيه عرض الإشكالية الدراسة ومفاهيمها، وكذلك عرض لبعض الدراسات السابقة للموضوع؛ ولتحديد منهج الدراسة قمنا بمقاربة سسيولوجية واسقاطاتها النظرية على الموضوع، منها النظرية البنائية في المحتوى العام للموضوع، والنظرية اللامعيارية في محتواه الخاص.

أما فصلين الثاني والثالث، فخصصناهما لمتغيري الدراسة المتمثلين في متغير الجريمة الإلكترونية، ومتغير مواقع التوصل الاجتماعي.

ثم الباب الثاني للدراسة والمتمثل في الجانب الميداني، قسمناه إلى فصلين؛ فبعدما عرضنا في الفصل الاول ادبيات البحث الميداني، كالمنهج المستخدم، والعينة والمعاينة وكذا أدوات جمع البيانات، فلقد اعتمدنا ازدواجية بين المنهج الوصفي ودراسة حالة لكونهما يخدمان اهداف بحثنا المتمثل في جمع أكبر قدر من المعلومات حول الظاهرة المدروسة ومحاولة فهمها اكثر، كما تم اعتماد أداة الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية في جمع البيانات حيث تم تطبيقها على عينة

تجاوزت ألف مبحوث (1109 مبحوث)، وتمثل مجتمع البحث في مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي " فايسبوك Facebook"،

قمنا في الفصل الرابع بعرض وتحليل معمق لـ 20 حالة للضحايا الجريمة الإلكترونية تحصلنا عليها من طرف أمن ولاية البويرة، ثم عرض بيانات دراسة الميدانية باستخدام استبيان الكتروني تم جمعها وتفريغها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية (SPSS)، في شكل جداول مرفقة بتمثيل بياني لتوضيح أكثر، وهذا خدمة لفرضيات الدراسة، ونبيانا لواقع الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

أما الفصل الأخير فخصصناه، لتبيان أثر سلوك ضحايا الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي كما تضمن تحليل النتائج ومناقشتها في ضوء كل من الفرضيات والدراسات السابقة وكذا النظرية اللامعيارية، واختتمنا بحثنا باستنتاج عام ذكرنا فيه اهم النتائج البحثية التي توصلنا إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وانتهى البحث بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي نرى أنه من شانها أن تساهم في الحد من ظاهرة الجريمة الإلكترونية.

1.1. الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة جز نظري أساسي في البحث العلمي، وهي مجموعة الابحاث والدراسات التي تناولت الموضوع القائم للدراسة، هي في موضوعنا تلك التي تناولت موضوع الجريمة الالكترونية بصفة عامة وعبر شبكات التواصل الاجتماعي بصفة خاصة، وذلك من خلال اطلاعنا على فحوى هاته الدراسات، مع الحرص على ترتيبها حسب الزمن من الأقدم إلى الأحدث لبيان تصاعد الاهتمام البحثي بهذا المجال، كما قمنا بتقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية كالآتي:

1-1-1- الدراسات العربية:

أولا- دراسة مريم نريمان نومار(2012):[1]

أتت هذه الدراسة تحت عنوان "استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية دراسة عيّنة من مستخدمي موقع الفايسبوك في الجزائر"، وهدفت هذه الدراسة للكشف عن اثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية من خلال دراسة عينة من مستخدمي موقع الفايسبوك في الجزائر تتكون من 280 مفردة، ولقد اعتمدت الباحثة على أداة الاستبيان لجمع البيانات من المبحوثين، حيث تم تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة محاور: المحور الأول عادات وأنماط استخدام موقع الفايسبوك لدى الجزائريين، والثاني الدوافع والحاجات التي تكمن وراء استخدام الفايسبوك، أما المحور الثالث فتم الاعتماد فيه على مقياس "ليكرت" في محاولة لاستكشاف أثر استخدام الفايسبوك في العلاقات الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تقضي النسبة الأكبر من المبحوثين أكثر من ثلاث ساعات في استخدام الفايسبوك، ويفضل أغلبهم خدمة التعليقات والدردشة بالدرجة الأولى.
- يستخدم أغلب أفراد العينة موقع الفايسبوك بدافع التواصل مع الأهل والأصدقاء إلى جانب التثقيف.
- هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الذكور والإناث، وتبين أيضا أن المبحوثين الأكبر سنا يتعاملون بنوع من الوعي عند استخدامهم لموقع الفايسبوك.

- استخدام هذا موقع فايسبوك يؤثر في الاتصال الشخصي وجها لوجه، وفي تفاعل المستخدمين مع اسرهم واقاربهم واصدقائهم كما يؤدي إلى الانسحاب الملحوظ للفرد من التفاعل الاجتماعي.

[1]- مريم، نريمان نومار. "استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية دراسة عينة من مستخدمي موقع الفايسبوك في الجزائر". رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الحاج لخضر- باتنة-. الجزائر، 2012.

ثانيا– دراسة حنان بنت شعشوع الشهري(2013) :[1]

جاءت هذه الدراسة بعنوان " أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية–الفيس بوك وتويتر نموذجا"، وهدفت هذه الدراسة للتعرف على الأسباب التي تدفع إلى الاشتراك في موقعي الفيسبوك وتويتر والتعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية عبر هذه المواقع، والكشف عن الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن استخدام تلك المواقع، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات حيث تم تطبيق البحث في جامعة الملك عبد العزيز على عينة مكونة من (150) طالبة تم اختيارهن بطريقة قصدية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن من أقوى الأسباب التي تدفع الطالبات لاستخدام الفايسبوك وتويتر هي سهولة التعبير عن آرائهن واتجاهاتهن الفكرية التي لا يستطعن التعبير عنها صراحة في المجتمع، وأشارت النتائج كذلك أن الطالبات استفدن من هذين الموقعين في تعزيز صداقاتهن القديمة والبحث عن صداقات جديدة والتواصل مع أقاربهن البعيدين مكانيا، كما تبين أيضا أن لاستخدام الفيسبوك وتويتر العديد من الآثار الإيجابية أهمها الانفتاح الفكري والتبادل الثقافي فيما جاء قلة التفاعل الأسري أحد أهم الآثار السلبية وتشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية بين متغيري العمر والمستوى الدراسي وبين أسباب الاستخدام وطبيعة العلاقات الاجتماعية والإيجابيات والسلبيات كما توجد علاقة ارتباطية موجبة بين متغير عدد الساعات وبين أسباب الاستخدام ومعظم أبعاد طبيعة العلاقات الاجتماعية والإيجابيات في حين أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية بين متغير طريقة الاستخدام وبين أسبابه وطبيعة العلاقات الاجتماعية والإيجابيات والسلبيات، وخلصت الدراسة إلى وضع مجموعة من التوصيات منها :تنظيم دورات لتوعية الفتيات على حسن استخدام

[1]– حنان، بنت شعشوع الشهري. " أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية–الفيس بوك وتويتر نموذجا–دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة–".رسالة ماجستير في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الملك عبد العزيز. المملكة العربية السعودية، 2013.

مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك العمل على توظيف تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في عملية التعليم الأكاديمي.

ثالثا- دراسة فهد بن علي الطيار(2014):[1]

أتت هذه الدراسة تحت عنوان "شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى-تويتر نموذجاً- دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الملك سعود"، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر شبكات التواصل الاجتماعي على القيم لدى طلاب الجامعة من خلال التعرف على الأهداف الفرعية التالية:

- بيان الآثار السلبية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي.
- بيان الآثار الإيجابية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي.
- بيان أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من طلاب جامعة الملك سعود بالرياض على اختلاف تخصصاتهم العلمية، وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية وبلغت العينة النهائية (2274) طالباً وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن أهم الآثار السلبية لشبكات التواصل تمثلت في التمكن من إجراء علاقات غير شرعية مع الجنس الآخر، انتهاك خصوصيات الغير، الإهمال في الشعائر الدينية، وأن أهم الآثار الإيجابية تمثلت في الاطلاع على أخبار البلد الذي نعيش فيه، تعلم أمور جديدة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، التعبير بحرية عن الرأي، التمكين من تخطي حاجز الخجل، وأن أهم مظاهر تغيير القيم نتيجة شبكات التواصل ظهر في :تعزيز استخدام الطالب لشبكات التواصل الاجتماعي، القدرة على مخاطبة الجنس الآخر بجرأة، وكان من أهم توصيات الدراسة ما يلي:

[1]- فهد، بن علي الطيار. "شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى-تويتر نموذجاً- دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الملك سعود". المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، العدد61، المجلد31 ، الرياض، (2014).

– تكثيف الندوات العلمية والبرامج التعليمية الهادفة التي تبين لطلاب الجامعة التأثير السلبي لشبكات التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية، والاهتمام بصورة مستمرة خاصة في الوقت الراهن بدراسة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الأفراد خاصة الشباب؛ نتيجة لما تؤثر به على سلوك الشباب وعلى القيم والمفاهيم والثقافة والهوية المحلية، وكذلك الهوية الدينية وما يرتبط بها من قيم وعادات وسلوكيات.

رابعا– دراسة– هويدا مصطفى بشير بابكر(2015):[1]

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتنشئة الأطفال الجانحين" هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر شبكة التواصل الاجتماعي على الاطفال الجانحين ومعرفة تأثير الانترنت على أفكارهم، والتعرف على الاثار السلبية للمواقع الإلكترونية والاجتماعية على الطفل، كما اهتمت الباحثة بمدى تعلق الطفل الجامح واعتياده على الاجهزة الذكية والأنترنت، اعتمدت الباحثة على عينة مكونة من 80 مفردة جلهم من العاملين على رعاية الاطفال الجانحين في ولاية الخرطوم ، وتم اختيار عينة عشوائية متكونة من ثمانية وعشرين (28) ذكرا واثنين وخمسين (52) أنثى في مناطق متعددة من ولاية الخرطوم تتراوح أعمارهم ما بين (30 إلى 50 سنة)، واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها:

– إنهيار الضوابط الاجتماعية التقليدية كالدين والقيم، وابعاد الاطفال عن تكوين علاقات اجتماعية بناءه في المجتمع، وتقليص العلاقات الوالدية بين الابناء لدى الاطفال الجانحين.

– تحول المجتمع من الثقافة الوطنية إلى ثقافة العولمة، تغير مسار غرس القيم الثقافية لدى الاطفال الجانحين كالصدق تؤدي إلى التناقض بين القيم التي تنسقها الاسرة وبين الواقع المجتمعي.

[1]– هويدا مصطفى بشير بابكر. "مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتنشئة الأطفال الجانحين" رسالة ماجستير في علم النفس الجنائي. جامعة الرباط الوطني. السودان، 2015.

– زيادة تأثير العالم الغربي على فكر الاطفال وتزايد معدلات الجريمة وانتشارها بوسائل الاتصال مما سبب تزايد النزعة العدوانية والجنسية لدى الاطفال وبتالي يؤدي بالطفل لعدم الاحساس الانساني وتأثر اخلاقياته.

خامسا– دراسة قيس أمين الفقهاء(2016):[1]

جاءت بعنوان " دور شبكات التواصل الاجتماعي في الترويج للفكر المتطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في الترويج للفكر المتطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، واستخدم المنهج الوصفي المسحي في الدراسة وأداة الاستبانة لجمع البيانات، التي طبقت على عينة من (387) مفردة جرى اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الشرق الأوسط، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– اتضح من تحليل النتائج أن أكثر شبكات التواصل الاجتماعي انتشارا في العالم هو الفيس بوك بنسبة بلغت(80.4%) من إجابات العينة.

– أن أكثر طرق استخدام شبكات التواصل الاجتماعي هو الموبايل بنسبة بلغت(69.3%) من العينة.

– أن الدرجة الكلية لاستجابات أف ا رد عينة الدراسة على دور شبكات التواصل الاجتماعي في الترويج للفكر المتطرف جاءت متوسطة.

– أن الدرجة الكلية لمجال أساليب التجنيد للمجموعات الإرهابية متوسطة.

– أن الدرجة الكلية لمجال مضامين الخطاب في الشبكات متوسطة.

– أن الدرجة الكلية لمجال الاستمالات متوسطة.

– أن الدرجة الكلية لمجال الاشباعات المحققة متوسطة.

[1]– قيس، أمين الفقهاء. " دور شبكات التواصل الاجتماعي في الترويج للفكر المتطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية". رسالة ماجستير في الإعلام. جامعة الشرق الأوسط.الأردن، 2016.

– عدم وجود دالة إحصائيا بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق في دور شبكات التواصل الاجتماعي واستخدامهم لها في متابعة أفكار المتطرفين تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

– عدم وجود دالة إحصائيا بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق في دور شبكات التواصل الاجتماعي واستخدامهم لها في متابعة أفكار المتطرفين تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي.

– هناك فروق دالة إحصائيا بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق لدور شبكات التواصل الاجتماعي واستخدامهم لها في متابعة أفكار المتطرفين لبعد أساليب التجنيد للمجموعات الإرهابية تعزى لمتغير المستوى الدراسي، ولصالح أفراد العينة الدراسة ممن هم في مستوى السنة الأولى.

1-1-2- الدراسات الأجنبية:

أولا- دراسة قام بها "طاسو بوني فلرو Tasso Boni Florent":[1]

جاءت هاته الدراسة تحت عنوان" الجريمة الالكترونية في بينين: دراسة سوسيولوجية تستند الى الاستخدامات الذكية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال" : La cybercriminalité au Bénin : usages intelligents des Technologies une étude sociologique à partir des de l'Information et de Communication (TIC) تركز هذه الدراسة على الاستخدامات المتطورة والمبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعزز ظهور الجريمة الالكترونية في بنين، من أجل إعداد هذه الدراسة التي في الأساس هي دراسة وصفية وتحليلية، قمنا بجمع المعلومات واستعراض الكتابات و(الدراسات)، والملاحظة المباشرة والمقابلات الفردية المعمقة، التحليل المترابط للمعطيات الميدانية المعالج ببرنامج Atlas.Ti (برنامج التحليل النوعي للبيانات والمستندات النصية وملفات Pdf، والصور وتسجيلات الصوت والفيديو، إلخ ....) من منظور

[1]- Monique ouassa kouara,boni florent tasso, la cybercriminalité au bénin : une étude sociologique à partir des usages intelligents des Technologies de l'Information et de Communication ,n 15/2B, Binin, 2014.

الفردية حيث يرى أن الانترنت أصبحت وسيلة لتوسيع شكل جديد من الجرائم الالكترونية التي تعتمد على الاستعمال الذكي، وتوضح الدراسة مدى عجز الاطار القانوني والمؤسساتي لبنين في تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال Tic ولا سيما القطاع الرقمي؛ تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية، اعتمد فيها الباحث على الدراسات السابقة وتحليل الإنتاج العلمي المتوفر حول موضوع الجريمة الالكترونية وعلى الملاحظة المباشرة، والمقابلات الفردية المعقمة ، هدفت هذه الدراسة للتعرف على الممارسات الرقمية للجرائم المعقدة، اعتمد الباحث عينة مكونة من 165 مبحوث وتمثل مجتمع بحثه كل من العملاء اقتصاديين وماليين ووكلاء الشرطة القضائية والأولياء وغيرهم ممن يستخدمون مقاهي الانترنت في فهم تصوراتهم الاجتماعية للجريمة الالكترونية، من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

– أن 80 من المنحرفين الالكترونيين من جنس الذكور، وأغلبهم يمارسون هذا الإجرام من مقاهي الانترنت، وهذا يعود لقلة التكلفة (من حيث التكلفة والمسافة) إضافة إلى أنه مكان عام يستطيع أن يحتوي على عدد من الأفراد في نفس الوقت ويمكنه التوصيل بالانترنت، لكن بعد أن أصبحت الانترنت منزلية انتقلت الجريمة من الفضاء العام إلى الفضاء الخاص وتوسعت من المدينة لتصل إلى الريف.

– نسبة 55 من المبحوثين يرون أن الذين يمارسون الإجرام الالكتروني هم الذين يملون إلى الربح بأدنى مجهود وهم من المتعطشين لتحقيق مكاسب سهلة، كما أنهم ينسبون هذا الإجرام إلى الرسوب المدرسي لدى الشباب.

– 10من المواطنين يرون أن هذا النوع من المجرمين هم "لصوص الويب" و35 من المبحوثين يعتبرنهم "منحرفين معاصرين" فهم اختاروا لأنفسهم نوع أخر من الاجرام وطوروه بتطور التكنولوجيا.

– لحقيق أغراضهم، يلجئ مجرمو الانترنت في بعض الأحيان إلى ممارسات غامضة.

ثانيا– دراسة رومان بوس (Romain Boos):[1]

جاءت بعنوان " محاربة الجريمة الالكترونية فيما يتعلق عمل الدول" La lutte contre la cybercriminalité au regard de l'action des Etat

أنجزت الدراسة في جامعة لوران بفرنسا، كانت عبارة عن تحليل للقوانين العقابية لفرنسا فيما يخص الجريمة الالكترونية ومقارنته مع الدول الأوروبية ومع القوانين الدولية، وقد توصل الباحث إلى أنه توجد ثغرات تتعارض مع طموحات محاربة جميع أشكال الجريمة الالكترونية حيث يرى أنه من غير مناسب ما توصل إليه في دراسته حيث استنتج أن الإطار القانوني الفرنسي ليس مناسب تماما أو لا يتلاءم مع أنواع الجريمة الالكترونية المنتشرة، ولا يمكننا القول أنه الانسب والافضل للجميع، غير أن الترسانة القمعية الفرنسية لمكافحة الجريمة السيبرانية مكتملة إلى حد ما لأنها تسمح باستهداف مجال الاجرام الالكتروني بأكمله، كما يكافح لوضع كل الترتيبات والاستعدادات ولاسيما التي تتعلق بالتحقيق في الاجراءات الجنائية، ويرى الباحث أنه لابد من إنشاء عقوبات دولية جديدة تتناسب مع تطور الاجرام الالكتروني، حيث تعتبر "اتفاقية بودابست" الاتفاقية الدولية الوحيدة المعتمدة حتى الآن لمكافحة الجريمة السيبرانية، غير أنها لم تنجح في توحيد جميع الدول.

وفي نفس السياق في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر حول "العدالة الجنائية ومنع الجريمة" الذي انعقد في الدوحة من 12 الى 19 أفريل 2015، أشار بعض المتدخلين إلى الحاجة إلى اعتماد اتفاق دولي جديد ملزم قانونا بشأن الجريمة الالكترونية من أجل سد الثغرات في التشريعات والتجريم بفعالية والمكافحة بشدة على نطاق عالمي ضد الجريمة الالكترونية، حيث تبقى الآراء منقسمة حول هذه القضية.

- بالنسبة للاتحاد الأوربي الذي تمثله إسبانيا يرى أن "اتفاقية بودبست" كافية، ما على الدول إلا تفعيلها وتطبيقها على الواقع.

[1]- **Romain Boos,** La lutte contre la cybercriminalité au regard de l'action des Etat, dirigée par Delphine Brach-thil, Faculté Sciences Economiques et Géstion, Université de Larraine.2014.

- بالنسبة لكوريا الجنوبية وبعض الدول ترى انه من الضروري وضع اتفاقية جديدة تكون مكملة لاتفاقية بودبست.

في هذه الدراسة نلاحظ تأييد الباحث للرأي الكوري فهو يرى أن "اتفاقية بودبست" غير كافية، حيث أن أغلب لا تعمل على ما تنص عليها الاتفاقية، ويؤكد على ضرورة وضع قانون عقوبات دولي كحل للمشكلة الحالية لأن هذا القانون سيؤخذ جميع القوانين الجنائية الدولية القائمة حول هدف مشترك وهو مكافحة الجريمة الالكترونية.

في النهاية يمكننا إلا أن نختتم بإيجاد إخفاق مرتبط بشكل أساسي بانعدام رغبة الدول للمكافحة الفعلية لهذا النوع من الاجرام، كما أن الوسائل المنفذة للعقاب ليست كافية حتى وإن كانت الجهود بذلت فعلا.

ثالثا- دراسة الأستاذة Rekha Pahuja: [1]

أقيمت الدراسة في الهند سنة 2018 وكانت بعنوان الدراسة: "تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الجريمة" وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة معنى وطبيعة الجريمة الإلكترونية، وتحديد الأشكال المختلفة لوسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالجريمة لتحليل دور القانون في تحديد نوع الجرائم الالكترونية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والحد من الجريمة، وخلق وعي لدى الشباب حول عواقب الجريمة الالكترونية.

وقد توصلت الباحثة لعديد النتائج من بينها:

- أن هناك حاجة لإحداث تغييرات في قانون تكنولوجيا المعلومات لجعله أكثر فعالية لمكافحة الجريمة الالكترونية.
- على الهند أن تتمتع بتكنولوجيا خاصة بها وظروف البلد لمحاولة الحد من الجريمة الالكترونية.

[1] Rekha Pahuja, IMPACT OF SOCIAL NETWORKING ON CYBER CRIMES : A STUDY, international journal of multidisciplinary research, India, Issue 4, April 2018.

– يجب أن يلعب الإعلام دوراً إيجابياً في خلق الوعي الاجتماعي بين الناس حول الاستخدام الدقيق للشبكات الاجتماعية حتى لا يقع الأفراد فريسة لمجرمي النت.

رابعا– دراسة الباحثان Tariq Rahim Soomro و Mumtaz Hussain : [1]

جاءت بعنوان " الجرائم الإلكترونية المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الوقاية منها"، أجريت هذه الدراسة في جامعة باكستان

هي دراسة نظرية تقول فيها الباحثة: منذ عقد من الزمن الماضي، أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي جزءا أساسيا من حياة الجميع وأثرت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، حيث في مارس 2019 وصل مستخدمي الإنترنت حوالي 4168461500، أي 50.08 ٪ من سكان العالم، ووفقا للإحصائيات أيضا في نفس السنة هناك 2.22 مليار من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، ما نسبته 31 ٪ من سكان العالم وسائل التواصل الاجتماعي العالمية اختراق الشبكات ومن المتوقع أنه في عام 2021 هذا العدد سوف تصل إلى 3.02 مليار دولار، ومن المعلوم أن مواقع التواصل الاجتماعي هذه تجذب المستخدمين من مختلف شرائح المجتمع ويستعملها الأفراد في جميع مناحي الحياة وحتى في الحفاظ على بيانات هؤلاء المستخدمين في هاته المواقع، والتحدي الكبير اليوم يرتبط بزيادة في الحجم، سرعة وتنوع وصدق البيانات في شبكات التواصل الاجتماعي، وهذا يؤدي إلى خلق العديد من المخاوف، بما في ذلك الخصوصية والأمان؛ من ناحية أخرى فإنه يثبت أيضا كأداة لمنع والتحقيق في جرائم الإنترنت، إذا تم التعامل معها بذكاء، لذلك تبذل التشريعات جهدا لإنفاذ القانون ومنع الجرائم الإلكترونية من خلال مراقبة أنشطة الاتصالات الأنترنيت.

التعقيب على الدراسات السابقة: إضافة لما قدمته لنا الدراسات السابقة من نظرة استباقية للموضوع المدروس فإن أهم شيء يلفت الأنظار فيها هو أن معظم تلك الدراسات رغم اختلاف

[1] -Tariq rahim soomro, Mumtaz Hussain, Social Media-Related Cybercrimes and Techniques for Their Prevention, College of Computer Science & Information Systems, Institute of Business Management, Karachi, Pakistan, riga technical university, 2019.

الزوايا التي تناولت فيها موضوع شبكات أو مواقع التواصل الاجتماعي إلا أنها اتفقت على شيء واحد متمثل في ايجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي، وبغض النظر عن الايجابيات فإن من أهم السلبيات التي تطرقت اليها الدراسات السابقة هي تأثير مواقع التوصل على شخصية الفرد وابعاده عن الحياة الاجتماعية العادية وبالتالي سقوطه في شرك الخطيئة والانحراف والجريمة، حيث ذكرت بعض الدراسات نموذجا لبعض الانحرافات الواقعة في نطاق مواقع التواصل كانتهاك الخصوصية واجراء علاقات غير شرعية مع الجنس الاخر الى غير ذلك من السلوكات المنحرفة، من هذا فإن دراستنا تتقاطع مع جل الدراسات السابقة كونها تدرس أحد أهم وأخطر سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي والمتمثلة في الجريمة الإلكترونية.

2.1.الإشــكالية:

إن المتتبع للمسار الإجرامي يلاحظ جليا أن الظاهرة الإجرامية شأنها شأن الحياة الاجتماعية، فهي في ديناميكية مستمرة وفي تغير دائم، حيث أن الجريمة كانت ولا تزال ملازمة للحياة الاجتماعية ومواكبة لها، كان الفرد قديما يرتكب تلك الجرائم التي تتعلق بمعطيات العالم المحسوس ومقومات البيئة التي يعيشها فكان يرتكب ما يسمى بالجرائم التقليدية كالقتل، والسرقة، والاغتصاب... ، ثم تطورت الجريمة مع تطور الحياة الاجتماعية في شتى مجالاتها سواء الاقتصادية، أو الثقافية أو العلمية، وبهذا أصبح الفرد وبغض النظر عن الدوافع والمسببات، يرتكب جرائم لم تكن معروفة من قبل مثل اختلاس الأموال البنكية والقرصنة الالكترونية، وتزوير العملات... وهذا ما يطلق عليه الجرائم المستحدثة التي ظهرت كنتيجة مباشرة للتطور الحضاري.

لقد تعددت هذه الجرائم المستحدثة وتنوعت بتعدد مجالات الحياة، ولعل من أهما وأعقدها، تلك المتعلقة بالمجال التكنولوجي عامة والمجال الإلكتروني بشكل خاص، اين ظهرت ممارسات وسلوكات تمس بالنظام الالكتروني، وتسبب هاجسا ومشكلات أمنية، تواجهها المجتمعات الحديثة التي أصبحت تعتمد النظام الإلكتروني في حياتها بشكل شبه كلي في كل مجالات الحياة سواء الاقتصادية والاجتماعية، أو السياسية والعسكرية، حيث أصبح المساس بالنظام الإلكتروني يمثل مساسا بالحياة الاجتماعية ككل.

وتعرف الجرائم الإلكترونية باختصار على أنها الجرائم التي ترتكب باستخدام الحاسوب والشبكات والمعدات التقنية[1]، ونظرا لحداثتها وبالرغم من تطورها السريع، وخطورتها، لا تزال تفتقد للتعريف بالإجماع، وتكمن خطورة هذا النوع من الجرائم في حجم الخسائر الناجمة عنها، فحسب إحصائيات بعض المصادر العالمية مثل هيئة الأمم المتحدة تشير لمدى انتشار وتفشي هذه الظاهرة وتكشف الحجم الهائل للخسائر المنجرة عنها ففي دراسة أجراها بنك (إتش إس بي سي) بالاشتراك مع مجموعة الدراسات العالمية نيلسن نشرت في جوان 2014 أن جرائم النت تكلف الاقتصاد العاملي نحو 445 مليار دولار كل عام، وأن الأضرار التي لحقت بقطاع الأعمال نتيجة سرقة حقوق، كما ذكر التقرير الصادر الملكية الفكرية تتسبب خسارة الأفراد لحوالي 160 مليار دولار، إضافة لذلك ذكر التقرير الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS أن الجريمة الإلكترونية تضر بالتجارة والقدرة على التنافس والابتكار، وهناك دراسة ترعاها شركة البرمجيات الأمنية (مكافي) تشير تقديراتها إلى أن الخسائر وصلت إلى 450 مليار دولار، في حين أن الحد الأقصى للتقديرات الخسائر قد يبلغ 575 مليار دولار، كما ذكرت أيضا أن اجمالي خسائر الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا 200 مليار دولار سنويا، كما بلغت الخسائر المرتبطة بالبيانات الشخصية كبيانات بطاقات الائتمان 150 مليار دولار.[2]وزيادة على ضخامة حجم الخسائر فإن ما يجعل الجريمة الإلكترونية أكثر خطورة هو مميزاتها كطبيعتها الافتراضية وسهولة تنفيذها من جهة وصعوبة الكشف عن مرتكبيها من جهة أخرى، كل هذا جعل العديد من الدول والأنظمة وتعقد جملة من الاتفاقيات وتسن العديد من القوانين ضد ها النوع من الجرائم العابرة للحدود، والتي تشتد خطورة، وأصبحت ظاهرة منتشرة في المجتمعات المعاصرة تهدد أمنها واستقرارها، نظرا لطبيعتها الافتراضية وسهولة وصولها لمختلف الشرائح الاجتماعية، ومساسها بمختلف مجالاتها

[1] – ذياب، موسى البداينة. الجرائم الالكترونية (المفهوم والأسباب)، ورقة علمية مقدمة للملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية. عمان، 2013، ص03.

[2]– سعيد بن سالم البادي وآخرون، الجريمة الاكترونية في المجنمع الخليجي وكيفية مواجهتها، مجمع البحو والدراسات الأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، سلطنة عمان، 2016. ص ص 30–31.

فالجريمة الإلكترونية، خاصة التي ترتكب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تعددت واختلفت أنواعها، من خلال واقع افتراضي يوفر لمستخدميه وجود ظاهري، ينعكس بوتيرة سريعة على الواقع الحقيقي، يجعلنا نتساءل عن هذا الوجود الافتراضي؛ ونطرح استفهاما حول جرائمه الإلكترونية، خاصة التي تنشط عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتحدياتها.

فما هو واقع الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

ولن يتضح هذا الواقع، الا بالإجابة عن الأسئلة الفرعية والتي نستكمل بطرحها صياغة إشكالية هاته الدراسة.

الأسئلة الفرعية:

1- ما أهم الجرائم الالكترونية المرتكبة عبر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك؟

2- ما أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لارتكاب الجرائم الالكترونية عبر موقع فايسبوك؟

3- هل هناك علاقة بين سلوك الضحايا وارتكاب الجرم ضدهم عبر موقع فايسبوك؟

الفرضيات:

1-تتخذ الجرائم الكترونية المنتشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أشكالا عديدة، تتمثل أساسا في (الاحتيال والابتزاز، التشهير، القرصنة، السب والشتم، وارسال محتوى غير لائق).

2-لطبيعة وخصاص الجرائم الإلكترونية أثر كبير في مدى انتشارها وصعوبة الكشف عنها.

3-يلعب سلوك الضحايا عبر مواقع التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في ارتكاب الجريمة ضدهم.

3.1.تحديد المفاهيم:

1-3-1-الأنترنيت: يعود أصل كلمة إنترنت إلى اللفظة الانجليزية (Internet)، وهي تتكون من مقطعين: (Inter) وتعني " بين"، و(net) وتعني شبكة.[1]

ويعد مفهوم الأنترنت من المفاهيم صعبة التحديد نظرا لما تتميز به من ديناميكية سريعة وكذا عدم وجود إجماع عالمي حول اصطلاحها لذلك نجد أن مفهوم الأنترنت متعدد التعاريف من حين لآخر ومن مجتمع لآخر ومن أكثر التعاريف شمولية ودقة نجد:

تعرف أنها " تجميع لشبكات متصلة فيما بينها لتشكيل بذلك شبكة عالمية أكبر، وأيضا " هي مزيج من عدد كبير من الشبكات الفرعية التي تعمل بنظام مفتوح يسمح بالاتصال بين مجموعة هائلة من الحواسيب وفق لغة مشتركة واحدة هي مراسيم TCP/IP التي تسمح بخلق نوع من التفاعل عن طريق تبادل المعلومات بسرعة عالية وبطريقة مرنة ولا مركزية".[2]

الأنترنت هي شبكة اتصالات ومعلومات عالمية ترتبط بها شبكة حواسيب من شتى انحاء العالم ويمكن الدخول لشبكة الانترنت من خلال المواقع المخصصة لذلك[3].

وتعرف بشكل عام أنها شبكة عالمية تربط الحواسيب والشبكات الصغيرة ببعضها عبر العالم، وذلك من خلال تقنيات الاتصال بهدف تأمين الخدمات الحاسوبية الحديثة بشكل مبسط وجذاب.[4]

الأنترنت هي عبارة عن عدة ملايين من أجهزة الحاسب الآلي الشخصية والمتوسطة والعملاقة المرتبطة مع بعضها البعض والمنتشرة حول العالم، والتي تعمل ضمن بروتوكول شامل وموحد

---

[1]– على، بن عبد الله عسيري. الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للأنترنت. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004، ص13.

[2]– عزيزة، عبد الرحمن العتيبي. أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الأسترالية، 2010. ص33.

[3]– أمل، كاظم حمد."إدمان الأطفال والمراهقين على الانترنت وعلاقته بالانحراف". مجلة العلوم النفسي، جامعة بغداد/ كلية التربية، العدد19، ص112.

[4]– أمينة، صافة. "آثار استعمال التكنولوجيات الحديثة على أفراد الأسرة الجزائرية – دارسة للتأثيرات النفسية والاجتماعية والأخلاقية والصحية لاستعمال الأنترنت على أبناء الأسرة الجزائرية نموذجا –دارسة على عينة مراهقين مستخدمين للأنترنت بمدينة أم البواقي – الجزائر"–. أطروحة دكتوراه علوم في علم النفس الأسري. جامعة وهران02.الجزائر، 2016، ص22.

يمكن الدخول إليه أو التعامل معه من أي حاسب آلي مربوط بهذه الشبكة، وباستخدام برامج وأنظمة مفتوحة ومتداولة، وتتبادل هذه القنوات فيما بينها البيانات والمعلومات بأشكال مختلفة (صوت، صورة، بيانات، رسوم توضيحية، وغير ذلك).[1]

التعريف الإجرائي: الانترنت عبارة عن شبكة عملاقة من الحواسيب مرتبطة ببعضها البعض مكونة مجتمعا افتراضيا يمكن لأي شخص أن يتجول فيه وينشأ حسابا خاص به ويتصل عبره مع أي شخص في العالم ويقيم علاقات مختلفة، ويمكنه الحصول على معلومات مختلفة اجتماعية واقتصادية أو سياسية وعلمية أو ثقافية وشخصية تفوق الحصر فالإنترنت سوق عالمية واسعة ومكتبة عملاقة تحوي بيانات ضخمة تشمل جل ميادين الحياة الإنسانية.

1-3-2-الجريمة: هي ظاهرة اجتماعية تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منهما الفرد والجماعة على حد سواء؛ فالجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس، ومن جهة النظر النفسية فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة أما من وجهة النظر الاجتماعية فقد برزت اتجاهات عديدة فالأول يرى أن الجريمة هي جمع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب، أما من وجهة نظر العلماء فلهم تعاريف أخرى فعالم الاجتماع الفرنسي (إميل دوركايم) يعرف الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تمثل

[1]- محمد، فتحي عيد. الانترنت ودورة في انتشار المخدرات. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003.ص ص23-24.

الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها، ويعتقد (سذرلاند) أن الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرره بها ويمكن أن ترد عليه بعقوبة، أما العالم (وليم بونجيه) فيرى أن الجريمة هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة اشد قسوة من مجرد رفضها القانوني، أما العالم (تارد) فيقول عن الجريمة أنها تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخرى وتتأصل في المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة) فلهذين العاملين أهمية كبرى في المجتمعات من حيث ممارسة العادات والتقاليد عن طريق عاملين (التقليد والمحاكاة).[1]

وتعرف الجريمة أيضا بأنها فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يحدد لها القانون جزاءً جنائياً والمشرعون للقوانين هم الذين يضعون قواعد السلوك آمرين بالامتناع عن فعل بعض الأشياء وإتيان بعضها الآخر والأحكام المشرعة من قبل المشرعين ترتبط عادة بأنظمة الدولة المختلفة وسياستها.[2]

ومن وجهة نظر علم الاجتماع: الجريمة هي نوع من الخروج على قواعد السلوك التي حددها المجتمع لأعضائه، وهي مسألة اعتبارية محضة يرجع في تقديرها إلى المجتمع الذي له السلطة العليا في التمييز بين أنواع السلوك، وفى الحث على الالتزام ببعض أنواعها، وفى تحريم أنواع أخرى فيها خروج عن النظم التي وضعها وانحراف عن الطرق التي شرعها إذ هو يرى فيها تهديداً لكيانه.[3]

---

[1] – عبد الله، نوري سعدون. "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي". مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، (2011)، ص ص134–135.

[2] – مراد، بن علي زريقات. العوامل الاجتماعية للانحراف قراءة سوسيولوجية. ورقة مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير.2007، جامعة الطفيلة التقنية – الأردن،2007، ص03.

[3] – السيد، عوض. التطور التكنولوجى والجريمة. ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الرابع والثلاثون: قضايا السكان والتنمية. 19– 22 ديسمبر 2004، المركز الديموجرافى –القاهرة–، ص06.

ومن وجهة نظر القانون: الجريمة هي كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويقرر له القانون عقوبة جنائية.

ومن ناحية الدين الاسلامي فقد عرف الفقهاء الجريمة بكل اختصار، وتحديد، ودقة بأنها " محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير".[1]

التعريف الإجرائي: الجريمة هي كل اعتداء بغير وجه حق يخلف ضررا على أي فرد من أفراد المجتمع، بغض النظر عن الوسيلة أو الطريقة لتنفيذ ذلك.

1-3-3- الجريمة الإلكترونية: لم يتفق الفقه الجنائي على ايراد تسمية موحدة للجريمة المعلوماتية، فهناك من يطلق عليها تسمية الجرائم الالكترونية، وهناك من يطلق عليها تسمية جرائم المعلوماتية، في حين يذهب اخرون الى تسميتها جرائم اساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويسميها اخرون جرائم الكومبيوتر والانترنيت وهناك من يطلق عليها الجرائم المستحدثة، وبغض النظر عن التضارب في التسميات فإن المشكلة الأكبر هي عدم وجود إجماع عام لمفهومها، حيث يمكن للباحث في هذا المجال أن يجد آلاف التعاريف المختلفة حسب كل مجال وكل فقيه وقد اخترنا التعاريف الأقرب وهي كآتي:

هي اية جريمة يكون متطلباً لاقترافها أن تتوفر لدى فاعلها معرفة بتقنية الحاسب، وفي ذات الاتجاه عرفها الدكتور هشام فريد رستم بأنها أي فعل غير مشروع تكون المعرفة بتقنية المعلومات اساسية لمرتكبه كما عرفت الجريمة المعلوماتية بالقول هي كل سلوك غير مشروع او غير اخلاقي او غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الالية للبيانات او نقلها.[2]

[1] – خلود، سامي آل معجون. مكافحة جرائم المخدرات في النظام الاسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991، ص15.

[2] – عادل يوسف، عبد النبي الشكري."الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية". مجلة الجريمة المعلوماتية، العدد السابع، جامعة الكوفة / كلية القانون، (2008): ص113.

وأيضا هي كل سلوك متعمد، مخالف للنصوص التشريعية، يتعلَّق بالبيانات الرقمية، ويكون الحاسوب و/أو ملحقاته طرفًا فيه بوصفه هدفًا للجريمة أو وسيلة لها، سواء باستخدامه مباشرة أو بالاتصال به عن بعد بواسطة شبكة حاسوبية.[1]

التعريف الإجرائي: الجريمة الإلكترونية هي كل سلوك داخل الشبكة العنكبوتية يحوي ضررا شد الأشخاص يكون عن طريق استعمال الحاسوب أو احدى بدائله مثل الهاتف الذكي واللوحات الإلكترونية إلى غير ذلك.

1-3-4- مواقع التواصل الاجتماعي:

مواقع التواصل الاجتماعي هي المواقع على شبكة الإنترنت تسمى (réseaux sociaux) الشبكات الاجتماعية التي تتيح التواصل بين مستخدميها في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم وفقاً لاهتماماتهم أو انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية، بحيث يتم ذلك عن طريق التواصل المباشر كإرسال الرسائل أو الصور أو مقاطع الفيديو وغيرها، ومشاركة الآخرين والتعرف على أخبارهم.[2]

وهي عبارة عن بيئة افتراضية للتواصل بين المستخدمين عبر الأنترنت إما عن طريق إرسال رسائل نصية، أو رسائل صوتية، أو صور، أو فيديوهات، وتتم هذه العملية عن طريق إنشاء مواقع خاصة على هذه الشبكة، وتحميلها على جهاز هاتفك النقال (هاتف ذكي أو لوح إلكتروني)، يمكنه من خلالها الارتباط والتواصل مع الآخرين في كل الأماكن والأوقات؛ يوجد العديد من أنواع شبكات التواصل الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم، وهي تسمح للمشتركين بإجراء نقاشات تفاعلية مباشرة بطريقة مكتوبة أو سمعية / بصرية أو عقد اجتماعات ومؤتمرات

[1]- محمد، بن نصير محمد السرحاتي: مهارات التحقيق الجنائي الفني في جرائم الحاسوب والانترنت. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص35.

[2]- دينا، عبد العزيز فهمي.المسئولية الجنائية الناشئة عن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع القانون والإعلام. 23-24 أفريل 2017، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر، 2017، ص06.

بالصوت والصورة من مناطق مختلفة، كما يمكن بث محاضرات على الهواء مباشرة ومن مناطق تبعد ألاف الكيلومترات.[1]

التعريف الإجرائي: مجموعة من المواقع على شبكة الانترنت تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة افتراضية تجمعهم حسب اهتماماتهم أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، شركة، فريق، ... الخ) كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل إرسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض، كما تتنوّع أشكال وأهداف تلك الشبكات الاجتماعية، فبعضها عام يهدف إلى التواصل العام وتكوين الصداقات حول العالم وبعضها الآخر يتمحور حول تكوين شبكات اجتماعية في نطاق محدد ومنحصر في مجال معين مثل شبكات المحترفين وشبكات المصورين ومصممي البرامج، وتقوم الفكرة الرئيسية للشبكات الاجتماعية على جمع بيانات الأعضاء المشتركين في الشبكة ويتم نشر هذه البيانات علناً على الشبكة حتى يتجمع الأعضاء ذو المصالح المشتركة والذين يبحثون عن بيانات، ملفات أو صور ... الخ.

1-3-5- الفايسبوك (facebook):

يعتبر موقع" الفايسبوك "واحدا من أهم مواقع التشبيك الاجتماعي، وهو لا يمثل منتدى اجتماعيا فقط وإنما أصبح قاعدة تكنولوجية سهلة بإمكان أي شخص أن يفعل بواسطتها ما يشاء " ويعرف قاموس الإعلام والاتصال dictionary of media and communications فايسبوك facebookعلى أنه" موقع خاص بالتواصل الاجتماعي أسس عام 2004 ويتيح نشر الصفحات الخاصة profiles وقد وضع في البداية لخدمة طلاب الجامعة وهيئة التدريس والموظفين لكنه اتسع ليشمل كل الأشخاص".[2]

[1]- عبد الغني، بلخيري ، إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي. الجزائر: قيادة الدرك الوطني القيادة الجهوية السادسة للدرك الوطني بتمنراست، المخبر الجهوي للأدلة الجنائية، أفريل2017، ص04.

[2]- مريم، نريمان نومار .المرجع السابق، ص55.

هو موقع إلكتروني للتواصل الاجتماعي وقد عرف موقع ويب_أوبيديا الموقع الالكتروني الاجتماعي على أنه التعبير المستخدم بوصف أي موقع إلكتروني يخول مستخدمي إنشاء ملفات شخصية ونشرها بشكل عالمي عبر ذلت الموقع وتكوين علاقات مع مشتركين آخرين على نفس الموقع يكون بإمكانهم الدخول إلى ملفاتهم الشخصية.[1]

التعريف الإجرائي: الفايسبوك موقع إلكتروني يمتاز بمجموعة من الخصائص من شأنها تكوين مجتمع افتراضي يتفاعل بحرية أكثر من الواقع، حيث يمكن مستخدميه من التفاعل والتواصل مع بعضهم بنشر معلوماتهم والاطلاع على معلومات غيرهم.

4.1.أدبيات الدراسة الميدانية:

1-4-1-المنهج المستخدم: المنهج العلمي هو أسلوب فني، يتبع في تقصي الحقائق وتبيانها، ويحتوي على عناصر التشويق، التي تحفز القراء على البحث، وتمكنهم من التعرف على أسراره، ولهذا لم تكن المناهج قوالب ثابتة تستوجب التقيد بها كما يرى البعض، بل هي أساليب تختلف بالضرورة من موضوع لآخر، ومن باحث لآخر، وحسب الظرف الزماني والمكاني الذي دفعت الباحث لاختيار الموضوع والبحث فيه، ونتفق مع الفيلسوف ديكارت في قوله "ليس غرضي هاهنا أن أعلم المنهج الذي ينبغي على كل امرئ إتباعه من أجل اقتياد عقله على النحو الصحيح، بل فقط أن أبين الطريق الذي سلكته لإرشاد عقلي"، فالغرض من تقديم المنهج هو تبيان النقاط الهامة والأساسية في استيضاح المعلومات والبيانات، حتى لا يضيع جهد من يحاول البحث في التخبط العشوائي، الذي تجاوزه العلم الحديث، ولهذا تتكون للمنهج قاعدة علمية ينطلق منها الباحثون، ويعودون إليها عند الحاجة، دون أن تجردهم من خصوصياتهم الذاتية والموضوعية.[2]

---

[1]- وسام، طايل البشابشة."دوافع استخدام طلبة الجامعات الأردنية لمواقع التواصل الاجتماعي واشباعاتها(فيس بوك وتويتر)- دارسة على طلبة الجامعة الأردنية وجامعة البتراء أنموذجا-". رسالة ماجستير في الصحافة والاعلام. جامعة البتراء. الأردن، 2013، ص08.

[2]- عقيل، حسين عقيل. فلسفة مناهج البحث العلمي. مصر: مكتبة مدبولي، 1999، ص ص50-51.

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين اثنين؛ المنهج الوصفي وذلك لعدة أسباب، حيث أن المنهج الوصفي هو المنهج الأنسب والأكثر استخداما في الظواهر الإنسانية والاجتماعية، ولأنه يتصف بالواقعية حيث يدرس الظاهرة كما هي في الواقع هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يتناسب مع أهداف الدراسة المتمثلة في جمع معلومات كافية حول الظاهرة المدروسة والاطلاع على واقع الجريمة الإلكترونية بصفة عامة وعبر مواقع التواصل الاجتماعي بصفة خاصة، أما منهج دراسة حالة فهو المنهج الذي يمكننا من جمع معلومات دقيقة وشاملة للظاهرة المدروسة تصعب على المناهج الأخرى توفيرها.

والمنهج الوصفي التحليلي ببساطة هو" أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف الظاهرة أو المشكلة المحددة وتصويرها كمياً، وذلك عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".[1]

ويستخدم المنهج الوصفي لوصف الظواهر في الوقت الحاضر لمعرفة خصائص كل ظاهرة على حدى، كما يصف العلاقات المتداخلة بين الظواهر محاولا استقراء المستقبل، ولقد اعتمدت الدراسات الاجتماعية عامة وخاصة علم الاجتماع والإنسان على هذا المنهج كليا في بداياتها في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، ولا زالت تستخدم هذا المنهج ولكن بدرجة أقل لأنها أصبحت تزاوجه مع مناهج أخرى حديثة.

يقوم المنهج الوصفي التحليلي بمتابعة وملاحظة ظاهرة أو حدث ما معتمدا على معلومات نوعية أو كمية في فترة زمنية معينة أو خلال فترات زمنية مختلفة بغرض التعرف على شتى جوانب الظاهرة وعلاقتها بغيرها من الظواهر للوصول لنتائج تساعدنا على فهم الواقع الراهن ليتم تطويره مستقبلا.[2]

---

[1]- خالد، العمار. **إدمان الشبكة المعلوماتية(الإنترنت) وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة دمشق –فرع درعا-**، مجلة جامعة دمشق ، العدد الأول، المجلد30، 2014، ص 415.

[2]– عامر، أحمد. المنهج الوصفي. دمشق: جامعة دمشق، دت، ص3.

كما استعنا في دراستنا بمنهج دراسة الحالة في الحالات التدعيمية لإثبات وجود الجريمة الإلكترونية، وفهمها من خلال جمع معلومات دقيقة عن بعض الحالات المسجلة على المستوى الأمني.

1-4-1- العيّنة والمعاينة: عرض لعينة الدراسة وكيفية اختيارها، يليها صدق وثاب العينة:

أولا-العينة: عند اختيار عينة البحث يجب أن يواجه الباحث أهمية قراره في اختيار أفراد العينة، طبيعة الأفراد وكذا الطرق المستخدمة في اختيارهم ووضعهم في جماعات المعالجة البحثية، ذلك كله من شأنه أن تحديد درجة صدق النتائج وكذلك الاستدلالات والاستنتاجات التي ربما يستطيع الباحث استخلاصها من النتائج، ولذلك كان من الأهمية بما كان أن يتم اختيار وتركيب أفراد العينة بتخطيط حريص وبفكر واعي.[1]

- **العينة القصدية أو العمدية:** هي العينة التي يتعمد فيها الباحث أن تكون من وحدات معينة اعتقادا منه أنها تمثل المجتمع الأصلي خير تمثيل.[2]

لقد تم الاعتماد في دراستنا هذه بعنوان "الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك أنموذجا)" على معاينة مزدوجة، تم اعتماد مجتمع البحث يتمثل في مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي " فيسبوك"، من خلال عينة قصدية بطريقة تطوعية مكونة من1109 مفردة حيث تم نشر الاستبيان الالكتروني في عدة مجموعات عبر موقع فايسبوك، وارساله عن طريق تطبيق (ماسنجر)* ولقد تم الاعتماد على العينة المقصودة لعدة أسباب منها أنها تتيح لنا اختيار الحالات المناسبة التي تخدم هذا البحث، ولكون الدراسة دراسة وصفية، كما تم تدعيم الدراسة

[1]- فاطمة، عوض صابر ومرفت على خفاجة. أسس ومبادئ البحث العلمي. ط1. الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية 2002، ص190-191.

[2]- المرجع نفسه، ص196.

*- تطبيق المحادثة التابع لموقع فايسبوك.

بعينة قصدية أخرى تمثلت في 20 حالة من أصل 90 حالة شكوى مقدمة لدى مديرية الأمن بولاية البويرة لسنتي (2019-2020).

ثانيا-صدق وثبات الأداة: تم التحقق صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري (آراء المحكمين) حيث تم عرضه على خمسة أساتذة في تخصص علوم اجتماعية من جامعة آكلي محند أولحاج -البويرة-، حيث بلغت نسبة الاتفاق 85% وبناء على ذلك تم تعديل الاستبيان وضبطه واعداده ضمن شروط الاستمارة الإلكترونية وبالاعتماد على معامل الثبات الفا كرونباخ تم توزيع الاستبيان على عينة استطلاعية بلغ قوامها 100 مبحوث، ومن خلالها تم حساب معامل الثبات الفا كرونباخ الذي بلغ: 0.49 وهو دال عند مستوى دلالة α=0.01 وهذه القيمة مقبولة.

ثالثا-أدوات وتقنيات جمع البيانات: فيما يأتي عرض أهم وسائل جمع البايانات التي استخدمها الباحث في دراسته، حيث هناك وسائل ثانوية وأخرى رئيسية.

أ-**الملاحظة:** لقد تم الاعتماد على أداة الملاحظة بالمشاركة في بداية بحثنا وفي دراستنا الاستطلاعية من خلال التواصل مع بعض مستخدمي موقع فايسبوك، وذلك ما ساعدنا على الحصول على معلومات أولية عن البحث وعن مجتمع البحث والعينة حيث من خلالها تعرفنا على بعض السلوكات الاجرامية والانحرافية المنتشرة عبر موقع فيسبوك بصفتنا أحد مستخدميه، وهذا ما ساعدنا كثيرا في صياغة فرضيات الدراسة وكذا أسئلة الاستبيان.

ب-المقابلة: يقصد بالمقابلة " تفاعل لفظي منظم يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التغيرات لدى المبحوث والتي تدور حول آرائه ومعتقداته، كما تعرف المقابلة، بأنها "محادثة بين شخصين، يبدأها الشخص الذي يجري المقابلة (الباحث) لأهداف معينة وتهدف إلى الحصول على معلومات وثيقة الصلة

بالبحث"، وتعرف أيضاً، بأنها عملية مقصودة، تهدف إلى إقامة حوار فعَّال بين الباحث والمبحوث أو أكثر؛ للحصول على بيانات مباشرة ذات صلة بمشكلة البحث.[1]

ولقد تم الاعتماد على أداة المقابلة في بداية بحثنا كوسيلة أولية للحصول على معلومات كافية عن الموضوع المدروس، وذلك من خلال مقابلة بعض مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أفادنا استخدام هذه الأداة كثيرا، فتعرفنا من خلالها عن معلومات كنا نجهلها عن الظاهرة المدروسة، كما ساعدتنا هذه المقابلات في تعديل وتحديد فرضيات الدراسة وضبط أداة البحث الرئيسية (الاستبيان) لاحقا، كما تم استعمال هاته الأداة في مع رئيس مصلحة الامن السيبراني على مستوى امن ولاية البويرة الذين زودنا بمعلومات أكثر عن الظاهرة المدروسة.

أما عن الأداة الأساسية فتتمثل في أداة الاستبيان التي تم الاعتماد عليها مباشرة لجمع البيانات من المبحوثين في إطار منهجي منظم.

ت-الاستبيان: لقد تم الاعتماد في دراستنا هذه على إحدى أهم أدوات وتقنيات جمع البيانات والمتمثلة في أداة الاستبيان التي تعرف على أنها: "مجموعة من الأسئلة التي يتم الإجابة عنها من قبل المفحوص بدون مساعدة الباحث الشخصية أو من يقوم مقامه، وهي وسيلة للحصول على إجابات لعدد من الأسئلة المكتوبة في نموذج يعد لهذا الغرض ويقوم المفحوص بملئه بنفسه."[2]

ويعتبر الاستبيان أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها ويعتمد الاستبيان على استنطاق الناس المستهدفين في البحث من أجل الحصول على إجاباتهم عن الموضوع والتي يرى الباحث أنها شفافية بالتمام، مما يجعله يعمم أحكامه من خلال النتائج على آخرين لم يشتركوا في الاستنطاق الاستبياني.[3]

لقد تم اعتماد الاستبيان لما يمتاز من خصائص أهمها:

---

[1]- مساعد، بن عبد الله النوح. مبادئ البحث التربوي. ط1. الرياض: كلية المعلمين بالرياض، 2004، ص99.

[2]- زياد، بن علي بن محمود الجرجاوي. القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان. ط2. غزة: مطبعة أبناء الجراح، 2010 ص17.

[3]- عقيل، حسين عقيل. فلسفة مناهج البحث العلمي، المرجع سابق، ص148.

– أنه ينفع إذا كان أفراد البحث منتشرين في أماكن متفرقة ويصعب الاتصال بهم جميعا كما أنه يختصر على الباحث الجهد والوقت وقليل التكاليف، إذ ما قورن بغيره من الأدوات الأخرى المستخدمة في جمع البيانات.

– يسمح الاستبيان للمبحوثين بالتشاور في ملئ الاستمارة خاصة الإجابات الجماعية.

– هو أداة فعالة للحصول على بيانات حساسة ومحرجة.

– يمكن تطبيقه على نطاق واسع أو على عينات كبيرة الحجم، كما أنه يعطي المبحوث نوعا من السرية والخصوصية.[1]

من خلال ما سبق ونظرا للخصائص التي يتميز بها الاستبيان والتي تتماشى وأهداف البحث تم اختيار هذه الأداة كوسيلة أساسية لجمع البيانات، وذلك عن طريق تقديم استمارة استبيان الكترونية تمت صياغتها باستعمال تطبيق Google drive لعيّنة المبحوثين تتضمن ستة محاور، حيث تناول المحور الأول البيانات الشخصية للمبحوثين فيما تضمنت باقي المحاور أسئلة خاصة بكل فرضية على حدى، وقد تضمن الاستبيان مزيجا من الأسئلة المغلقة والمفتوحة وكذا أسئلة متعددة الخيارات.

5.1.مجالات الدراسة:

1-5-1-المجال الزماني: لقد استغرقت دراستنا هذه (08) أشهر، حيث تم الشروع في الدراسة مع نهاية السداسي الثاني من السنة الجامعية(2017-2018) إلى بداية السداسي الثاني من السنة الجامعية (2019/2018) وذلك من نهاية شهر جوان2018 إلى نهاية شهر فيفري 2019.

1-5-2-المجال المكاني: كما سبق وأن أشرنا إليه في مجتمع الدراسة واختيار العينة، فلقد أجريت هذه الدراسة على موقع فيسبوك، حيث وزعت الاستمارة داخل الفضاء الافتراضي بطريقة الكترونية بحتة.

[1]– زياد، بن علي بن محمود الجرجاوي. القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان، المرجع سابق، ص ص 20-21.

6.1.المقاربة السسيولوجية:

ظهرت الجريمة البشرية وتطورت وتعقدت مع تطور حياة البشر، فظهرت أولا الجرائم التقليدية، والتي تمثلت في جرائم الاعتداء الجسدي كالقتل بأنواعه، والضرب والاغتصاب، ثم ظهرت جرائم الممتلكات كالسرقة والسلب والنهب وقطع الطريق ...، إلى ما توالى من أنواع جديدة من الجريمة ظهرت مع التطور الاقتصادي والسياسي، وبالتالي الاجتماعي، توازيا مع التطور العلمي، وما صحبه من ابتكارات في كل المجالات، بما في ذلك الجريمة.

فقد كان لظهور أي حدث علمي، وحضاري، أو تغير سسيو-إقتصادي في أي مجتمع ما أشكال جديدة للجريمة، فقد نلاحظ مثلا: تطور الطب في مجال زراعة الأعضاء يقابله ظهور جريمة الاتجار بالبشر، وفي المجال الاقتصادي، وبظهور البنوك في المجال الاقتصادي، ظهرت جريمة اختلاس الأموال البنكية، وما إلى ذلك من أمثلة تدل على أنه وباستمرار الحياة البشرية وتطورها، وتعقيداتها، يتوالى السلوك الانحرافي بارتكاب جرائم جديدة، تتعلق أساسا بمبدأ الزمن.

هذا؛ وقد سعى الفكر الإنساني دائما إلى تحليل السلوك الاجرامي وتفسيره، فقد فسره الأولون على أنه انعكاس لروح شريرة، تسكن الشخص، فأعطوا الفعل الاجرامي بعدا ميتافيزيقيا، يرتبط بالفكر الطوطمي الذي كان يقوم عليه نظام الجماعة؛ وظل هذا التفسير للجريمة، يصنع أعراف العقاب عنها، إلى غاية ظهور الاتجاهات الفكرية الكلاسيكية، من خلال ما عُرف بالمدرسة التقليدية الأولى والثانية، بدأت تتخذ لها أبعادا ثقافية وأخرى أيكولوجية في تفسير الفعل الاجرامي، تحت تأثير التغييرات الاقتصادية والصراعات السياسية، والاجتماعية، مع بدايات القرن التاسع عشر وما صاحبه من ارتفاع في نسبة ضحايا التصنيع؛ الأمر الذي جعل محاولات تحليل السلوك الانحرافي والجريمة، تتخذ لها طابعا أيديولوجيا، انقسم إلى اتجاه محافظ وآخر نقدي، خاصة وأن هذه التفسيرات، ظهرت كرد فعل عن المعاملة العقابية التحكمية؛ فكان لابد من تحديد متغيرات الفعل الاجرامي، والتي بدأت عند هؤلاء الكلاسيكيون، ترفع المسؤولية الجنائية عن الفرد المجرم وتشير إلى فكرة العدالة الاجتماعية.

واستمر الفكر الاجتماعي يبحث في أصول الجريمة والعقاب معتمدا في ذلك على الخصائص الإنسانية، النفسية والاجتماعية والطبيعية، وكذلك على ما توفر من أساليب البحث والمعرفة والتكوين الفلسفي والعلمي للباحثين والمفكرين، فكانت المدرسة أو الاتجاه الوضعي، الذي اعتمد المنهج العلمي في تفسير الظاهرة الاجرامية، من رواده العالم الإيطالي " سيزاري لمبروزو"، وجاروفالو Garofalo في علم الاجرام متأثرين بنظرية دارون التطورية، فقالوا بأن التكوين العضوي والنفسي للإنسان هو الدافع له على الاجرام.

وقد تبنى أنصار هذه المدرسة مبدأ الحتمية، أي " أن عوامل معينة في تسلسلها لابد أن تؤدي إلى نتيجة معنية، كما هو الشأن في العلوم الطبيعية... وقد ترتب عن هذا الزعم تآمر الظروف البيئية، والشخصية (العوامل الداخلية والخارجية على انسان ما، توقعه حتما في السلوك الاجرامي الانحرافي. "[1]

ورغم النقد الذي واجهته هذه نظرية، يبقى لها الفضل الكبير في ظهور وتوالي النظريات المفسرة للسلوك الاجرامي، فقد ظهرت عدة تيارات ومدارس فسرت وحلّلت الظاهرة الاجرامية حسب رؤية روادها، لكن ما يعاب على معظم تلك التفسيرات أنها كانت أحادية الطرح، فواجهتها حركات النقدية، ساهمت في اثراء الفكر العلمي، ليقترب أكثر من تفسير الظاهرة الإجرامية، بظهور حركات اصلاحية تتّصف بنزعة انسانية[2]، تستهدف الدفاع عن المجتمع وأفراده كلا على حده من خلال تفهم كل من ظاهرة الاجرام وشخصية المجرم، انطلاقا من رفع المسؤولية المباشرة في ارتكاب الجريمة عن المجرم، وأن المسؤولية انما تكون اجتماعية، أي وجود أسباب مادية متداخلة تدفع بالفرد إلى الانحراف عن قواعد المجتمع.

ولأن هذه الاتجاهات النظرية، خاصة الحديثة منها، تهدف من وراء تفسيرها للفعل الاجرامي، إلى معالجة المعاملة العقابية، فإنها قد لا تؤسس لدينا مرجعا نظريا مباشرا للمقاربة السوسيولوجية في

[1] –عبد العظيم، مرسي وزير، علم الاجتماع العقاب، الجزء الأول علم الاجرام، دار النهضة العربية، مصر. د.ت، ص 156.

[2] –حركة الدفاع الاجتماعي: أنظر، اسحق ابراهيم منصور، موجز في علم الاجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 ط 2.

تفسير الجرمة الإلكترونية، كون هذه الأخيرة، من الجرائم المستحدثة والمعاصرة، التي يصعب تفسيرها أو التنبؤ بها، وذلك لعدم وضوح معالمها والعوامل المتحكمة فيها، والأسباب المؤدية لها. غير أنه، واجتهادا منا ارتأينا تبني النظرية البنائية الوظيفة للمقاربة السوسيولوجية، في فهم وتفسير الجريمة الإلكترونية، كإطار نظري، يقوم على الجزم بأن الجريمة، إنما هي نتيجة خلل يصيب النظام الاجتماعي.

تعددت الدراسات الاجتماعية في آرائها ومنطلقاتها، ولكنها تكاد تتفق، على أن الانحراف ظاهرة اجتماعية، تخضع في شكلها وأبعادها، لقوانين حركة المجتمع، ويرتبط وجودها بجملة القيم والمعايير، التي يرسمها هذا الأخير أمام أفراده، وعلى أساس درجة احترامها، تصدر الأحكام الاجتماعية بخصوص انتهاكها أو الالتزام بها. فالجريمة هي " مجمل السلوكات التي تعد خرقا للمعايير المتفق عليها اجتماعيا، و المحدّدة من طرف جماعة أو مؤسسة في مجتمع معطى" وقد وضع ميرتون R. Merton سنة 1961 تعريفا يشير إلى أن السلوك الانحرافي هو" السلوك الذي يخرج وبشكل ملموس، عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية" ؛ فالانحراف في نظره لا ينتقل من طبيعة الفعل ذاته، وإنما يحدد بواسطة مجموعة من الظروف الاجتماعية.

وفي تعريف آخر لهرتش ترافيس T. Hertch فالسلوك المنحرف هو " مجموع الأفعال التي يؤدي اكتشافها إلى عقاب مرتكبيها بواسطة قوى المجتمع الأكبر"، ويرى كوهين A.K.Cohen أن تحديد هذا المصطلح لابد أن يكون، في ضوء السياق الثقافي الاجتماعي القائم، فالسلوك المنحرف، هو سلوك يخالف التوقعات النظامية ،التي يعتبرها النسق الاجتماعي عامة ومقبولة وشرعية.[1]

فنجد أن هذه المقاربات الاجتماعية، ترجع السلوك الاجرامي، لعدة عوامل، تؤثر في شخصية المجرم من عوامل اجتماعية (الأسرة، المدرسة، مجتمع العمل، رفقاء السوء...)، أو عوامل ثقافية

[1]– نصيرة، خلايفية. "التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين". اطروحة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي. جامعة منتوري – قسنطينة. الجزائر، 2012، ص128–129.

(التعليم الوسائل الإعلامية...)، أو عوامل اقتصادية (ارتفاع أو انخفاض مستوى الدخل، الأزمات الاقتصادية...).

من ثم ، يمكننا أن نستند إلى التفرقة التي أقامها دوركايم، بين البحث عن الأسباب والكشف عن الوظائف، في تحليل بعض الظواهر الاجتماعية، من بينها ظاهرة الجريمة؛ فقد ترجع أسباب الجريمة، إلى عوامل متأصلة في التكوين البيولوجي للمجرم، أو إلى سمات شخصيته، وإلى عوامل التنشئة الاجتماعية، وإلى ظروف الوسط الاجتماعي المباشر، أو إلى سمات البناء الاجتماعي أو الثقافي الشامل للمجتمع الذي يعيش فيه، أو إلى سمات العصر الذي يوجد في حدوده.

ولأن الجريمة، ظاهرة متكررة ترى النظرة الوظيفية، أن تكرار السلوك الاجتماعي، واستمراره في المجتمع يعني أن له وظيفته التي يقوم بها، لتحقيق بقاء المجتمع والحفاظ على توازنه.

من أجل ذلك، فلابد أن تكون للجريمة وظيفتها، بمعني أنه، لا بد أن يكون لها إسهاما في مساعدة المجتمع على أن يؤدي وظائفه أداءً سليما، ولقد تعودنا في تفكيرنا الشائع أن ننظر إلى الجريمة على أنها عمل غير أخلاقية، وأنها مضيعة للأرواح والأموال، حتى أننا لا نتصور أي منطق، يمكن أن يبرّر وجود الجريمة في شكلها المتكرر في المجتمع، ولو تبعنا دوركايم في تصوّره، لاتضح لنا ما تقوم به الجريمة من وظائف، وكيف أنها، تمكّن المجتمع كله، من إدراك حدود السلوك المباح الذي يقرّه هذا المجتمع، فهي تقوم، بوضع الحدود وتوضيحها بين ما هو مباح من السلوك، وما هو محظور منه.[1]

وفي دراسته وتحليله للظواهر الاجتماعية، وطبيعتها، أشار دوركايم DURKHEIM إلى ما يعرف بالظاهرة السليمة، والظاهرة المرضية أو المعتلة، ويقصد بالظاهرة السليمة تلك التي توجد على الصفة التي يجب أن توجد عليه، أما الظاهرة المعتلة، فهي التي ينبغي، أن تكون على نحو مخالف للنحو الذي توجد عليه، حسب الواقع.

[1]– نجيب، بوالماين. "الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية". أطروحة دكتوراه دولة شعبة علم اجتماع التنمية. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر، 2008.ص 74.

ولا يمكن أن نقرّر أن ظاهرة ما، سليمة أو معتلة، بناء على التفكير العقلي المجرد، وإنما بإرجاع هذه الظواهر، إلى نموذج اجتماعي معين، في مرحلة معينة من مراحل تطوره.

ولهذا، تعتبر الظاهرة الاجتماعية سليمة بالنسبة إلى النموذج السابق في النوع، وإذا لوحظت هذه المجتمعات في نفس المرحلة المقابلة في أثناء تطورها هي الأخرى يمكن التحقيق من صحة نتائج القاعدة السابقة بيد أن عموم الظاهرة في نموذج اجتماعي معين، ومن يقوم على أساس من طبيعة الشروط العامة التي تخضع لها الحياة الاجتماعية في هذا النموذج نفسه وهذا التحقيق ضروري إذا وجدت هذه الظاهرة في بعض أنواع المجتمعات التي لم تنتهي بعد من جميع مراحل تطورها.

يقول دوركايم لتوضيح وجهة نظره: "إن الجريمة، تبدو كظاهرة لا يشك أحد قط في أنها ظاهرة معتلة، وقد اتفق علماء الإجرام على هذا الرأي... "،[1] فإذا طبقنا القواعد السابقة على الجريمة، وجدنا أنها تلاحظ في كل المجتمعات مهما اختلفت نماذجها؛ ولو ثبت لنا ـ على أقل تقدير ـ أن نسبة الإجرام، وهي النسبة بين عدد السكان وعدد الجرائم، آخذة في النقصان كلما انتقل المجتمع، من نموذج إلى نموذج أخر، أرقى منه ،لإمكاننا اعتقاد أن الجريمة –مع بقائها ظاهرة سليمة – سوف تفقد على الرغم من ذلك طابع الصحة لكي تنقلب في آخر الأمر ظاهرة معتلة، ولكن ليس ثمة ما يدعونا إلى الاعتقاد بوجود نقصان حقيقي في نسبة الإجرام منذ أوائل القرن الحالي، ولقد تبين لنا أنها في زيادة مطردة في كل مكان، وقد بلغت هذه الزيادة في فرنسا نحو من ثلاث مائة في المائة، ومن ثم تكاد تكون الجريمة الظاهرة الوحيدة التي تنطوي بصفة لا تقبل الشك على جميع أعراض الظاهرة السليمة ...حقا أنه من الممكن أن تتشكل الجريمة ببعض الصور الشاذة، وهذا هو ما يحدث حينما ترتفع نسبة الإجرام ارتفاعا مفرطا، ومما لا شك فيه حقيقة أن هذه الزيادة المفرطة ظاهرة شاذة ولكن المجتمع يحتوي في حالته الطبيعية على الإجرام بشرط أن يبلغ في كل نموذج اجتماعي حدا معينا لا يتجاوزه، وليس بالمستحيل علينا أن نعين هذا الحد بناء على القواعد السابقة ويستدرك دوركايم منبها إلى أن إدخال الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية السليمة ليس

[1] - نصيرة، خلايفية. "التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين"، المرجع السابق، ص ص113.

معناه أن المجرم شخص طبيعي التركيب من الناحيتين النفسية والبيولوجية، فإن كلا من هاذين الأمرين مستقل عن الآخر، وإنما يعني من وراء إدخال الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية السليمة إلى تأكيد أن الجريمة عامل لابد منه لسلامة المجتمع وأنها جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم، ويرى دوركايم أن الجريمة ظاهرة ضرورية وهي مرتبطة بالشروط الأساسية لكل حياة اجتماعية، وهي بسبب ذلك أيضا ظاهرة مفيدة ، وذلك لأنه لا بد من تحقق الشروط التي تربط بها الجريمة حتى يمكن أن يتحقق التطور الطبيعي لكل من الأخلاق والقانون. [1]

وقد ساعدت دراسات دوركايم عن الجريمة في حدوث تطور عميق في فهم مدلول الجريمة وفي تحديد الإطار السوسيولوجي المصاحب لها، وأصبح الإجرام في أصوله ليس سوى مفهوم اجتماعي أكثر من مفهوم قانوني أو سيكولوجي، فالتنظيم الاجتماعي كما يراه "دوركايم " يشكل جهازا ضابطا لسلوك الأفراد في المجتمع وحين يختل هذا مثل الجهاز فيضطرب في تأدية وظيفته الضابطة، ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزين كل الأهداف المقررة والوسائل المقرر لتحقيقها، وعندئذ تفقد الجهة التقليدية الضابطة قدرتها على تصحيح مسيرة الأفراد وضبط سلوكهم ولذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم انتظام حيث تغيب السوية الاجتماعية ويحل الشذوذ أو الانحراف هذا ما يحدث في الغالب خلال الأزمات الاقتصادية الحادة أو خلال الرفاه الاقتصادي المفاجئ أو نتيجة للتغير التقني السريع حيث ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهداف عريضة ليس بوسعهم تحقيقها أو قد يستحيل عليهم تحقيقها أحيانا، فالأزمات الاقتصادية الشديدة تضعف من قدرة الأفراد على مواصلة عملية التوافق الاجتماعي المطلوب وذلك بما لديهم من إمكانياته ضئيلة.[2]

وقد أقام دوركايم في دراسته للمجتمع تمييزا واضحا بين نمطين من التضامن: التضامن الآلي والتضامن العضوي؛ وتتحدد أهم خصائص مجتمع التضامن الآلي بضيق الاختلافات والفوارق بين الأفراد وانحسارها إلى أقل درجة ممكنة فالأفراد في هذا المجتمع متشابهون لهم نفس المشاعر

[1]– المرجع نفسه، ص ص74–76.

[2]– نصيرة، خلايفية. "التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين"، المرجع السابق، ص ص77–78.

والأحاسيس ويتمسكون بنفس القيم ويتفقون على نفس الأشياء المقدسة، وبعبارة موجزة أفراد هذا المجتمع متجانسون لأنهم لم يتباينوا ولم يتغايروا بعد، وعلى النقيض من هذا النمط يكون التضامن العضوي الذي يأتي تضامن الأفراد تماسكهم فيه نتاجا لتباينهم وتعبيرا عن هذا التباين في الوقت نفسه، ولأن الأفراد يتغايرون ويتبادلون فهم يتفقون ويحدث بينهم الالتقاء.[1]

مما سبق ومن منطلق قول ايميل دوركايم حين يتحدث عن اللامعيارية: " الأنومي حالة طارئة تعبر عن فقدان المعايير الاجتماعية نتيجة التغيرات الاجتماعية السريعة"[2] يمكننا فهم السياق السسيولوجي لظاهرة الاجرام الالكتروني استنادا لنظرية البنائية الوظيفية بشكل عام، وإلى إسهامات العالم ايميل دوركايم بشكل خاص، حيث أن فقدان المجتمعات للتضامن الآلي بشكل رهيب نتيجة الانفتاح التكنولوجي جعل العالم يسبح في فضاء ضخم من التفاعلات الاجتماعية المتنوعة التي تصادمت فيما بينها لتنتج لنا جملة من السلبيات والايجابيات، وبغض النظر عن ايجابيات ذلك التفاعل فإن الجريمة الالكترونية تشكل أحد أهم نواتج ذلك التصادم، إضافة إلى هذا فإن دوركايم في طرحه " اللامعيارية " يتماشى مع ما يحدث في عصرنا الحالي من فقدان للمعايير الاجتماعية التي تمثل الضبط الاجتماعي في أعلى صوره من جهة، وحركية المجتمع السريعة التي فاقت كل التصورات من جهة أخرى، ومن هذه الثلاثية (حركة المجتمع السريعة– فقدان المعايير– ضعف الضبط المتمثل في القوى التقليدية–) انبثقت دوامة من الفوضى الاجتماعية أو اللامعيارية وما الجريمة الإلكترونية إلا شكل من أشكالها.

[1]– عبد الباسط، عبد المعطي. اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. الكويت: عالم المعرفة، 1998، ص82.

[2]– حسن، بن على بن عبد الله الشيخي. اللامعيارية (الأنومى) ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في مدينة الرياض. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2003، ص41.

7.1. أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

1-7-1-الأسباب ذاتية:

- بصفتي أحد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت جز من حياتنا، بتأثيراتها الإنجابية والسلبية.
- الميول الشخصي لهكذا نوع من البحوث.
- تجربتي السابقة تعزز خبرتي للبحث في المجال الالكتروني.

1-7-2--الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع وحساسيته لأنه يمس كل فئات المجتمع.
- خطورة الموضوع كونه يمثل جريمة بمقاييس عالمية.
- المساهمة في التراكم العلمي بدراسة ميدانية اجتماعية.
- دراسة الظاهرة من زاوية اجتماعية بقصد معرفتها أكثر ومحاولة تحليلها.

8.1. أهداف الدراسة:

1-التعرف على أهم الجرائم الإلكترونية المرتكبة عبر الفايسبوك.

2-التعرف على أهم مسببات الجريمة الالكترونية عبر الفايسبوك.

3-الاطلاع على نسبة العلاقة بين الضحايا والمعتدين في الجرائم الإلكترونية عبر الفايسبوك.

4-الاطلاع على سبب عدم تبليغ الضحايا عن الجرائم المرتكبة ضدهم عبر الفايسبوك.

5-التعرف على سلوك ضحايا الجريمة الالكترونية عبر الفايسبوك بعد وقوع الجريمة ضدهم.

9.1. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة وذلك لعدة عوامل منها، قلة الدراسات التي تناولت الموضوع المدروس في المجتمعات الشرقية بصفة خاصة والمجتمع الجزائري بصفة أخص، ولأننا بصدد دراسة أحد أنواع الجرائم المستحدثة الأكثر تعقيدا في عصرنا الحالي، حيث أن تفاقمها يزيد يوما بعد يوم، كما أصبحت تهدد الحياة الاجتماعية بشكل كبير، وذلك لمدى خطورتها وانتشارها.

10.1.صعوبات الدراسة:

تتميز الدراسات العلمية وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية بوجود صعوبات وعقبات يواجهها الباحث، وعلى غرار ذلك قد واجهتنا خلال مراحل انجاز هذه الدراسة بعض الصعوبات والعقبات من عدة جوانب نلخصها في الآتي:

- نقص المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع وذلك نتيجة أننا بصدد دراسة أحد الظواهر المستحدثة المتمثلة في الجريمة الإلكترونية.
- ضيق الوقت المخصص للدراسة خاصة في ظل الالتزامات الكثيرة التي تقيدنا في حياتنا اليومية.
- تشعب الموضوع المدروس وتعقده مما أوجد لنا صعوبات جمة خاصة في الشق الميداني.
- صعوبة جمع البيانات في ظل التعامل مع عالم افتراضي.
- ضعف الإمكانيات المادية للطالب.

ملخص الفصل:

لقد تم التطرق في الفصل الأول من هذه الدراسة بعنوان: " الجريمة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك أنموذجا)" إلى كل من أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة، كما تم عرض إشكالية الدراسة وطرح التساؤل والفرضيات وتم تحديد المفاهيم المتعلقة بالدراسة وتعريفها الأكاديمي والإجرائي للباحث كما تناول هذا الفصل بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو التي كانت تمس إحدى جوانبه، وقد تطرقنا إلى المقاربة السسيولوجية للموضوع وإسقاطاته النظرية التي نرى بأنها الأقرب لتفسير الموضوع والظاهرة المدروسة، وبهذا نكون قد أنهينا البناء النظري للدراسة .

الفصل الثاني:

الجريمة الإلكترونية الشكل المستحدث للإجرام.

تمهيد:

يرتكز البحث في الجريمة الالكترونية على تحديد المفهوم بأبعاده المرتبطة بطبيعة الآليات التقنية، وطبيعة الفاعلين فيه، سواء تعلق الأمر بالجاني أو المجني عليه، ولأن هذه الجريمة لا تحدث في الفضاء الواقعي، فهي ذات مميزات وخصائص تجدر الإشارة اليها وتوضيحها، لكي نتمكن من تفسيرها، فللجريمة الإلكترونية مصطلحا إجرائيا، ينشط حوله القانون في ديناميكية مستمرة وفقا لديناميكيتها، ونظرا لتواجدها المتداخل بين الواقع والمكاني والواقع الافتراضي، واختلافها عن الجريمة التقليدية من حيث المحل وصعوبات الكشف عنها لاتساع رقعتها وعدم توفر الأدلة الكافية حولها، كل هاته الأبعاد وأخرى سيتم التطرق إليها خلال هذا الفصل من اجل الوصول إلى إحاطة شاملة بالمفهوم وتحديد أدق للظاهرة المدروسة.

1.2. مفهوم الجريمة الإلكترونية:

إن الجريمة الإلكترونية كمفهوم يدخل ضمن ما يسمى بالجرائم المستحدثة يجعله مفهوما مائعا لعدة أسباب، فكل ظاهرة حديثة النشأة تحدث اختلافا بين أهل الاختصاص وكذا تباين التعاريف حسب منظور كل علم، لذلك سنركز في تعاريف الآتية على العلوم الأقرب في المجال، والتي تكون الجريمة الإلكترونية احد أهدافها، ففي القانون تعرف الجريمة الإلكترونية على أنها كل انتهاك للبيانات المعلوماتية أو الإلكترونية من حيث سريتها وحجمها أو أمنها وكمالها، عن طريق الوصول غير القانوني إلى بيانات أخرى أو حذفها أو تغييرها أو إدخالها أو تعطيل أنظمة المعالجة، وتحدث الجرائم المعلوماتية أو الإلكترونية فقط على البيانات أو البيانات الواردة في أنظمة معالجة البيانات الآلية، وتتراوح التعريفات من الجرائم التي يرتكبها الكمبيوتر إلى الجرائم التي ترتكب بوسائل أخرى رقمية، "ويشير تعريف الجريمة الإلكترونية ببساطة إلى الجرائم المرتكبة باستخدام الأجهزة التكنولوجية مثل أجهزة الكمبيوتر والشبكات والهواتف المحمولة".[1]

ومن حيث الضرر تعرف الجريمة الإلكترونية الى أنها كل فعل ضار يرتكبه فرد أو مجموعة من الأشخاص من خلال استخدام جهاز إلكتروني، والذي يكون له تأثير ضار على الأفراد الآخرين.

وهناك من يعرفها على أساس التشريعات المكتوبة، بأنها أي فعل يمثل جريمة منصوص عليها في الشريعة والأنظمة المرعية مثل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام التعاملات الالكترونية.

وقد وردت عدة تيارات تعالج مفهوم الجريمة الإلكترونية حسب عدة منطلقات وزوايا مختلفة فيما يأتي تفصيلها:

[1]– ذياب، موسى البداينة. الجرائم الالكترونية (المفهوم والأسباب)، ورقة علمية مقدمة للملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية. عمان، 2013، ص03.

2-1-1-معيار وسائل ارتكاب الجريمة: هذا الميار يعرف الجريمة الإلكترونية من خلال اعتماده على الأداة أو الوسيلة التي ارتكب بها الجرم، حيث "كما حددها مكتب تقييم التكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، والأنشطة الإجرامية التي تنطوي على التكنولوجيا الإلكترونية كوسيلة أولية". (أجهزة الكمبيوتر الرقمية والإنترنت) تستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر، مباشرة كوسيلة لارتكاب عمل إجرامي مستهدف ".[1] ومن هذا المنطلق فإن هذا التيار قد تبنى تعريف الجريمة الإلكترونية من منطلق مادي الذي يتمثل في أداة أو وسيلة ارتكاب الفعل الاجرامي الإلكترونية بغض النظر عن باقي أركان الجريمة ومكوناتها، فيكفي أن تدخل أداة الكترونية حيز جريمة ما لتكون ضمن اختصاص الامن السيبراني.

2-1-2-معيار المعرفة بتقنية المعلومات: يكرز أصحاب هذا التيار على الجانب الشخصي لمرتكب الجريمة الإلكترونية (المجرم المعلوماتي أو سيبراني)، حيث أن أي تعدي أو خرق أو ضرر يحدثه شخص داخل المنظومة الإلكترونية يعتبر مجرما بشرط توفر المعرفة بتقنية المعلومات؛ ومن بين هذه التعاريف نجد تعريف وزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفتها كما كالآتي: "هي أية جريمة لفاعلها معرفة فنية بتقنية الحاسبات يمكنه من ارتكابها "، ومن هنا كما سبق أن أشرنا، فإن هذا التيار كسابقه يعتمد على أحادية الطرح، حيث اعتمد على معيار الشخصية، دون النظر في مكونات الجريمة الأخرى.

2-1-3- معيار موضوع الجريمة: يرى أصحاب هذا المعيار أن الجريمة الإلكترونية ليست تلك الجريمة التي تكون أداة أو وسيلة ارتكابها تتمثل في جزء من النظام المعلوماتي، انما هي الجرائم التي ترتكب ضد النظام المعلوماتي أو ترتكب داخل نطاقه، ومن أشهر فقهاء هذا الاتجاه نجد "rosenblatt"، وهذا الطرح يضم أيضا لسابقيه من كونه يندرج أيضا تحت لواء الطرح أحادي

[1]- يوسف، صغير."**الجريمة المرتكبة عبر الأنترنت**". رسالة ماجستير في القانون الدولي للأعمال. جامعة مولود معمري- تيزي وزو. الجزائر، 2013، ص ص 08-09.

المعيار، فكل ما سبق قد يعتبر تصنيفا قاصرا غير متكامل، لذلك وكردة فعل طبيعية ظهر ما يسمى بالتيار أو الاتجاه التكاملي.

2-1-4- الاتجاه الشامل: اتى هذا الاتجاه لتصحيح لتصحيح أو لتصويب اللبس الذي وقعت فيه التيارات والاتجاهات السابقة، حيث حاول أصحاب هذا الطرح الالمام بموضوع الجريمة الإلكترونية بمكوناته كلها، ونبذ فكرة المعيار الأحادي، ولعدم نجاح الاتجاهات السابقة بوضع تعريف شامل يتضمن كافة أركان الجريمة الإلكترونية، عمد أصحاب هذا الاتجاه إلى تعريفها عن طريق دمج أكثر من تعريف كالآتي: "هي الجريمة التي يستخدم فيها الحاسب الآلي كوسيلة أو أداة لارتكابها أو يمثل إغراء بذلك، أو جريمة يكون الحاسب نفسه ضحيتها".[1] وحسب هذا التعريف فقد تم تحديد مفهوم الجريمة الإلكترونية بشكل أكثر شمولية، انطلاقا من عدة معايير واعتمادا على عدة أسس، فلجريمة الإلكترونية إذن هي كل فعل يحدث ضررا يكون نتيجة استخدام الحاسب الآلي او أحد لوازمه، أو يكون حقلا لمسرح الجريمة، أو يرتكب الفعل الإجرامي ضده.

إضافة لما سبق يمكننا القول أن الجريمة الإلكترونية كمفهوم مستجد في سيسيولوجيا الاجرام تعتبر مفهوما مرنا غير دقيق، فقد يعرف من عدة زوايا وحسب عدة اعتبارات، كالمحل أو الوسيلة أو المجال الذي تقع فيه الجريمة، كما أن المفهوم اختلف تعريفه باختلاف العلوم التي تناولته، فالقانون عرفه بصبغته القانونية، والعلوم الأخرى عرفته حسب توجهها، لذلك يبقى هذا المفهوم قابلا للتأويلات جديدة مستقبلا.

[1]- المرجع نفسه. ص13.

2.2.التطور التاريخي للجريمة الإلكترونية:

لا يختلف اثنان على أن البشرية تطورت في آخر قرن أكر واسرع مما تطورت في باقي العصور، فقد عرفت السنوات الأخيرة قفزة مذهلة جعلت العالم يتقدم بسرعة عالية في شتى المجالات لا سيما المجال التكنولوجي ففي عام1969، عام ولادة الإنترنت كانت مكونة شبكة من أربعة حاسبات موجودة في ثلاث جامعات ومركز بحوث، وبعد 30 سنة تطورت الإنترنت بشكل كبير ووصلت لأكثر من 500 مليون مستخدم في العالم وهي في تضخم مستمر إلى حد الساعة، ويمتاز عصر المعلومات بثلاث سامت رئيسة هي: تغيرات كمية مقدار المعلومات المتدفقة ونوعيتها، وكذا إرسال المعلومات إلى العديد من الأطراف سواء كانوا بشراً أو آلات، وإنشاء الشبكات التي تشمل جهد الإنسان والآلة.

ومن خلال هذا التطور الهائل لشبكة الانترنت وتزايد الاقبال عنها وارتباطها بشتى مجالات الحياة ظهرت ضريبتها التي تتمثل في الجريمة الالكترونية ومفهوم جريمة الكمبيوتر مر بتطور تاريخي تبعا لتطور التقنية واستخداماتها ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل:

2-2-1-المرحلة الأولى-من شيوع استخدام الكمبيوتر في الستينات ومن ثم السبعينات: كما هو معلوم فإن ظهور أي شكل من أشكال الحياة الاجتماعية؛ يصاحبه غالبا ظهور شكل جديد أو مستحدث من أشكال الاجرام، ومن هذا المنطلق تزامنت هذه المرحلة مع تطور اختراع الكمبيوتر وبدء استخدامه، وظهور الشبكة العنكبوتية لأول مرة عندما كان مجالا للمستخدمين الفرديين وظهرت أولى مظاهر الجريمة الإلكترونية في شكل مقالات إخبارية تتناول التلاعب البيانات المخزنة وتدمير أنظمة الكمبيوتر والتجسس الحاسوبي وكانت موضوع السؤال: هل هذه الجرائم حدث عابرة أم ظاهرة إجرامية مستجدة؟ سواء كانت جريمة جنائية بالمعنى القانوني أو مجرد سلوك غير أخلاقي في مجال تكنولوجيا المعلومات، فقد ظلوا مسجونين في إطار السلوك غير الأخلاقي دون أي معنى قانوني،[1]في هذه الفترة كانت الجريمة الإلكترونية لم تظهر بعد بالشكل الحالي، بل

[1]- ياسمينة، بونعارة. الجريمة الإلكترونية. الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، د.ت، ص05.

كانت مجرد فعل معزول لا يدركه إلا العارف بمجال الرقمة والمعلوماتية، كما أن القانون كان لا يزال لم ينص بعد عن أي نوع من العقوبات أو التدابير ضد هذا النوع من الجرائم كونه لم يتناول بعد من طرف فقهاء القانون، لذلك يمكننا أن نسمى هاته المرحلة بالمرحلة الجنينية للجريمة الإلكترونية.

2-2-2- المرحلة الثانية(في الثمانينات): تعد هاته المرحلة مرحلة الظهور الفعلي لمشكلة اجتماعية جديدة تنبه لها المجتمع بصفة عامة، وأهل الاختصاص بصفة خاصة، بعد شيوع استخدام الكمبيوتر وانتشار شبكاته ظهر نوع جديد من الجرائم ارتبط بعمليات اقتحام نظم الحاسوب عن بعد ونشر الفيروسات عبر شبكات الكمبيوتر، الذي سبب تدمير الملفات والبرامج أين شاع اصطلاح" الهاكرز"، وهو مصطلح يعبر عن أولئك الذي يقتحمون النظم المعلوماتية،[1]وفي هذه المرحلة ظهرت التسمية الفعلية لمفهوم " الجريمة المعلوماتية أو السيبرانية" وظهور ما يعرف بالمجرم المعلوماتي، الذي يطلق عليه لقب" هكر" وهو لقب من اللغة الإنجليزية بمعنى "قرصنة أو عدوان إلكتروني" لكن بقيت الجريمة الإلكترونية في هاته المرحلة غامضة غير واضحة الأركان.

2-2-3-المرحلة الثالثة (في التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين) : في هذه المرحلة ظهرت الجريمة الكترونية بشكل واضح وانتشرت بسرعة كبيرة نتيجة للاستخدام المكثف للنظام الحاسوبي والفضاء الافتراضي، حيث زادت سرعة نقل البيانات والمعلومات عبر شبكة الأنترنت وشهدت هاته المرحلة تناميا كبيرا في الجرام المعلوماتية من ظهور الفيروسات واقتحام الانظمة إلى القرصنة حيث ظهرت أنماط جديدة كأنشطة إنكار الخدمة، التي تقوم على فكرة تعطيل نظام تقني ومنعه من القيام بعمله المعتاد، وأكثر ما مورست ضد مواقع الإنترنت التسويقية الناشطة والهامة التي يعني انقطاعها عن الخدمة لساعات خسائر مالية بالملايين، ونشطت جرائم نشر الفيروسات عبر مواقع الإنترنت لما تسهله من انتقالها إلى ملايين المستخدمين في ذات الوقت، وظهرت

[1]- المرجع نفسه، ص 06.

أنشطة الرسائل والمواد الكتابية المنشورة على الإنترنت أو المرسلة عبر البريد الإلكتروني، المنطوية على إثارة الأحقاد أو المساس بكرامة واعتبار الأشخاص أو المستهدفة الترويج لمواد أو أفعال غير قانونية وغير مشروعة جرائم المحتوى الضار.

والذي ساهم في تفاقم الظاهرة (الجريمة الإلكترونية)هو انتشار استعمال النظام الحاسوبي الذي كان حكرا على النظام العسكري ثم المجال التجاري، فالاستعمال الشخصي، وهذا الأخير ساهم بشكل كبير في ظهور وانتشار الفعل الاجرامي من طرف عدة فئات سنذكرها لاحقا، وقد بلغ مستخدمي الشبكة العنكبوتية عام 1996 ما يقارب 40 مليون مستخدم، وفي عام 2012 تجاوز عدد المستخدمين 2.8 مليار مستخدم[1]، وقد شكل هذا التوسع عبئ كبير على العاملين في مجال مكافحة الجريمة، فأعطت بذلك مفهوما جديدا لما يعرف بالجرائم عبر الوطنية (الجرائم العابرة للحدود) حيث لم يعد وجود رابط مادي مع دولة أخرى أمر ضروري لارتكاب جريمة فيها، فالمجرمون الآن يستطيعون ارتكاب جرائمهم عن بعد وبخفية تامة، وهذا ما جعل المتجمع يواجه جريمة من نوع جديدة تختلف اختلافا تاما عن مثيلاتها التقليدية، فهي تتميز بخصائص معينة تجعلها صعبة التحقيق والكشف؛ ومنه يمكننا القول أن التطور التاريخي للجرائم الإلكترونية واكب سيرورة التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات، فكان بمثابة الضريبة الاجتماعية أو الجانب المرضي لذلك المجال، رغم أن لهذه الظاهرة دور في تعديل وتصويب النظام على قول اميل دوركايم أن الظاهرة الاجرامية هي ظاهرة طبيعية في المجتمع ولها دورها في بقائه وتطوره، بل يراها ظاهرة صحية، والمشكلة هنا فقط تتمثل في أن هذه الظاهرة يمزها طابع الغموض كونها ظاهرة مستجدة في المجتمع.

[1] – عبد الله، حسين آل حجراف القحطاني. تطوير مهارات التحقيق الجنائي في مواجهة الجرائم المعلوماتية (دراسة تطبيقه على محققين في هيئة التحقيق والادعاء العام بمديمة الرياض). الرياض: جامعة نايف للعوم الأمنية، 2013، ص31.

3.2.خصائص الجرائم الإلكترونية (المعلوماتية):

ان المتتبع لهذا النوع من الجرائم(المستحدثة) يدرك مدى الاختلاف الكبير بينها وبين الجرام التقليدية، مما يجعلها أكر صعوبة وتعقيدا على ضحاياها من جهة وعلى أصحاب القرار من جهة أخرى، وتعد جرائم المعلوماتية إفرازا ونتاجاً لتقنية المعلومات، فهي ترتبط بها وتقوم عليها، وهذا ما اكسبها لوناً وطابعاً قانونياً خاصاً يميزها عن غيرها من الجرائم التقليدية أو المستحدثة بمجموعة من الصفات قد يتطابق بعضها مع صفات طوائف اخرى من الجرائم هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فأن اختلاف الجرائم المعلوماتية عن الجرائم التقليدية من حيث الافعال الاجرامية اكسبها خصوصية غير عادية، وهذا ما حدا بنا الى بيان اهم خصائص جرائم المعلوماتية تباعاً:

2-3-1-الجاني في جرائم المعلوماتية: إن المجرم في المجال المعلوماتي يختلف في خائصه عن المجرم في الجرائم الطبيعة أو التقليدية، وذلك لما يميز الجريمة الإلكترونية من مزايا متعددة كاختلاف بعض أركانها عن الجريمة التقليدية كالمحل مثلا، حيث يمكن أن يكون مرتكب جريمة المعلومات شخصًا طبيعيًا يستخدم نظام معالجة تلقائية لبيانات أو معلومات معينة، أو يستهدف نظام معالجة تلقائية لبيانات أو معلومات معينة سعياً وراء مصالحه الخاصة، ولكن غالبًا ما يرتكب الأشخاص الطبيعيون الذين يرتكبون أعمالًا إجرامية ذلك ليس لمصلحتهم الخاصة، بل لمصلحة الأشخاص الاعتباريين مثل الشركات العامة أو الخاصة العاملة في مجال المعلوماتية أو أي مجال آخر.[1]وهذا ما قد يوقع أجهزة الضبط في صعوبات خلال عملية التحقيق أو الكشف عن مرتكبي هذا النوع من الجرائم، كما قد يشجع الجناة من مبدأ أن هذه الجرائم تمتاز على غيرها بأمان شبه كلي، لعدم توفر اثار أو قرائن ضد الجاني.

1- عادل يوسف، عبد النبي الشكري، الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، المرجع سابق، ص114.

2-3-2-الهدف والدافع من وراء ارتكاب جرائم المعلوماتية: هناك عدة دوافع الى ارتكاب الجريمة المعلوماتية، قد يقف وراءها مصدر واحد هو الرغبة الاجرامية ويمكن ايجاز هذه الدوافع بالآتي:

أولاً-الدوافع الشخصية: تختلف الدوافع الشخصية حسب أهداف المجرمين، ويمكن أن تعزى الدوافع الشخصية لمجرمي جرائم المعلومات إلى السعي وراء الربح، وأنظمة المعلومات تنتمي إلى الدوافع النفسية أو الدوافع النمطية للجرائم.

ثانياً- الدوافع الخارجية: المشكلة هنا تتعلق بالطبيعة النفسية للإنسان وخياله الخصب، حيث يميل الإنسان دائمًا لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية بأقل جهد، حتى لو كان ذلك على حساب مجتمعه أو جماعته، حسب الحاجة، حيث تقوم بعض المؤسسات او حتى بعض الدول بالاتصال بأفراد يشغلون منصبًا حساسًا في إحدى الوكالات حتى يعملوا لدى وكالات منافسة أخرى من أجل الاطلاع والاستفادة من بعض المعلومات والتكنولوجيا المتاحة لهم، ويستخدمون طرقًا متنوعة بما في ذلك الرشوة أو التهديدات قد يرقى إقناع هذه المرافق وإغرائها في بعض الأحيان إلى زرع الجواسيس في هذه المرافق، وقد يكون الدافع وراءه جنون العظمة أو الطبيعة، لإدارة المنشأة مما دفعه إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم من أجل التنافس مع زملائه على أرقى المناصب.[1]

2-3-3- ارتكاب الجرائم المعلوماتية في مراحل تشغيل نظام المعالجة الآلية للبيانات: يمكن أن تحدث جريمة المعلومات في مراحل مختلفة من تشغيل النظام، ولكن لكل مرحلة نوع الجريمة الخاص بها، ومن طبيعتها، ولا يمكن تنفيذ جريمة المعلومات إلا في وقت محدد يعتبر الأكثر ملاءمة لتشغيل النظام، في مرحلة الإدخال، تتم ترجمة المعلومات إلى لغة يمكن للآلة فهمها، في الجهاز من السهل إدخال معلومات خاطئة أو عدم إدخال المستندات الأساسية والمعلومات المطلوبة، حيث يتم ارتكاب معظم جرائم المعلومات في هذه المرحلة، ولكن في مرحلة المعالجة

[1]- عبد الله، حسين آل حجراف القحطاني. تطوير مهارات التحقيق الجنائي في مواجهة الجرائم المعلوماتية (دراسة تطبيقه على محققين في هيئة التحقيق والادعاء العام بمديمة الرياض). المرجع السابق، ص ص 114-115.

التلقائية للبيانات، يمكن تعديل برامج الكمبيوتر بشكل تعسفي لتحقيق أغراض إجرامية عن طريق التلاعب بمكدسات برامج نظام المعلومات أو التعليمات غير المصرح بها أو تشغيل برامج جديدة تلغي كليًا أو جزئيًا عمل البرنامج الأصلي، المجرمون الذين يحتاجون إلى استخدام هذه التكنولوجيا لديهم معرفة تقنية عميقة كما سبق وأشرنا الى ذلك في مفهوم الجريمة الإلكترونية، واكتشافها صعب للغاية، وغالبًا ما تكون هناك صدفة وراء اكتشافها، أما بالنسبة للمرحلة النهائية المتعلقة بالمخرجات، فإن تزوير النتائج التي تنتجها أنظمة المعلومات (أجهزة الكمبيوتر) ، يشمل إدخال البيانات ومعالجتها بالطريقة الصحيحة.[1]وهنا نطرح إشكالا جديدا يتمثل في القصد الجنائي، فهل كل خطأ معلوماتي يعتبر جريمة إلكترونية؟، حيث أن هناك الكثير من المستخدمين يقعون في أخطاء تكون في عين القانون بمثابة الجريمة الإلكترونية، وقد يكون ذلك نابع عن جهل استخدام أو محرض من جهة مدبرة تستغل المستخدمين الغافلين لأغراضها.

2-3-4-وقوع الجريمة في بيئة المعالجة الالية للبيانات والمعلومات: كما سبق وأشرنا في المفهوم الشامل للجريمة الإلكترونية فإنه لا تعتبر جريمة إلكترونية مالم تكن واقعة في نطاق النظام الحاسوبي أو نظام معالجة المعلومات، حيث يشترط لقيام الجريمة المعلوماتية التعامل مع بيانات مجمعة ومجهزة للدخول للنظام المعلوماتي وذلك من اجل معالجتها الكترونياً بما يمكن المستخدم من إمكانية كتابتها من خلال العمليات المتبعة والتي يتوافر فيها امكانية تصحيحها أو تعديلها أو محوها أو تخزينها أو استرجاعها أو طباعتها وهذه العمليات وثيقة الصلة بارتكاب الجرائم المعلوماتية، ولا بد من فهم واتقان الفاعل لها اثناء ارتكابها وخاصة في جرائم التزوير والتقليد،[2] وهذا شرط أساسي وضعه فقهاء القانون لتحديد جهة الاختصاص في التقاضي.

[1]- المرجع نفسه، ص115.

[2]- المرجع نفسه، ص115.

2-3-5- صعوبة التحقيق وكشف المجرمين في هذا النوع من الجرائم: تعتبر صعوبة التحقيق في الجرائم المعلوماتية بسبب مميزاتها التي تجعلها عصية على الكشف والتحقيق، حي أنها من الجرائم التي لا تترك آثار مادية ولا حتى افتراضية، ما يجعل المحقق فيها في حالة احباط ونوع من الفشل المهني، هذا الاخير ينتقل آليا الى المجتمع وينعكس مباشرة على ضحايا الجرائم المعلوماتية حين يشتكون عدم وصول القانون والعدالة لإنصافهم من المجرمين الذين الحقوا الضرر بهم، كل هذا من شأنه أن يحدث فجوة أو نفور من العدالة التي لا تقدر على الاقتصاص من المجرمين ورد الحق للضحايا.[1]

ونظرا لما تتمتع به هذه الجرائم المستجدة من سمات وخصائص، فقد مثلت درجات متصاعدة من الصعوبة في ضبط أدلة ارتكابها بما يخرجها من دائرة الاثبات الجنائي، وبالتالي اللحاق بمرتكبيها، وتقديمهم إلى محاكمة عادلة.[2]

ولا تحتاج جرائم الاعتداء على برامج ومعلومات الحاسب الالكتروني الى أي عنف أو جثث أو سفك للدماء أو اثار اقتحام لسرقة الاموال، وانما هي بيانات ومعلومات تغير أو تعدل أو تمحي كلياً أو جزئياً من السجلات المخزونة في ذاكرة الحاسب الالكتروني، لذا يكون من الصعب اكتشافها ومن ثم تطبيق الجزاء الجنائي على مرتكبها وهناك صعوبة اخرى تتعلق بأثبات الجرائم المعلوماتية حيث أن هذه الجرائم لا تترك أي اثر خارجي ومرئي لها، ومما يزيد من صعوبة اثباتها ارتكابها في الخفاء وعدم وجود أي اثر كتابي ملموس لما يجري خلال تنفيذها من عمليات وافعال اجرامية حيث يتم استخدام النبضات الالكترونية في نقل المعلومات كما توجد صعوبات اخرى تكتنف اثبات هذه الجرائم تكمن في المجرمين الذين يخططون لمثل هذا النوع من الجرائم هم دائماً اصحاب ذكاء ودهاء وخبرة ودراية واحتراف في مجال تقنية المعلومات وبالتالي فهم يخططون لهذه الجرائم بطرق محكمة تكفل نجاحهم في ارتكاب الجريمة وفرارهم من اعين السلطات كما يستخدم

[1]- حسن، بن سعيد الغافري. التحقيق وجمع الأدلة في الجرائم المتعلقة بشبكة الأنترنت. مصر: الاتحاد العربي للتحكيم الالكتروني، 2017، ص19.

[2]- جمال، توفيق أحمد. أهم الجرئم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها. مصر: أكاديمية الشرطة، 2010، ص04.

المجرمون المخططون لهذه الجريمة وسائل تقنية متطورة يصعب على الغير معرفتها والتعامل معها بالإضافة الى عدم ملائمة الادلة التقليدية في القانون الجنائي لإثبات هذه الجرائم، بالشكل الذي يوجب البحث عن ادلة جديدة وحديثة ناتجة من ذات الحاسب الالي، وهنا تبدأ صعوبات البحث والتحري عن الدليل، وجمع هذا الدليل، وتبدأ اشكالية قبوله أن وجد ومدى مصداقيته على اثبات جريمة تنصب على عناصر غير مادية (معلومات وبرامج).[1]

2-3-6-التعاون والتواطؤ على الاضرار: في الجرائم التقليدية يعتبر التواطؤ فعلا يعاقب عنه القانون فيطلق عليه مصطلح المساهمة الجنائية ويحدد لها عقوبة مماثلة للعقوبة الأصلية للفعل الإجرامي، ومن خصائص الجريمة الإلكترونية أن التعاون والتواطؤ على الاضرار أكثر تكراراً في الجرائم المعلوماتية منه في الانماط الاخرى للجرائم المستحدثة[2]، حيث أن هذا الفعل يحقق لمرتكبي الجرم عدة مزايا كالتهرب من العدالة بطمس الادلة من جهة، واكمال المهمة بشكل متكامل حسب مكانة وخبرة كل فرد، وهنا تتقاطع الجريمة الإلكترونية مع الجريمة المنظمة التي تعتمد فعليا على هذا النمط من الجرائم.

2-3-7-جريمة عابرة للحدود: كما سبق وأشرنا في العنصر السابق فإن الجريمة الإلكترونية تدخل في نطاق الجريمة المنظمة العابرة للقارات أو الحدود، فهي على نقيض الجريمة التقليدية التي يتجاوز تنفيذها الحدود السياسية لبلد ما، بل تتعداه لتشمل كل أنحاء العالم فيمكننا القول أن محل الجريمة الإلكترونية قد يحدث في أي مكان في العالم دون استثناء، وقد ساهم انتشار شبكة العنكبوتية في جعل الجريمة الإلكترونية غير خاضعة لزمان أو مكان، "لذلك فإن من السهولة بما كان أن يكون المجرم في بلد ما والمجني عليه مقيم في بلد آخر، وهنا تظهر الحاجة لوجود تنظيم قانوني دولي داخلي متلائم معه لمكافحة مثل هذا النوع من الجرائم وضبط فاعليها"[3]، ولا يمكن

---

[1]- عادل يوسف، عبد النبي الشكري، الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، المرجع السابق، ص ص116- 117.

[2]- المرجع السابق، ص ص115-116.

[3]- عبد الله، دغش العجمي. "المشكلات القانونية للجرائم الالكترونية -دراسة مقارنة-". رسالة ماجستير في القانون العام. جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص20.

الوصول لهذا الهدف إلا بتوحيد الجهود العالمية أو الدولية لمواجهة هذه الظاهرة ذات البعد العالمي.

2-3-8- اضرار الجرائم الإلكترونية (المعلوماتية): بطبيعة الحال فإن لكل نوع من الجرائم ضرر ناتج عنه يكون سببا مباشرا لتجريمه نصا وقانونا، حيث "ترتكب الجرائم المعلوماتية في نطاق تقنية وتكنولوجيا متقدمة يتزايد استخدامها يوماً بعد اخر في ادارة مختلف المعاملات الاقتصادية والمالية حيث تمس هذه الجرائم المركز الحسابي والاداري وتنقلات الاموال والاستثمارات سواء في المنشآت العامة أو الخاصة، كما تمس المعلومات الشخصية المخزونة في ذاكرة الحواسيب الالية للبنوك وشركات التأمين ولدى المحامين والمستشفيات ومراكز الشرطة والاحزاب"[1]، كل هذا يجعل الجريمة الإلكترونية تمثل تهديدا كبيرا للمجتمع المعاصر على مستوى جل الميادين، فنظام المعلومات أصبح يدخل تقريبا معظم ميادين الحياة البشرية وصار معتمدة بشكل رهيب في كل العالم، وأي اساءة في استخدامه أو خرق في سيره قد ينجر عنه خسائر كبيرة لدى الجهة المتضررة مهما كان نوعها أو انتماءها.

2-3-9-سمات المجرم المعلوماتي: تتوافر لدى معظم الجناة مرتكبي جرائم الكومبيوتر والإنترنت مجموعة من الصفات أو الخصائص تميزهم عن سواهم من الجناة المتورطين في انماط الانحراف الاخرى، ولعل من أبرز هذه السمات:

أولا-المجرم المعلوماتي صغير السن: من منطلق أن الجريمة الإلكترونية هي جريمة تدخل ضمن نطاق الجرائم المستحدثة، فهي جريمة حديثة حداثة النظام المعلوماتي لم تتجاوز ظهورها نصف قرن من الزمان، فالأجيال السابقة لم تكن تسمع ولا تعرف هذا المجال ولم تقترف جرائمه، لذلك فإن معظم مجرمي الجريمة الإلكترونية من فئة الشباب، "حيث تتراوح اعمار مقترفي الجريمة المعلوماتية بين(18-46 سنة، والمتوسط العمري لهم 25 سنة) وهذا راجع لكون أن كبار السن لم

[1]- عادل يوسف، عبد النبي الشكري. الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، المرجع السابق، ص116.

تكن ضمن متطلبات عصرهم"[1]، وكما ندعم هذا الطرح من خلال الحالات المدروسة في الفصل الرابع، فمن أصل 20 حالة كان حوالي 80% من المعتدين شباب لا يتجاوز عمرهم 30 سنة.

ثانيا-المجرم المعلوماتي ذكي: طبعا فمن البديهي أن من يستخدم التقنية ويتقنها هو شخص على قدر كبير من الذكاء، اضافة الى انه مجرم متكيف اجتماعياً لا يناصب العداء للمجتمع، وكما سبق أن حدد الفقهاء في مفهوم الجريمة الإلكترونية: فإن الجريمة تصدر غالبا من شخص عارف بخبايا النظام المعلوماتي.

ثالثا-المجرم المعلوماتي مجرم متخصص: طبعا لتنفيذ اختراق أو قرصنة أو أي فعل عدواني غير قانوني عبر النظام المعلوماتي يتطلب شخصا بصفات معينة، " فلا بد أن تتوافر لدى الجناة مرتكبي الجرائم المعلوماتية قدر من المعرفة المعلوماتية، أي انهم متخصصون في هذا الشكل من الانحراف والاجرام، فيتميز أن له قدرة فائقة في المهارة التقنية ويستغل مداركه ومهاراته في اختراق الشبكات وكسر كلمات المرور أو الشفرات، ويسبح في عالم الشبكات ليحصل على كل غالٍ وثمين من البيانات والمعلومات الموجودة في أجهزة الحواسب ومن خلال الشبكات"[2]، لذلك سيكون من الصعب على الجهات الأمنية متابعة الجاني في هذا النوع من الجرائم كونه خبير في هذا المجال ويتقن فن طمس الدلائل والقرائن.

رابعا-المجرم المعلوماتي مجرم محترف: ونقصد بالاحتراف هو توفر الجاني على قدر كبير من الخبرات المعلوماتية التي لا تتوفر عند عامة الناس؛ وكذا احاطته بخبايا العالم الشبكي، وهاته الاحترافية مطلوبة للتغلب على العقبات التي اوجدها المتخصصون لحماية انظمة الحاسوب كما في البنوك أو المفاعلات النووية والمؤسسات العسكرية، والاحتراف يختلف عن الذكاء والتخصص في كونه يمثل الممارسة الدائمة لدرجة الاتقان، فقد تجد شخصا ذكيا لكن غير متخصص وغير محترف.

---

[1] – المرجه نفسه، ص 96.

[2]– محمد، علي قطب. الجرائم المعلوماتية وطرق مواجهتها. السعودية: الأكاديمية الملكية للشرطة، د.ت، ص12.

خامسا-تمثلهم صورة وسمات روبن هود (أعراض روبن هود): نقول روبن هود على سبيل التشبيه النمطي، ويعني هذا هو إدراك الجناة للاعتقاد أن الضرر الذي يحدونه ضد الضحايا من الأشخاص العاديين يختلف تماما عن الضرر الذي يحدونه ضد مؤسسات وتنظيمات أخرى، بمعنى أنهم يجدون لأفعالهم مبررا كونهم يعملون ضد جهات يعتقدون انها تستحق ذلك الفعل والعدوان، لكونها مقصرة في حقهم أو حق غيرهم.

سادسا-المجني عليه في الجرائم المعلوماتية: يطلق عليهم تسمية المجني عليهم أو ضحاها الجريمة الإلكترونية، وبرغم من ظهور ما يسمى علم الضحايا فقد لمسنا نقصا كبيرا في الفقه القانوني حول تناول طرح مفهوم الجريمة الإلكترونية، فقد كان الاهتمام أكثر بلجاني ووسيلة ارتكاب الفعل الاجرامي والمحل، وتم اغفال الضحية بشكل كبير، وبما أن الجريمة الإلكترونية لا تعترف بمبدأ الزمان والمكان "فمن المتصور أن يقع ضحية هذه الجرائم جميع الاشخاص سواء الطبيعية أو المعنوية، العامة أو الخاصة، ويعود ذلك الى أن هؤلاء الضحايا لا يعلمون شيئاً عنها الا بعد أن تقع، وحتى عندما يعلمون فهم يفضلون الكتمان وعدم الابلاغ، وذلك لتجنب افشاء اسرارهم وانتهاك النظام المعلوماتي للشركة أو المنشأة العائدة لهم"[1]، وهذا ما لمسناه في نتائج بحثنا في الفصل الأخير، فكان معظم المشاركين في الدراسة بنسبة أكثر من 70% يفضلون عدم التبليغ عن المعتدين حفاظا على أسرارهم.

2-3-10-غياب الدليل ضد الجناة: تجسد هاته الجزئية المعضلة الاساسية التي يدور حولها فقهاء الدستور وإضافة إلى كل القائمين على الكشف والتحقيق في ذلك الفئة من الجرائم، كما أشرنا سابقا، فإن اختلاف الجرائم المعلوماتية عن الجرائم الكلاسيكية في كونها ليس لها مسرح جناية محدد، وتكاد آثارها تنعدم، فهي تتمثل بالعادة معالجة من خلال إدخال معلومات بيانات غير صحيحة أو محرومة في إطار البرامج، أو تحريف أو تطوير المعلومات والمعلومات المخزنة أصلا في الكمبيوتر، أو إرسال برامج تخريبية أو التجسس

[1]- عادل يوسف، عبد النبي الشكري. الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، المرجع السابق، ص ص117-118.

على المعلومات والمعلومات المخزنة ونسخها، لذلك فإن التحدي الذي تواجهه السلطات الامنية في الحد من الجريمة الإلكترونية حاليا هو كيفية كشف الجناة والقبض عليهم، كون ان الجريمة الإلكترونية عكس الجريمة التقليدية التي يترك فيها الجاني آثارا في مسرح الجريمة، بيد ان في الجاني في الجريمة الإلكترونية خاصة المحترف من الصعب جدا ايجاد الدلائل أو الآثار ضده، حيث يمكن للجاني الولوج الى العالم الافتراضي منتحلا هوية شخص غيره، كما يمكنه الولوج وتنفيذ جرمه من مكان عام في بلد غير بلده، ما يجعل من المستحيل تتبعه والقبض عليه، وتساعده في ذلك مدى ضخامة وشساعة العالم الافتراضي، ما يجعل البحث عن الجاني كالبحث عن ذرة في كون فسيح، "وخير مثال على الصعوبات التي تشكلها ضخامة كم البيانات والمعلومات وتأثيرها السلبي على جمع الأدلة بشان الجريمة المعلوماتية وملاحقة المجرمين الواقعة التي شاهدتها ألمانيا الاتحادية عام 1971، حيث اكتشفت شركة طلبيات بريدية (Order–fimmail) سرقة أشرطة ممغنطة تحتوي على (300,000) عنوانا لعملائها"[1]، وهذا غالبا ما يجعل الجهات الأمنية عاجزة تماما على ملاحقة المجرم الحقيقي وراء ذلك الفعل، لذلك تعمل الحكومات على وضع نظام جديد يحول دون تمكن المخترقين من الولوج أصلا لبرامجها.

من كل ما سبق يمكننا أن لب وصلب الموضوع في ظاهرة الجريمة الإلكترونية، والذي يجعل منها على قدر كبير من الخطورة، ويصعب الكشف عنها وعن مرتكبيها، حيث أن جل الخصائص التي ذكرناها في العنصر السابق؛ تساهم بشكل ما في تفاقم الظاهرة وعدم السيطرة عليها، والواقع يثبت ذلك من خلال الحجم الكبير والهائل للجرائم الإلكترونية حول العالم كله، فخصائص هذه الظاهرة تختلف اختلافا كبيرا عن الجريمة التقليدية، من حيث المحل والجاني وحتى الضحايا، فالجريمة الإلكترونية تتخذ المجال الإلكتروني الشاسع محلا لها، والجناة فيها أغلبهم غير مرئيين

[1] - مفتاح بوبكر، المطردي.الجريمة الالكترونية والتغلب على تحدياتها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية بجمهورية السودان المنعقد في 23-25 / 9 / 2012.

ويصعب الوصول اليهم، أما الضحايا، فيختلفون من حيث أن معظم الضرر الذي يتلقونه يكون ضررا غير جسماني، فيكون إما ضررا مادي بمعنى مالي اقتصادي، أو معنوي.

4.2.أشكال ومميزات الجرائم الإلكترونية.

2-4-1-الأشكال: تتعدد أشكال الجرائم الالكترونية بتعدد أهداف مرتكبيها ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي: [1]

1) اقتحام شبكات الحاسب الآلي وتخريبها؛
2) سرقة المعلومات أو الاطلاع عليها بدون ترخيص؛
3) انتهاك الأعراض والتشهير وتشويه السمعة؛
4) التغرير بالأطفال؛
5) إتلاف وتغيير ومحو البيانات والمعلومات؛
6) جمع المعلومات والبيانات وإعادة استخدامها؛
7) تسريب المعلومات والبيانات؛
8) التعدي على برامج الحاسب الآلي سواء بالتعديل أو الاصطناع؛
9) نشر واستخدام برامج الحاسب الآلي بما يشكل انتهاك القوانين حقوق الملكية والأسرار التجارية.

2-4-2-المميزات: لعل ما يميز هذا النوع من الجرائم هو ميزة الانتشار والعالمية، حيث انه لا يعترف بالحدود السياسية، فمثلا يمكن لشخص متصل بالشبكة ويقطن في أحد المدن الجزائرية أن يرتكب جريمة ضد فرد في اقصى مكان من القارة الامريكية مثلا دون أن ينتقل الى نفس المكان

[1]- أحمد، عمار زكرياء. الدليل الرقمي والتحقيق في الجرائم الإلكترونية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية علوم الأدلة الجنائية، 2008، ص21.

كان يرسل له فيروس في شكل رسالة الكترونية ويخرب حاسوبه، أو "يقوم بتغيير محتوى مصنف رقمي لمؤلف ما في رقعة جغرافية من العالم وينتحل صفته ويصبح باسمه أو يدخل على حساب بنكي معين ويحول الرصيد لجهة معينة"[1]

وتتميز بالآتي:[2]

1- استهدافها للكيانات المعنوية ذات قيمة مادية أو معنوية أو معنوية ومادية؛

2- التباعد الجغرافي بين مرتكب الجريمة والضحية؛

3- انخفاض حجم المخاطرة؛

4- سهولة ارتكاب الجريمة بعيداً عن أعين الرقابة الأمنية؛

5- سرعة ارتكاب الجريمة الإلكترونية؛

6- عدم وجود تقدير معين لحجم الضرر الناتج عنها؛

7- صعوبة تحديد المجرم ومعرفة مكانه نظراً لتفاوت الفئة العمرية لمرتكبي الجرائم الإلكترونية؛

8- قصور التشريعات والقوانين التي تدين هذا النوع من المجرمين؛

9- سهولة التخلص من الأدلة المدينة للمجرمين (عدم ترك الأثر).

10- عالمية: من خصائص جرائم الحاسب الآلي هي صفة العالمية أو الدولية فيها، فهي جريمة داخلية في حقيقتها مضافا إليها البعد الدولي الذي يتمثل في ارتكاب الجريمة عبر عدة دول وتلك واقعة مادية تمثل ضرفا مكانيا مصاحبا للجريمة.[1]

---

[1]- صونية، حقاص. "حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري". رسالة ماجستير في المعلومات الالكترونية الافتراضية واستراتيجية البحث عن المعلومات. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة منتوري- قسنطينة الجزائر، 2012، ص69.

[2] - منى شاكر فراج العسبلي، **تأثير الجريمة الإلكترونية على النواحي الاقتصادية**، موقع كلية التجارة ، جامعة الأزهر، نشر فى 22 سبتمبر 2011 منقول من: http://kenanaonline.Com/users/ahmedkordy/posts/320920 يوم 2018/07/13 على الساعة 18:58.

11- إعاقة الوصول إلى الدليل: يضع الجاني في بعض الحالات عقبات فنية لمنع كشف جريمته وضبط أدلتها باستخدام تقنيات التشفير أو كلمة السر، وذلك بقصد حجب المعلومة عن التداول العام ومنع الغير بما فيه أجهزة الرقابة من الوصول غير المشروع إلى البيانات والمعلومات المخزنة أو التلاعب فيها، وقد أثبتت التحقيقات في بعض الجرائم الإلكترونية بألمانيا وجود صعوبات تواجه البعض من هذه التحقيقات نتيجة استخدام مرتكبي هذه الجرائم لتقنيات خاصة كالتشفير والترميز لإعاقة الوصول إلى الأدلة التي تدينهم[2].

5.2.صور الجرائم الالكترونية:

2-5-1-التّقليد: وتقليد كظاهرة اجتماعية هو فعل راسخ في الحياة الإنسانية، وقد يكون فعلا مباحا في حالات عدم المساس بحرية الآخرين وفي عدم التسبب في ضرر لهم، لكنه قد يكون فعلا مضرا غير مقبول، يخلف ضررا أو تعديا على حريات أو ممتلكات الغير، مما يترتب عليه عقوبة قانونية، والجريمة الإلكترونية لا تخلو من فعل التقليد من النوع الثاني الذي يعد انتهاكا لحرية الغير ومسببا للضرر ضدهم، حيث "تعد هاته الصورة من أكثر الصور انتشارا في المجال الاقتصادي والهدف من ورائها اكتساب الربح على حساب علامات مسجلة أو ماركات، حيث هي إعادة إنتاج جزئيّ أو كامل لبرنامج الحاسوب يكون محميًا أصلاً ومنتجًا لأهداف تجاريّة، إذا كان تقليد المنتوج كاملا فإنّ جنحة التّقليد ثابتة وواضحة، يمكن الحديث هنا عن نسخة مطابقة، أما إذا كان إعادة الإنتاج قد مسّ جزءًا فقط من المنتوج فمن الواجب البحث عن أوجه الشَّبه مع البرنامج الأصليّ وعلى المتّهم بجنحة التّقليد إثبات أن هذا الشّبه المتواجد بين منتوجه والمنتوج الأصلي المعنيّ هو بمحض الصّدفة"[3]، ويضاف هذا الاشكال للإشكالات السابقة للظاهرة الجريمة

---

[1]- عباس، حفصي. "جرائم التزوير الإلكترونية- دراسة مقارنة-". أطروحة دكتوراه في الشريعة والقانون. جامعة وهرن01. الجزائر، 2015، ص06.

[2] - مفتاح، بوبكر المطردي. الجريمة الالكترونية والتغلب على تحدياتها، المرجع السابق، ص52.

[3]- آمنة، بن عبدربه. "الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003حصيلة وآفاق". رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام قسم علوم الإعلام والاتصال. الجزائر، 2006، ص79.

الإلكترونية التي تعد من أعقد أنواع الجرائم التي يواجهها المجتمع حاليا، فمشكلة التقليد خاصة فيما يخص المجال التجاري يطرح معضلات صعبة بين حرية الانتاج والملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

2-5-2-جريمة سرّقة الشخصية الإلكترونية أو الانتحال: وهذا أيضا يعد شكلا متحورا عن الجريمة التقليدية، فانتحال الشخصية وسرقة ممتلكات الغير هو فعل سائد في المجتمع، غير أنه يأخذ صورة جديدة حين يرتبط بالمجال المعلوماتي، "فهو أخذ أفكار الآخرين ونسبها لغير ملاكها الأصليين، أو أن يدّعي أنّها مِلكه، وفي حالة البرنامج الإلكتروني يتعلّق الأمر بنسخة مقتبسة ومستلهمة بنسبة كبيرة جدا من الأصل وهذا عن طريق استعمالٍ ماهرٍ لبعض عناصره، المُنتحل يدّعي إذًا ويَنسِب لنفسه ملكيّة عمل هو ثمرة مجهودِ شخصٍ آخر"[1]، ومن هذا فإننا كلما تعمقنا أكثر في دراسة ظاهرة الجريمة الإلكترونية، كلما أدركنا مدى تعقيدها وتنوعها، فهي تتنوع تنوع مجالات استخدام النظام المعلوماتي ومدى تشعبه في الحياة الاجتماعية.

2-5-3-جريمة القرصنة (النّسخة غير المُرخّص له): ولعل ما يهمنا في دراستنا هاته هو القرصنة الحاصلة في موقع التواصل الاجتماعي والتي تتمثل في الاستلاء على حسابات الغير دون اذن منهم واستغلالها لصالحهم ما يعود بالضرر على الضحايا، والمقصود بالقرصنة بصفة عامة هي إعادة استنساخ عشوائيّة وبعدد كبير لبرنامج إلكتروني، وهي الجريمة الأكثر انتشارًا ولكن تنضوي تحته ثلاث حالات كلّها غير مشروعة:[2]

- النسخة ذات الاستعمال الشّخصيّ للقرصان والذي يرغب في امتلاك البرنامج الإلكتروني دون دفع ثمنه الحقيقي.

- النسخة الموزّعة بطريقة مُنافسة للمنتوج التّجاري على الشّبكات الخاصّة (النوادي الجمعيات الشّركات) وهذا يتسبّب في خسارة ماليّة كبيرة لمنتجيّ وموزّعيّ البرامج الإلكترونيّة.

[1]- المرجع نفسه، ص79

[2]- المرجع نفسه، ص80

– النّسخة الموزّعة في الأسواق على نطاق واسع لخلق الالتباس عند المستهلكين مع النّسخة الأصليّة.

هذه الظّاهرة – القرصنة – اكتسحت سوق برامج الحواسيب لأنّ هذه العمليّة تسمح لمنافس غير شريف إطلاق منتوج في السّوق لم يُكلّفه مبلغًا ماليا أو مجهودًا في البحثِ والإنجاز، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن جريمة القرصنة الإلكترونية لها أثر كبير وحجم ضرر هائل خاصة على المؤسسات ذات الطابع التجاري، حيث "كشفت منظمة (BSA) العالمية (BUSINESS SOFTWARE ALLINCE) في تقرير لها أن خسائر شركات البرمجيات وصلت إلى 13.1 مليار دولار عام 2002، ويشير نفس التقرير أن أكثر دول العام في نسخ البرامج غير المرخصة هي فيتنام بنسبة 98% من اجمالي البرامج المستخدمة، تليها دولة الصين بنسبة 94%، ثم اندونيسيا بنسبة 89%"[1]، كما أن القرصنة تختلف باختلاف نوايا مرتكبيها، فقد تكون لأسباب ربحية تستهدف انتاجات المؤسسات الاقتصادية، وقد تكون ذات بعد شخصي كما أشرنا إليه في بداية هذه الفقرة، فقد يكون القرصان الإلكتروني يهدف لسرقة حساب على موقع ما كموقع فايسبوك لأغراض متعددة، كالهواية(تجربة القدرات الشخصية اثبات الذات)، والخلافات الشخصية(الاطلاع على أسرار الآخرين ممن لهم علاقة بالجاني)، ولنا مثال عن هذا في الحالات المدروسة (أنظر الحالات التدعيمية الفصل الرابع).

2-5-4-سرقة المعلومات: والسرقة كما هو معلوم جريمة تقليدية قديمة قدم تواجد البشر، وتجدد ظهورها في النطاق المعلوماتي بشكل محدث، حسب البيئة التي تحدث فيها وحسب ما يتم سرقته منها، فالسرقة الالكترونية تختلف تماما عن السرقة التقليدية، فعوض أن يتنقل السارق إلى مكان أو محل الغرض الذي يراد سرقته، فإنه في مجال تكنولوجيا المعلومات يمكنه ممارسة فعله الاجرامي عن بعد من أي مكان يريد، وعوض أن يتكبد السارق عناء حمل مسروقاته فإن المجرم أو السارق الإلكتروني يقوم بفعل السرقة بمرونة تامة بمجرد الولوج للنظام المعلوماتي، فيقوم

[1] – محمد، حجازي. جرائم الحسابات والانترنت (الجرائم المعلوماتية). مصر: المركز المصري للملكية الفكرية، 2005، ص18.

"باختراق أنظمة الحماية وهذا انطلاقًا من حاسوب آخر مرتبط بحاسوب شخص آخر فيمكن الحصول على معلومات سريّة بطرق غير مشروعة وبدون تسريح، ففي عام 1992 مثلاً قام لصوص متخصّصون بالتسلّل إلى أجهزة الكمبيوتر لمكاتب الائتمان الرّئيسيّة وقاموا بسرقة معلومات ائتمانيّة ثمّ استخدموا المعلومات ليدفعوا مقابل بعض المُشتريات، كما استطاع بعضهم الوصول لمعلومات تخص درجاتهم الدراسية"[1]، ومرة أخرى نلاحظ أن جرائم العالم الحقيقي الواقعي قد ولجت العالم الافتراضي وتحورت بشكل ما لينتج لنا جرائم بصبغة الكترونية.

2-5-5- انتهاك الخصوصية: تعتبر الحرية الشخصية من مقومات المجتمع الحديث، بل إن القانون يحمي الحريات ويترتب عن انتهاكها عقوبات متفاوتة الدرجات حسب درجة الانتهاك وحدته، ونقصد بالخصوصية حق الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات أن يحددوا لأنفسهم، متى وكيف أو إلى أي مدى يمكن للمعلومات الخاصة بهم أن تصل للآخرين[2]، أي أن للفرد مطلق التصرف في خصوصياته ولا يمكن بأي شكل من الاشكال التصرف فيها دون أخذ الاذن منه وموافقته دون اكراه، فهي تمثل جزء من حياته الخاصة، وقد تتمثل هذه الخصوصيات في عدة أشياء أو ممتلكات كحساب على موقع ما في النظام المعلوماتي، كما تطرقنا إليه في الحالات المدروسة، حيث أن مجرد الولوج لحساب شخص ما على موقع التواصل فايسبوك على سبيل المثال؛ يعد انتهاكا لخصوصياته وفعلا يعاقب عنه القانون اذا ما اشتكى الضحية على الجاني، ولمعلومات أكثر أنظر الحالات التدعيمية في الفصل الرابع، التي فيها مثال عن انتهاك الخصوصية بنشر صور شخصية واستعمالها دون إذن صاحبها.

2-5-6-التجسس الصناعي: ويكون محركه المنافسة التجارية عن طريق تحدي الفاعلين في نفس الاختصاص الإنتاجي أو الصناعي، ويأخذ صفة اللاشرعية حين يحدث ضررا للمنافس

---

[1]- آمنة، بن عبد ربه. الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003حصيلة وآفاق، المرجع السابق، ص ص80-81.

[2]- سوزان، عدنان."انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت-دراسة مقارنة-". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثالث، المجلد29، جامعة دمشق، (2013): ص ص433-434.

بسرقة ممتلكاته كالاختراعات والمنتوجات والعلامة المسجلة، والتجسس الصناعي في الحقيقة جريمة متعارف عليها في القانون الحديث، لكن "اقترانها بالنظام المعلوماتي يجعلها ضمن حقل الجرائم الإلكترونية استنادا لبند وسائل التنفيذ التي تتمثل أساسا في الحاسوب أو أحد ملحقاته"[1]

2-5-7-جرائم تعمّد الأذى والتّدمير: غلبا فإن المراد من هذا النوع من الفعل الإجرامي لا يتمثل في الجانب المادي الربحي، إما تحركه دوافع أخرى كالغريزة والعبث، وحب اثبات الذات وتجربة القدرات، وهنا يدخل أحد أنواع مجرمي النت الذي سنأتي عليه لاحقا (الهواة العابثون)، وعلى سبيل المثال: "فقد قام مثلاً طالب في جامعة ويسكنسن الأمريكية بتعطيل نظام الكمبيوتر بالجامعة، متعمِّدًا وأكثر من مرّة تدمير المشروعات النّهائية للعشرات من الطلاّب، وحكم عليه بعقوبة سنة مع إيقاف التّنفيذ ومغادرة الجامعة، وفي السّنوات الأخيرة أصبحت الفيروسات هي مصدر المتاعب الأكبر والتي تُلحق أكبر الأضرار بأعدادٍ كبيرةٍ من الحواسيب"[2]، ومن هذا المنطلق نجد أن جرائم المعلوماتية لا تكون بدافع ربحي في المطلق، بل إنها تتشارك صفة اللهو والعبثية مع نظيرتها التقليدية، حيث يمكن أن يحدث أن يرتكب الجاني فعلا إجراميا دون أن يكون له فائدة مادية تذكر، ليكون سبب ذلك الفعل مجرد محاولة لإثبات الجاني مدى تحكمه في التقنية، كأن يقوم بمحاولة اختراق حساب عشوائي في موقع فايسبوك لتطبيق أو تجريب ما تعلمه من صديقه المحترف أو من برنامج على الديب ويب الذي عادة يلجأ اليه هؤلاء الهواة العابثون الذين يسعون لتعلم حيل وبرامج الاختراق.

2-5-8-تسهيل الدعارة والاغتصاب: وكما ذكرنا آنفا فإن النظام المعلوماتي أو الإلكتروني قد دخل جميع مجالات الحياة الاجتماعية، ومجال الدعارة كغيره من المجالات بغض النضر عن كونه قانوني أو غير قانوني، فهو أيضا اتخذ من النظام المعلوماتي وسيلة لتطور وزيادة الأرباح

[1]- إيهاب، ماهر السنباطي.الجرائم الإلكترونية(الجرائم السيبيرية) قضية جديدة أم فئة مختلفة؟ التناغم القانوني هو السبيل الوحيد. ورقة مقدمة لأعمال الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر.20/19 جوان 2008، المملكة المغربية، ص21.

[2] - آمنة، بن عبدربه، الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003حصيلة وآفاق، المرجع السابق، ص ص80-81.

والوصول إلى أكبر عدد من الزبائن، حيث" توجد آلاف المواقع التي تروج وتسوق الدعارة دون أية سيطرة سواء من قبل القوانين الوطنية أو الدولية وتُستثمر مبالغ مهولة من المال في هذا العمل العالمي الخفي الذي ينطوي على كثير من الانحرافات كالشذوذ واستغلال الأطفال، حيث يستخدم المجرمون أحدث التقنيات في العالم ويصعب تعقبهم"[1]، كما أن شكل الدعرة تحول جذريا من خلال استخدامه للتكنولوجيا المعلومات، فبعد أن كانت الدعارة فعل ملموس يمارس في أماكن محددة وفي مواعيد محددة، أصبح حاليا يتم عن بعد من خلال التجارة بمنتجات الإباحية بالوسائط الرقمية، "فقد بلغ عدد المواقع الاباحية حوالي 80 ألف موقع"[2]، كما أن هناك أشكالا أخرى من الدعارة عن طريق استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لما تعطيه من مميزات كالاتصال بتقنية الفيديو، هاته الأخيرة تشكل نوعا جديدا شاذا من العلاقات الجنسية عن بعد.

2-5-9-جرائم أخرى:

أولا- سرقة الوقت والخدمات: هذا النوع من السرقات غالبا يكون له وجه الاختلاس المبطن من اناس يستعملون الحاسوب المؤسسة التي ينتمون اليها في الالعاب أو خدمات خارج نطاق عملهم، ويستهدف هذا النوع من الجرائم سرقة البث التلفزيوني عادة، كما حدث ويحدث مع القناة المالكة لحقوق البث على شاكلة مجمع (bein sports)، الذي تعرض لكثير من المرات لقرصنة المباريات المباشرة التي يبثها ويملك حقوق بثها، كما أن هناك عدة وسائل وأجهزة تنتشر في السوق السوداء لسرقة البث، "ووفقاً للقانون الفيدرالي الأمريكيّ، فإنّ المشاهد الذي يملك جهازًا غير شرعيّ لفكّ الشّفرة يُعرضّ نفسه للحبس 6 أشهر وغرامة 1000 دولار"[3]، وإضافة على ما ذكرنا

[1] – إيهاب، ماهر السنباطي، الجرائم الإلكترونية(الجرائم السيبيرية) قضية جديدة أم فئة مختلفة؟ التناغم القانوني هو السبيل الوحيد، المرجع السابق، ص21.

[2] – محمد، بن عبد الله على المنشاري. جرائم الأنترنت في المجتمع السعودي. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2003، ص 50.

[3] – آمنة، بن عبدربه، الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003حصيلة وآفاق، المرجع السابق، ص 81.

فإن موقع فايسبوك يعد موقعا مثاليا للمخترقين لسرقة البث وإعادة بثه عبر الموقع لأجل جلب عدد كبير من المشاهدين بغرض زيادة أرباحهم.

ثانيا- جرائم التغرير والاستدراج: وهذا النوع من الجرائم يتعلق غالبا بمبدأ علائقي بين الضحية والجاني، ومن هذا المنطلق فإن لمواقع التواصل الاجتماعي دور كبير في حدوث التغرير والاستدراج، فغالبا ما يلجأ الجناة إلى إظهار ودهم وتعاطفهم مع الضحايا لكسب ثقتهم قبل أن يقوموا بتنفيذ خططهم التي يكون الغرض منها استدراج الضحية سواء قصد ربح مادي أو لهدف آخر كالإشباع الجنسي أو انتقامي على سبيل المثال، وقد ساهمت تقنيات التواصل في انتشار هذا النوع من الجرائم بشكل ملفت، "إذ يستطيع كلّ مراسل أو محاور عبر الشبكة ارتكابها بكل سهولة وكذلك يقع ضحيتها أي مستخدم حسن النية من ذوي طالبي التعارف وإقامة العلاقات عبر الشبكة ومن ثم خارجها، وغالبًا لا يتم الإبلاغ عن معظم حالات التغرير والاستدراج لأن معظم ضحاياها هم من صغار السن الذين لا يدركون المعنى القانوني للتغرير والاستدراج"[1]، لذلك تنوه الجهات الأمنية دوما بمدى أهمية الحرص والحذر من التعامل مع الأشخاص الغرباء في العالم الافتراضي كما تشدد بضرورة المراقبة الأبوية للاطفاهم عند استخدامهم وولوجهم للعالم الرقمي، لما ينطويه من مخاطر على أمنهم.

ثالثا-استعمال الوسائل التقنية الحديثة في جريمة تبييض الأموال: تبييض الأموال شأنه شأن التجسس الصناعي فقد كان جريمة عادية نص عليها القانون سلفا، لكن مع تطورها وارتباطها بوسائل الاتصال الحديثة كالحاسوب والشبكة المعلوماتية جعلها تدخل حيز الجرائم المعلوماتية، حيث" تطورت وسائل إخفاء عمليات تبييض الأموال خصوصا إذا ما أدركنا أن عمليات تبييض الأموال تتم من خلال شبكات دولية تمتاز بالتخطيط المحكم"[2]

[1]- سمير، سعدون مصطفى وآخرون . الجريمة الإلكترونية عبر الانترنيت أثرها وسبل مواجهتها. **الرياض:** د.ت.ص03.

[2]- وهيبة، عبد الرحيم."دراسة جريمة غسيل الأموال عبر القنوات الإلكترونية". مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد19، المجلد الأول، (أوت 2014): ص48.

وبما أن الجريمة الإلكترونية تتخذ من مجال تكنولوجيا المعلومات محلا لها، فإنها أيضا تتخذ أشكالا وصورا متنوعة بتنوع أشكال وصور المجال الإلكتروني، فكما تتشعب استخدامات تكنولوجيا المعلومات تلازمها جرائم معينة من نفس خصائها وجنسها، فعلى سبيل المثال لا الحصر وكما ذكرنا سابقا، فولوج النظام البنكي والصيرفة عالم تكنولوجيا المعلومات، فقد صاحبه ظهور جرائم الكترونية مالية ضده.

6.2.تقسيمات المجرمين في الجريمة الالكترونية وأهم وسائلهم:

2-6-1-أصناف المجرمين في الجريمة الالكترونية: يختلف مرتكبي الجرائم الالكترونية من مجرم لآخر حسب عدة معايير كالهدف من الجرم أو الوسيلة المستعملة في الجريمة، وكذا الدافع وراء ارتكاب الجريمة إلى غير ذلك، وفيما يأتي نستعرض أهم تقسيمات لمرتكبي الجرائم الالكترونية:

الطائفة الأولى-المخادعون (Pranksters): يتميز هذا النوع من الجناة غالبا بصفة العبثية، حيث لا تتوفر في جرائمهم نية الحاق الضرر بالضحايا بل غالبا ما يكون الدافع هو اللهو والاكتشاف، ويندرج تحت هذه الطائفة بصفة خاصة صغار مجرمي المعلوماتية (الأحداث)[1]

الطائفة الثانية-القراصنة (Hackers): أما هذا النوع فهو أخطر من سابقه أكثر تأثيرا منه، لأن الضرر الناجم عن المجرمين القراصنة أكبر من الطائفة الأولى، " ويقصد(بالهاكر) الشباب البالغ المفتون بالمعلوماتية والحاسب الآلي، الذين لديهم قدرة فائقة على اختراق الشبكات والإبحار في عالم البيانات"[2]، وقد تم تصنيفهم إلى ثلاثة نماذج فمنهم حسب تباين قدراتهم واهتماماتهم في عالم المعلومات فنجد: " الهاكرز ذوي القبعة السوداء الذين يعملون من أجل الربح المادي، والهاكرز المتشردون الذين يتصرفون بعشوائية، والهاكرز ذو القبعة البيضاء الذين يعملون من أجل أغراض

[1] – ياسمينة بونعارة، الجريمة الإلكترونية، المرجع السابق، ص09.

[2] – المرجع نفسه، ص09.

البحث"[1]، وبغض النظر عن تنوعهم هناك من يقول بانهم لا يقصدون الضرر عادة ، لكن هذا يجعلنا نتساءل عن إشكالية القصد الجنائي فلا يعذر الفاعل بجهل القانون، والواقع ان القانون عامة ينص على عقوبات ضد كل معظم الافعال التي يرتكبها الهاكرز.

الطائفة الثالثة-القراصنة الخبيثون (Malicieuse Hackers)أو(Crackers) : تعد هاته الطائفة أخطر شكل من أشكال الهاكرز؛ "حيث تمتاز بضررها الكبير والواسع، وينقسمون إلى قسمين منهم المحترفون ذوي الاجازات العليا في الرقمنة والحاسوب، أو يعملون محللي نظم أو مبرمجين وعلى دراية ببرامج التشغيل والثغرات الموجودة به ومنهم الهواة الذين يحملون درجة علمية تساعدهم في تعلم البرمجة ونظم التشغيل واستخدامها وتطويرها حسب حاجتهم الشخصية"[2] وغالبا ما يتمثل موضوع عمل هذه الفئة في استهداف الكيانات الاكبر، كالهجوم على البنوك العالمية، والمؤسسات الاقتصادية، اما بدوافع ربحية أو دوافع قومية، وعلى سبيل المثال نذكر الهاكر الجزائري (حمزة بن دلاج) الذي يعد من أخطر الهاكر في العالم، حيث قام بعدة أعمال استهدفت بنوك عالمية، وتسبب في خسائر كبيرة لها.

الطائفة الرابعة-أفراد يحلون مشكلة(Personnel Problem Solvers): أما هذه الطائفة فهي تشبه لحد كبير المجرم بالصدفة الذي تحدث عنه الطبيب الايطالي سيزار لمبروزو، حيث أن فعلهم الاجرامي يكون نتيجة لوقوعهم في مشكلة ما يحاولون حلها على حساب غيرهم، "وتسعى هذه الطائفة الى تحقيق الربح وإلحاق الضرر بالآخرين نتيجة المشاكل التي تواجههم في حياتهم اليومية، وغالبا ما يكون المجني عليه مؤسسة مالية"[3]، ومثال عن هاته الطائفة أولئك الذين يقومون بدفع فواتير إلكترونية مزورة لتسديد ما عليهم من ديون.

---

[1] – محمد امين احمد الشوابكة، جرائم الحاسوب والانترنت؛ الجريمة المعلوماتية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004، ص58.

[2] – ياسمينة بونعارة، الجريمة الإلكترونية، المرجع السابق، ص08.

[3] – المرجع نفسه، ص09.

الطائفة الخامسة–المتطفلون: الفرق بين هاته الطائفة الأولى هي أن الطائفة الأولى تدعى طائفة المخادعون، لانتهاجها مبدأ خداع الضحايا عمدا لإيقاعهم في شرك الخطأ الإلكتروني الذي يسهل اختراقهم، أما هذه الطائفة "فتهدف أساسا لتحقيق الذات واثبات القدرات من خلال محاولة اختراق ملفات وحسابات الآخرين وليس لغرض الكسب المادي كهدف أساسي"[1]، وغالبا ما تكف عن فعلها هذه الأفعال بمجرد وجود رادع ما.

الطائفة السادسة–المجرمون الموظفون(Career Criminals) :يطلق هذا اللقب على الذين يمتهنون الفعل الاجرامي الإلكتروني ويتخذونه كوسيلة لكسب المال وتحقيق الربح المادي، مجرمي المعلوماتية الذين يبتغون تحقيق الربح المادي بطريقة غير مشروعة، بحيث" ينطبق على أفعالهم وصف الجريمة المنظمة، أو على الأقل يشترك في تنفيذ النشاط الإجرامي أكثر من فاعل، ويقترب المجرم المعلومات المنتمي إلى هذه الطائفة في سماته من المجرم التقليدي"[2]، ويعد نشاط هذا النوع خطير جدا وأكثر ضررا كونه نشاط روتيني غير منقطع من جهة وكونه يسكب ممتهنيه خبرة كلما زاد نشاطهم ما يجعلهم يرتقون ليصبحوا بدرجة هاكرز خبيثون.

الطائفة السابعة– دعاة متطرفون (Extreme Advocates) : تنضوي هذه الطائفة ضمن من تحركهم دوافع إيديولوجية وروابط اجتماعية عرقية أو دينية، ويندرج تحت لوائها، كل من الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، حيث يرغب أفراد هاته الجماعات في فرض معتقداتهم وثقافتهم باللجوء أحيانا إلى النشاط الإجرامي، وتتركز جرائم هذه الطائفة في استهداف المؤسسات داخل الدول ومختلف مصالحها التي تعتمد على التقنية والحاسوب بشكل مباشر، ومن الأمثلة الشهيرة في هذا الخصوص "قيام إحدى الجماعات الإرهابية المعروفة في أوربا باسم" الألوية الحمراء بتدمير ما يزيد عن 60 مركزا للحاسبات الآلية خلال الثمانينات لتلفت النظر إلى أفكارها

[1]–خديجة، قصعة. " تفعيل آليات الحماية القانونية للحد من انتشار الجريمة الإلكترونية في العالم والجزائر". مجلة تاريخ العلوم. العدد السادس، ص249.

[2] – ياسمينة بونعارة، الجريمة الإلكترونية، المرجع السابق ، ص09–10.

ومعتقداتها"[1]، وخطر هذه الفئة يكون مدمرا إذا ما تم، فهو يمثل أحيانا نظاما اجتماعيا كبيرا قد يأخذ طابع الدولة.

الطائفة الثامنة- المقصرون جنائيا (The Criminally Negligent): ويدخل تحت هذه التسمية هؤلاء الموظفين الحكوميين الذين ينشطون بشكل رسمي في مختلف المؤسسات بغض النظر عن طابعا سواء اقتصادية أو غيرها من مؤسسات الدولة، حيث يكون الضرر ناتج عن اهمالهم لواجباتهم داخل مؤسساتهم مما قد تؤدي الى خسائر كبيرة، فعلى سبيل المثال " في نيوزلندا قام اثنان من مبرمجي الحاسبات الآلية بتغيير في أحد البرامج التي تحدد خط سير إحدى الطائرات ولم يتمكنوا من إبلاغ قائد الطائرة بهذا التغيير، مما ترتب عليه تحطم الطائرة لاصطدامها بأحد الجبال وقتل 60 راكبا على متنها"[2]، ويتميز هذا النوع عن سابقيه بأنه لا يظهر كفعل إجرامي الا بعد حدوث الكارثة، مما يجعله كنوع من الأفعال كامنة الخطورة التي لا يعرف حجم ضررها إلا بعد وقوعه.

2-6-2-وسائل ارتكاب الجرائم الالكترونية: هناك العديد من الطرق والوسائل التقنية التي يستعملها مجرمي النت في تحقيق أهدافهم سواء مباشرة أو غير مباشرة، أهمها:

أولا- الفاحص (Scanner): في الأصل هو برنامج مفيد جدا للاستخدامات العادية، لكن كما هو معلوم فإن استخداماته غير القانونية تجعله يشكل وسيلة لارتكاب الجرائم الإلكترونية، "وهو عبارة عن برنامج تطبيقي أعد لغرض الكشف الآلي عن مواطن الضعف في المضيفات المحلية والنائية Local & Remote Hosts تعمد هذه البرمجيات إلى قرع أبواب الطرفيات TCP/IP والخدمات المصاحبة لها"[3]، وتستخدم هذه الوسيلة كأداة قياس مدى قوة وضعف الحماية في النظام

[1] - المرجع نفسه، ص 11.

[2] – المرجع نفسه، ص10.

[3]– مريم، أحمد مسعود. "آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم 04/09". رسالة ماجستير في القانون الجنائي كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر، 2013. ص17.

المعلوماتي من طرف القراصنة أو مجرمي النت، فهي تعطي الجاني معلومات قبلية عن الحساب المستهدف مما يمكنه من تخمين كلمة السر للولوج إلى حسابات المستخدمين الآخرين.

ثانيا-الشمّام(Sniffer):[1] تعد وسيلة متكاملة تعمل على اختراق الأنظمة المعلوماتية من خلال استخدام برامج أصلية داخل النظام المراد اختراقه، حيث "يعرف الشمام بأنه عبارة عن أي جزء من عتاد الحاسوب أو برمجياته التي تسترق السمع وتتحسس جميع أنواع المرور المعلوماتي على الشبكة، لأغراض انتزاع أو اختطاف المعلومات المتنقلة بين أجزائها"، ونظام عمله يحاكي نظام عمل الشبكات الحاسوبية، وتكمن التهديدات المعلوماتية التي تنشب عن أنظمة الشمام فيما يلي:

-إمكانية استخدامها في خرق النظم الأمنية للشبكات الرقمية بشتى مستوياتها.

- القدرة على اقتناص كلمات المرور؛

-القدرة على اقتناص المعلومات الخاصة، والتي تمتاز بدرجة عالية من السرية؛

ثالثا-مصدّع كلمات المرور أو كلمات السر (Cracker de mots passe): ويدخل في نطاق هذا المسمى كل برنامج يعمل على كسر تشفير أو كلمات سر البرامج والحسابات الإلكترونية، وهو يعمل في الأساس على تجاوز نمط الحماية الموضوع لحماية البرامج والمعطيات، فيقوم بتجاوز الجدار الأمني والولوج إلى البيانات مباشرة[2]، ما يجعله أكثر خطورة من برنامج الفاحص الذي يحاول إيجاد كلمة سر أو تشفير النظام.

رابعا-حصان طروادة (Cheval de Triode):[3] وهو برنامج شهير ينتشر بين الهاكرز ومحبي التجسس الإلكتروني سواء عابثين أو محترفين، "ويعتبر حصان طروادة من الأدوات الفاعلة في ميدان خرق الأمن المعلوماتي، وتوجد أكثر من خاصية برمجية تتصف بها النسخ المتوفرة بميدان المعلوماتية من هذه الأداة، بحيث نقول عنه إنه عبارة عن برنامج غير مرخص مُتضمن في

---

[1]- المرجع نفسه، ص18.

[2]- مريم، أحمد مسعود. "آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم 04/09"، المرجع السابق، ص18.

[3]- المرجع نفسه، ص ص18-19.

برنامج شرعي، حيث يباشر البرنامج غير المرخص إجراء مجموعة من المهام التي لا يريدها المستخدم؛ وهو شرعي يتم استخدامه في أنشطة غير قانونية.

وتكمن الصعوبة في تشخيص هوية برنامج حصان طروادة في كون الأنشطة التي يقوم بها لا يمكن تمييزها عن بقية الأنشطة التقليدية السائدة في ميدان المعلوماتية، فلا توجد طريق تصلح كأساس للحكم على وجود حصان طروادة، إلا عن طريق المقارنة بين الأنشطة التي يقوم بها برنامج ما مع قائمة الأنشطة التي يتوقعها المستخدم لذلك البرنامج، وهذا أمر يصعب القيام بها، وتتنوع أشكال حصان طروادة بحسب وظيفتها:

-الأبواب المخفية (Portes dérobées): وهي تقنية يستخدمها المخترق الإلكتروني أو الجاني عبارة عن برنامج أو اداة توضع للسيطرة والتحكم في حواسيب الضحايا، وهي الشكل الأخطر والأكثر استجابة من أشكال حصان طروادة، ويكون مثبت في جهاز الضحية ومخفي عنه، فيعمل على نقل أو نسخ أو سرقة كل ما يرد الجاني من حساب الضحية دون درايته.

- حصان طروادة من نوع PSW: اختصاص هذا الشكل في حل كلمات المرور والكشف عن التشفير، حيث يبحث عن ملفات النظام التي تحوي معلومات سرية مثل كلمات المرور تفاصيل النظام، عناوينIP، ثم يقوم بإرسال المعلومات المجمعة للشخص السيئ النية عبر البريد الالكتروني، لذلك فهو أقل خطورة من سابقه كونه لا ينجح دوما، خاصة إذا نفذت الهجمة ضد ضحية عارف بخبايا النت.

-حصان طروادة الجاسوس: يعمل هذا البرنامج في الأساس على تسجيل عمل الضحية وتحويله إلى معلومات، حيث يقوم بتتبع ضربات الضحية أو الهدف من خلال نقره على لوحة المفاتيح أو الكيبورد، فيقوم مثلا بتحديد كلمة سر الدخول من خلال محاكات المفاتيح التي نقر عليها المجني عليه أو الهدف ثم تحويلها لحروف أو أرقام للحصول على كلمة السر التي وقعها الهدف.

خامسا- التصيّد(PHISHING): هذه الوسيلة شائعة جدا حاليا في المواقع خاصة مواقع التواصل الاجتماعي ، حيث يجد المستخدم كلما دخل برنامجا أو شاهد فيديو الكثير من الاعلانات المغرية

التي تحوي إغراء اما بربح كبير، أو محتوى جنسي، أو أي شيء يعبر عن الربح السهل، ويعتبر التصيد "محاولة الحصول على بيانات الضحايا داخل الشبكة العنكبوتية، عن طريق الرسائل الإلكترونية أو مواقع الانترنت التي تبدو وكأنها مبعوثة من شركات موثوقة أو مؤسسات مالية وحكومية، كالبنوك الإلكترونية online banks"[1]، ومنه فإن هذه الوسيلة تستخدم الطبيعة البشرية والغرائزية لاستدراج الضحايا، والايقاع بهم، وكمثال يمكن أن تطلع على بريدك الإلكتروني لتجد رسالة على شاكلة أنك قد ربحت مليون دولار وعليك إكمال الاجراءات لتلقي الأموال ويطلب منك فقد إرسال 800 دولار لإتمام المهمة، والأصل أنها مجرد خدعة لإيهام الضحايا ونهب بعض المال منهم.

سادسا- الفيروسات(virus):[2] تعتبر من الوسائل الشائعة في عالم المعلومات، وتهدف غالبا للتخريب والتعطيل، ويستخدمها الجناة بغرض الانتقام من الضحايا أو إفساد بياناتهم، كما أن شكل يختلف عن حصان طروادة في كون أنها تشبه الكائن الحي من حيث أنها تتكاثر وتستنسخ نفسها، "فيمكنها الانتشار وتتناسخ بنفسها، دون اللجوء إلى برامج Hôtes وتعتمد على الشبكات لتتمكن من الانتشار في مجموعة من الأجهزة"[3]، هذه الأخيرة تنقسم أيضا إلى عدة أنواع ومنها:

1- **الفيروس التقليدي** : وهو عبارة عن برمانج يتم ادماجه مع برنامج أصلي، حيث كلما تم تشغيل البرنامج الأصلي تكاثر الفيروس وانتقل لبرامج أصلية أخرى[4]، وهذا النوع منتشر بشكل كبير بين أوساط المستخدمين خاصة الذين يتبادلون المعلومات من خلال نقلها عبر أقراص صلبة، ومثال ذلك أن يأخذ مستخدم ما برنمجا لتثبيته على جهازة من جهاز صديقه باستخدام

---

[1]- المرجع السابق، ص19.

[2]- المرجع نفسه، ص 20.

[3] -أحمد أبو جمال: موقع حضرموت التقنية " تعلم الشبكات والانترنت واحدث التقنيات في نادي مهندسي الشبكات والانترنت" سبتمبر 2018 https.://www.hd-tch.com/فيروسات-الحاسوب-مدخل-إلى-فيروسات-الحا تم النقل يوم 13 نوفمبر 2021، على الساعة 13:00.

[4] - المرجع السابق، ص 20.

قرص صلب (Flash disque) كبرنامج وورد مثلا(word) ثم تتفاجأ بأن جهازك تعطل لأنك قمت بتثبيت برنامج مصاب بفيروس مدمج مع البرنامج الأصلي.

– فيروسات عدوى قاطع التحميل virus de boot: تستقر هذه الفيروسات في الأماكن التي يقررها الكمبيوتر بالقرص الصلب عند اقلاعه – تشغيله– ليستقر في الذاكره وينفذ شفرته.

2– فيروسات الماكرو Macrovirus: يعتبر من أحدث الفيروسات وهو فيروس متخصص يعمل في الأساس على محاكاة برنامج ما، وقد اتخذ برامج شركة مايكروسوفت كبرامج مضيفة له لذلك سمي على اسمها، حيث" يكتب بلغة الوردWORD ويصيب هذا الفيروس ملفات البيانات Macro ويصيب ملفاتMicrosoft Office كملفات الوورد والإكسل(Word, Excel) ، وتظهر أعراض الاصابة بالفيروسات على النحو التالي:

- ظهور رسالة تعذر الحفظ لعدم كفاية المساحة؛
- تكرار رسائل الخطأ في أكثر من برنامج؛
- تكرار اختفاء بعض الملفات التنفيذية؛
- حدوث بطء شديد في إقلاع – نظام التشغيل– أو تنفيذ بعض التطبيقات، رفض بعض التطبيقات للتنفيذ.

من هنا يظهر لنا جليا مدى تعقيد ظاهرة الاجرام السيبراني، وبتالي فهو يشكل تحديا كبيرا لذوي الاختصاص وكذا الجهات المعنية، على شاكلة رجال الأمن على الصعيدين المحلي والعالمي، فالجاني في هذا النوع من الجرائم له خصائص معينة تختلف جذريا عن المجرم الطبيعي في الجرائم التقليدية، فهو مجرم خفي نسبيا، يقبع خلف الشاشات وليس له محل محدد، كما أن معظم هؤلاء الجناة يمتازون بمهارات تقنية عالية، وتختلف غاياتهم وأهدافهم حسب كل صنف منهم، وما يزيد الظاهرة تعقيدا هي تلك الوسائل التي ينتهجها هؤلاء الجناة ضد ضحاياهم، حيث تتناسب تلك الوسائل ودرجة احترافية كل فئة من مجرمي النت، فهناك وسائل للمبتدئين كما أن هناك وسائل للمحترفين منهم، والمشكلة الأكبر أن هناك منهم

المطورين الذين كلما تطورت تقنيات الحماية كلما اخترعوا وسائل جديدة ضدها، لذلك تبقى هذه الظاهرة من أعقد صور الجرائم المستحدثة في هذا العصر.

7.2. دوافع وأسباب ارتكاب الجريمة الإلكترونية:

تسبق الحاجات عادة الدوافع، فالحاجة تنشأ من الشعور بالنقص أو الحرمان من شيء ما لدى الفرد، مما يؤدي إلى التأثير في القوى الداخلية لديه (الدوافع) ، بغرض إشباع هذه الحاجات التي يحقق تواجدها حالة من الرضا النفسي، وتتنوع دوافع الإقدام على الجريمة الإلكترونية باختلاف منفذيها، وتبعا لطبيعة ودرجة خبرته في مجال المعلوماتية، ويمكن تصنيف هذه الدوافع إلى ثلاث أصناف رئيسية:

2-7-1-دافع العقيدة: تعتبر من أهم دوافع ارتكاب الجرائم الإلكترونية، وهي ذات منطلق إيديولوجي عقائدي غالبا ما أحدث ضررا كبيرا عبر المنظومة المعلوماتية، سببه الرئيسي العداوة التي تكنها طائفة ما لطائفة أخرى أو جماعة لجمعة أخرى وقد يتعدى ذلك ليشمل كيانات أكبر كالدول والأقاليم، حيث "أن كثيرا من الأشخاص يبررون محاولات اختراقهم لأجهزة الغير بتأويلات غريبة وافكار سيئة، فمنهم من يحاول اختراق جهاز أو موقع بحجة أنه على غير المذهب أو الطائفة، أو بحجة تكفيره ولاطلاع على أسراره لفضحة والتشهير به"[1]، وعادة ما يهدف أصحاب هذه الدوافع للانتقام أكثر من أي هدف آخر.

2-7-2-الدوافع الشخصية :ولها اتصال وثيق بتقسيمات مجرمي النت فهي تتوافق من الفئة التي تنفذها، ويمكن رد الدوافع الشخصية لدى المجرم المعلوماتي إلى دوافع مادية تهدف الى تحقيق الربح المادي وأخرى ذهنية غالبا ما تتعلق بمبدأ تحقيق الذات واثبات القدرات.

[1]- ابراهيم، بكايري. "الجريمة المعلوماتية". مجلة الشرطة، العدد 102. الجزائر(فيفري 2012): ص55.

أولا- الدوافع المادية (تحقيق الربح وكسب المال): يعد الربح المادي دافعا كبيرا لارتكاب الجرائم الإلكترونية وذلك لحاجة الأفراد لاكتساب رصيد مادي طمعا في تحسين مستوى معيشتهم، حيث يجعلون ذلك الفعل نشاطهم الرئيسي في اكتساب المال، مما يجعلهم يطورون أنفسهم ويواكبون كل جديد في ذلك المجال، " ولقد أشارت مجلة (Sécurité informatique) وهي مجلة متخصصة في الأمن المعلوماتي أن 43 %من حالات الغش المعلن عنها قد تمت من أجل اختلاس أموال، و23%من أجل سرقة معلومات و19%أفعال إتلاف و15%الاستعمال غير المشروع للحاسوب "[1] ولعل ما يساهم في تعزيز هذا الدافع هو الواقع المعاش خاصة في المجتمعات الكادحة، حين يلجأ فئة من الشباب لامتهان السطو الإلكترونية الاحيال وكل الطرق غير المشروعة للحصول على مقابل مادي يلبي حاجاته ويشبع مطالبه.

ثانيا-الدوافع الذهنية(تجربة القدرات وإثبات الذات) : يتعلق الامر هنا بمبدأ تحقيق الذات وابراز القدرات، حيث يلجأ الأفراد للممارسة هذا النوع من الجرائم كنوع من الهوايات فيظهرون براعة في كسر التشفير وقرصنة المواقع، وتمتاز هذه الممارسات بنوع من العبثية أحيانا.

2-7-3-الدوافع الخارجية:[2]

يمكن أن تكون هناك دوافع أخرى غير دافع الدين أو الربح المادي أو تحقيق الذات، وغالبا تكون ضمن الآتي:

أولا-الانتقام من رب العمل وإلحاق الضرر به: يتعلق الأمر هنا ببيئة العمل عند هؤلاء الذي يستخدمون التقنية وتكون لهم مشاكل من أرباب العمل أو من الشركة التي يعملون لحسابها، حيث تعمل تلك الضغوط والمشاكل على تنامي روح الانتقام لدى هؤلاء المستخدمين ما يدفعهم الى ممارسات ضارة ضد ارباب عملهم ومؤسساتهم، مثل تخريب البيانات ونشر الفيروسات.

---

[1]- ياسمينة، بونعارة، الجريمة الإلكترونية، المرجع السابق، ص10.

[2]-- ابراهيم، بكايري. "الجريمة المعلوماتية"، المرجع السابق، ص ص 11-12.

ثانيا-دافع التعاون والتواطؤ: يعد هذا نوع من الاحتيال المنظم يتم بين نوعين من الأفراد؛ الأول متخصص والثاني مساعد، وغالبا يقوم المتخصص بالجانب الفني من المشروع الإجرامي، ويقوم الشريك الآخر بتغطية عمليات التلاعب وتحويل المكاسب المادية، وعادة ما يمارسون التلصص على الأنظمة وتبادل المعلومات بصفة منتظمة حول أنشطتهم.

وبما أن العالم الافتراضي هو جزء من العالم الحقيقي، فإن معظم دوافع الجناة في ظاهرة الجريمة الإلكترونية مرتبط ارتباطا مباشرا مع ما يحدث في العالم الحقيقي، حيث أن التفاعلات التي تحصل بين الأفراد في العالم الافتراضي، تنقل وتترجم في العالم الافتراضي، لذلك نقول أن الجريمة الإلكترونية هي امتداد للجريمة التقليدية ولكن بشكل مستحدث إلكتروني غير تقليدي، كما أن هناك مجموعة كبيرة من الجرائم التقليدية أخذت صورا مستحدثة في شكل جريمة إلكترونية، مثل جريمة السرقة التي أخذت صورة الاختلاس البنكي الإلكتروني، وجريمة النصب والاحتيال التي أخذت شكلها الإلكتروني أيضا، وهلم جر من الأمثلة التي لا يمكن حصرها، ومن هنا نستنبط أن معظم دوافع الجريمة الإلكترونية هي تقريبا نفسها دوافع الجريمة التقليدية، وهي تتمثل أساسا في الغرائز الانسانية بصفة عامة، كحب التملك والانتقام، والتعصب،...، غير أن هناك بعض الاختلاف في كالدوافع الإيديولوجية، كما نشير إلى أن هناك دوافع أخرى تتمثل في كون الضحية يكون له دور كبير في حدوث الجرم، أي ان الضحية يكون مستفزا أو مساعدا أو مثيرا للجاني مما يترتب عليه من فعل إجرامي، وفي الأخير فإن نتائج تلك الدوافع تختلف حسب نوعها، فدوافع الشخصية تكون أقل حدة من الدوافع الإيديولوجية مثلا.

8.2.ضحايا الجرائم الإلكترونية:

2-8-1-خصائص المجني عليه في الجرائم المعلوماتية: تختلف خصائص المجني عليه في الجرائم الإلكترونية اختلافا جذريا عن الجريمة التقليدية؛ حيث ووفقاً لتقدير خبراء صندوق النقد الدولي فأنه من المستحيل أن نحدد على نحو دقيق نطاق الجرائم المعلوماتية، حيث انه من المتصور أن يقع ضحية هذه الجرائم جميع الاشخاص سواء الطبيعية أو المعنوية، العامة أو

الخاصة، ويعود ذلك الى أن هؤلاء الضحايا لا يعلمون شيئاً عنها الا بعد أن تقع وحتى عندما يعلمون فهم يفضلون الكتمان وعدم الابلاغ، وذلك لتجنب افشاء سر انتهاك النظام المعلوماتي للشركة أو المنشأة العائدة لهم وهذا ما يجعل عددهم مجهول.

ومن هذا فإن لضحايا الجرائم الالكترونية أربع خصائص هي: [1]

- يكون شخص طبيعي أو معنوي؛

-لا يعلم شيئا عن الجريمة إلا بعد وقوعها؛

- يفضل الكتمان وعدم الابلاغ عن الجريمة؛

- عدد ضحايا هذه الجرائم غير معروف.

2-8-2-أنواع ضحايا الجرائم الإلكترونية: تختلف أنواع ضحايا الجرائم الإلكترونية باختلاف النمط واختلاف جسامة الجرم، حيث يمكن أن تكون الضحية شخص عادي كما يمكن أن يكون شركة او مؤسسة وقد يحد أن تكون دولة بأكملها، فوفق تحقيق باشرته مجلة "رسورس انفورمتيك تبين أن 19% من الجرائم تستهدف البنوك و10 % المعلومات الشخصية و16% تستهدف الإدارة و10 % تصيب المعلومات الصناعية أما 45 % تصيب شركات التأمين والشركات الخاصة في مجملها" [2]، وفيما يلي تفصيل لأهم أنواع ضحايا الجريمة الإلكترونية:

أولا- المعلومات العسكرية والسياسية: وتحتسب من اكثر الميادين حساسية كونها ترتبط بكيانات كبرى كالدول إذ يم استهداف معلومات الأعمال التجارية السرية مثل النشاط النووي، وإضافة إلى الاختراعات القريبة العهد، وكل ما يكون على ارتباط بأمن الدول وسيادتها، وما زاد الموضوع خطورة حين اصبحت تلك القطاعات الحساسة تستهدف من أي فرد من خلال الشغف بالإلكترونيات، ونأخذ من الأمثلة على ما حدث في عام ألفين حينما تم اختراق موقع رئاسة البلد الجزائرية من مجموعة قراصنة مغاربة، إذ قامت تلك المجموعة بتحريف مضامين ومقتطفات

[1]- عادل، يوسف عبد النبي الشكري، المرجع لبسابق، ص07.

[2]- محمد امين احمد الشوابكة، جرائم الحاسوب والانترنت؛ الجريمة المعلوماتية، المرجع السابق، ص59.

جوهرية من كلام رئيس الدولة الجزائرية، مثلما أطلق ايضاً فيروس عصري سمي راد كورد RED CORD على موقع البنتاغون وكان سببا في إغلاق كل مواقعه على الشبكة من قبل رواد صينيين"[1]، ويمتاز هذا النوع من الضحايا بأنه قليل الحدوث بسبب ايلاء الدول والحكومات للأهمية البالغة في حماية أسرارها العسكرية والسياسية، وحتى وإن تم وقوعها في شرك الجناة أو المخترقين فهي عادة تتدارك نفسها لكونها تملك مؤهلات ووسائل الحماية والردع في نفس الوقت، كما أنه من الصعب جدا تنفيذ هجمات على هذا النوع من الضحايا كونه يخضع عادة لاتفاقيات دولية تقضي بتسليم المتهمين والجناة بين الدول، وعلى سبيل المثال كما سبق وذكرنا الهكر الجزائري بن دلاج الذي تم ايقافه في بلد أسيوي وتسليمه إلى الانتربول (الشرطة العالمية)، لذلك فإن منفذي هاته الهجمات يدركون مدى الخطورة البالغة التي ينضوي عليها هذا النوع من الهجمات على مؤسسات عسكرية وسياسية، اضافة على ذلك أنه مكلف وغير مربح.

ثانيا- المعلومات المالية والصناعية: ومتمثلة في حركة الثروات الرقمية ولاستثمارات في متنوع المؤسسات سواء العامة او المختصة، إذ يتركز ذلك النمط من الجرائم على أماكن البيع والشراء الرقمية والاتفاقيات التجارية الصناعية والأعمال التجارية ، وفي الأغلب تكون القصد من هذا السبق التجاري وتقليد البضائع حديثة الصنع أو نسخها للاستحواذ على كسب متعجل بأصغر مجهود، وما استمرت تلك البيانات بالغة اللزوم جعلت العدد الكبير من المؤسسات والمصانع الكبرى تدير أموالا طائلة، في الحين قد أفلست العدد الكبير من الشركات والمصانع نتيجة تسرب البيانات الخطيرة كنتيجة لهذه الجرائم.

ثالثا-المعلومات الشخصية: وتتمثل في البيانات الشخصية المخزنة في قاعدة البيانات الرقمية سواء للبنوك أو شركات التأمين أو المحامين والمستشفيات وأقسام الشرطة إضافة إلى الأحزاب والنقابات، وتسبب جرائم قرصنة تلك المعلومات ضررا للضحايا في حياتهم اليومية وانتهاكا لخصوصياتهم وحريتهم الشخصية، وفي دراستنا هاته نركز تماما على المساس بالمعلومات

[1] – المرجع نفسه، ص 66.

الشخصية التي ينشرها مستخدم المواقع التواصل الاجتماعي، حيث ان نسبة كبيرة من أفراد العينة المدروسة قد رحوا بأنهم ينشرون خصوصياتهم ومعلومات عنهم في موقع فايسبوك، لكن هذا الفعل وبالرغم من أنه فعل من شأنه أن يكون ضد الضحية في كونه عاملا مساعدا للجاني في ارتكاب الجرم ضد الضحية، لكن من جهة أخرى فالضحية له كل الحق في حرية التصرف في خصوصياته وله أن يرفع دعوى ضد كل من يتصرف بخصوصياته دون علمه، وهذه حالة تحدث كثيرا عبر مواقع التواصل الاجتماعي (أنظر الحالات التدعيمية الفصل الرابع)

2-8-3-علاقة الضحايا بالمعتدين: يعتبر علم الضحايا علما حديث النشأة حيث يعنى بدراسة الضحية وملأ الفجوة التي خلفها الفقهاء والمختصين في المجال الجنائي، فمعظم الدراسات والابحاث طالما أخذ فيها الجناة حصة الأسد وتم اغفال الضحايا بشكل مبالغ فيه، خاصة في الجانب الذي يكون فيه الضحية مساهما في ضحويته، في دراستنا هاته اتضح لنا من خلال آراء المبحوثين أن عدا كبيرا من الضحايا كانت لهم علاقة سابقة بمن ارتكب الجرم ضدهم، وفي دراسة مسحية لمنظمة اليونيسف في كمبوديا سنة 1995 أشارت تقارير إلى وجود ما بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف مومس في مدينة بنوم بنه، كانت أعمارهن أقل من 18 سنة، كما أشارت العديد من هؤلاء بأنهن تعرضن للخداع والتضليل، والبعض الآخر تم بيعهن لاماكن الدعارة من قبل أشخاص يعرفونهم جيدا بما في ذلك أفراد من الأهل والجيران"[1]،من هنا ندرك الحجم الكبير للجرام التي يكون فيها للضحية دور في أن يكون ضحية للجريمة الإلكترونية بغض النظر عن كونه مدركا أو غير مدرك لتلك المساهمة، وفيما يلي نحاول تفصيل القضية أكثر.

2-8-4-دور الضحية في الجرائم الالكترونية: مثلما في الجناية الكلاسيكية وفي نظريتي الروتين والنسق الحياة اللتان تفسران دور المجني عليه في ضحويته فإن من المحتمل للغاية أن يكون للضحية يد في ارتكاب الجريمة حياله خصوصا في الجرائم المستحدثة مثل الجرائم

[1] – أحمد، سليمان الزغاليل. الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية علوم الأدلة الجنائية، 1999، ص48.

الالكترونية وهذا بتيسير عمل الجاني أو إغرائه النابع من الجهل والإهمال، والآتي حصر لهذه السلوكات التي تجعل للضحية دور في ضحويته:[1]

- جهل المستخدمين بأنواع الجرائم الإلكترونية وطرق استدراج الضحايا؛
- ثقة المستخدمين ببعض الأشخاص والمواقع والرسائل الإلكترونية دون التأكد من المصداقية؛
- عدم حرص المستخدم على وضع برامج حماية ضد الفيروسات والتجسس؛
- عدم تحديث أنظمة الحماية المستخدمة أو إيقاف برامج مكافحة الفيروسات والجدار الناري؛
- عدم التأكد من العناوين الإلكترونية التي تتطلب معلومات سرية كبطاقة ائتمانية أو حساب البنكي؛
- الإفصاح عن كلمة السر لأي شخص واختيار كلمات سر مألوفة وسهلة؛
- حفظ الصور والمعلومات الشخصية في الكمبيوتر؛
- تنزيل الملفات أو برنامج من مصادر غير معروفة؛
- عدم إبلاغ الجهات المختصة في حال التعرض لجريمة إلكترونية؛
- الطمع والرغبة في الارباح بأبخس الأثمان يجعل الشخص لقمة سائغة لمرتكبي الجرائم الالكترونية.

مثال: أوضح الرائد علي حسن الكبيسي(قطر) رئيس قسم الجرائم الاقتصادية بإدارة البحث الجنائي في قطر، أن ثمة سلوك سلبي منتشر بين عدد كبير من المدنيين والمقيمين متمثل في إعطاء البطاقة الائتمانية والرقم الدفين للعامل الأمر الذي يغري ضعاف النفوس من نسخ البطاقة الائتمانية أو إرسال معلومات البطاقة إلى عصابات هيئة لإصدار بطاقة أخرى جلَد نفس المعلومات ويحدث سلب ما تحمله البطاقة.[2]

[1]– منى شاكر فراج العسبلي، تأثير الجريمة الإلكترونية على النواحي الاقتصادية، المرجع السابق.

[2]– منقول من موقع وزارة الداخلية: وزارة–الداخلية–تحذر–المواطنين–والمقيمين–من–الوقوع–ضحايا–لعمليات–النصب–والاحتيال–الإلكتروني/http://www.qna.org.qa/News/14081902160041 الجزائر، يوم 2018/07/13 على الساعة 22:42.

– **كشف الشخص حياته الخاصة بإرادته على موقع فايسبوك:** لا شك في أن لكل إنسان الحق في أن يقرر كشف خصوصية حياته بإرادته، وأن يحدد نطاق هذا الكشف، وذلك استنادا إلى ما يتمتع به من الحق في الذاتية الشخصية، غير أنه قد يترتب على ممارسة هذا الحق أن يكون المستخدم نفسه هو مصدر انتهاك حياته الخاصة، إذا كشف عن معلومات هامة تتعلق بحياته الخاصة بدعوى أنه " ليس لديه ما يخجل منه "، وذلك بأن يستعمل خيار"الملف العام profil public " مما يجعل الوصول إلى معلوماته الشخصية متاحا لأي عضو في الموقع"[1].

وفي نفس السياق وبعد دراستنا الميدانية تبين لنا مدى استهتار الأفراد بالأمن السيبراني من خلال نشر معلوماتهم الشخصية على موقع فايسبوك، حيث أن هذا السلوك بالرغم من أنه أمر عادي ومباح لكنه قد يكون عاملا أساسيا في جعلنا ضحايا لمن يتصيدنا ويبحث عن أي ثغرة لارتكاب الجرم ضدنا.

يتبن لنا من خلال العناصر السابقة عن ضحايا الجريمة الإلكترونية عدة نقاط مهمة، أهمها أن ضحايا الجريمة الإلكترونية يختلفون اختلاف وتنوع مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات، فكل مجال يمكن أن يكون ضحية للإجرام السيبراني، وعرضة لهجوم الجناة عليه، ونقصد المجالات العسكرية أو الاقتصادية، أو السياسية أو حتى الشخصية، والميزة التي تجمع كل هاته الانواع هي أن الضحية لا يدرك شيئا حت يقع الجرم ضده، وتلك من مميزات الجريمة الإلكترونية، حيث تخلو من المقدمات والاشارات التي تنبئ عن حدوثها، والجدير بالذكر أن موضوع ضحايا الجريمة الإلكترونية يطرح إشكالين كبيرين، يثمل في الأول في أن القوانين السارية ضد الجناة لاتزال في حالة تعديل وغير كافية صيغ التعويضات وحماية الحقوق، والمشكلة الثانية أن الضحية نفسه يمكن أن يكون له دور في ارتكاب الجرم ضده، والأمثلة كثيرة في هذا الشأن، خاصة إذا تعلق

[1]– أشرف، جابر سيد وخالد، بن عبد الله الشافي. حماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة انتهاك الخصوصية في موقع فيس بوك دراسة مقارنة في ضوء النظام السعودي. السعودية: عمادة البحث العلمي مركز بحوث العلوم الإنسانية والادارية، جامعة المجمعة، 2014، ص29.

الأمر بتفاعلات داخل شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يكون الجاني أقرب للضحية، فكما هو معلوم أن هناك سلوكات ومواقف تجل من الفرد عرضة للجريمة، كروتين اليومي، والاستفزاز المادي والمعنوي، وهذا الشكل هو امتداد طبيعي لما يحدث في الواقع الحقيقي، فمثلا وجود ضحية في مكان غير آمن ويرتاده ذوي السوابق، يعتبر الضحية مساهما إذا وقع الجرم ضده، ووجود مرأة تلبس حليا ذو قيمة عالية وتتجول في أزقة مشبوهة هو أيضا استفزاز للجناة، كذلك الامر في مواقع التواصل الاجتماعي، فإن ترك الحساب دون حماية أو كلمة سر قوية هو بمثابة مساهمة في الجريمة إن وقعت، وإعطاء الجاني بعض من خصوصياتنا ككلمات السر، والصور والفيديوهات، هو أيضا مساهمة منا في حدوث الجرم ضدنا.

2-9-تشريعات ضد الجريمة الالكترونية:

2-9-1-موقف الشريعة الإسلامية من الجرائم الإلكترونية: كما هو معروف ومعلوم فإن مقاصد الشريعة الاسلامية هي حفظ كل جوانب الحياة البشرية(حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ الدين، حفظ العرض ، حفظ المال) سواء بجلب المنفعة أو دفع المفسدة وقد سبق الاسلام دفع المفاسد على جلب المصالح، كما قد جعل بينها أولوية فحفظ النفس مقدم عن باقي المقاصد وأغلق جميع منافذ الدمار والفساد، ودفع، وسد باب الذرائع، من هنا كان موقف الإسلام من الجرائم عامة وكذا الجرائم الإلكترونية موقفا صارما لأن فيهما اعتداء على المقاصد والمصالح الضرورية للفرد والمجتمع[1]، وقد بين الكثير من اهل الإفتاء حرمة الجرائم الإلكترونية شأنها شأن الجرائم التقليدية وكل ما يلحق الضرر بالإنسان؛ حيث قال العجلان: "أن الاعتداء على الحياة الخاصة، والتجسس على مراسلات المتعاقدين بالشبة العنكبوتية محرم شرعا، وفيه من تتبع للعورات والمثالب، وكشف لما سترو ورغبوا في حفظه، ومنع ظهوره للناس، وعقوبة التجسس التعزير، والمرجع في تقديره لولي الأمر، وإن المتأمل في واقع الانترنت سجد التشهير بالأشخاص

[1]- محمد، علي قطب. موقف الشريعة الإسلامية من جرائم الأخلاق عبر الإنترنت. السعودية: الأكاديمية الملكية للشرطة، د.ت، ص12.

وسبهم فاشيا في الشبكة المعلوماتية؛ بل هناك العديد من المواقع التي لم تنشأ إلا لمثل ذلك، ولا شك أن هؤلاء قد غفلوا أو تناسوا حكم الشريعة في هذا الأمر"[1]، وخلاصة القول أن في الشريعة الإسلامية الكاملة، المشرع واحد لا ثاني له والتشريع أزلي لا تحديد له وهو مع كونه ازلي فأنه صالح لكل زمان ومكان كونه صادر من خالق الكون والعليم بما يصلح له ويصلحه وتركت الشريعة الإسلامية الباب مفتوحاً لتجريم الجرائم المستحدثة تحت قواعد فقهية واضحة منها " لا ضرر ولا ضرار"[2]، فلو أسند الأمر لأهل اعلم والفقه أن يقرروا أي عقوبة أي سلوك منحرف ومخالف لتعاليم الشريعة، حتى لو كان جريمة مستجدة أو مستحدثة، لتمكن الفقه أو التشريع الاسلامي من إيجاد النص أو العقوبة التي تتناسب مع حجم الفعل الاجرامي الناتج عن سوء استخدام النظام المعلوماتي، كما أننا كمسلمين لنا اعتقاد راسخ في كمال دستورنا المتمثل في القرآن، وسنة نبينا –صلى الله عليه وسلم–على حل جميع المشاكل الاجتماعية سواء كانت كلاسيكية أو مستجدة شرط أن يكون المشرع فقيها وعارفا بأصول الدين الحق.

لكن الواقع يحتم علينا دراسته كما هو، حيث أن الواقع يفرض علينا أن نلقى الضوء على التشريعات الوضعية التي تناولت ظاهرة الجريمة الإلكترونية التي اكتسحت النظام العالمي الجديد، وسوف نتحدث فيما يأتي عن المواجهة التشريعية أو القانونية لهذا الخطر المتنامي في المجتمع وذلك بالتطرق للجهود التشريعية على الصعيدين الدولي والوطني:

2-9-2-المواجهة التشريعية الدولية للجرائم الإلكترونية: وهنا الأمر يختلف كون أن المشرع هنا ذو طبيعة بشرية من صفاتها النقص وعدم الكمال، فالقانون الوضعي أطلق عليه هذا اللفظ من حيث أنه موضوع من طرف البشر، ويبقى مهما بلغ مجرد اجتهادات قد تكون مجدية وناجحة وقد تكون غير ذلك، وهو في حالة تغير دائم حسب ما يطرأ على المجتمع وما يستجد فيه، فقبل

[1] – عبير، على محمد النجار. "جرائم الحاسب الآلي في الفقه الاسلامي". رسالة ماجستير في الفقه المقارن. كلية الشريعة والقانون. الجامعة الاسلامية–غزة–.فلسطين، 2009، ص98.

[2]– زينب، أحمد عوين. "جريمة الاحتيال الإلكتروني– دراسة مقارنة–". رسالة ماجستير في القانون العام. كلية الحقوق في جامعة النهرين.العراق، 2014، ص ص55–56.

سنوات قليلة لم يكن في التشريعات الوضعية جريمة تعرف بالجريمة المعلوماتية أو الإلكترونية، أما حاليا فقد هرعت الكثير من الدول في سن قانون خاص بهذا النوع من الجرائم "ويتجه الرأي الراجح الى أن الطبيعة القانونية لجرائم تقنية المعلومات تتحدد من خلال المجال الذي ترتكب فيه فضلاً عن المحل الذي يقع عليه الاعتداء لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل أن تلك الجرائم تتطلب بالضرورة معاملة جنائية خاصة تختلف عن القواعد العامة في التجريم والعقاب"[1]؛ لقد سارعت الدول المتقدمة تقنياً إلى سن قوانين خاصة لمواجهة هذا النوع من الجرائم ومنها:[2]

1-قانون تكنولوجيا المعلومات أو قانون الكمبيوتر والانترنت (السيبر): يحدد وينظم كيفية استخدام أنظمة الكمبيوتر والإنترنت، لأنه يمنع الاستخدام غير القانوني لأنظمة المعلومات ويحدد العقوبات مثل منع الوصول غير المصرح به.

2-قانون الحق في الخصوصية: ويعني حماية الحريات سواء الفردية أو الجماعية أثناء استخدامها للنظام المعلوماتي، بغض النظر عن نوع الخصوصية سواء كانت ذات طابع مادي او معنوي، ويشمل هذا كل البيانات الرقمية التي يحوزها طرف ما ويأخذ الصفة القانونية لامتلاكها، ما يجعله يطالب بحقوقه عند انتهاك تلك الخصوصية من طرف أي كان.

3-قانون التجارة الالكترونية: بعد شيوع وانتشار استخدام النظام المعلوماتي والتقنيات الاتصال الحديثة انتقل معها النظام الاقتصادي بشقه التجاري، حيث ظهرت الأسواق الإلكترونية الشبكية، وأصبحت التجارة تمارس بشكل كبير عبر المواقع الإلكترونية لما تقدمه تلك المواقع من مزايا لم تكن تتوفر في الأسواق التقليدية كالوصول السريع للزبائن المنشودين وسهولة عرض المنتجات لأكبر فئة من المجتمع دون الحاجة لتكاليف الذهاب للمحلات

---

[1]- نوفل، علي عبد الله الصفو. "جريمة انشاء موقع أو نشر معلومات مخلة بالآداب العامة بوسائل تقنية المعلومات (دراسة مقارنة). المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية"، العدد الثالث، يناير 2015، ص20.

[2]- سيناء، عبد الله محسن. المواجهة التشريعية للجرائم المتصلة بالكمبيوتر في ضوء التشريعات الدولية والوطنية. ورقة مقدمة لأعمال الندوة الإقليمية حول: الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، 19-20 جوان 2007، المملكة المغربية، ص ص54-55.

البيع والأسواق التقليدية، لكن ورغم كل هاته المميزات فقد ظهرت عدة ثغرات استغلها الانتهازيون والجناة في العالم الرقمي وصارت التجارة الإلكترونية مهددة بفعل هؤلاء الذين يسعون للكسب المادي من خلال السطو أو اختراق أو تقليد منتوجات غيرهم، مما عجل بظهور تشريعات تحمي التجار الإلكترونيين، "فظهرت مثل هذه القوانين على المستوى الدولي والعربي، مثل قانون المعاملات الالكترونية في الأردن، دبي، تونس، البحرين وفي اليمن صدر القانون رقم 40 لعام2006 وسيتم التطرق إليه لاحقاً، وهناك جهود دولية بذلت لمكافحة جرائم الانترنت أهمها:[1]

1- المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان الخاص بأثر التقدم التكنولوجي على حقوق الإنسان (مؤتمر طهران(1968) تم من خلاله الاعتراف بحق الافراد في سرية خصوصيا وحرية عدم كشفها للآخرين، وعلى هذا الأساس قامت العديد من الدول بسن قوانين تحمي مبدأ الخصوصية وألزمت جهات البرمجة في النظام المعلوماتي بضرورة احترام ذلك، وهنا نقف على نقطة مهمة في دراستنا لمواقع التواصل الاجتماعي لنطرح اشكالا قد يجده القارئ مهما جدا، هل تحترم إدارات مواقع التواصل فعلا مبدأ الخصوصية لدى مستخدميها، وماهي ضمانات ذلك؟.

2- قانون الانسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية التي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة عام 1996م، وسن هذا القانون في الأساس لحماية التجارة الإلكترونية العالمية، وجاء هذا كرد فعل مباشر على التطور السريع للتقنية التي صاحبها أيضا ظهور عدة مشاكل وخروقات وأنواع من الجرائم ضد كل نمط تجاري، وقد ساعد الدول لتدارك الأخطاء التقصير التشريعي لتنظيم أكثر للتجارة الإلكترونية، وجعلها منيعة ضد متصيدي الثغرات ممن يسعون للربح عن طريق الفعل الاجرامي الإلكتروني.

[1]– نوفل، علي عبد الله الصفو. "جريمة انشاء موقع أو نشر معلومات مخلة بالآداب العامة بوسائل تقنية المعلومات (دراسة مقارنة)، المرجع السابق، ص55.

3- القانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية في عام 2001 في الحقيقة هو امتداد تشريعي للقانون السابق غير أن فيه تفصيل أكثر وتعديلات جديدة للمستجدات التي ظهرت في مجال التجارة الإلكترونية.

4- الاتفاقية الأوربية: في نوفمبر 2001 في بودابست وقعت عليها ثلاثون دولة أوربية بما في ذلك الدول الأربعة من غير الأعضاء في المجلس الأوربي المشاركة في إعداد هذه الاتفاقية وهي كندا واليابان وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية"[1]، وهي دعوة للتكاتف والتعاون الدولي لمجابهة الجريمة الإلكترونية من خلال وضع اتفاقيات تعاون ضد الظاهرة الاجرامية المستحدثة.

كما حددت الجرائم التي يجب أن تتضمنها التشريعات الوطنية للدول الأعضاء وذلك على النحو التالي:

1-الجرائم المتعلقة بأمن الشبكات (الدخول والمراقبة غير المشروعة والعدوان على الثقة في البيانات أو على النظام والإساءة إليه.)

2-الجرائم المعلوماتية كما هو الشأن في الاختلاق والانتحال والنصب والاحتيال المعلوماتي.

3-جرائم الأخلاق مثل إنتاج أو بث أو حيازة ما يتعلق بدعارة الأطفال.

4-جرائم العدوان على حقوق الملكية الأدبية والفكرية كاستنساخ المصنفات المشمولة بالحماية.

5-المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية.

وكذلك الاهتمام بالإجراءات الجنائية لاسيما في مرحلة التحقيق والملاحقة القضائية مثل التحفظ على الأدلة والتفتيش والضبط وما إلى ذلك.

وقد حملت هذه الاتفاقية الطابع التوجيهي للخطوات التي يلزم اتخاذها في إطار التشريع الوطني في كل دولة فيما يتعلق بالأحكام الموضوعية والإجرائية كما أشرنا أعلاه، وألزمت الدول الأعضاء بمراعاة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية

[1] - نوفل، علي عبد الله الصفو، المرجع نفسه، ص109.

على حد سواء والالتزام بعدم انتهاكها مع إمكانية الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتفاقية الاستعانة بهذه الاتفاقية عند إعداد التشريعات الوطنية باعتبارها مصدر تاريخي في مجال مكافحة الجريمة على الانترنت.

2-9-3-التشريعات الوطنية ضد الجرائم الإلكترونية:

أولا-الدول الغربية: تعتبر دول السويد أول من شرع قانون ضد الجرائم الإلكترونية سنة (1973م) تناول في الأساس قضايا لاحتيال والدخول غير المرخص؛ ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية التي شرعت قانونا خاصة بحماية أنظمة الحاسب الآلي (1976م – 1985م)، ثم توالت المناشير والقوانين ففي سنة (1985م) تم تحديد أنماط وأشكال الاجرام السيبراني، وفي عام (1986م) صدر قانونا تشريعاً يحمل الرقم (1213) عرّف فيه جميع المصطلحات الضرورية لتطبيق القانون على الجرائم المعلوماتية حذت حذوهم كل من كندا والدنمارك سنة 1985 قامتا بإدخال بنود جديدة لتشريعاتها ضد الجرائم المعلوماتية وفرنسا سنة 1988"[1]، ثم توالت التعديلات حسب ما طرأ من مستجدات في مجال الاجرام السيبراني، وهذا ما يميز الجرائم المستحدثة بصفة عامة والجريمة الإلكترونية بصفة خاصة، حيث من الصعب التنبؤ بها، كما أنها تأخذ عدة أشكال وتتبع التطور التكنولوجي وتحاكيه، فكلما ظهر ابتكار جديد يسهل العمل أو استخدام النظام المعلوماتي ظهر مقابله ثغرات وفجوات يستغلها مجرمي هذا المجال، مما يضطر المشرع للتغير القانون أو تعديله.

ثانيا-الدول العربية: بطبيعة الحال فإن تأخر وصول التكنولوجيا للعالم الثالث ومن ضمنه الدول العربية كان سببا رئيسيا في جعل الدول العربية في منأى عن الجرائم الإلكترونية، لذلك تأخرت تشريعاتها عن سن قوانين ضد هذا النوع من الجرائم، فكانت أولى بوادر ظهور الجريمة الإلكترونية تقريبا مع بداية القرن الواحد والعشرين، فنجد أن المملكة المغربية قد أصدرت " القانون رقم08-09

[1] - سيناء، عبد الله محسن. المواجهة التشريعية للجرائم المتصلة بالكمبيوتر في ضوء التشريعات الدولية والوطنية، المرجع السابق، ص 212.

المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي بتاريخ 18 فبراير 2009 ويتضمن هذا التشريع 67 مادة موزعة على ثمانية أبواب"[1]، اما في دولة فلسطين فقد ضم قانون العقوبات في الباب الخامس على مجموعة من النصوص القانونية(المواد من 379-396) التي عالجت موضوع الجرائم المعلوماتية وجرائم الانترنت تحت مسمى جرائم الحاسوب ضمن ستة فصول"[2]، ويذكر أن تشريعات دولة فلسطين غالبا ما تؤخذ من الفقه المقارن خاصة من الدولة الجارة الأردن في ضل الاحتلال الصهيوني، أما العراق فقد سنت ما يسمى بـ" قانون جرائم المعلوماتية"، حيث يقول القانون المقترح في المادة (02) أنه يهدف إلى" توفير الحماية القانونية للاستخدام المشروع للحاسوب وشبكة المعلومات، ومعاقبة مرتكبي الأفعال التي تشكل اعتداءً على حقوق مستخدميها"[3]، وبصفة عامة فقد استفادت الدول العربية من خبرة الدول الغربية من خلال اعتمادها على الفقه المقارن واستنساخ القوانين الناجعة من الدول التي تعتبر رائدة في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، وفيما يلي جدول يوضح مدى حداثة القوانين والتشريعات العربية ضد الجرائم الإلكترونية:

[1]– أمين، إعزان. تطور التشريع السيبراني بالمملكة المغربية تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. ورقة مقدمة لـ ندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية للإقامة مجتمع معرفة مستدام في المنطقة العربية، 19/20 ديسمبر2012، بيروت، 2012.ص07.

[2]– فهاد، الشلالدة محمد وأمين ربعي. عبد الفتاح، الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية القانون بجامعة جرش حول الجرائم الإلكترونية، 7/5 ماي 2015، فلسطين، 2015، ص06.

[3]– هيومن رايتس ووتش*." قانون جرائم المعلوماتية العراقي قانون سيئ الصياغة وعقوبات غاشمة تخرق الحق في إجراءات التقاضي السليمة وتنتهك حرية التعبير". يوليو /تموز2012 ، ص01.

الجدول رقم (01): يبين بعض تشريعات الدول العربية ضد الجريمة الإلكترونية.

الدولـــــــــة	إسم التشريع (القانون)
تونس	2000 / 83
المملكة الاردنية	2001 / 85
البحرين	2002 / 28
مصر	2004 / 15
الامارات العربية المتحدة	2006 / 02
اليمن	2006 / 40
المغرب	07 / 129
سلطنة عمان	2008 / 69
السعودية	نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الالكترونية
قطر	2010 / 16
سوريا	قانون التوقيع الالكتروني وخدمات الشبكة

المصدر: موقع منظمة هيومن رايتس ووتش*[1]

2-9-4- الجرائم الالكترونية في التشريع الجزائري: باعتبار الجزائر من الدول النامية فقد ونظرا لعدة عوامل وأسباب أخرت أو حالت دون مواكبة البلد للتطور الحاصل في تكنولوجيا

[1] *هيومن رايتس ووتش: منظمة حقوقية دولية.

الاعلام والاتصال ما جعل منها دواة شبه منعزلة عن التطورات الحاصلة في العالم في فترة مضت، خاصة في ما يعرف بالعشرية السوداء، فلم يكن استخدام النظام المعلوماتي سائدا في البلد وكان مقتصرا على بعض مؤسسات الدولة على قلته، لكن مع حلول الألفية الجديدة وانفتاح البلد على العالم واستيراده لتكنولوجيا الاعلام والاتصال وولوجه عالم الرقمنة، والذي طبعا بغض النظر عن إيجابياته فقد جلب معه ما يلازمه من شوائب، فمع انتشار استخدام النظام الحاسوبي والشبكة العنكبوتية بدأ ظهور الجرائم الإلكترونية وتفاقمها مما استدعى المشرع الجزائري إلى القيام بردة فعل اتجاه الظاهرة الجديدة، فكان أول اجتماع للمجلس الشعبي الوطني يوم الأربعاء 8 جويلية 2009، حيث صادق على مشروع القانون الخاص بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها؛ والذي يتضمن القانون 19 مادة موزعة على 6 فصول"[1]

مثال: نصت المادة 394 مكرر على الآتي: ((يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر (03) إلى سنة (01) وبغرامة من 50.000 دج إلى 100.000دج كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل جزء من منظومة للمعالجة الالية للمعطيات أو يحاول ذلك.

- تضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة.
- وإذا ترتب عن الأفعال المذكورة أعلاه تخريب نظام اشتغال المنظومة تكون العقوبة الحبس من ستة (06) أشهر إلى سنتين والغرامة من50.000، إلى 150.000دج))[2]

وكتعليق عن الجهود المبذولة من المشرع الجزائري حول مكافحة الجريمة الإلكترونية، فإن التحدي يكمن في سن القانون وإيجاد الوسائل اللازمة لتنفيذه، فالجزائر على غرار البلدان المتخلفة تفتقر لعدة مقومات تجعلها عاجزة في الحد من الجرائم المعلوماتية، لكن مع الزمن لمسنا تحسنا ملحوظا في المجال، خاصة فيما تعلق بتكون قسم العنصر البشري لمجابهة تحديات الجريمة المستحدثة، فقد أولت الدولة اهتماما بالغا لهذا النوع من الجرائم وقامت بعدة تدابير، فعلى سبيل

[1]– منقول من الموقع: http://www.essalamonline.com/ara/permalink/32212.html يوم 2018/07/13، على الساعة 21:48.

[2]– قانون العقوبات الجزئري. إصدار سنة 2012، ص113.

المثال فقد أصبح في كل قسم شرطة خلية خاصة بمكافحة الجريمة الإلكترونية، لمن رغم كل هذا تبقى الجريمة الإلكترونية من الجرائم المعقدة التي تعاني منها حتى الدول الأكثر تقدما لما يميزها من مزايا تجعل من الصعب جدا التحكم فيها.

وفي المجمل يمكننا القول أن الجريمة الإلكترونية بأبعادها ومميزاتها وخصائصها، قد شكلت ولاتزال تشكل تحديا قانونيا على كل المستويات، سواء المحلية أو العالمية، ويرجع ذلك أساسا لاختلافها عن الجريمة التقليدية ذات المعالم الواضحة والأركان المحددة، إضافة لشساعة مجال حدوثها، ومحلها الافتراضي الذي لا حدود له، رغم ذلك فقد حاول الفقهاء إيجاد وخلق نصوص ضد هذه الظاهرة، وطبعا البدايات كانت بسيطة وغير ملمة بجوانب الجريمة الإلكترونية، فكانت عبارة عن طرح أحادي الجانب ثم تطورت شيئا فشيئا، وذلك بعد إدراك المجتمع خطورة الوضع، وأن تكنولوجيا المعلومات رغم فوائدها الكبيرة، فإن لاستخدامها مخاطر كبيرة أيضا، لذلك نهضت بعض الحكومات بمشاريع واستراتيجيات لحماية مستخدمي هذه التكنولوجيا من تلك المخاطر المحتملة، غير تلك الجهود تختلف من بلد لآخر، ومقياس ذلك الاختلاف غالبا هو مدى التحكم في تكنولوجيا المعلومات، فبطبع كانت أمريكا ودول أوروبا سباقين في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، ثم تأتي بعدها باقي دول العالم كل حسب قدرته، ولحد الآن لا تزال القوانين تعدل وتتمم حسب ما يستجد من هذه الظاهرة.

10.2.وسائل الوقاية من الجريمة الالكترونية مكافحتها:

بعد انتشار واستفحال ظاهرة الجريمة الإلكترونية، كان لابد من التصدي لها على المستويين الوطني والدولي، حسب ما ورد في "جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية"[1] فقد أولت الحكومات أهمية كبيرة لظاهرة الجريمة الإلكترونية، من خلال دق ناقوس الخطر والحث على تكثيف الجهود الدولية لمكافحة الظاهرة الاجرامية، وذلك بتفعيل العديد

[1]– أمانة الامم المتحدة. التطورات الأخيرة في استخدام العلم والتكنولوجيا من جانب المجرمين والسلطات المختصة في مكافحة الجريمة، بما في ذلك الجرائم الحاسوبية. ورقة مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، سلفادور 12–19 أفريل 2010، البرازيل، 2010. ص 01.

من الآليات التى تراها مناسبة للحد من هذا النوع من الجرائم الذي أصبح يتنامى بشكل رهيب عبر المنظومة المعلوماتية مسببا خسائر كبيرة في شتى المجالات، وبغض النظر عن الاجراءات الفعلية التي باشرتها الدول لمكافحة من الجريمة الإلكترونية، فقد كان هناك المزيد من المقترحات التي أصدرها أهل الاختصاص للوقاية والحد من الظاهرة كما هو موضح في الأمثلة الآتية:

2-10-1-مقترحات للوقاية من الجرائم الالكترونية: إن جهود الحكومات الوطنية والدولية غير كاف لجعل الجريمة الإلكترونية فعلا مسيطرا عليه، لذلك كان لزاما على كل مستخدمي النظام الآلي لمعالجة المعطيات عبر العالم، ومهما كانت صفتهم ومهما تعددت مجالاتهم أن يكونوا على دراية تامة ووعي بخطورة الظاهرة الاجرامية، وأنهم عرضة في أي وقت للجريمة الإلكترونية، سواء كفاعلين جناة أو ضحايا،ومن هذا فتوجب على المستخدمين الحرص على تفادي الوقوع في أخطاء تقنية سواء على المستوى الشخصي أو العام كهيئات أو أفراد " فالعموم والخصوص في مجال الوقاية يخدم بعضه بعضا ويتكامل بعضه مع بعض"[1]، ومنه نقسم المقترحات إلى مستويين عام وشخصي كما يلي:

أولا-على المستوى العام:

- التعاون بين المؤسّسات كافةً (عند المستويين الوطني والدولي) والجهات المعنية بإنفاذ القانون لمحاربة الجريمة الإلكترونية؛

- وضع رقم أخضر لاستقبال التبليغات عن كل نشاط غير قانوني عبر النظام المعلوماتي الذي من شانه أن يتحول لجريمة إلكترونية؛

- التوعية والتثقيف حول خطورة الجرائم الإلكترونية؛

[1]- خديجة، دحمان صبايحية. "جرائم السرقة والاحتيال عبر الانترنت دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الجزائري". رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية تخصُّص شريعة وقانون. كلية العلوم الإسلامية قسم الشَّريعة.جامعة الجزائر.الجزائر، 2013، ص96.

– حثّ القطاع الخاصّ (بما في ذلك مورّدي خدمات الإنترنت) والمجتمع المدني (بما في ذلك المدرّسين والمنظّمات غير الحكومية ووسائل الإعلام) على التبليغ عن كل المعلومات حول الجريمة الإلكترونية للجهات الأمنية؛

– قد يساهم مورّدو خدمات الإنترنت في هذه العملية عبر مدّ السلطات المعنية بإنفاذ القانون بالمعلومات ذات الصلة؛

– العمل على تكوين وتدريب المجندين لمكافحة الجريمة الإلكترونية باختلاف اختصاصاتهم ضبطية أو قضائية.[1]

– التعاون الدولي: بما أن الجريمة الإلكترونية هي جريمة عابرة للحدود فإن من المستحيل مكافحتها دون تعاون دولي ونسق عالمي يحول دون فرار الجناة، لذلك وجب تظافر الجهود الدولية في هذا المجال وتبادل الخبرات بينهم.[2]

ثانيا–على المستوى الشخصي: الوقاية خير من العلاج، من الأفضل دائما أثناء تشغيل الإنترنت أن نقوم باتخاذ إجراءات وقائية وجب أن تكون الاحترازات هذه جزء من العمل على الإنترنت، وفيما يأتي أهم النصائح للوقاية من الجرائم الالكترونية وتفاديها قبل حدوثها:[3]

– على مستخدمي النظام المعلوماتي تجنب الكشف عن أي معلومات تتعلق بهم، مثل بطاقات الهوية، أو الهوية على موقع الإنترنت أو غيرها.

[1]– كريستينا، سكولمان. الإجراءات الوقائية والتعاون الدولي لمحاربة الجريمة الإلكترونية. ورقة مقدمة لأعمال الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، 20/19 جوان 2008، المملكة المغربية، ص ص126–127.

[2]– تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن الإطار القانوني لحماية الأطفال من مخاطر الشبكة المعلوماتية ووسائل تقنية المعلومات وبخاصة الجرائم الإلكترونية "إطار قانوني إقليمي بشأن حماية الأطفال على الإنترنت: دليل للمنطقة العربية"، 2015 ص24.

[3]– مديرية تكنولوجيا المعلومات. ورقة بحثية عن المديرية العامة الاتصالات والمعلوماتية: قسم نظم المعلومات، شعبة امنية المعلومات. العراق. ص13.

– عدم إرسال الصور عبر الإنترنت أثناء التحدث مع الغرباء، وللإشارة فهذا الفعل غالبا ما يحدث كما هو مبين في نتئج الدراسة الميدانية في الفصل الأخير لدراستنا.

– حفظ نسخة احتياطية من الملفات والمجلدات، بحيث أنه لو فقدت بيانات أو معلومات نتيجة تدميرها بالفيروسات، تجد نسخة محفوظة.

– عدم أستخدم المواقع غير الآمنة، والتأكد من هويتها قبل ولوجها، والتحقق من المواقع التي يقوم الأطفال بفتحها، من أجل تجنب إساءة معاملة الأطفال، والمضايقة وغيرها.

– استخدام برنامج حماية أمن الإنترنت "Internet Security" والتي تمكن من السيطرة لمنع إرسال المعلومات إلى المواقع على ملفات تعريف الارتباط"cookies" .

– استخدام جدران الحماية إلى أقصى حد ممكن.

– التقليل من أخطار الفيروسات أو البرامج الضارة بإيقاف البلوتوث وواي فاي Wi–Fi والأشعة تحت الحمراء وكل وسائط الاتصال وعدم تشغيلها الا عند الحاجة فقط.

– الخادمات"servers" التي تدير مواقع عامة يجب أن تكون محمية بشكل منفصل عن شبكة العمليات.

– عدم الاحتفاظ بالبيانات الحساسة في الحاسب الالي مثل البيانات المالية والشخصية خشية وقوعها بأيدي الارهابين.

– إغلاق ايقونات التبادل (شريت) في الأماكن العامة، وعدم قبول طلب اتصال إلا من أشخاص موثوق بهم.

– عدم استخدام وتثبيت البرامج المجانية غير الموثوقة بها لان عدد كبير منها يقوم بتثبيت برامج تجسسيه أو دعائية وضرورة التأكد من اتفاقية الترخيص بشكل كامل قبل تثبيت اي برنامج.

2–10–2– أساليب مكافحة الجريمة الإلكترونية: تتطلّب المحاربة الفعلية للجريمة الإلكترونية تعاوناً دولياً متزايداً وسريعاً وفعّالاً في المسائل الجنائية، فلا بد للبلدان كافة من تجريم استعمال أجهزة الحاسوب لغايات غير مشروعة في تشريعاتها المحلية، كما يجب دعم الجهود المحلية بنوع

جديد من التعاون الدولي بما أنّ الشبكات العالمية تسهّل ارتكاب الجرائم العابرة للحدود، تتطلّب المحاربة الفعلية للجرائم المرتكبة بواسطة جهاز الحاسوب والجمع الفعلي للأدلة بالشكل الإلكتروني رداً يكون في منتهى السرعة، وفيما يلي بعض الاقتراحات الفعالة في مكافحة الظاهرة:[1]

– رفع كفاءة الأجهزة التقنية المختصة برصد التهديدات والمخاطر والتبليغ بالإنذار المبكر وتزويدها بأحدث المعدات؛

– تدريب وتأهيل الفنيين والمهندسين العاملين في مجال الأدلة الرقمية وترشيد وتطوير أدائهم؛

– تدريب وتأهيل المختصين بأجهزة العدالة الجنائية على كيفية التعامل مع الأدلة الرقمية؛

– إتباع كافة وسائل التوعية الأمنية للحد من مخاطر الجريمة الإلكترونية؛

– إتباع أفضل اساليب المكافحة الإلكترونية للجرائم من خلال الاستخدام الأمثل للوسائل التكنولوجية والإلكترونية المتمثلة في نظم الحاسبات الآلية والاتصالات متلازمتين.

فوق كل ما ذكر تبقى الجريمة الإلكترونية ورغم كل الاحتياطات والتدابير ظاهرة طبيعية في المجتمع كما ذكرها العلامة اميل دوركهايم، فقط يبقى الاشكال في معدلاتها، فوصولها لمعدلات غير طبيعية يستدعي محاربتها والوقوف ضدها، لأن الجريمة في الأصل هي ظاهرة اجتماعية طبيعية في أي مجتمع، ومن هذا المنطلق، فإن الجريمة الإلكترونية بغض النظر عن سلبياتها فإن لها دورا كبيرا في ارشاد الفقهاء والتقنيين لإيجاد أنظمة حماية أقوى وقوانين أمثل.

[1]– سعيد، بن سالم البادي وآخرون. الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها. سلطنة عمان: مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة نزوى، 2016، ص41.

ملخص الفصل:

إن ظاهرة الجريمة الإلكترونية ظاهرة مستحدثة، لم يتجاوز عمرها نصف قرن من الزمن، شكلت ولا تزال تشكل خطرا كبيرا على الحياة الاجتماعية للبشر، وقد انتشرت بشكل كبير، عبر النظام المعلوماتي، وسببت خسائر كبيرة، مما أدى إلى ردود فعل وطنية ودولية ضدها، حيث بدأ أهل الاختصاص بدراستها، وقد اختلف مفهومها من حقل علمي لآخر، وقد حاول الفقهاء إيجاد تعريف شامل للظاهرة، كما ظهرت عدة قوانين وتشريعات لمكافحتها والحد من انتشارها.

الفصل الثالث:

مواقع التواصل الاجتماعي فضاء للإجرام السيبراني.

تمهيد:

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي، ذلك الفضاء الذي يمثل جزء كبير من الواقع الافتراضي ويحوي عدد هائل من المستخدمين، يتم من خلال هاته المواقع نقل التفاعل من الواقع الحقيقي إلى الواقع الافتراضي، وتحوي هذه المواقع مزايا وخصائص عديدة، ساهمت في تحسين ورفاهية الحياة الاجتماعية للافراد، غير أنها حوت أيضا بعض السلبيات التي تؤثر بشكل مستمر على المستخدمين داخلها، حيث يستغل الأفراد المستخدمين خصائص ومزايا مواقع التواصل في غايات إنحرافية، واجرامية، فأصبحت حقلا للصراعات الإديولجية، ومسرحا للاعتداءات على الآخرين، لذلك توجب علينا معرفة ماهية هاته المواقع، وما سلبياتها وايجابياتها، وما علاقتها بالجريمة الاكترونية.

1.3.مفهوم مواقع (شبكات) التواصل الاجتماعي:

مواقع التواصل الاجتماعي شأنها شأن الجريمة الاكترونية؛ هي مفهوم حديثة النشأنة ظهر مع انتشار النظام المعلوماتي، فالأجال السابقة لم تكن تعرف أو تستخدم مثل هاته المواقع، لكن وقبل التطرق لمفهموم مواقع التواصل يجب أن نعرف بعض المصطلحات التي سبقت وكان سببا في ظهور هذا المفهوم، كمصطلح الوسائل الاجتماعية (Social Media) ويصطلح عليها أيضا بشبكة (Network)، هاته الأخيرة هي احدى برمجيات النظام المعلوماتي التي أحدثت ثورة في عالم الاتصال، حيث جعلت من العالم قرية صغيرة من خلال ما تقدمه من خدمات، فهي عبارة عن " اتصال وجاهي ثنائي الاتجاه والذي فيه المستخدم (المتلقي) يتفاعل مع المصدر كما أن المصدر يمكن أن يتفاعل مع المتلقي من خلال الوسيط الشبكة دون الحاجة للتواجد الفيزيائي في مكان الاتصال"[1]، هذه الميزة مكنت الكثير من الأفراد من تكوين أضخم منظومة معلوماتية في العالم الذي عرف فيما بعد بالفضاء الافتراضي، وجوهر مواقع التواصل الاجتماعي هو ربط أكبر عدد من المستخدمين في شبكات لغرض التواصل من خلال بث الرسائل عن طريق الوسائط الرقمية(صوت، صورة، فيديو)، ومن خلال هذا يتم تبادل الأفكار والأخبار، وكل ما تعلق بالحياة الاجتماعية، كما يشار لمفهوم التواصل الاجتماعي أنه "نقل الأفكار والتجارب وتبادل الخبرات والمعارف بين الذوات والأفراد والجماعات بتفاعل إيجابي وبواسطة رسائل تتم بين مرسل ومتلقي، وهو جوهر العلاقات الإنسانية ومحقق تطورها"[2]، وفيما يأتي سنتطررق للمفهوم من منظوره اللغوي ومفهومه حسب عدة حقول وتخصصات علمية مركزين في ذلك على حقل علم الاجتماع:

[1]– حمزة، بن الحمد بيت المال. الإعلام ودوره في التوعية بالجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ورقة مقدمة لملتقى الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية–عمان–. 2014، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ص 9–10.

[2]– ماجد، رجب العبد سكر. "التواصل الاجتماعي أنواعه – ضوابطه – آثاره – ومعوقاته–دراسة قرآنية موضوعية–". رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن.الجامعة الاسلامية–غزة–فلسطين، 2011، ص10.

لغة فإن مواقع التواصل الاجتماعي تتكون من كلمتين، شبكات وتواصل، حيث أن لفظ شبكات مشتق من الخلط والتداخل، واشتبك الخيط أي تداخل مع بعضه، أما فشتق من الفعل وصل بمعنى أوصل الشيء بالشيء أي ربطه معه، والجمع بين المصطلحين كما يذكر الشهري هي "منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به"، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والميول، أو جمعه مع أصدقائه"[1]، ويختلف هذا التعريف حسب زاوية النظر لكل فقيه أو منظر، حيث يعرفها آخر على أنها" تلك الوسائل التقنية الحديثة التي يستخدمها الأشخاص فيما بينهم لتحقيق التواصل الاجتماعي المشاع عبر شبكة الانترنت كالفايسبوك، وتويتر"[2]، وهذا الاختلاف في التعريفات قد يكون فقط في ذكر المصطلحات، غير أن معظم التعريفات تجتمع وتتفق على أن مواقع التواصل الاجتماعي اداة ربط اتصالية بين الأفراد عبر استخدام الانترنت.

ونستطيع القول أن مواقع التواصل الاجتماعي، هي تلك الشبكات الاكترونية التي انبثقت عن الجيل الثاني للويب والتي أنشئت لعرض ربط المستخدمين ببعضهم لعدة أهداف أهمها: "التواصل العام وتكوين الصداقات حول العالم، كما تتيح هذه الشبكات تكوين مجموعات متخصصة حسب الميول أو المهنة، كمجموعات العمل أو الفن أو الهوايات، الى غير ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية"[3]، وفي الأخير يمكننا أن تتبنى مفهوما شاملا من كل ما سبق فنعرف مواقع التواصل الاجتماعي على أنها "منظومة من الشبكات الإلكترونيّة التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع

---

[1]– فهد، بن علي الطيار. "شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى–تويتر نموذجاً– دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الملك سعود"، "المرجع السابق، ص ص 201–202.

[2]– محمد، محمد سيد أحمد عامر. المسؤولية الجنائية عن ترويج الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي –دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري والنظام السعودي–. ورقة مقدمة لمؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي التطبيقات والإشكاليات المنهجية. 10–11 مارس2015، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص05.

[3]– حكيم، غريب. مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: الرهانات والاستراتيجيات. ورقة مقدمة للندوة النقاشية العلمية الدولية حول: عولمة الاعلام السياسي وتحديات الأمن القومي للدول النامية.11 أفريل 2017، الجزائر، ص ص 04–05.

خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها أو جمعه مع من يرغب من أطياف المجتمع"[1]

ومما سبق نستقي جملة من الاستنتاجات، أهمها أن مواقع التواصل الإجتماعي جزء من العالم الافتراضي، وتتميز بخصائص عديدة، كاتفاعلية، والعالمية، والانتشار الواسع عبر منصات مختلفة، وبختصار هي مجمعات كبيرة من الأفراد يتفاعلون بينهم بطابع إفتراضي، لكن هذا العالم الافتراضي غير مستقل عن العالم الحقيقي، فهو امتداد لما يحدث في العالم الحقيقي، لذلك تتضار مصالح وأهداف المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي كما هي في الواقع، فقد أصبحت هذه المواقع تمثل جزء من الحياة الاجتماعية للأفراد، ففيها جل العلاقات على اختلافها، سواء علاقات شخصية أو علاقات عمل أو علاقات اجتماعية.

2.3. نشأة وتطور مواقع التواصل الاجتماعي:

إن الشبكات الاجتماعية كمفهوم كان قد ظهر قبل ظهور الانترنت وانتشارها، حيث يعود الفضل في ذلك "جون بارنز عام 1954"، عن طريق النوادي التي كانت تستخدم المراسلات المكتوبة، غير أن هذا الفعل لم يكن منشرا وغير معروف الا في الماكن الذي عرف فيه، وطبعا مع ظهور النترنت وانتشارها في العالم، جعل هذا المفهوم ينتقل من الكتابة وتبادل الرسائل بشكلها التقليدي ينتقل إلى استخدام التطبيقات الاكترونية والمواقع لتبادل التي جعلت من التفاعل أكبر وأسرع مما كانت عليه قبلا، وكان عام 1995 أول ظهور لموقع فعلي لمواقع التواصل الاجتماعي في أمريكا أطلق عليه Theglobe.com ثم توالى ظهور العديد من هذه المواقع وزاد الاقبال على استخدامها بشكل كبير، وفي سنة أنشأ مارك زوكربيرج Mark Zuckerberg موقعا سماه

[1]– عوض، حسني. أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب تجربة مجلس شبابي علار أنموذجا. فلسطين: جامعة القدس المفتوحة،2011، ص10.

فايسبوك كان الغرض منه جمع زملائه في الدراسة، لكنه تحول بسرعة لأشهر موقع تواصل اجتماعي في العالم.[1]

وحين نتحدث عن نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي تجدر الإشارة إلى مرحلتين أساسيتين، الأولى هي مرحلة الجيل الأول للأنترنيت ويبweb 1.0 التي سبقت ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وكانت بمثابة القاعدة الأساسية التي مهدت للمرحلة الثانية أو الويب الثاني web 2.0، الذي ظهرت فيه مواقع الشبكات الاجتماعية جماهيرية، والتي يعد موقع فايسبوك أشهرها.

3-2-1-المرحلة الأولى (web 1.0): في هذه المرحلة ظهرت بعض الشبكات على قلتها، مثل" شبكة موقع سيكس دقريز Sixdegrees الذي منح للأفراد المتفاعلين في إطاره فرصة طرح لمحات عن حياتهم وادراج أصدقائهم وقد أخفق هذا الموقع عام 2000"[2]وعيب هاته المواقع أنها كانت أقل من أن تستوعب العدد الهائل من المستخدمين، حيت أن المنشئين كان قلة مقارنة مع المستخدمين، كما أنها كانت بمميزات محدودة، لذلك أخفقت معظمها واندثرت.

3-2-2-المرحلة الثانية (web 2.0): في هاته المرحلة تطورت الشبكة العنكبوتية وتعززت بظهور العديد من البرمجيات كالوسائط الرقمية والمدونات، مما ساعد المنتجين المعلوماتيين من انشاء مواقع بمميزات حديثة وتقنيات عالية، مما جعلها تستقطب أعدادا هائلة من المستخدمين ولعل أشهر موقع كما ذكرنا سابقا هو موقع فايسبوك، الذي كانت إنطلاقته الفعلية سنة 2004 حيث حقق لحد الآن نجاحا باهرا وربحا كبيرا للقائمين عليه.[3]

---

[1]- إبراهيم، أحمد الدوي. شبكات التواصل الاجتماعي. المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر: مركز البحوث والمعلومات، د.ت، ص ص04-05.

[2]- مريم، نريمان نومار،"استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية دراسة عينة من مستخدمي موقع الفايسبوك في الجزائر"، المرجع السابق، ص ص47-48.

[3]- المرجع نفسه، ص ص48-49.

يمكننا القول أن مواقع التواصل الاجتماعي قد واكبت التطور الكبير والسريع لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث أخذت أشكال متنوعة منذ بدايية ظهورها، ثم تغيرت تلك الأشكال وأخذت من أحدث التقنيات التكنولوجية، مما جعلها تستقطب أعدادا هائلة من المستخدمين المتعطشين والمنبهرين بمزايا التكنولوجيا التي سهلت وقربت وجمعت العالم في قرية صغيرة، وهذا ما جعلها فضاء كبير للتفاعل ونقطة صدام بين المستخدمين، وبطبيعة الحال فإن ذلك التفاعل الكبير سينتج عنه آليا صراعات بين المستخدمين، أو قد يسيئ بعضهم استخدام تلك المواقع لاهداف وغايات شخصية أو جماعية، فتحدث الجريمة في هذا المجال.

3.3. خصائص مواقع التواصل الاجتماعي:

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي تقنية من التقنيات الحديثة في عالم التواصل بين الأفراد هي الأكثر انتشارا على شبكة الإنترنت لما تمتلكه من خصائص تميزها عن المواقع الإلكترونية مما شجع متصفحي الإنترنت في كافة أنحاء العالم على الإقبال المتزايد، وفيما يأتي نستعرض أهم خصائص مواقع التواصل الاجتماعي:

3-3-1-العالمية: أي أنها ذات صبغة عالمية، ولاتعترف بالحدود الجغرافية ولا الحدود السياسية التقليدية للدول، حيث يمكن لأي فرد التفاعل مع أي فرد آخر على وجه الأرض.[1]

3-3-2-التفاعلية: فهي تختلف اختلافا كبيرا عن الوسائل التقليدية كالرسالة والتلفاز الذي يكون فيه الفرد مجرد متلقى، فهي تمنح المستخدم عدة أدور خلال عملية التواصل والمحادثة، ففيها يمكل للفرد أن يكونا مأثرا ومتأثرا في نفس الوقت، وأن يكون متلقى ومرسل في الوقت ذاته كما يمكن أن يكون صانع محتوى.

3-3-3-إعلام متعدد الوسائط: تعتمد اعتماد مباشر على الوسائط الرقمية (صوت، صورة، فيديو) مما أكسبها عدة مزايا وجعلها تتفوق على وسائل الاتصال التقليدية.

[1]- دينا، عبد العزيز فهمي. المسئولية الجنائية الناشئة عن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع" القانون والإعلام".2017، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر، ص ص7-8.

3-3-4-المجانية: بحيث يمكن لأي فرد فتح حساب على الموقع الاكتروني الذي يفضله مجانا ودون أي قيود، وهذا ما جعل الاقبال عليها بشكل كبير وساهم في تطورها.

3-3-5-الحرية المطلقة: تعطي مستخدميها قدر كبيرا من حرية التعبير عن مكنوناتهم وآرائهم، مما يجعلها مكانا لتبادل الآراء، والأفكار، كما تمثل متنفسا للبعض لابداء لنشر أفكارهم وابداعاتهم.

3-3-6-سهولة الاستخدام: فيها لا يحتاج التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي خبرة معلوماتية حتى يتم التفاعل مع محتواها، حيث أن مجرد التسجيل والحصول على حساب في الوقع يمنحك حرية التصرف في كل مميزاته كالنشر ولاتصال والاشتراك في المجموعات التي يفضلها الى غير ذلك من المميزات.

3-3-7-ضخامة المعاملات: حيث أن التفاعل الكبير بين المستخدمين يخلف أعداد مهولة من المعاملات داخل مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة الشهيرة منها فعلى سبيل المثل وفي دقيقة واحدة " يحمل المستخدمون أكثر من 72 ساعة من الفيديو على موقع" يوتيوب، حوالي 4000 صورة على تطبيق" إنستغرام "وأكثر من 278 ألف تغريدة على موقع" تويتر، يستقبل موقع الفايسبوك أكثر من 41 مليون تعليق"[1]

3-3-8-خائص أخرى: كما تنضوي مواقع التواصل على العديد من الخصائص على غرار ما ذكرنا سابقا ومنها:[2]

- **المشاركة:** حيث تشجع المساهمات والتعليقات من الأشخاص المهتمين؛
- **الانفتاح:** حيث تسمع بتفاعل المستخديمن دون النظر في خلفياتهم مهما كانت.

---

[1]- عبد الغني، بلخيري، إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي. الجزائر: قيادة الدرك الوطني القيادة الجهوية السادسة للدرك الوطني بتمنراست، المرجع سابق، ص30.

[2]- إبراهيم، أحمد الدوي. شبكات التواصل الاجتماعي، المرجع السابق، ص07.

- **المحادثة:** تسمح للمستخدم بابداء رأيه والتعليق على المحتوى المنشور بكل حرية.

- **ارسال الرسائل:** تسمح بتبادل الرسائل بين المستخدمين بصفة جماعية أو خاصة.

- **المجتمع:** تتيح للمجتمعات المحلية بالتواصل مع المجتمعات الدولية حول مصالح أو اهتمامات مشتركة؛

- **المجموعات:** تمكن من إنشاء مجموعات حسب الميول أو المهنة أو الهواية أو التخصص.

- **الترابطية:** هي شبكات تواصل اجتماعية ذات طابع عالمي ففيها يمكن ربط المستخدمين سواء كأفراد أو مجتمعات، ويمكن فيها الغاء الترابطات التقليدية السائدة سلفا، فهي لا تعتمد على معيار معين يحدد للمستخدمين حيزا للتواصل، بل غرضها ربط المستخدمين دون تقييد.

كل هذه الخصائص والمزايا، كما سبق وأشرنا في نهاية العنصر السابق قد ساهمت في الاقبال الكبير على مواقع التواصل الاجتماعي وانتشارها الواسع بين أوساط المستخدمين، يجعلها فضاء ضخما للتفاعل، وطبعا يجتمع في هذا الفضاء كل أطياف وفئات المجتمع المحلي والعالمي، وهذا ما يزيد من حدة التباين والاختلاف، حيث تختلف الاهداف والغايات ووجهات النظر والآراء، ما ففي مواقع التواصل الاجتماعي نجد: العلاقات الشخصية العاطفية، العلاقات الاقتصادية النفعية، العلاقات السياسية الحزبية، العلاقات الاديولوجية الدينية...ما يجعل مواقع التواصل الاجتماعي ساحة صراع وصدام بين الأفراد والجماعات من المستخدمين، وكل هذا وبغض النظر عن الخدمات والفوائد المنجرة عنه، قد يكون سببا رئيسيا لانتشار الجرائم الاكترونية واستفحالها في مواقع التواصل الاجتماعي.

4.3. أنواع مواقع التواصل الاجتماعي:

تتعدد مواقع التواصل الاجتماعي بتعدد أهدافها والأنماط التي التي تعتمدها، فقد صنف كل من " كابلن وهينيلين" الوسائل الاجتماعية إلى سبعة أنواع:[1]

1 – المشاريع الجماعية مثل الويكي؛

2 – المدونات والتغريديات مثل: تويتر؛

3 – مواقع شبكات الأخبار الاجتماعية؛

4 – مجموعات المحتوى مثل يوتيوب؛

5 – مواقع الشبكات الاجتماعية مثل الفيسبوك؛

6 – عالم الألعاب الافتراضي؛

7 – عالم المجتمع الافتراضي.

وعلى هذا الأساس فإن تخصص كل موقع بميزة محددة جعلت من مواقع التواصل الاجتماعي فضاء يلبي معظم توجهات الأفراد وميولاتهم، مما جعل من تلك المواقع تزدهر وتتطور أكثر، على عكس ما حدث مع سابقتها من منتجات الجيل الأول ويب 1.0، حيث نجد أن من هذه" الشَّبكات ما هو متخصص في مجالات محددة؛ فمثلًا هناك إنستغرام المتخصص في نشر الصُّور، ولينكد إن المتخصص في السِّير الوظيفيَّة وعالم الأعمال، في حين أن شبكات فيسبوك، وتويتر وجوجل بلس، من الشَّبكات العامَّة التي تُستعمل في المجالات والأمور كافة"[2]، إضافة إلى أن هذه المواقع قد منحت عدة مزايا في قالب واحد، من أبرز تلك المزايا، ميزة الاتصال الآني ففي معظم المواقع يمكنك الدخول في محادثة مع مستخدم آخر أو صاحب محتوى أو ناشر، عن طريق رسائل عبر الوسائط الرقمية، سواء نصية أو صوتية أو عبر الفيديو.

[1]– حمزة، بن الحمد بيت المال. الإعلام ودوره في التوعية بالجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ورقة مقدمة لملتقى الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، المرجع السابق، ص ص10–11.

[2]– سامي، حمدان الرواشده. "الأدلة المتحصلة من مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في الإثبات الجنائي: دراسة في القانونين الإنجليزي والأمريكي". المجلة الدولية للقانون، العدد 14، (2017): ص05.

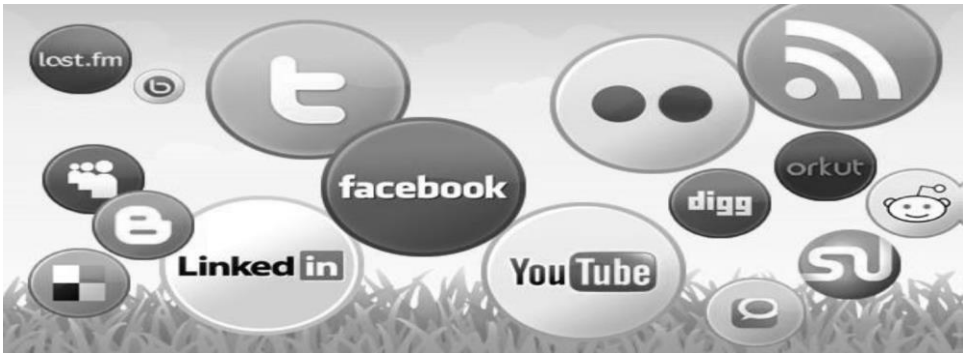

الشكل رقم(01): صورة توضيحية لأهم مواقع التواصل الاجتماعي.[1]

الشكل رقم (02): صورة توضيحية لبعض المدونات Blogs.[2]

الشكل رقم (03): صورة توضيحية لبعض مواقع الترابط الشبكي الاجتماعي.[3]

[1] – هشام، نبيه المهدي محمد. **أثر أدوات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب**، ورقة مقدمة لورشة عمل وطنية. اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة. ديسمبر 2015، جامعة القاهرة، مصر،2015.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

3-4-1-موقع فايسبوك Facebook:

أولا- تعريف الفايسبوك: هو أحد أشهر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو موقع من أحد انواع المواقع ذات الطابع العام، حيث، يمكن للمستخدم فيه الاستفادة من عدة مزايا سنأتي على ذكرها لاحقا، و"يعرف أنه عبارة عن شبكة اجتماعية إلكترونية يمكن الدخول إليها مجانا وتديره شركة "فيس بوك " محدودة المسئولية كملكية خاصة لها"[1]، وقد تم تأسيسة سنة 2004 من طرف احد طلاب جامعة هارفرد الأمريكية يدى مارك زوكربرغ، بهدف تواصل الطلاب بينهم فقط، ثم تطور شيئيا فشيئا لينفتح على العالمية ويصبخ موقعا مفتوح لكل فئات وشرائح المجتمع، مما اكسبه شهرة عالمية،"ويرى مؤسس الموقع أن فيسبوك حركة اجتماعية، وليس مجرد أداة أو وسيلة للتواصل، ويوصف الموقع بأنه" دليل سكان العالم"، وأنه موقع يتيح للأفراد العاديين أن يصنعوا من أنفسهم كيانًا عامًا من خلال الإدلاء والمشاركة بما يريدون من معلومات حول أنفسهم واهتماماتهم ومشاعرهم وصورهم الشخصية، ولقطات الفيديو الخاصة بهم"[2]، ولحد الآن لا يرزال موقع فايسبوك يتصدر قائمة أكثر المواقع شهرة في العالم.

ثانيا- خصائص ومميزات الفايسبوك: كما اشرنا سابقا فإن موقع فايسبوك هو موقع ذو توجه عام يمنح المستخدم العديد من المزايا، مايجعله موقعا شبه متكامل، حيث أنه موقع مجاني على غرار معظم مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن التسجيل فيه سهل جدا ولا يتطلب ألى الحيازة على حساب بريد الكتروني أو رقم هاتف، وعملية التسجيل غير معقدة اطلاقا فيكن لغير العارفين بخيبايا النظام الاكتروني التسجيل بكل سهولة، وعند الولوج للموقع يمكن للمستخدم البدء مباشرة بالاستفادة مما يوفره الموقع من كم هائل من المعطيات والمستخدمين المجتمعين في نفس الموقع ففيه عدد كبير من الأفراد الذي يمكن أن يختار منهم المستخدم أصدقاء أو شركاء عمل أو أي

---

[1]- سامي، أحمد شناوي ومحمد، خليل عباس. استخدام شبكة التواصل الاجتماعي(الفيس بوك) وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين . مجلة جامعة، العدد02، المجلد 18، (2014): ص 80.

[2]- مركز المحتسب للاستشارات، دور مواقع التواصل الاجتماعي في الاحتساب – تويتر نموذجاً.المرجع السابق، ص ص 26-27.

علاقة يبحث عنها المستخدم، وفيه المجموعات أو الصفحات المخصصة في شتى المجالات سواء اقصادية كالصفحات والمجموعات ذات الطابع التجاري، أو الترفيهي أو الثقافي أو الإخباري، إلى غير ذلك، ومن ميزاته أيضا أنه يمنح المستخدمينة ميزة الاتصال بجميع انواعه؛ عن طريق رسائل نصية، أو اتصال صوتي، أو حتى صوت وصورة، وذلك عبر تطبيق مرفق يدعى مسنجر، وإضافة إلى مميزات أخرى فإن موقع فايسبوك دائم التطور مساييير لمستجدات النظام المعلوماتي.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن موقع فايسبوك يجمع بايانات المستخدمين لمعرفة ميولاتهم وتفضيلاتهم لاعادة استخدامها في الإعلانات والاشهارات التي من خلالها يتلقى أرباح، لذلك على المستخدم أن يدرك أن مجانية موقع فايسبوك مقابلها أن المستخدم يسمح بإستخدام معلوماته في الغرض الذي ذكرناه.[2]

ثالثا- خدمات ومكونات الفايسبوك: أصبح موقع فايسبوك يشكل أولوية في حياة الكثير من الأفراد، لما يقدمه من خدمات وما يحتويه من مزايا، حيث يعتمد الفايسبوك على صفة الترابطية التي هي في الأصل من صفات البشر، كما يذكر ابن خلون في كتابه الانسان اجتماعي بطبعه، وأكد ماسو في هرم حاجات الفرد إلى أن العلاقات جزء أساسي من الحياة الانسانية، كل هذا يجعل الفايسبوك بيئة مثالية وأداة فعالة يلجأ إليها الكثير من الأفراد لاشباع حاجاتهم من الترابط والعلاقات، " فهو يتيح التواصل وعرض الذات ضمن هذا العالم الذي يشجع على الزيادة في المجتمعات الشبكية وتطوير الذات الرقمية، يظهر الفايسبوك بذلك كفرصة لعيش حياة اجتماعية علائقية أفضل، حتى أضحت اليوم ممارسات الفايسبوك واحدة من الطقوس الاجتماعية القصرية إذ تظهر بعض خطابات المستخدمين شكلا من أشكال المماطلة العلائقية والتمييز السلبي للذين لا

[1]- هيئة تنظيم الاتصالات. ملخص بيان الحقوق والمسؤوليات بتاريخ 11 ديسمبر 2012، وسياسة استخدام البيانات بتاريخ 11 ديسمبر 2012 وتوجيهات خدمة فيسبوك. 2012. الامارات العربية المتحدة: هيئة تنظيم الاتصالات، ص 03.

[2]- آندروز، لوري. أعرف من أنت ورأيت ماذا فعلت – مواقع التواصل الاجتماعي وفقدان الخصوصية، ط1، تر: شادي رواشدة. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2015، ص27.

يستخدمون الفايسبوك"[1]، ويقدم موقع الفايسبوك العديد من الخدمات والصلاحيات التي من شأنها دعم عملية التواصل بشكل سلسل وسريع وفيما يأتي نلخص أهم مكونات الفايسبوك:[2]

- **Wall** أو لوحة الحائط وهي عبارة عن مساحة مخصصة في صفحة الملف الشخصي لأي مستخدم بحيث تتيح للأصدقاء إرسال الرسائل المختلفة إلى هذا المستخدم.

- **Pokes** أو النكزة التي تتيح للمستخدمين إرسال" نكزة "افتراضية لإثارة الانتباه إلى بعضهم البعض وهي عبارة عن إشعار يخطر المستخدم بأن أحد الأصدقاء يقوم بالترحيب به.

- **Photos** أو الصور التي تمكن المستخدمين من تحميل الألبومات والصور والفيديو من أجهزتهم إلى الموقع.

- **Status** أو الحالة التي تتيح للمستخدمين إمكانية إبلاغ أصدقائهم بأماكنهم وما يقومون به من أعمال في الوقت الحالي.

- **News Feed** أو التغذية الإخبارية التي تظهر على الصفحة الرئيسية لجميع المستخدمين، حيث تقوم بتمييز بعض البيانات مثل التغييرات التي تحدث في الملف الشخصي، وكذلك الأحداث المرتقبة وأعياد الميلاد الخاصة بأصدقاء المستخدم.

- **Gifts** أو الهدايا، التي تتيح للمستخدمين إرسال هدايا افتراضية إلى أصدقائهم تظهر على الملف الشخصي للمستخدم الذي يقوم باستقبال الهدية، ويمكن إرفاق رسالة شخصية بها.

- **Marketplace** أو السوق الذي يتيح للمستخدمين نشر إعلانات مبوبة مجانية.

---

[1]– عبد القادر، بودربالة. "تحديات الخصوصية عبر الفايسبوك: المستخدمون بين حماية الحياة الخاصة وحرية عرض الذات". مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد27، ديسمبر 2016، ص 700.

[2]– أحمد، مدثر النور. شرح كيفية التسجيل في موقع الفيس بوك. السودان: جامعة جوبا، كلية دراسات الحاسب الآلي – تقنية المعلومات،2011، ص02.

رابعا-إحصائيات حول الموقع:[1] إضافة لكنوه الموقع أكثر شهرة في العالم من حيث عدد المستخدمين، والأكثر تفاعلا، فقد بلغ العدد الشهري للمستخدمين النشطين للموقع 1.44ملياراً نهاية عام 2015بحوالي 75 لغة ويقضي هؤلاء المستخدمون جميعاً أكثر من700 مليار دقيقة على الموقع شهرياً، وحقق الموقع رقماً قياسياً يوم الإثنين 2015/08/24 حيث دخل الموقع مليار مستخدم في يوم واحد، ومن الإحصاءات الأخرى لموقع فيسبوك والتي نشرتها مدونة digitalbuzzblog في يناير 201 :

- يبلغ متوسط عدد الأصدقاء لكل مستخدم 130 صديقًا.
- 48% من مستخدمي الموقع تتراوح أعمارهم بين(18-34) سنة، ويقومون بالاطلاع عليه بعد استيقاظهم من النوم، و28% يفعلون ذلك قبل قيامهم من السرير.
- نسبة المستخدمين الذين تزيد أعمارهم عن 35 سنة تزيد باطراد، وهي تمثل حالياً أكثر من 30%من إجمالي المستخدمين.
- شريحة المستخدمين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-24 سنة هي الأسرع نمواً بنسبة 74% سنوياً.
- 72% من مستخدمي الإنترنت في الولايات المتحدة لأمريكية موجودون على فيسبوك، ويمثل مستخدمو الموقع من خارج الولايات المتحدة الأمريكية 70% من إجمالي المستخدمين.
- أكثر من 200 مليون شخص يدخلون على الموقع بواسطة هواتفهم الجوالة.
- 48%من الشباب ذكروا أن الفايسبوك أصبح مصدرهم لاستقاء الأخبار.
- كل 20 دقيقة تتم مشاركة مليون رابط على فيسبوك، ويتم قبول صداقة 02 مليون شخص، كما يتم إرسال حوالي03 ملايين رسالة.

[1]- مركز المحتسب للاستشارات. دور مواقع التواصل الاجتماعي في الاحتساب - تويتر نموذجاً، المرجع السابق، ص ص 27-28.

شبكات التواصل الاجتماعي: حقائق وأرقام

فايسبوك ... أهم الحقائق والأرقام كما في 31 ديسمبر 2014م

.القيمة السوقية للشركة (204.39مليار دولار) تخطت كوكولا وتويوتا.
.الايرادات بلغت 12.5 مليار دولار لعام 2014م
. 9199موظف يعملون في الشركة
. 1.4مليار مستخدم نشط شهريا.
. 82.4%من المستخدمين من خارج امريكا وكندا.

Source: https://newsroom.fb.com/company-info

الشكل رقم (04): صورة توضيحية لبعض الاحصائيات حول موقع فايسبوك.[1]

3-4-2-استغرامINSTAGRAM:

أولا- تعريفه: هو أحد مواقع التواصل الاجتماعي المنبثق عن الجيل الثاني للويب، يمتاز كغيره من هذا الجريل بالمجانية، له طابع مميز فهو من المواقع المتخصصة عكس موقع فايسبوك ذو التوجه العالم،، فهو تطبيق يختص بصفة عامة بنشر وتبادل الصور، كما يقدم بعض الخدمات الأخرى، حيث أنه يتيح التواصل بين المستخدمين عن طريق الرسائل الانصية ظاو الاتصال المباشر صوت وصورة، وكانت بداية هذا الموقع في أكتوبر /تشرين الأول عام2010، ويتيح للمستخدمين التقاط صورة، وإضافة فلتر رقمي إليها، ومن ثم مشاركتها في مجموعة متنوعة من

[1] – هشام، نبيه المهدي محمد، **أثر أدوات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب**، المرجع السابق.

خدمات الشبكات الاجتماعية، وتجدر الاشارة أن شركة فايسبوك قامت بشراء أسهم هذا الموقع ليصبح جزء منها.[1]

ثانيا-إحصائيات حول الموقع: يعد هذا الموقع من أنشط مواقع التواصل الاجتماعي كونه يحقق أرقاما عالية في الاحصائيات المتعلقة بفئته، حيث في مايو /أيار من عام 2012 تم الإعلان عما يلي: [2]

- في كل ثانية، يتم إضافة 58 صورة جديدة؛
- في كل ثانية تحصل الشبكة على مستخدم جديد؛
- تخطى التطبيق حاجز المليار صورة مرفوعة منذ أن تم إنشاؤه؛
- مع نهاية عام 2015تجاوز عدد المشتركين في الموقع 400 مليون شخص، منهم180مليون مشترك نشط شهريا يرفعون 80 مليون صورة يومياً، وبلغ مجموع الإعجابات 5.3 مليار منذ إنشائه.

3-4-3-تويتر: يندرج هذا الموقع ضمن مواقع التواصل الاجتماعي ذات طابع المدونات، فهو يعتمد في أساسه على منح المستخدم فضاء للتعبير الحر عن أفكاره؛ وما يريد أن يوصله للعالم مما يعتقده، وقد ظهر لأول مرة سنة 2006[3]، وبدأ يتطور شيئا فشيئا، واكتسب شهرة عالمية من خلال الخصائص التي يمتاز بها، حيث هو "موقع يقد خدمة تدوين مصغر ويسمح لمستخدميه بإرسال تحديثات عن حالتهم، كحد أقصى 148 حرف لرسالة الواحدة، وتظهر تلك التحديثات في صفحة المستخدم ويمكن للأصدقاء قراءتها مباشرة من صفحتهم الرئيسية أو زيارة المستخدم

---

[1]- مركز المحتسب للاستشارات، دور مواقع التواصل الاجتماعي في الاحتساب – تويتر نموذجاً، المرجع السابق، ص ص 30-31.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 31-32.

[3]- شدان، يعقوب خليل ابو يعقوب. "أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية". رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية. جامعة النجاح الوطنية بنابلس. فلسطين،2015 ص38.

الشخصي، كما يمكن استقبال الردود والتحديثات"[1] ، حاليا تويتر من مواقع التواصل الاجتماعي البارزة والتي يرتادها الملايين من الأفراد.

مميزاته: نظرا لتضمنه حسابات أشهر الشخصيلات العالمية فإنه قد اتاح لمستخدميه بمتابعة ما يقوم به المشاهير من نشاطات يومية، كما يسهل التواصل الفوري مع الاصدقاء، كما انه كذلك يتيح للمستخدمين متابعة الاحداث العالمية اولا بأول، مما يجعل المستخدم صلة دائمة بما يستجد من الأحداث العالمية.[2]

الشكل (05): صورة توضيحية لبعض الاحصائيات حول موقع تويتر.[3]

[1]– نادية، بن ورقلة. دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي. الجزائر: جامعة الجلفة، د.ت، ص 05.

[2]– كمال، عايد. "تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتأثيراتها على قيم المجتمع الجزائري– الشباب الجامعي لتلمسان أنموذجا–". أطروحة دكتوراه في علم اجتماع الاتصال. جامعة أبوبكر بلقايد– تلمسان–. الجزائر، 2017، ص86.

[3] – هشام، نبيه المهدي محمد، **أثر أدوات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب**، المرجع السابق.

3-4-4-واتس اب: هو شكل آخر متخصص من مواقع التواصل الاجتماعي، فهو موقع متخصص في تقنية المراسلة الفورية، بكل الطرق الممكنة، صوتية أو مرئية، أسس واتس اب في عام 2009 الأمريكي "بريان أكتون" والأوكراني "جين كوم، وفي سنة 2014 تم شراؤه من طرف شركة فايسبوك ليصبح تابعا لها"[1]

3-4-5-تيليجرام: يعد أحد مواقع التواصل الاجتماعي ذات الطابع الاتصالي، فهو يعتمد بشكل عام على منح المستخدمين فضاء آمن لتبادل الرسائل، "أسسه الاخوان "نيكولا دبروف وبافل دبروف، يتميز بجودة التشفير والخصوصية العالية التي يمنحها لمستخدمي هذا التطبيق، يتمتع تيليجرام بتشفير عالي ومميز وخفة وسرعة بالإداء مع ذلك"[2]، مما يجعله الموقع المفضل لأصحاب الأعمال والنشاطات التجارية، وهؤلاء الذين يفضلوت الخصوصية.

3-4-6- لينكد ان : هو أيضا أحد مواقع التواصل الاجتماعي المخصصة في مجال معين، حيث أن هدفه الأساسي هو سوق العمل والمهن، فهو يتيح لمستخدميه الوصول والتواصل مع أرباب العمل للبحث عن وظائف وعقود عمل، " تأسس لينكد ان في ديسمبر 2002 من قبل" ريد هوفمان "، وبدأ التشغيل الفعلي في 05 مايو2003"[3]، تجدر الاشارة إلى أن هذا الموقع لم يحقق شهرة كبيرة كما حدث مع سابقيه، وذلك راجع حسب الماجل الذي يعمل عليه، فطلب الوظائف والاعمال تبقى ذات طابع كلاسيكي في معظم بلدان العالم، عدى بعض الأعمال التي تتم عن بعد داخل الشبكة العنكبوتية، رغم ذلك يبقى يستقطب عدد لابأس به من المستخدمين الراغبين في الحصول على وظيفة.

3-4-7-يوتيوب YouTube: هو أحد أشهر المواقع المتخصصة في مجال نشر مقاطع الفيديو في العالم، حيث يقدم لمستخدميه عدة مزايا اهمها، ميزة البث المباشر، والذي من خلاله يمكن

---

[1]- فاضل، محسن كاظم. دور وسائل التواصل الاجتماعي في التبادل الإخباري بين طلبة الجامعات العمانيّة. ورقة مقدمة للملتقى الدولي: شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة دروس من العالم العربي. 2015، تونس، ص238.

[2]- المرجع نفسة، ص 238.

[3]- المرجع نفسه، ص239.

الوصول لملايين المشاهدين وعرض محتوى الناشر مهما كان توجهه وموضوعه، كما يسمح بالتعليق على المنشورات ومشاركتها مع الآخرين، "تم تأسيسه سنة 2005 من طرف ثلاث موظفين سابقين من شركة باي، ومحتوى الموقع يتنوع بين مقاطع الأفلام، والتلفاز، والموسيقى، والفيديو المنتج من قبل الهواة، وغيرها[1]، كما يمكن مشادة وتنزيل الأفلام والفيديوهات منه.[2]

3-4-8-فايبر Viber: هو موقع يشبه إلى حد ما موقع واتساب كونه موقع متخصص في الاتصالات الهاتفية أكثر، متعدد المنصات، فهو يدعم جميع شبكات الهاتف مهما كان نوعها، "فهو يتيح المكالمات المجانية والمراسلات وارسال رسائل نصية أو صور أو فيديو"[3]، وهذا النوع من مواقع التواصل يستقطب هؤلاء الذين يفضلون المكالمات الهاتفية الطويلة خاصة عبر الدول، تفاديا للمكالمات المكلفة التي تفرضها شبكات الهاتف المحول

3-4-9- جوجل بلسGoogle Plus: هو أحد أنواع مواقع التواصل الاجتماعي ذات التوجه العام شأنه شأن موقع فايسبوك الشهير "تم انشاؤه سنة 2011 أصبح متاحاً لأي شخص فوق 18 عاماً التسجيل بدون دعوة"[4]، من مييزات هذا الموقع أنه يقدم العديد من الخدمات، حيث يمكن للمستخدم فيه من الاستفادة من نظام الدوائر، فيمكن تقسيم الأصدقاء الى دوائر كل دائرة يجعل فيها فئة معينة منفصلة عن الأخرى، كدائرة العالة، دائرة العمل، إلى غير ذلك، كما يتيح كل وسائل التواصل المعروفة سواء نصية أو هاتفية او مرئية، ولعل من أهم ميزاته أنه يتشارك مع موقع تلغرام نظام التشفير العالي واحترام خصوصية المستخدم"[5]، فعند متابعة شخص معين من

---

[1]- دينا، عبد العزيز فهمي، المرجع السابق، ص 10.

[2]- جيدور، حاج بشير."أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الدمقراطي في الدول العربية: دراسة مقارنة". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر-بسكرة-. الجزائر، 2017. ص ص51-52.

[3]- محمد، محمد سيد أحمد عامر، المسؤولية الجنائية عن ترويج الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي -دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري والنظام السعودي، المرجع السابق، ص06.

[4]- مركز المحتسب للاستشارات، دور مواقع التواصل الاجتماعي في الاحتساب - تويتر نموذجاً، المرجع السابق، ص ص32-33.

[5]- المرجع السابق، ص ص33-34.

طرفك فأنت تراه، ولكن لكي يرى هو منشوراتك لا بد أن يضيفك إلى دوائره، كما أن جوجل بلس ليس بها قبول طلبات صداقة، فبمجرد إضافة شخص أو صفحة للدوائر فإنك ترى منشوراتهم، وبالتالي جمعت الشبكة بين تويتر والفيس بوك.

الشكل (06): صورة توضيحية لبعض الاحصائيات حول موقع جوجل بلس.[1]

يظهر جليا مدى تنوع مواقع التواصل الاجتماعي وتباينها حسب نوعية الخدمات التي تقدمها فهناك مواقع تختص بنوع واحد من الخدمات، كموقع أنستغرام الذي يركز خدماته عن الصور والفيديوهات بشكل كبير، وهناك مواقع أخرى ذات طابع عام كموقع الفايسبوك، هذا الأخير يحتوي على العديد من المزايا والخدمات المتنوعة، ما يجعله موقعا متكاملا من عدة جوانب، حيث يمكن المستخدم من اجراء عدة عمليات في مكان واحد، فيمكن نشر صور وفديوهات في الموقع، كما يمكن التعليق عليها والانخراط في مجموعات حسب الميول والهواية، إضافة لميزة الاتصال بنوعيه، صوتي وبتقنية الفيديو، مما جعل موقع فايسبوك المفضل لدى المستخدمين والموقع رقم واحد في العالم من حيث عدد المستخدمين والمتفاعلين، كل هذا شكل بيئة خصبة لاختلاف والمصالح والأهداف، وبغض النظر عن الطرق الشرعية والسليمة لتحقيق تلك الأهداف، فهناك كما هو معلوم أهداف غير شرعية ووسائل غير شرعية، يكون وراءها مستخدمين ينتهجونها كسبيل لهم، فنجد الكثير من المستخدمين يسيؤون استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامة خدمة

[1] – هشام، نبيه المهدي محمد، **أثر أدوات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب**، المرجع السابق.

لمصالحهم وأهدافهم، كما يقوم هؤلاء المنحرفين باستغلال خصائص وميزات المواقع لصالحهم، وكمثال بسيط، فإن كسب المال كهدف، له طرقه الشرعية، غير أن بعض المنحرفين يستغلون الكم الهائل للمستخدمين في موقع فايسبوك للنصب والاحتيال، الى غير ذلك من الطرق والممارسات غير الشرعية.

5.3. دوافع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي: كما ذكرنا سابقا فإن للطبيعة البشرية الأثر الكبير في قبول منتج أو محتوى من عدمه، وبصفة الفرد الجتماعية فإنه آليا ينجذب نحو تلك المواقع التي تحقق له اقصى حد من الاشباع العلائقي، إضافة لذلك لإن تلك المواقع قد عززت تواجها بمميزات فريدة تجعل منها أدوات فعالة وبليلدة لنظيرتها التقليدية، فمثلا موقع فايسبوك قد يغنيك عن عدة وسائل من وسائل السمعي البصري الكلاسيكية كاتلفاز ووسائل الاتصال الهاتف في آن واحد، ذلك انه يوفر البديل الأنجح والأنجع، من خلال بث محتوى متنوع وضخم مع اتاحة حرية التعبير والتفاعل اللحظي مع ذلك المحتوى عكس محتوى الوسائل الكلاسيكية الذي يكون موجه من طرف واحد، وغير قابل للتفاعل، كما أن تواجد الكم الهائل من الأفراد في مكان واحد وشبه دائم مع كل تلك التوجهات والاختلافات والتنوع يجعل المستخدم لا يستغنى عن مواقع التواصل الاجتماعي، "وقد أظهرت الأبحاث أن طلاب الجامعات يقضون 100 دقيقة على الأقل يوميًا على الانترنت، وتخدم الإنترنت الوظائف ذات المنفعة الشخصية(مثل بناء العلاقات، واستمرار العلاقات الاجتماعية، والمعرفة الاجتماعية بقدر فائدة الترفيه والمعلومات"[1]، واضافة لما سبق فهناك دوافع أخرى تختلف من فرد لآخر، فعلى سبيل المثال لا الحصر، الكثير من الأفراد يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بهدف ربحي عن طريف فتح متاجر الكترونية أو انشاء صفحات اومجموعات خاصة بتجارة ما او استقطاب شريحة ما من المجتمع قصد الترويج

[1]– رضا، ابراهيم محمد الأشرم. التأثير الاجتماعي لوسائل التواصل الاجتماعي لدى الشباب الجامعي. ورقة مقدمة لمؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي– التطبيقات والاشكالات المنهجية– 11/10 مارس 2015، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. المملكة العربية السعودية. ص06.

لسلعى او منتج ما، وقد تكون دوافع ترفيهية فكثرا ما نجد عبر مواقع التواصل الاجتماعي عدة مجموعات ذات الطابع الترفيهي.

إضافة لما سبق يمكن القول أن الدافع الأساسي لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي هو الحاجة والرغبة في التشبع بالخدمات التي تقدمها تلك المواقع، إضافة لكونها خيار سهل وبسيط وغير معقد، كما أن مجانية الاستخدام تزيد تلك الدوافع، وما ذكرناه سابقا عن مزايا وخصائص مواقع التواصل الاجتماعي، تجعل منها بديلا حقيقيا ينافس عدة منتجات ووسائل أخرى، فموقع فيسبوك مثلا يمكنه ان يحل محل الهاتف كوسيلة إتصال، ويمكنه أن يحل محل متجر أو محل تجاري عن طريق التجارة الاكترونية.

6.3. إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي:

مما لا شك فيه أن لمواقع التواصل الاجتماعي أثر كبير في الاحياة الاجتماعية المعاصرة سواء من خلال ما تقدمه من خدمات راقية امستخدميها " فهي عبارة عن مواقع ويب، تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الالكتروني والفيديو والتدوين ومشاركة الملفات وغيرها من الخدمات"[1]، أو ما ينجر عنها من مشاكل وأضرار جراء سوء استخدامها، أو التعرض لمعتدين داخلها، وفيما يأتي نحاول استعراض أهم إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي:

3-6-1-الإيجابيات: لقد جعلت مواقع التواصل الاجتماعي من عملية التواصل عملية سهلة سلسة، ممكنة عن بعد دون الحاجة لقطع مسافات، وذلك لاعتمادها المباشر على التقنية، حيث

[1]– محمد، محمد الالفي*. ورقة علمية حول: دور اعلام مواقع التواصل الاجتماعي في ادارة الازمات الامنية.د.ت، ص13.

* رئيس محكمة، ورئيس الجمعية المصرية لمكافحة جرائم الانترنت، وعضو في كل من: الجمعية الدولية لمكافحة الاجرام السيبيري–فرنسا–، ومجلس ادارة الاتحاد العربي للتحكيم الالكتروني.

أصبح من الممكن جدا الاتصال صوتا وصورة بين الأفراد دون اعتبار المسافة عائقا"[1]، كما ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تسهيل الحياة الاجتماعية بشكل كبير من خلال ما يأتي:[2]

– نقل المعلومات بالبريد الإلكتروني واستقبالها من خال برنامج نقل أو نسخ الملفات.

– خدمة وضع المحاضرات الجامعية من خال تحديد أحد المواقع التعليمية في الشبكة، والتي تمنح للطلاب الفرصة للاستفادة من تلك الخدمات بمراجعة المادة الدراسية.

– فتح قنوات للتفاعل بين المدرسين والطلاب مما يجعل العملية التعليمية أكثر نجاعة.

–المساهم في الأعمال الخيرية من خلال الوصول إلى أكبر عدد من المتبرعين في آن واحد وفي زمن قصير مع امكانية استخدام المشاهير في ذلك مما يجعل من العملية ذات جدوى أفضل بكثير من الطرق الكلاسيكية.

– التواصل الاجتماعي عن طريق عدة مواقع الكترونية مع الاقارب، الاصدقاء بالاتصال هاتفيا او ارسال رسائل نصية او صور او فيديوهات؛

– تمكن الفرد من إنشاء صداقات جديدة وتكوين علاقات في مجالات عديدة، بتبادل الأخبار والمعلومات، مما يجعله منفتحا على ما يجري في العالم من أحداث.

– تعمل بمثابة بنك معلومات هائل يتيح لمستخدميه البحث عن أي حاجة لهم، كالدراسة والعمل والسلع والتجارة.

– وسيلة من وسائل الدعوة الى الله كما تساعد في الاعمال الخيرية والتطوعية. [3]

---

[1]– مركز الدراسات والبحوث. **الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي**. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2003، ص152.

[2]– أسامة، غازي المدني. "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات السعودية– جامعة أم القرى نموذجاً –". مجلة الآداب العلوم الاجتماعية، العدد02، المجلد 03، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، (2016): ص ص400–401.

[3]– عبد الغني، بلخيري، إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي. الجزائر: قيادة الدرك الوطني القيادة الجهوية السادسة للدرك الوطني بتمنراست، المرجع سابق، ص ص15–16.

– تساعد في التعرف على ثقافات الشعوب والأمم المختلفة، فهي وسيلة عابرة للقارات والحدود؛

– تمكن الحكومات من التواصل مع جماهيرها بهدف تطوير الخدمات الحكومية.[1]

– تساهم في خلق حالة من الوعي السياسي، حيث أصبح تمثل البديل الأنسب للتظاهر الجماهيري في الشوارع.[2]

– استقطاب التأييد والمناصرين: من خلال توصيل البرامج الانتخابية لأكبر عدد من المستخدمين.[3]

3-6-2-السلبيات:

كما هو معلوم فإن مواقع التواصل الاجتماعي قد منحت أشياء لا تمنحها الاحياة الاجتماعية التقليدية، حيث أن خصائص هذه المواقع ذات السقف المفتوح من الحريات اللامسوؤلة، والتي ضربت قيم وعادات المجتمعات، وغذت بشكل كبير صراعات الثقافات، وانتجت اديولوجيات خبيثة، وأفكار هدامة، فكم تسببت بتفريق أسر، وأفسدت مجتمعات، وفيما يلي سنحاول تعديد أهم تلك الأشكال السلبية لظاهرة مواقع التواصل الاجتماعي:[4]

– الادمان على الانترنت؛

– الانعزال عن العالم الواقعي؛

– انتشار الفساد وزرع القيم الفاسدة؛

– هدر وتضييع الوقت؛

---

[1] – دعاء، عمر محمد كتانة. "وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة – دراسة فقهية–".رسالة ماجستير في الفقه والتشريع. جامعة النجاح الوطنية– نابلس–. فلسطين، 2015، ص ص 41–42.

[2]– صباح، الخيشني. دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز ديمقراطية الاتصال في اليمن، ورقة مقدمة للملتقى الدولي: شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة دروس من العالم العربي. 2015، تونس، ص 112.

[3]– شوقي، العلوي. الشبكات الاجتماعية والمشاركة السياسية تجربة «أوباما2008» نموذجا. ورقة مقدمة للملتقى الدولي: شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة دروس من العالم العربي. 2015، تونس، ص269.

[4]– عبد الغني، بلخيري، إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي. الجزائر: قيادة الدرك الوطني القيادة الجهوية السادسة للدرك الوطني بتمنراست، المرجع سابق، ص ص17–18.

* باراك أوباما: رئيس أمريكي سابق.

– التفكك الاسري وتحلل العلاقات والروابط؛

– تزيد الكسل والخمول وبالتالي التعرض لمختلف الامراض الجسدية والنفسية؛

– التشهير ونشر الاسرار والمعلومات المغلوطة؛

– تقلل التفاعل الشخصي بين الناس ولبعد عن الواقعية؛

– انتهاك الخصوصيات وانتحال الشخصيات؛

– نشر الفيروسات الإلكترونية، وبرامج التجسس وتناقل الملفات الإلكترونية من الاجهزة الشخصية؛

– خطر مشاهدة الاطفال لبعض المواقع المسيئة للأخلاق؛

– التأثر بالعادات والتقاليد الاجنبية الغريبة على مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

– تفاقم الظاهرة الاجرامية مثل المخدرات: بالرغم من أن المخدرات تعد احدى صور الاجرام التقليدي، وقد عرفتها البشرية منذ فترة زمنية طويلة، إلا أن الوسائل المستجدة في ارتكابها هي التي أدت إلى اعتبارها من الانماط المستحدثة.[1]

– تهديد الامن القومي: حيث أن مواقع التواصل الاجتماعي ونظرا لتأثيرها الكبير وارتباطها بالحياة الاجتماعية والسياسية للدول، يمكنها المساس بأمن مجتمع كامل.[2]

– تعتبر أحد وسائل الجريمة المنظمة؛ إذ من خلال وسائل الاتصال والمواصلات المتوفرة والفورية تتحكم عصابات الاجرام من التنسيق فيما بينها لعقد الصفقات التجارية على المستوى الدولي.[3]

– تدمير الأخلاق الإنسانية الفاضلة نتيجة الكم الهائل من المحتوى العنيف واللاأخلاقي التي يحدث داخل تلك المواقع، ما يجعله أمرا مألوفا؛

---

[1]– جمال، توفيق أحمد. أهم الجرائم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها. مصر: أكاديمية الشرطة، 2010. ص 31.

[2]– مركز هردو. ملاحقة النشطاء ما بين الرقابة الإلكترونية، وتهمة إهانة الرئيس. القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2017. ص05.

[3]– عبد الفتاح، مصطفى الصيفي وآخرون. الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات. ط1.الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص52.

– تدمير اللغات الأصيلة وظهور لغة هجينة تستخدم الرموز والأرقام بدل الحروف، على سبيل المثال في اللغة العربية تحول حرف قاف إلى رقم 9، وحرف عين إلى رقم 3، وكلمة عقد تكتب 3i9d وكلمة صباح تكتب saba7....[1]

– تعد حقلا خصبا لتنامي الجريمة الالكترونية كما سنراه في العنصر الموالي.

إن الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان أن مواقع التواصل الاجتماعي قد جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة، لما تقدمه من خدمات وما تنطويه من مزايا وخصائص، فكانت بديلا جيدا لعدة وسائل تقليدية كالبريد والهاتف، كما أصبحت تقدم خدمات اضافية كالتجارة، والترويج والاشهار الذّين يعتمدان على الوصول لأكبر عدد ممكن من الزبائن والمستخدمين، وهذا ما توفره مواقع التواصل الاجتماعي، وفوق كل هذا فإن القائمين على تلك المواقع يسعون دوما لإدخال كل ما هو الجديد في عالم تكنولوجيا المعلومات على مواقعهم، مما يجعلها موتكبة للتتطور والعصرنة، في النقيض فإن للاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي جانب آخر يتمثل في ثغرات النظام وسوء الاستخدام، مما يجعل لتلك المواقع أثرا سلبيا على الحياة الاجتماعية، فكون مواقع التواصل الاجتماعي أماكن أو بيئات افتراضية يجتمع فيها عدد هائل من الافراد المستخدمين، لإغنه قد ينجم عنها عدة مشاكل وآثار غير محمودة كما ذكرناه بالتفصيل في العنصر السابق، كما أنها حتما ستشكل فضاء لصراعات بين المستخدمين، وبيئة خصبة للمنحرفين والانتهازيين، كل هذا من شأنه أن ينجر عنه سلوكات وممارسات تندرج ضمن ما يعرف بالجريمة الاكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، هذه الأخيرة تختلف بختلاف أهداف الجناة وطبقاتهم، واختلاف كل مجال داخل المنظومة المعلوماتية.

[1]– محمد، سعيد عبد المجيد وممدوح، عبد الواحد الحيطي. شبكات التواصل الاجتماعي والثقافة السياسية للشباب الجامعي دراسة ميدانية. مصر: 2012، ص244.

7.3. أهم الجرائم المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

3-7-1- سرقة الهوية: كما هو معلوم فإن السرقة هي شكل من الأشكال التقليدية للاجرام لكنها هنا تأخذ شكلا آخر حين ترتبط بنظام المعلوماتية الاكتروني، حيث" يُقصد بسرقة الهوية الحصول بوسائل احتيالية على معلومات من الإنترنت تخص شخصاً معيناً، مثل(الاسم، وتاريخ الميلاد، والمهنة، والجنسية) دون علمه"[1]، وتختلف دوافع هذا الفعل من شخص لآخر فهناك من يرتكب هذا الفعل الاجرامي بغرض ربحي لاستفادة من تلك البايانات للاستلاء على الحساب المالي للضحية في شكل بطاقة الائتمان أو حساب بنكي، كما يمكن أن يكون الهدف من تلك السرقة تصفية حسابات شخصية أو قصد استخدامها ضد الضحية لابتزازه طالبا للمتعة او أي شيء آخر، "وتشير الإحصاءات إلى أن 10 ملايين شخص تعرضوا لسرقة الهوية في عام 2008"[2]، وبذلك يتضح أن سرقة الهوية تشكل خطورة على حقوق الأشخاص في الحفاظ على بياناتهم الشخصية التي تتوافر على شبكة الانترنت بصفة عامة، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي بصفة خاصة.

3-7-2-الإعلانات الوهمية، والرسائل غير المرغوب فيها: تعتبر وسيلة من الوسائل التي يستخدمها المجرمين في العالم الرقمي، حيث يرسلون رسائل ذات طابع اغرائي، تتضمن مضامين إما ربحية، أو ترفيهية، أو حتى اباحية من أجل الايقاع بالضحايا والاحتيال عليهم، أو التشهير بهم، أوقذفهم، "وتفيد التقارير بأن 3.5 مليون مستخدم تكبدوا خسائر تقدر ب 3.2 مليار دولار بسبب هذه الإعلانات عبر البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه (البريد المزعج) باستغلال بوابة البنوك"[3]، وغالبا مايتم استغلال موقع فيسبوك Facebook في التعرف إلى بيانات المستخدمين من خلال معلوماتهم وجهات الاتصال الخاصة بهم، وعناوين البريد الإلكتروني التابعة لهم، ثم يتم إرسال العديد من رسائل البريد المزعج إليهم، قصد الايقاع بهم للأهداف المذكورة سابقا.

---

[1]- خالد، حامد مصطفى. "المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي". مجلة رؤى استراتيجية، عجمان، (2013): ص 11.

[2] - المرجع نفسه، ص12.

[3]- المرجع نفسه، ص- 12.

3-7-3-استغلال العيوب التقنية: غالبا ما يستغل المجرمون الاكترونيون الثغرات النقائص التي التي تكون في البرمجيات والمواقع لأجل تنفيذ أعمالهم الاجرامية، وتحدث هذه الثغرات مع وجود برنامج او موقع جديد قيد التجريب، أو في المواقع ذات الحماية الضعيفة، فقد حدثت العديد من الاختراقات لمواقع من مجرمين استغلوا ثغراتها، فعلى سبيل المثال، في ديسمبر 2007 استطاع القراصنة الاختراق الأمني لموقع MySpace، وجعل بياناته متاحة للجميع، وقاموا بنشر آلاف من الصور المسروقة من الموقع" والاطلاع على حسابات المستخدمين، ومن وسائل استغلال العيوب التقنية صورتان؛ الأولى: النصب والاحتيال عبر البريد الإلكتروني، والصورة الثانية، العدوى عن طريق الفيروسات والبرمجيات الخبيثة، لذلك توجب على مواقع التواصل تعزيز نظام حمايتها من خلال تشديد عملية الدخول اليها لحماية الحسابات الشخصية وخصوصية المستخدمين.[1]

أولا-النصب والاحتيال عبر البريد الإلكتروني: عرفت هذه الجريمة قديما وكانت منتشرة في المجتمعات التقليدية، غير انها أخذت شكلا جديدا بارتباطها بالنظام الآلي لمعالجة المعطيات حيث أن مقترف هذه الجريمة عبر النظام المعلوماتي " يمتاز بقدر من الذكاء يجعله يلجأ إلى خداع والنصب والكذب والتدليس بشكل يصعب كشفه إلا بعد إتمام الجريمة وهرب الجاني أو بعد القبض عليه"[2]، ومن صور النصب والاحتيال الاكتروني، أن ينشئ الجاني صفحة ذات طابع تجاري ليبيع منتج ما، وعند تواصل الضحايا مع الجاني وطلبهم المنتج يطلب الجاني الدفع المسبق، أو تسبيق جزء من التكلفة قبل البيع وتوصيل المنتج للزبون، وما إن يستلم المال أو جزء منه حتى يغلق الصفحة ويختفي تماما، إن صور الاحتيال الإلكتروني عبر الإنترنت لا يمكن حصرها فأشكاله عديدة ومتنوعة، ومن ذلك ما يحدث عبر مواقع التواصل الاجتماعي من نصب واحتيال على المستخدمين.

---

[1]- سامح، الشريف. "اختراق الحسابات الرسمية ... صراع بين الهاكرز وأمن المعلومات". مجلة التنمية الادارية، العدد 134، (مارس2017): ص ص43-44.

[2]- عبد القادر، عبد الحافظ الشيخلي. التشريعات العربية لمواجهة جرائم الاحتيال المعاصرة، 2005، ص04.

ثانيا-العدوى عن طريق الفيروسات، والبرمجيات الخبيثة: تعد الفيروسات من أخطر الخروقات التقنية، والتي تتسبب في" إتلاف جهاز الحاسوب، أو تدمير البرامج، أو إتلاف البيانات وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمستخدمين"[1]، مما يسبب ضرر كبير بمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي خاصة إذا تعلق الامر ببيانات شخصية أو موارد اقتصادية، فعلى سبيل المثال هناك فيروسات تهاجم المتاجر الاكترونية عبر مواقع التواصل وتجعلها غير عملية مما يجعل المستخدم يخسر الكثير من المال بسبب ذلك التعطيل.

3-7-4-التّهديد والمضايقة والابتزاز:[2] يعد الابتزاز من الجرائم الشائعة غبر مواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامة، كما أن هذه الجريمة قد استفحلت في موقع فايسبوك، حيث يقوم المجرمين والمنحرفين، بإبتزاز الضحايا الذين غالبا يكونون من فئة الأطفال أو النساء، وذلك عن طريق تهديد بالفضيحة من خلال حيازتهم على بعض خصوصيات ضحاياهم، فمثلا يقوم أحد الجناة برفع صور لفتاة ما إما عن طريق قرصنة حسابها أو من خلال منحها له من قبلها، ثم يهددها بنشر صورها للعلن إن هي لم تلبي طلباته، خاصة إذا كانت تلك الصور غير لائقة أو فيها نوع من الاباحية، أو أن الفتة من عائلة محافظة وتخفي عن اهلها علاقتها بالجاني، ومن هنا تقع الضحية في شرك الجاني، وغالبا ما ترضخ لطلباته ولا تبلغ عنه حفاظا على خصوصياتها.

3-7-5-التّعصّب الدّيني والعرقي والتّشجيع على العنف: قد ذكرنا سابقا من سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي أنها هدامة للأخلاق الفاضلة، ومنتجة لإديولوجيات خبيثة، " خصوصًا وأنّ شبكة الإنترنت تعجّ بالمواقع غير الأخلاقيّة والإباحيّة"[3]، مما يسهل تناقلها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامة وموقع فايسبوك بصفة خاصة، والأكثر من ذلك أن هناك صراع مبطن بين الأديان في تلك المواقع، كما أن هناك ظاهرة جديدة تتمثل في استغلال السذج وعامة الناس

[1]- خالد، حامد مصطفى، المرجع السابق، ص ص 12-14.

[2]- ندى، عويجان وآخرون. سلامة الأطفال على الإنترنت- دراسة وطنية حول تأثير الإنترنت على الأطفال في لبنان. لبنان : المركز التربوي للبحوث والإنماء،2011، ص15.

[3]- المرجع نفسه، ص15.

من غير المتدينين، الذين يقومون بنشر تعاليم الدين بالخطأ، ظنا منهم أنهم على صواب، وعلى سبيل المثال ففي الدين الإسلامي تنشر عنه الكثير من المغالطات التي ليست منه إطلاقا على غرار الأحاديث المكذوبة عن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وفيما يأتي صورة توضيحية عن أحد هاته الأشكال الشائعة عبر موقع فايسبوك.

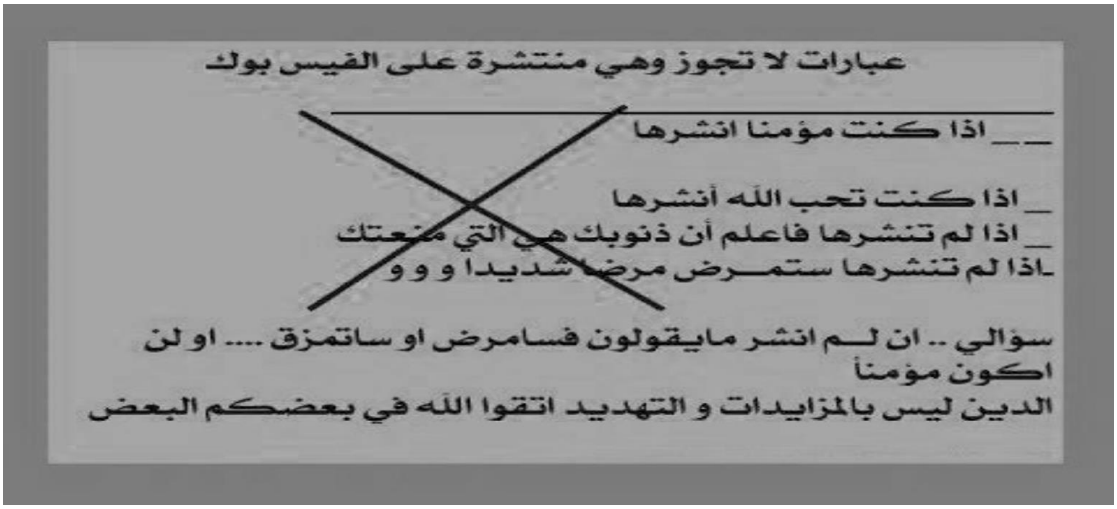

الشكل رقم (07): صورة توضيحية لبعض المعتقدات الدينية الخاطئة عبر الفايسبوك.[1]

3-7-6-تشويه السمعة: وتسمى في القانون بجريمة التشهيروهي من الجرائم ذات الطابع العدائي الشخصي أكثر، حيث "يقوم الجاني بنشر معلومات حصل عليها بطريقة ما، أو معلومات مغلوطة، وتهدف إلى كسب مادي أو سياسي أو إجتماعي معين"[2]، وغالبا ما يكون ضحايا هاته الجريمة لهم معرفة مسبقة بالجاني، وتربطهم علاقات إما عائلية أو مهنية.

3-7-7-القذف والسب: هي في الأصل جريمة تقليدية يعاقب عليها القانون في حالة تحريك الدعوى العمومية من طرف المجني عليه، أو الضحية، "وقد انتشرت بشكل كبير عبر مواقع

[1] – عائشة، لصلج. العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية قراءة في بعض صور العنف عبر الفيسبوك. المملكة المغربية: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2016، ص19.

[2] – طارق، الأحمدي الطبيلي. الجرائم الإلكترونية عبر الاعلام الإلكتروني. ورقة مقدمة للندوة علمية عن " العلام الأمني الاكتروني".16/14ماي2012، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية مركز الدراسات والبحوث المملكة العربية السعودية، ص04.

التواصل الاجتماعي"[1]، لكونها فضاء كبير للتفاعل بين الأفراد وحقلا للصدام بينهم، ولهاتين الجريمتين أثر كبير في الحياة الشخصية للأفراد كونهما يمثلان جريمتان ذات طابع شخصي يمس مباشرة الشخصية وشرف الانسان، ولأمثلة أكثر أنظر الحالات التدعيمية في الفصل الرابع.

إضافة لما سبق فإن مواقع التواصل الاجتماعي وسط خصب لتنامي العنف بكل أنواعه خاصة الرمزي منه، وإن من أخطر مظاهر العنف الرمزي المنتشر على فضاء موقع الفيسبوك تلك الكلمات غير الأخلاقية في تعليقات بعض المستخدمين، والتي تسهم بشكل ما في جعل المجتمع ينحل اخلاقيا شيئا فشيئا وتموت فيه تلك المناعة ضد كل ما هو بذئ ونابي، وهذا ما يصطلح عليه في الدراسات الإعلامية (إضعاف الحساسية ضد الممنوعات الثقافية)[2]، وكل هذا سببه الجشع الاعلامي والأهداف المادية البحتة من وراء تلك المواقع التي جعلت من الحرية المبالغ فيها مادة تجارية لكسب المزيد من المستخدمين والتفاعل وبالتالي مزيدا من الربح على حساب القيم والأخلاق الفاضلة.

من خلال ما ذكرناه آنفا يتبين لنا مدى إنتشار وتنوع الجرائم الإكترونية عبر مواقع التواصل الإجتماعي، ويرجع هذا التنوع لعدة أسباب وعوامل تتعلق أساسا بالجاني نفسه أو المجال الذي وقعت فيه الجريمة، فهانك جرائم تتعلق بالمال والاقتصاد، وجرائم أخرى تتعلق بالسياسة، وأخرى بالاديولوجيا، كما أن هناك جرائم تتعلق بالجانب الشخصي العلائقي بين الأفراد المستخدمين، هذه الاخيرة تمثل النسبة الأكبر من الجرائم المنتشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي (أنظر نتائج الدراسة في الفصل الخامس)، حيث أن جرئم السب والشتم، والاحتيال والابتزاز والقرصنة تنتشر بشكل كبير بين أوساط المستخدمين، وذلك أن مواقع التواصل الاجتماعي تشكل فضاء ضخم

[1]– انسام، سمير طاهر الحجامي. "جريمتي القذف والسب عن طريق الانترنت". مجلة رسالة الحقوق، العدد الثاني، (2015): ص337.

[2]– عائشة، لصلج، العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية قراءة في بعض صور العنف عبر الفيسبوك. المملكة المغربية، المرجع السابق، ص19.

وتجمع هائل من الأفراد المتفاعلين الذين تكون كل مشاغل حياتهم موضوعا أو محل نقاش عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فيمكن أن تكون تلك المواقع وسيلة لنزاع عائلي، أو تصفية لحسابات بين أشخاص ما، فينقل الصراع من العالم الحقيقي إلى العالم الافتراضي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فالممارسات والسلوكات الانحرافية والاجرامية التي تتجلى في الواقع الحقيقي يمكن نقلها وممارستها في العالم الافتراضي، فالجاني المحتال يستخدم خبرته في الاحتيال عبر المواقع، وكذا الأمر لى السارق الذي يمارس السرقة الاكترونية، كما أن هناك جرائم مستحدثة ظهرت بظهور مواقع التواصل الاجتماعي، كاستغلال العيوب التقنية والثغرات.

8.3. ضوابط استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

كي لا نقع في شرك الجريمة الإلكترونية سواء كمجرمين أو ضحايا إجرام، توجب على كل فرد فينا التقيد بعدد من الضوابط التي من شأنها إرشادنا للاستخدام العقلاني لوسائل التواصل الاجتماعي دون ضرر أو إضرار.

3-8-1- الضوابط الشرعية: [1] يعتبر الوازع الدين أن اهم أدوات الضبط الاجتماعي، وله فضل كبير في تنظيم والمحافظة على القيم والثوابت الاجتماعية في كثير من المجتمعات، وهو عادة يتكون من مجموعة من القواعد الدينية والتي تنظم الحياة الاجتماعية للأفراد، وبما ان مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت تشكل جزء كبير من الحياة لاجتماعية للبشر، كان لدين دور في حيامة المستخدمين من مخاطر وسلبيات تلك المواقع، وكمسلمين فإن ديننا يمثل أحد اهم مؤسسات الضبط التي تحكم حياتنا الاجتماعية، حيث يرشد للطريق المستقيم ويصد عن طريق الانحراف، وذلك عن آليات فعالة تتمثل أساسا في جلب المنفعه ودفع المفسدة، بهدف بحفظ الضروريات الخمس (النفس، الدين، العقل ، العرض، المال)، ودرء المفاسد في الاسلام أولى من

[1]- دعاء، عمر محمد كتانه، وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة – دراسة فقهية، المرجع السابق، ص ص46-48.

جلب المصالح، لذا توجب على كل منا دفع ضرر الناجم عن الاستخدام السيئ لمواقع التواصل الاجتماعي عن طريق الالتزام بعدة ضوابط نذكر منها الآتي:

– استحضار مراقبة الله لنا، خاصة في الخلوات، فمعظم الجرائم والانحرافات اللاأخلاقية التي تقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تتم حين يفقد الفرد خشية الله.

– حفظت الشريعة الاسلامية الحقوق الشخصية ونهت عن انتهاكها، وحددت عقابا شديدا لمن ينتهكها، لذلك ينبغي على كل مستخدم عدم انتهاك خصوصية الغير.

– الابتعاد عن الالفاظ البذيئة التي لا يقرها الشرع، فمن صفات المسلم الحق ألا يضر غيرة ولا يسيء لهم عند التفاعل معهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

– تفادي ارتياد مواقع التواصل الاجتماعي بصفة دورية، لأنه يسبب الادمان وبالتالي يكون مضيعة للوقت، ويلهي الفرد عن واجباته.

– التثبت من المعلومات والبيانات والاخبار المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتجنب الوقوع في المشاكل والمتاعب جراء البيانات المكذوبة وهي كثيرة ومنتشرة.

– حسن الخلق في كل التفاعلات عبر تلك المواقع، وعدم الانفعال من تصرفات الآخرين خاصة المنحرفين منهم.

3-8-2-الضوابط العملية: إن الوازع الديني لا يكفي وحده لمواجهة السلبيات والاخطار المنجرة عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، لذلك كان لزاما على مستخدمي تلك المواقع تجنب سوء استخداماتها، والحذر من الوقوع ضحية لمجرميها، وذلك من خلال الاستغلالب الأنسب، لها والاستفادة من مزاياها ومحاولة تفادي ثغراتها ونقائصها، ومن اهم ما ينصح به في هذا المجال ما يأتي:[1]

– عدم قبول والتعامل الغرباء في مواقع التواصل الاجتماعي بأي شكل من الأشكال؛

[1]– عبد الغني، بلخيري، إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي. الجزائر: قيادة الدرك الوطني القيادة الجهوية السادسة للدرك الوطني بتمنراست، المرجع سابق، ص ص22-23.

– بما ان أغلب مواقع التواصل الاجتماعي تمتاز بصفة غير رسمية فلا بد على المستخدمين تجنب إعطاء معلوماتهم الشخصية خاصة في حالات البث الجماعي الحي، لأن ذلك من شأنه أن يكون سببا مباشرا لوقهم ضحايا؛

– عدم ارسال كلمات السر أي حساب أو بطاقات الائتمان عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة تلك التي تمتاز بنمط حماية ضعيف، فقد يكون حسابك مخترق ومراقب وانت لاتدري؛

– تجنب الاحتفاظ بالصور والمعلومات الشخصية على جهاز الحاسوب المستعمل في الأنترنت واستخدم عوض لذلك ذاكرة التخزين المحمولة؛

– استخدم كلمات سر قوية، تتكون من حروف ورموز وأرقام، لتكون صعبة الاختراق؛

– تجاهل الرسائل المشبوهة ولا تدخل فيها اطلاقا، بل قم بحظر الحساب المرسل مباشرة وقم بالتبليغ عنه لادارة المواقع؛

– عدم تثبيت البرامج المقلدة أو غير المعتمدة (ألعاب، برامج تسلية، أأوفيس ...) كون معظمها يحتوي على فيروسات وبرامج تسمح لموزعيها بالطلاع على محتوى حاسوبك والتحكم فيه عن بعد إذا كان مربوطا بالشبكة.

– المراقبة الأبوية للأبناء وعدم تركهم يتجولون في مواقع التواصل الاجتماعي، فقد يكونون عرضة للابتزاز من طرف المنحرفين، كما أن هناك محتويات غير لاقة تماما بصغار السن في تلك المواقع.[1]

وفي حالة وقوع الفعل الاجرامي عبر مواقع التواصل الاجتماعي نقترح ما يأتي: [2]

– تطوير جهاز شرطة خاص بمكافحة هذا النوع من الجرائم يكون مجهز ومكون على أحدث التقنيات؛

[1]– آن، كولير و ماجد، لاري. دليل أولياء الأمور لاستخدام موقع الفيس بوك Facebook. تر: وزارة الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات المصرية. مصر: : وزارة الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات المصرية، دت، ص35.

[2] – حكيم، غريب، مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: الرهانات والاستراتيجيات، المرجع السابق، ص25.

– الاستعانة بالاستعلام المعلوماتي، وهو الاستعلام عن طريق استخدام تكنولوجيا الاعلام ولاتصال، وبرامج الإعلام الآلي ذكية من أجل اختراق وترصد وتعقب اتصالات الجماعات الإرهابية؛

– تعقب وتحليل مواقع التواصل الاجتماعي المثيرة للشكوك عن طريق برامج إعلام آلي ذكية تقوم بعملية مسح شبكة الإنترنت ومتابعة المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني ومقاهي الإنترنت.

فوق كل ما ذكرنا فإن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بما ينطويه من مخاطر وتأثيرات سلبية على الأفراد المستخدمين وكذا الحياة الاجتماعية بصفة عامة، يتوجب على كل مستخدم أخذ الاحتياطات اللازمة قبل وأثناء وبعد ولوج النظام المعلوماتي، ذلك أن أي استهتار أو تراخي من المستخدم قد يشكل خطرا أو يكون سببا مباشرا لحدوث الجريمة الإكترونية ضده، فيجب اتباع الخطوات القانونية قبل استخدام أي موقع، فلايجب الدخول غير المرخص، ثم لابد من اختيار كلمة سر قوية، واستعمال جهاز محمي بجدار حماية قوي ضد الفيروسات والبرامج الخبيثة، إضافة لتفادي كل شخص غريب أو رسالة مجهولة المصدر، والسعي دوما لتطوير ومواكبة التحديثات لمواقع التواصل الاجتماعي لتفادي الاختراقات وسد الثغرات، لأن أي نظام يصيبه الخلل والفوضى مهما كانت حصانته، وأخيرا ومن وجهة نظرنا فإننا نرى أن من الأفضل تفادي الاستخدام المفرط لتلك المواقع إلا للضرورة.

9.3.النظريات المفسرة للجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

3-9-1-النظرية اللامعيارية (الأنومي): تعد هذه النظرية احدى مخرجات المدرسة البنائية، التي تعتبر من المدراس الكبرى في علم الاجتماع، تنطلق من قاعدة أن الجزء يأثر في الكل، وأي خلل يصيب جزء من البناء أو النظام سينعكس على باقي الأجزاء، وقد عرف الرائد الأول للنظرية " اميل دوركايم" اللامعيارية أنها " إن الأنوميا أو اللامعيارية هي النتيجة الحتمية لفشل المعايير الاجتماعية في ضبط نشاط أعضاء المجتمع وتعجز عن قيادة الأفراد إلى مواقعهم المناسبة في المجتمع فتنشأ عنها صعوبة التكيف الاجتماعي وهذا بدوره يؤدي إلى الاحباط وعدم الرضا عن

المنظومة الاجتماعية ومن ثم يكون فاتحة لتطور تدريجي تراكمي لمفاهيم جديدة ذات مضامين صراعية أو ثأرية تؤدي في النهاية إلى الانحراف والتمرد على القانون"[1]، كما قسم الأنوميا إلى ثلاث أقسام: (الأسرية، الاقتصادية، تقسيم العمل)، من خلال هاته النظرية ومضمونها الذي يعتمد أساسا على صفة الترابط الاجتماعي، والذي ينطبق أساسا على معنى بناء او نظام اجتماعي، فمواقع التواصل الاجتماعي ورغم انها مجتمعات افتراضية إلا انها تمثل بصفة ما المجتمع الحقيقي، فهي جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي، وأي خلل يصيبها سينعكس حتما على الحياة الاجتماعية للأفراد، والتأثير هنا متبادل بين النظام في المجتمع الحقيقي والنظام في المجتمع الافتراضي، فالفرد الذي يعاني لامعيارية من الأنواع الثلاثة المذكورة سيكون مؤشرا للانحراف داخل المنظومة الافتراضية، وعلى سبيل المثال فإن فردا نشأ في أسرة مفككة ولم يتلقى التنشئة السليمة، سيظهر سلوكه المنحرف في الواقع الافتراضي.

اما الرائد الثاني للنظرية " روبرت ميرتون" فقد أضاف للنظرية بعدا جديدا، حيث يرى "أن الانحراف يحدث حينما يحدث تعارض بين الوسائل التي يحددها البناء الاجتماعي والأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع، وقد حدد في سبيل ذلك خمسة أنماط من ردود الفعل نحو هذا التناقض هي: الامتثال، الاختراع، الطقوسية"[2]، الانسحاب، والثورة، وينطبق هذا على المستخدمين داخل الواقع الافتراضي، فعلى سبيل المثال فإن هناك فئة من المجتمع تمثل الامتثالين، بحيث يستخدمون مواقع التواصل بطرق قانونية دون الحاق ضرر بالآخرين، في حين نجد أن هناك فئة تحاول دوما تطوير مهاراتها في استعمال المواقع مثل الهكر الهاوي، هذا الأخير يكون مؤشرا للانحراف والاجرام بتجاوزه لمعايير الاستخدام.

---

[1]– نوال دحمان و محمد لمين بن عروس، مظاهر اللامعيارية في مستوياتها الثلاث، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد15، ص 78، 2019.

2– الوريكات، عايد عواد: نظريات فهم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ص122، 2008.

3-9-2- التنظير الجنائي الإعلامي: يشير العالم بنجر إلى أثر الصحافة ووسائل الاعلام بصفة عامة في نشر جرائم جديدة بطريقة غير مباشرة، ذلك أن معظم وسائل الاعلام لا يهمها المحتوى المقدم بقدر ما يهمها العائد من هذا العمل، فمواقع التواصل الاجتماعي حاليا، في الأصل هي مؤسسات ربحية، تسعى بأي طريقة زيادة أسهمها والإبقاء على مستخدميها، دون الاكتراث لما ينجر عنها من سلوكات انحرافيه وأعمال إجرامية، فعلى سبيل المثال: في موقع فايسبوك صفحات ذات محتوى جنسي، التي تمثل خطرا كبيرا على المستخدمين من فئة القصر والأطفال، كما أن الموقع ينقل الكثير من القيم الهدامة للمجتمعات المحافظة، فبصفته موقع عالمي يجمع في داخل معظم المجتمعات الدولية، فهو يخلق مجال للتضارب القيم وفساد الأخلاق، فما هو مباح في مجتمع ما قد يكون محظورا غير مشروع في مجتمع آخر، كل هذا يجعل المجتمعات تفقد الكثير من معاييرها وقيمها، مما يتسبب في انحراف أفرادها وزيادة معدل الجرام فيها.[1]

تبقى الجريمة الاكترونية من الظواهر المستحدثة في العالم المعاصر التي ينبغي على الفاعلين وأهل الاختصاص الاجتهاد أكثر في تحليلها ومحاولة فهمها أكثر، من أجل عزلها وإيجاد حلول ناجعة لها والحد من إنتشارها، حيث نرى أن معالجة هذه الظاهرة بنظريات سابقة يبقى محاولة قاصرة وغير كافية لتحليل الظاهرة والالمام بكل جوانبها وزواياها المتشعبة والمعقدة.

[1]-عبد الرحمان فاروق وآخرون، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الاجرامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ص107، 1987.

ملخص الفصل:

إن مواقع التواصل الاجتماعي ورغم ما تقدمه من مزايا وخدمات لمستخدميها، إلا أن لها جانب سلبي يمثل خطرا على السير الحسن لحياتهم الاجتماعية، حيث أن سوء استخدام هاته المواقع قد يجعل من أي مستخدم لها اما مجرما إلكترونيا أو ضحية لهذا النوع من الإجرام، لذلك توجب على كل مستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي التقيد باضوابط الشرعية والعلمية أثناء الولوج إليها، كما يتوجب على الجهات المعنية القيام بواجبها للوقاية والحد من ظاهرة الجريمة الاكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال تشديد الرقابة عليها وخلق آليات لمكافحتها.

الفصل الرابع:

واقع الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

تمهيد:

رغم الجهود المبذولة من فقهاء القانون، والمختصين في الحقل الاجرامي، لا يزال مفهوم الجريمة الإلكترونية بصفتها من الجرائم المستحدثة، غير معروفة المعالم، بل وأصبحت تمثل، ظاهرة قانونية واجتماعية، تتناولها عدّة دراسات وفي شتى المجالات، منها القانونية والاجتماعية خاصة، تتمثل في تلك المحاولات العلمية التي تسعى إلى فهم، وبالتالي تفسير هذه الظاهرة، من خلال تلك المواقع التي تنشط عبرها، وأبرزها، مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يظهر واقعها الإجرامي، وهو المسعى الذي نريد الوصول إليه، عن طريق عدد من حالات الجريمة الإلكترونية، عبر موقع الفايسبوك، كحالات تثبت وجود الظاهرة، كما سنعالج من خلال هذا الفصل، أثر خصائص الجريمة الإلكترونية وانتشارها وصعوبة الكشف عنها بالاستعانة بآراء المستخدمين داخل موقع فايسبوك.

1.4.حالات من الواقع الاجرامي عبر موقع فايسبوك[1]

4-1-1-جريمة النصب والاحتيال : "كل من توصل إلى استلام أو تلقى أموال أو منقولات أو سندات أو تصرفات أو أوراق مالية أو وعود أو مخالصات أو إبراء من التزامات أو إلى الحصول على أي منها أو شرع في ذلك وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها أو الشروع فيه إما باستعمال أسماء أو صفات كاذبة أو سلطة خيالية أو اعتماد مالي خيالي أو بإحداث الأمل في الفوز بأي شيء أو في وقوع حادث أو أية واقعة أخرى وهمية أو الخشية من وقوع شيء منها يعاقب بالحبس من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر وبغرامة من 500 إلى 20.000 دينار.

وإذا وقعت الجنحة من شخص لجأ إلى الجمهور بقصد إصدار أسهم أو سندات أو أذونات أو حصص أو أية سندات مالية سواء لشركات أو مشروعات تجارية أو صناعية فيجوز أن تصل مدة الحبس إلى عشر سنوات والغرامة إلى 200.000 دينار".

وفي جميع الحالات يجوز أن يحكم علاوة على ذلك على الجاني بالحرمان من جميع الحقوق الواردة في المادة 14 أو من بعضها وبالمنع من الإقامة وذلك لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر.[2]

---

[1]-سعود الياس سليمان، ملازم أول، رئيس فرقة مكافحة الجرائم المعلوماتية، مركز الأمن الولائي لولاية البويرة، 2021.

[2]- المادة رقم 372 من قانون رقم 19/15 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يعدل ويتمم الأمر 66 /156مؤرخ في 08 يونيو سنة 1966؛ يتضمن قانون عقوبات؛ الجريدة الرسمية، العدد 71 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015.

تجدر الاشارة إلى أن جرائم في جانب الالكتروني أو الوسط الرقمي عالجها المشرع في المواد 394 مكرر إلى 394مكرر7 ولكن المشرع لم يكن واضحا أو محددا لهذه الجرائم في الوسط الرقمي كما هو الحال في الجانب التقليدي وذلك لعدة اعتبارات أهمها التطور السريع لهذه الجرائم؛ الأمر الذي جعل رجال القانون يضعون اسقاط للجرائم المرتكبة في الوسط الرقمي على الجرائم التقليدية.

كما أن الجانب الاجرائي لهذه الجرائم يحكمها القانون 04/09 أدناه

الحالة رقم(01): تعود القضية ليوم 2020/08/09، حيث كان الضحية (م.م، 31 سنة) يتصفح موقع فايسبوك ليعثر على عرض مغري من إحدى الصفحات على الموقع، تمثل العرض في بيع مبالغ عملة صعبة (أورو) بسعر مناسب، فقام الضحية بالاتصال بالبائع المزيف عبر صفحته فأرسل اليه رقم هاتفه وعقد معه صفقة شراء؛ حيث طلب من الجاني (ب.ر،24 سنة) تبادل مبلغ 60000 دج مقابل مبلغ 300 أورو، فتفق معه على ارسال المبلغ عبر البريد العادي، فقام الضحية بتحويل مبلغ 60000 دج الى حساب وهمي ارسله الجاني اليه، وبمجرد وصول المبلغ للجاني قام هذا الأخير بحجب صفحته على الفيسبوك واغلق هاتفه وقام بحظر الضحية، بعدها مباشرة قام الضحية بالتوجه لمركز الشرطة التابع لبلديته وتقديم تبليغ ضد الجاني(القضية في المتابعة لعدم حضور المتهم).

يظهر في وصف الحالة أعلاه مدى اعتمادنا على الواقع الافتراضي، حيث أصبح الفرد يقضي الكثير من حاجاته اليومية عبر المواقع الإلكترونية، هاته الأخيرة سهلت الحياة الاجتماعية بشكل كبير، لكن مقابل ذلك، قد تستغل تلك المواقع من بعض المنحرفين، في النصب والاحتيال على المستخدمين، فمزايا مواقع التواصل، كسهولة الاستخدام والوصول، تتيح للمجرم تنفيذ جريمته بطرق سلسة تختلف تماما عن الجرائم التقليدية.

فقد يجد الجاني في مثل هاته الحالات ـ وبغض النظر عن الدوافع النفسية للانحراف والاجرام ـ سهولة في تنفيذ جرمه من جهة، وضمان لعدم اكتشافه من جهة أخرى، إضافة لذلك، خصائص الجاني الاجتماعية تساهم بشكل ما في حالات النصب عبر مواقع

ـ قانون رقم 09. 04 مؤرخ في 05 أوت 2009. متضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها؛ الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخ في 16 غشت 2009.

التواصل، فكما هو معلوم أن الجريمة ما هي الا نتاج لتوافر مجموعة من العوامل وليست نتاج عامل منفرد، فمثل هاته الحالة نجد شاب في مقتبل العمر (عشريني) يقوم بعملية نصب واحتيال داخل موقع تواصل اجتماعي، بدافع كسب المال، والربح السريع، دون مراعاة لقيم المجتمع التي تملي السلوك السوي، وهنا يطرح إشكال مؤسسات التنشئة الاجتماعية حول أداء دورها، والذي يبدو اليوم مغيبًا، أمام صناعة جيلٍ متمردٍ على القيم والمعايير التي يؤسسها المجتمع من أجل ضبط الفرد وردعه عن الانحراف، بالإضافة إلى ما قد تساهم فيه البيئة الاجتماعية أيضا، من تفاقم ظاهرة الانحراف ، مثل الحرمان والعوز المادي، الذي يدفع الى كسب المال بشتى الطرق والوسائل حتى ولو كانت انحرافيه، كالنصب والاحتيال، عبر الفضاء الافتراضي

أما الضحية، في هذه الحالة، والذي هو تقريبا من نفس جيل الجاني، فقد ساهم في وقوع هذه الجريمة لأنه، ما كان للمجرم أن ينفذ جريمته، لولا خطأ الضحية، الذي منح ثقته للجاني بكل بساطة، فتعامل عبر مواقع التواصل هو تعامل غير رسمي ليس له قيود ولا يحكمه قانون خاص. فشراء العملات الرقمية يتم عبر مواقع خاصة أكثر أمنا وضمانا، مثل البنوك العامية أو على الأقل المحافظ، كمحفظة (البينانس).

الحالة رقم(02): تمثل هذه الحالة أيضا، قضية نصب واحتيال سُجلت بتاريخ 2020/06/05، حيث عثر الضحية (ع.ك، 54 سنة) عبر حسابه في موقع فايسبوك، على صفحة تجارية لبيع الأحذية، فتصل بصاحب الصفحة، وهو المتهم (ب.ع، 20سنة)، عن طريق الهاتف، وقاما بعقد صفقة بيع، واتفقا على سعر السلعة، (الأحدية)، وطريقة ارسال المال، التي كانت عن طريق حوالة بريدية، وبمجرد استلام البائع للمبلغ المتفق عليه، قام فورا بغلق هاتفه في وجه الضحية، وحظره من الصفحة الافتراضية، على موقع فايسبوك، وعندما تفطن الضحية إلى ذلك ، قام بإيداع شكوى لدى مصالح الامن، التابعة لبلديته لمتابعة الجاني.

تتكرر مثل هذه الجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي عامة، وخاصة موقع فيسبوك وهي من الجرائم التقليدية، التي يعاقب عليها القانون، انتقلت إلى المجتمع الافتراضي، وتنتشر عبره، نظرا لتلك الخصائص التي يتسم بها هذا المجتمع وميزاته، التي تعطي المستخدمين الكثير من الخيارات، مثل فتح متجر الكتروني بكل سهولة، مما يشجع الكثير من المحتالين، على استغلال هاته المميزات، للاحتيال على المستخدمين، فيقوم الجناة بفتح صفحات أو متاجر وهمية عبر موقع فايسبوك، ويعرضون سلع بأسعار تنافسية مغرية، تجعل الكثير من الأفراد يتهافتون على هذه العروض المغرية، فيقعون ضحية لهؤلاء المحتالون.

وهنا أيضا، يكون لسلوك الضحايا دور كبير، في وقوع الجريمة ضدهم، والمتمثل في ثقتهم وتعاملهم مع صفحات مشبوهة، فيقعون ضحايا للجريمة الإلكترونية.

الحالة رقم(03): تتعلق هذه الحالة بالقضية المسجلة يوم 2019/12/15، حيث قام الضحية (ج.ي، 23 سنة) عبر حسابه على الفايسبوك، بالاتصال بالمتهم (خ.ع، 29سنة)، الذي كان قد نشر على حسابه، منشور للبيع لعبة الكترونية، فاتفق معه على مبلغ 10000دج، بعثه له الضحية، عبر حوالة بريدية، وبمجرد استلام المتهم للمبلغ، أطفأ هاتفه وحظر الضحية من حسابه، على موقع فايسبوك، هنا قم الضحية بالتبليغ، حولت القضية إلى المحكمة.

تعبر هذه الحالة، بالإضافة إلى ما لاحظناه في الحالتين السابقتين، عن تصدّع القيم الاجتماعية، الذي تجسّده هذه الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. إذ نرى في هاته الحالة، أن المتهم والضحية من نفس فئة الشباب، الذي بات الكثير منهم، يلجؤون إلى الكسب السريع ومن اجل حياة يرونها أفضل، حتى وإن كانت الوسيلة إلى ذلك، غير مشروعة، وهو السلوك المنحرف الذي تفسره عدة عوامل، أهمها: تلك العوامل الاجتماعية التي تساهم في خلق حالة لامعيارية على مستوى قواعد الضبط وبالتالي العلاقات بين

الأفراد، سواء كان ذلك داخل الأسرة، أو داخل المجتمع ككل، حيث تتراجع القيم العرفية، وتخترق القواعد القانونية، أمام حركة التغيير، ويظهر السلوك الانحرافي، متجددا.

فالنصب والاحتيال، في هذه الحالة أو في غيرها، يتضمن فعل السرقة، أي فعل الاعتداء الذي أصبح من خلال الواقع الافتراضي، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يتم بطريق عير مباشر، يسهّل على الجاني السرقة، وبرضى الضحية عن طريق الاحتيال، وهو ما يشير إلى شكل من أشكال الجريمة المستحدثة، بمظهرها الالكتروني.

4-1-2-جريمة التهديد، التشهير والابتزاز: "يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج، كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص، بأية تقنية كانت وذلك

1 – بالتقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة أو سرية، بغير إذن صاحبها أو رضاه.

2 – بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص، بغير إذن صاحبها أو رضاه.

3- يعاقب على الشروع في ارتكاب الجنحة المنصوص عليها في هذه المادة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة.

ويضع صفح الضحية حدا للمتابعة الجزائية".[1]

– "يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل من احتفظ أو وضع أو سمح بأن توضع في متناول الجمهور أو الغير، أو استخدم بأية وسيلة كانت، التسجيلات أو الصور أو الوثائق المتحصل عليها بواسطة أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة 303 مكرر من هذا القانون.

[1]– المادة 303 مكرر، المرجع نفسه.

عندما ترتكب الجنحة المنصوص عليها في الفقرة السابقة عن طريق الصحافة، تطبق الأحكام الخاصة المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة، لتحديد الأشخاص المسؤولين. يعاقب على الشروع في ارتكاب الجنحة المنصوص عليها في هذه المادة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة.

ويضع صفح الضحية حدا للمتابعة الجزائية".[1]

الحالة رقم(04): تعود القضية ليوم 2020/06/14، حيث قام الجاني (ف.م ،61 سنة) بالبحث في موقع فايسبوك على حساب زوجة الضحية (ج.س، 24سنة)، ثم قام بالتواصل معها عبر تطبيق ماسنجر، فأرسل لها رسائل غير لائقة (سب وشتيمة)، وهددها بنشر صورها، كما حدث بينها شجار، مما أدى الى ابلاغ الزوجة لزوجها، الذي توجه فورا الى مصالح الأمن الأقرب اليه، وأودع شكوى ضد الجاني، اتهمه بتشويه سمعته وسمعة زوجته، فقامت مصالح الامن باستدعاء الجاني الذي لم يحضر لمحضر السماع.

في مثل هذه الحالة تظهر جريمة التهديد والتشهير، من طرف شخص يتجاوز العقد السادس من عمره، يستغل موقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) لإلحاق الأذى بالآخرين. ومثل هاته الحالات، تعزى لأسباب علائقية، إذ غالبا ما يكون فيها الجاني في علاقة مع الضحية، سواء علاقة قرابة أو صداقة.

وحين يحدث خلاف بينهما، أو ينسحب أحد الأطراف من العلاقة، يقوم الطرف الآخر، إما بملاحقته عبر الموقع، ومحاولة الاتصال به، وغالبا ما يزعج هذا السلوك الطرف الاخر، الذي يرفض ذلك الاتصال، مما يجعل الجاني يستخدم طرق وأساليب منحرفة كالتهديد بالإشهار. وفي مثل هذه الجريمة يكون أيضا للضحية دور، لأن الجاني لم يكن ليهدد الضحية، لو لم يكن لديه أدوات التهديد والاشهار التي يمنحها إياه الضحية نفسه، والتي غالبا تكون عبارة عن وسائط رقمية (صور، فيديوهات، تسجيلات صوتية)، وكل ما يمكن

[1]–المادة 303 مكرر 1، المرجع نفسه.

أن يُلحق الأذى بالضحية، الأمر الذي يجعل هذا الخير أي الضحية يتستر على فعل الجاني في أغلب الأحيان، خوفا من الفضيحة، خاصة وأننا نعيش في مجتمع محافظ من جهة، وسرعة انتقال الخبر والفضيحة من جهة أخرى، فلا يتم الإبلاغ عن الجاني الا في حالات قليلة.

الحالة رقم(05): في يوم 2020/10/09، سجلت قضية تهديد المتهم (ش.ع، 41 سنة) على موقع فايسبوك، من خلال أحد المنشورات، يهدد فيه الضحية (م.س، 54 سنة) بالذبح، بالرغم من أنه لا يعرفه مسبقا، كما تم تسجيله في ملف القصية، فقام الضحية بالاتصال بمركز الشرطة، وإيداع تبليغ ضد المتهم، الذي استدعته الشرطة وتمّت مساءلته، إلا أن المتهم أنكر كل التهم الموجهة إليه، وبقيت القضية قيد الدراسة.

هنا، يظهر شكل جديد، من أشكال الجريمة الإلكترونية، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والمتمثل في التهديد، وهي من الجرائم التقليدية، التي انتقلت من الواقع الحقيقي إلى الواقع الافتراضي، الذي أصبح آليات تكنولوجية الاتصال الحديثة التي يعتمد عليها الأفراد. فجنحة التهديد كانت فيما مضى، تتم عن طريق التبادل اللفظي، في حضور كل من الجاني والضحية في مكان واحد، ثم أخذت أشكال جديدة مع التطور التكنولوجي، فأصبح التهديد عبر الهاتف، ثم أخذ شكل رسالة نصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو تعليق على منشور في موقع فايسبوك، كما حدث في هذه الحالة. وهذا ما يؤكد، أن خصائص الجريمة الإلكترونية والتي تساهم في انتشارها.

الحالة رقم(06): تعود القضية ليوم 2020/05/19، حيث قام المتهم (ز.ش،28 سنة) بإرسال رسائل عبر حسابه على موقع فايسبوك إلى الضحية (ر.س، 19 سنة) يهددها بنشر صورها ان لم ترسل له مبلغ مالي مقابل ذلك، فرضخت الضحية للمتهم وارسلت له طلبه، لكنه استمر في ابتزازها لدرجة أنها أصبحت غير قادرة على تسديد المبالغ التي يطلبها،

فقامت حينها بالتوجه إلى مركز الشرطة بمدينة البويرة واودعت شكوى ضد المتهم، والقضية قيد المتابعة.

نلاحظ في الحالة السادسة، أن هذه الجريمة الإلكترونية مزدوجة، تتمثل في التهديد والابتزاز، الأمر الذي يؤكد أن الجاني، له علاقة سابقة بالضحية عبر موقع الفايسبوك، تلك العلاقة التي جعلته يمتلك الكثير من خصوصياتها (صور، معلومات، مال.)، وهو ما يشير إلى خصائص الواقع الرقمي الذي يسهّل عمليات التواصل المادية كتبادل الصور والبيانات وغيرها، تستخدم فيما هو إيجابي، كما قد تستخدم فيما هو سلبي، كالتهديد والابتزاز في هذه الحالة من الجرائم الالكترونية. وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمساس بقيم الأسرة وشرفها، في المجتمع المحافظ، كالمجتمع الجزائري. فالضحية، قبل أن تقع ضحية الجاني، كانت قد وقعت ضحية، العالم الافتراضي، الذي سهل عليها التعرّف على الجنس الآخر في غفلة عن محيطها الأسري، والانحراف عن الضوابط الأسرية، وكان هذا هو السبب المباشر الذي سيستغله الجاني، لابتزازها، بأسلوب مستحدث، ألا وهو الاتصال الرقمي.

الحالة رقم(07): تتضمّن هذه الحالة المسجلة يوم 2020/07/06، جنحة السب والشتم، من طرف المتهم (م.ل، 73 سنة) حيث قام بنشر منشور عبر حسابه على موقع فايسبوك يسب ويشتم ويهدّد فيه الضحية (م.ف، 50سنة) والتي كانت زوجة ابنه المتوفى، فقامت هذه الأخيرة برفع دعوى قضائية ضدّه فور انتباهها للمنشور، وبعد المسائلة القضائية، تبين أنه كان بين المتهم والضحية مشاكل عائلية سابقة، والقضية للمتابعة.

تؤكد هده الحالة، انتقال الصراع من الواقع الحقيقي الى الفضاء الافتراضي، وارتباطهما، إذ نجد أن الخلاف بين المتهم والضحية، متواجد على المستوى العائلي، في الواقع المحسوس، ولم يكن ليتطور إلى قضية انحراف، إلاّ بفضل موقع الفايسبوك، الذي يستخدمه كلاهما، المتهم والضحية.

وإذا ما انتبهنا إلى مؤشر السن عند المتهم (73 سنة) والضحية (50 سنة)، ندرك أن هذا العالم الافتراضي بمواقعه، يستقطب كافة شرائح المجتمع وأطيافه، ومن ثم استقطاب كل المتغيرات الفاعلة في المجتمع الواسع، ولكن بأسلوب الجرأة التي تمنحها هذه الفضاءات الالكترونية تصل في كثير من الأحيان إلى اختراق الضوابط الاجتماعية، الأسرية وغيرها، لأنه وحسب ما تمليه الأعراف القانونية، لم يكن هذا الشخص، صاحب الثالثة والسبعون من عمره، ليتجرأ على سب وشتم زوجة ابنه، مهدّدا إياها ولكن استخدامه لمواقع التواصل الاجتماعي، ووجوده ووجودها عبرها، حفّزه على السلوك الانحرافي الذي سيطال حتى الفضاء العائلي، وتلك هي بعض ملامح الجريمة الالكترونية.

الحالة رقم(08): تعود القضية ليوم 2019/10/03، حيث قام المتهم (ب.ج، 22 سنة) بتواصل مع الضحية (هـ.ع، 25 سنة) التي كانت في علاقة سابقة معه، وكانت قد أرسلت له صورها الشخصية فقام هذا الأخير باستعمالها ضدها وهددها بنشرها على موقع فايسبوك، وحدث بينهما شجار عبر تطبيق المحادثة، فتوجهت الضحية لمركز الشرطة واودعت بلاغ ضد المتهم، القضية حولت للمحكمة.

هي حالة من الجريمة المتكررة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فنجدها تتكرر في حالات دراستنا، تشير في أغلبها الى العلاقة الارتباطية بين الضحية والمتهم، تظهر في هذه الحالة رقم08، بين شبين من جنس مختلف، على موقع فايسبوك، هذا الفضاء الكبير الذي تتفاعل عبره كل العلاقات، وقد تستمر تلك العلاقات وتتطور، إلى ما يحمد عقباه، وأحيانا تحدث القطيعة، بسبب خلاف بين الطرفين، وهنا يحدث الانحراف عن السلوك السوي، من طرف الطرف الأقوى في هذه العلاقة ، وغالبا ما يكون هذا الطرف، هو من يمتلك من الآخر خصوصياته (صور، فيديوهات، هدايا ..)، حصل عليها، بواسطة تلك التطبيقات والبرامج الرقمية التي يقدمها الفضاء الالكتروني، ستسهل عليه بالتالي ارتكاب الجريمة، المتمثلة هنا في التهديد، حيث سيستعمل الطرف الأقوى هذه الخصوصيات

للضغط على الضحية، التي غالبا ما تكون في مجتمعاتنا العربية والاسلامية، هي المرأة التي ترضخ لطلبات الجاني خوف من الفضيحة، خاصة إذا كان الجاني يعرف كيف يتعامل ويتحايل مع مواقع الفضاء الافتراضي وتطبيقاته.

4-1-3-جريمة انتحال الهوية والتزوير: "كل من انتحل اسم الغير، في ظروف أدت إلى قيد حكم في صحيفة السوابق القضائية لهذا الغير أو كان من الجائز أن تؤدي إلى ذلك، يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، دون الإخلال باتخاذ إجراءات المتابعة ضده بشأن جناية التزوير إذا اقتضى الحال ذلك.

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من تسبب عمدا في قيد حكم في صحيفة السوابق القضائية لغير المتهم وذلك بالإدلاء بأقوال كاذبة متعلقة بالحالة المدنية لهذا المتهم."[1]

الحالة رقم(09): في هذه الحالة، التي سجله قضيتها يوم 2020/05/29، قام المتهم (ق.ج، 32 سنة) بفتح حساب على موقع فايسبوك، يحتوي على المعلومات الشخصية (اسم، لقب، تاريخ الميلاد) باسم الضحية (ق.س، 35 سنة)؛ ثم قام بالنشر والتواصل مع الأشخاص باسمه، وبمجرد انتباه الضحية لذلك، قام بالتوجه إلى مصالح الأمن، وايداع تبليغ ضد المتهم ولا تزال القضية في المتابعة.

انتحال الهوية أو الشخصية، من الجرائم التي تحدث في الواقع الفعلي بين الأفراد، بتزوير الوثائق الشخصية للضحية، إلاّ أنها تنتقل إلى الواقع الافتراضي، حيث استبدل تزوير الوثائق، باستخدام حساب مزور عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والدليل على ذلك، وجود الاف الصفحات المزورة، عبر موقع الفايسبوك، فتحت من أشخاص لا علاقة لهم باسم صاحب الصفحة الحقيقية، هذا الفعل يمس خاصة المشاهير، قصد جلب الشهرة

[1]- المادة 249، المرجع نفسه.

والمتابعين، أما هذه الحالة، فقد قام الجاني بفتح حساب على موقع فايسبوك ينتحل فيه شخصية الضحية، لغرض الحاق الأذى به أو الانتقام، بسبب خلاف بينهما في الواقع، وهو ما يؤكد أن الجاني والضحية، تربطهما علاقة ما، وتم نقل الصراع بينهما من الواقع الى العالم الافتراضي لسهولة الفعل ولقوة تأثيره، كما أن معظم الناس يستخدمون الموقع وتقريبا دائمو التواجد فيه.

اما عن الضحية في هاته الحالة، فقد كانت ردة فعله سريعة، فبمجرد اكتشافه لوجود حساب موازي لحسابه الشخصي، توجه فورا لمصالح الأمن القريبة من مقر سكناه، وهو تصرف من شأنه قطع الطريق على الجاني، ووضع حد له قبل أن يتمادى في جرمه.

الحالة رقم(10): في هذه الحالة المسجلة يوم 2020/07/15، قام المتهم (ب.ر، 26سنة) بإنشاء حساب على موقع فايسبوك باسم الضحية (ح.ب، 25 سنة، أنثى)، ثم قام بمراسلة أصدقائها وارسال طلبات صداقة على أساس أنه يمثل الضحية نفسها، وأنها فتحت حسابا جديدا على فايسبوك، فقام أحد الأصدقاء بتنبيه الضحية، التي سارعت بالاتصال بمركز الشرطة الأقرب لمقر سكناها، واودعت شكوى ضد المتهم، القضية في المتابعة.

يظهر هنا أيضا شكل من أشكال الجريمة الإلكترونية المنتشر عبر موقع فايسبوك، المتمثلة في انتحال هوية الغير، فقد قام المتهم بانتحال شخصية غيره، لم يكن الغرض منه فتح حساب على الفايسبوك، بقدر ما كان الغرض منه إلحاق الأذى بالضحية، فهذا الفعل، يعود عادة، لوجود علاقة بين الجاني والضحية، فالملاحظ في هذه الحالة، أن المتهم والضحية من فئة الشباب، هاته الفئة التي تتفاعل اجتماعيا من خلال علاقات مختلفة، التي من شأنها خلق خلافات وعدم توافق أحيانا، مما قد يدفع أحد الأطراف إلى فعل سلوك إجرامي ضد الطرف الآخر، في ظل سهولة القيام بذلك الفعل، داخل موقع فايسبوك، إضافة لما يملكه من معلومات عن الطرف الآخر ليستعملها في انتحال الشخصية.

الحالة رقم(11): لا تختلف قضية هذه الحالة المسجلة يوم 2020/01/15، كثيرا عن الحالة السابقة، إذ كليهما، تقوم على انتحال الهوية، والرغبة في إلحاق الأذى بالضحية، وهنا تكمن الجريمة، إلا أن هذه الحالة رقم 11 قام صاحبها، المتهم (ب.م، 22 سنة) بسرقة حساب الفايسبوك الخاص بالضحية (ب.ن، 22 سنة أنثى)، ثم بدأ بالتواصل مع أصدقائها، وكل من لهم علاقة مع حسابها على الفايسبوك، فقامت الضحية بالتوجه إلى مركز الشرطة التابع لمدينتها، وأودعت شكوى ضده، وبعد التحقيق، تبين أنهما كانا على علاقة سابقة ببعضهما، فيعتبر ما قام به هذا المتهم، رد فعل انحرافي، نحو ما آلت إليه هذه العلاقة بينهما، (القضية للمتابعة).

وهي أيضا، شكل آخر من أشكال الجريمة الإلكترونية، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ورغم كثرة حدوثها، إلا أنها، من الجرائم التي لا يتأتى لعامة المستخدمين لموقع الفايسبوك القيم بها، لأنها تتم عن طريق القرصنة، وهي عملية تحتاج خبراء أنظمة، وقد أشرنا في الجانب النظري لذلك من خلال أنواع جرائم النت، والتي من بينها جرائم الهاكرز أو المخترقون، فمن الصعب على أي مستخدم، قرصنة حساب ما عبر موقع فايسبوك، فالقرصنة الإلكترونية تتطلب مهارات في عالم الأنظمة الحاسوبية.

فقد يكون هذا الشاب في مثل هذه الحالة، من الهاكرز الهاوي فقط، أو مبتدأ، لأنه تواصل مع أصدقاء الضحية، فكشف عن هويته الحقيقية، وكيفما ما كان وضعه، فقد قام بسرقة ممتلكات الغير، وهو سلوك منحرف اجتماعيا، ويعاقب عليه القانون.

فقد انتهت مواقع التواصل الاجتماعي، إلى فضاء لامعياري، يتجرأ عبره مستخدموه على عن الضوابط والقيم المعيارية، والخروج عنها، نظرا لعدم وجود قواعد وقيود تضبط التجاوزات عند مستخدمي هذه المواقع. ورغم ما تحاول الشركة المالكة، القيام به في كل مرة، لاستدراك ثغراتها وبالتالي اصلاحها، يستطيع هؤلاء الهاكرز، اكتشاف بعض الثغرات، التي يستغلونها

من أجل ارتكاب الجريمة، بل إنه، في بعض الأحيان يتفوق المستخدم على المبرمج أو المنتج الأصلي للتطبيق.

الحالة رقم(12): تتمثل هذه الحالة المسجلة يوم 2019/10/30 في نفس الجريمة التي في الحالة السابقة، ألا وهي القرصنة، حيث قام المتهم (ش.ع، 25 سنة) بسرقة حساب الفايسبوك الخاص بالضحية (ب.م، 21سنة)، وغيّر كلمة السر، ثم بدأ يتصرف مع هذا الحساب، على أساس انه هو المالك الأصلي له، متواصلا مع أصدقاء الضحية على صفحتها، زاعما أنه هو الضحية نفسه، وبمجرد انتباه أحد أصدقاء الضحية لذلك أخبر الضحية صاحب الحساب الأصلي، الذي توجه إلى مركز الشرطة القريب من مقر سكناه، وأودع شكوى ضد المتهم، الذي لم يحضر جلسة الاستماع، فأحيلت القضية على المحكمة.

تتكررّ هذه الجريمة مرة أخرى، لتؤكد، أنه وبالرغم من الجهود المبذولة في سبيل حماية المستخدم، إلا أن هذا المستخدم نفسه، قد يكتسب من هذه البرامج نفسها مهارات وتقنيات تستحدث الجريمة عبر الفضاء الالكتروني أو الرقمي، فيكون الأذى أكبر، نظرا لما يميز هذا الفضاء، من حيث البرامج والتطبيقات التي يستحدثها ويقدمها باستمرار.

وقد تتم سرقة حسابات المستخدمين عبر موقع فايسبوك، بعدة طرق وأساليب، كأن يقوم الجاني بإرسال برنامج خبيثة إلى الضحية، ثم يستدرجه لكتابة كلمة السر الخاصة بالحساب، فيقوم فورا بنسخها وفتح الحساب في جهازه الخاص، ومن ثم يقوم بتغيير كلمة سر هذه واستبدالها بأخرى، ليصبح الحساب ملكه، وهذا طبعا فعل يعاقب عليه القانون، وترفضه الاخلاق الاجتماعية. بالإضافة إلى أن الجاني، وجد ثغرات في النظام، استغلها لينفذ جريمته ضد الضحية، فقرصنة الحسابات عادة، لا تتم إلا بخطأ من الضحية، الذي يتجاهل تلك القواعد أساسية لحماية الحسابات من القرصنة، وتنبيه الشركة المالكة، مثل عدم قبول البريد المجهول، عدم الدخول إلى مواقع مشبوهة، وضع كلمة سر قوية...، من ثم يمكننا القول أن

للسلوك الضحية دور في قرصنة حسابه، خاصة وأن موقع الفايسبوك، أسهل من الأنظمة الأخرى الأكثر تعقيدا.

4-1-4-جريمة السب والشتم: »يعد سبا كل تعبير مشين أوعبارة تتضمن تحقيرا أوقدحا لاينطوي على إسناد أية واقعة "[1]

"يعاقب على السب الموجه إلي شخص أو أكثر بسبب انتمائهم إلى مجموعة عرقية أومذهبية أو إلىدين معين بالحبس من خمسة أيام إلى ستة أشهر، وبغرامة من 20000دج إلى 10000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين"[2]

"يعاقب على السب الموجه إلى فرد أوعدة أفراد بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 20000دج إلى 10000دج.[3]

ويضع صفح الضحية حدا للمتابعة الجزائية."

والمراد بالسب الشتم سواء بإطلاق ألفاظ الدالة عليه، أوباستعمال كلمات ترمي إليه.

الحالة رقم(13): تعود القضية ليوم 2020/08/27، حيث قام المتهم (ب.ب، 34 سنة) عبر حسابه على الفايسبوك بنشر منشورات وتعاليق يسب ويشتم فيها الضحية (ع.ع، 56 سنة مدير مؤسسة صحية)، وبمجرد انتباه الضحية قام بالاتصال بمصالح الشرطة وأبلغهم عن الوقائع.

في هاته الحالة، يقوم، شاب في العقد الثالث من عمره بالاعتداء اللفظي، على شخص (الضحية) في عقده الخامس، وتعتبر جنحة السب والشتم، من الجرائم التقليدية، التي يعاقب

[1]– المادة 297، المرجع نفسه.

[2]–المادة 298، المرجع نفسه.

[3]– المادة 299، المرجع نفسه.

عليها القانون، وغالبا ما كان يحدث سب أو شتم شخص، في الواقع أمام بضعة أفراد، فيكون ضررها أخف على الضحية، أما وقد انتقل ذلك نحو المجتمع أو الفضاء الافتراضي، والذي يمثل مجتمعا رقميا يتفاعل فيما بينه، حتى أصبح يمثل، شكل من أشكال الحياة الاجتماعية المعاصرة ـ، سيكون الضرر أكبر. فبداخل موقع فايسبوك، يظهر مجتمع قائم بذاته متفاعل، ويتبادل المنفعة، ويكمن اختلافه الجوهري عن المجتمع الواقعي في كونه خارج الحدود الجغرافية ومبادئها، ولا يعترف بالتواجد الحسي، وكل ما يحدث في هذا المجتمع الافتراضي، له تأثيرات ملموسة في الواقع الحسي، لذلك فإن سب وشتم شخص عبر موقع فايسبوك، قد يؤثر على الضحية بدرجة أكبر عن تلك التي يحدثها في الواقع الحقيقي، نظرا لكثرة المتفاعلين في مواقع التوصل الاجتماعي، وأعدادهم المتزايدة، كلّهم يقرأون ويشاهدون هذا السلوك المنحرف، بأسلوب شتم وسب فرد لفرد آخر، مما يزيد من حدّته، وينتقل تأثيره إلى الواقع الملموس، كما حدث في هذه الحالة، أين اشتكى الضحية بالجاني.

الحالة رقم(14): تعود القضية ليوم 2020/05/17، حيث قام الجاني (ن.ك، 60 سنة) عبر حسابه على الفايسبوك، بالتهجم اللفظي على الضحية (ب.م، 58 سنة، مدير مؤسسة)، من خلال منشور يصفه فيه بالظلم وسوء التسيير، وفور انتباه الضحية لذلك، قدم شكوى لدى مصالح الامن، التي استدعت المتهم لسماع أقواله

هي حالة مماثلة للحالة أعلاه، لتتأكد العلاقة الارتباطية بين الواقع الحقيقي، والواقع الافتراضي، فالصراع بين الأفراد، ينتقل آليا من الواقع الحقيقي إلى الواقع الافتراضي، المتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي فقد قام المتهم، بكتابة منشور عبر موقع فايسبوك، يسب ويشتم من خلاله، مسؤولا، واصفا إيه بالظالم مستخدما، العالم الافتراضي، نظرا لسهولة التعامل بداخله، وصعوبة فعل ذلك، في الواقع الحقيقي، خاصة وأن الأمر يتعلق

بمسؤول، أو بعبارة أخرى صاحب نفوذ، لا يستطيع مواجهته معه وجها لوجه، في حين يكفيه كبسة زر عبير مواقع التواصل الاجتماعي، ليشتمه وبكل سهولة.

الحالة رقم(15): تتعلق هذه الحالة المسجلة يوم 2019/11/10، بالضحية (ر.ح، 41 سنة) الذي تعرض للاعتداء اللفظي عليه، من طرف (ب.س، 28 سنة) و(ب.ع، 71سنة) بعد أن قاموا بإنشاء غرفة محادثة عبر موقع فايسبوك (ماسنجر) وأضافوا الضحية الى المحادثة، ثم بدأوا في بسبّه وشتمه، فقام هذا الأخير بإيداع شكوى لدى مصالح الأمن التابعة لبلديته، التي فتحت تحقيق واستدعت المتهمين الذين لم يحضروا جلسة الاستماع، القضية للمتابعة.

يتبين من خلال هذه الحالة، كيف ينتقل هذا الفعل المنحرف، من اعتداء فردي إلى اعتداء جماعي من خلال ما تتطور إليه هذه التطبيقات لبرامج الفضاء الافتراضي، وكلما تطورت هذه البرامج، تطورت معها الجريمة الالكترونية، وبوسائل وأساليب متطورة،، ففي حالات السب والشتم السابقة، اقتصر الأمر عن وجود متهم وضحية، في حين أن هذه القضية الحالة، تمثل ثلاث متهمين ضد ضحية واحدة، والملفت للانتباه، هو التباين في السن بين المتهمين، وبينهم وبين الضحية، أي التفاعل بين الشباب والمسنين ولعل ذلك ما يمثل خاصية فارقة بين المجتمع الحقيقي والمجتمع الافتراضي، ففي المجتمع التقليدي الواقعي، عادة ما نجد، جماعة الرفاق مكونة، من أفراد متقاربين في السن، الا أن المجتمع الافتراضي يلغى يتجاوز المسلمة، كما يتجاوز الحدود الجغرافية. فمواقع التواصل بصفة عامة، وموقع فايسبوك يجمع كل أفراد المجتمع، باختلاف أعمارهم وانتماءاتهم، في فضاء واحد، ويمنحهم الحرية التامة في التفاعل فيما بينهم دون قيود، بالإضافة إلى احتواء هذا الموقع، على تطبيقات إضافية، مثل تطبيق ماسنجر للمحادثات، هذا التطبيق الذي يحتوي بدوره، على ميزات متطورة، تمكن المستخدمين من تبادل الاتصالات فيما بينهم، عن طريق الرسائل النصية أو مكالمات صوتية، أو مكالمات بالفيديو (صوت وصورة)، وبغض النظر

عن كون هاته المزايا تساهم في رفاهية الأفراد، فهي ذات جانب سلبي، يتمثل في سو استخدامها، كما حدث في هذه الحالة، خاصة وأنه أصبح من السهل، جلب مستخدم داخل موقع فايسبوك إلى مجموعة محادثة (ماسنجر)، ثم الاعتداء عليه بالتوجيه له، رسائل سب وشتم، بكل سهولة ومن دون الاجتماع الحضوري للخصوم، بل الكل في مكانه الجغرافي، كل ما يحتاجه المعتدي هو جهاز ذكي يلج من خلاله لموقع فايسبوك عبر شبكة الانترنت.

الحالة رقم(16): يجتمع أيضا في هذه الحالة المسجلة يوم 2019/08/25 أربعة متهمون، يكوّنون مجموعة عبر موقع فايسبوك، ينضم لها الضحية (ز.م، 35 سنة) ولأسباب ما، قام شجار بينهم عبر مجموعة المحادثة (تطبيق ماسنجر) فقام هؤلاء المتهمون، جماعيا، بسب وشتم الضحية، ليتوجه هذا الأخير قام فورا إلى مصالح الأمن الأقرب من مقر سكناه، وأودع شكوى ضدهم، فحولت القضية للمحكمة.

نلاحظ من خلال هذه الحالة أيضا، سهولة التعامل داخل موقع فايسبوك، وقد يختلف هذا التعامل من مجموعة إلى أخرى، ليكون ذات منفعة في تبادل المعلومات والنفع العام، أو يكون من أجل الأذى والانحراف، كما هو في هذه الحالة من الجريمة الالكترونية، حيث قامت مجموعة من الأفراد، بالاعتداء على فرد آخر بكل سهولة، من خلال استخدام هذا الفضاء، الذي يمثل التطور التكنولوجي، لأجل جعل حياة الأفراد أفضل. إلا أنه، و- نظرا لوجود السلوك الانحرافي المولد للجريمة - نجد هذا التطور، وكغيره من كل التطورات العلمية، يتضمن جانبه السلبي، عندما يُساء استخدامه.

فأصبح من السهل، تكوين جماعة منحرفة، داخل موقع فايسبوك، بل وصل استخدام هذا الموقع من قبل البعض، إلى تكوين تنظيمات إجرامية كبرى، كونه أكبر مواقع، يستقطب عدد ضخم من المستخدمين بالإضافة لتلك المزايا التي يمنحها له.

وإن كانت هذه المواقع، تقدم برامجها، التي تسهّل التفاعل بين الأفراد من مختلف مناطق العالم، فإنها لا تؤسس السبب المباشر للسلوك الانحرافي، وإنما تمنح الأساليب المحدثة في ارتكابه، بانتقال الفعل الانحرافي، من الواقع الحقيقي إلى الواقع الافتراضي، وذلك نظرا لسهولة الاشتراك فيه، فمثلا إذا ما دخلنا موقع الفايسبوك وقرأنا تلك التعليقات حول أي منشور يحث على الكراهية، سنرى كما هائلا من السبب والشتم بين عدد كبير من المستخدمين المتفاعلين، وما كان هؤلاء المستخدمين ليتطاولوا على بعضهم البعض بالسب والشتم، لولا خصائص تكنولوجية الاتصال، التي يوفرها موقع فيسبوك، وهنا يمكننا إعطاء مثال حول الخلافات التي تقوم بين دولتين ما، فنجد، و- بالرغم من المسافات الجغرافية بين البلدين المتخاصمين -، أن الكثير من أفراد هذين البلدين، يتبادلون عبر موقع فايسبوك، السب والشتم بكل سهولة، لذلك يمكننا أن نجزم، أنه وبغض النظر عن الخلفية الاجتماعية للأفراد وتنشئتهم، فقد ساهمت خصاص مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار الجريمة الإلكترونية بينهم.

الحالة رقم(17): تعود القضية ليوم 2019/11/08، حيث قام المتهم (ب.م، 22 سنة) بنشر فيديو عبر موقع فايسبوك يسب ويشتم فيه الضحية (د.م، 71 سنة)، وعند انتباه الضحية للفيديو قام بإيداع شكوى ضد المتهم لدى مصالح الأمن، التي استدعت أطراف النزاع، وبعد التحقيق، تبين أن المتهم كان يعمل عند الضحية ثم حدث خلاف بينهما. فحولت القضية للمحكمة.

تؤكد هذه الحالة، مدى مساهمة الوسيلة الالكترونية في استحداث الجريمة، حيث نجد أن الجاني هنا استخدم تطبيق الفيديو، إذ قام بتسجيل الفعل الانحراف عن طريق الصوت والصورة، ثم نشره عبر موقع فايسبوك بكل سهولة، يسب فيه الضحية ويشتمه، وهذا ما يزيد في ارتفاع نسبة الأذى وتأثيره على الضحية. لأن تقنية الفيديو، ترفع من نسبة المشاهدة، ممّا يجعل الضحية وحتى الجاني، أكثر عرضة لرد الفعل الاجتماعي، سواء تجاه الجاني

الذي قد سيتعرض بدوره للسب والشتم من طرف من سيتعاطفون مع الضحية، خاصة وانه كبير في السن، أو تجاه الضحية، سواء بتحريضه على مواهة الجاني، أو سبه وشتمه، من طرف من سيتعاطفون مع الجاني، وهنا قد يتسع المجال الانحرافي بين المتفاعلينن.

كما تؤكد هذه الحالة أيضا، أن المواقع الالكترونية، تمنح الأساليب المحدثة في نقل النزاعات الاجتماعية وحتى السياسية، من الواقع الحيي، إلى الواقع الافتراضي، وبالتالي تفشي السلوك الانحرافي، وارتكاب الجريمة. فهذا الشاب الذي تجرأ على سب وشتم رجل في سن الواحد والسبعين من عمره، ينقل خلافا حدث بينهما، كون الضحية، هو المستخدم الذي يعمل عنده هذا الشاب، فيبدو سلوكه المنحرف هذا رد فعل على ما قد يكون حدث في الواقع المحسوس.

الحالة رقم(18): حالة أخرى، من جنحة السب والشتم عبر موقع الفايسبوك، لتؤكد مرة أخرى دور العامل الالكتروني في انتشار هذا السلوك الانحرافي، وتوضح أكثر، واقع هذه الجرائم وأساليها المستحدثة.

في هذه الحالة، المسجلة يوم 2019/12/01، يأتي السب والشتم، كرد فعل تجاه منشورات، قام صاحبها (ط.ع، 40 سنة) بعرضها على صفحته في موقع فايسبوك، ليتفاجئ بتعليقات فيها سب وشتم من المتهم (ج.ن، 36سنة)، فقام الضحية بتصوير لقطات بشاشة هاتفه (capture) لصور التعاليق المتمثلة في السب والشتم، وتوجه فورا الى مقر الشرطة التابع لمقر سكناه، حيث أودع شكوى ضد المتهم، وحولت القضية لمحكمة البويرة.

لا شك أن هناك تكرار لوقوع حالات السب والشتم، كما نلاحظ في عرضنا لها، إلا أننا نلاحظ أيضا، نوع من الاختلاف بينها، يتمثل في دوافعها التي تفسر هذا السلوك الانحرافي، وكيف تجعل منها الأداة الالكترونية، موضوعا لارتفاع نسبة الانحراف الاجتماعي، وانتشاره عبر الفضاء الافتراضي، وتحوّله إلى قضايا عبر المحاكم القضائية.

الحالة رقم(19): كما سبقت الاشارة إليه، إن حالات السب والشتم، تتخذ لها عدّة خلفيات أو أسباب، كما تتخذ لها طرق وأساليب، ترتكز كلّها على ما تقدّمه التطبيقات الالكترونية، خاصة كيفية وسهولة أخذ صور وبيات أي شخص يستهدف، واستخدامها لأغراض مختلف[1]. كما حدث في هذه الحالة، المسجلة يوم 2020/03/10، حيث قام المتهم (ق.ع، 23 سنة) بنشر محتوى على صفحته في موقع فايسبوك يتضمن صورا للضحية (خ.أ، 41 سنة) دون علمه أو موافقة منه، مرفقا بهذه الصور، عبارات سب وشتم، الأمر الذي دفع صاحبها وهو الضحية، بالتوجه إلى مركز الشرطة، وايداع شكوى ضد المتهم، الذي قامت مصالح الامن باستدعائه وسماع أقواله، القضية حولت إلى محكمة البويرة.

توضح هذه الحالة كيف أن خصائص هذه المواقع الالكترونية، تعلب دورا أساسيا في تفعيل السلوك الانحرافي، وتطوير أشكاله وأنواعه، ففي هذه الحالة، تظهر الجريمة عبر موقع فايسبوك، مزدوجة جريمة السب والشتم، وجريمة حيازة واستعمال ممتلكات الغير، هذه الجرمة التي يعاقب عليها القانون الجزائري من خلال جرائم التعدي على الملكية، كالسرقة والسرقة الفكرية...، ونشر معلومات شخصية دون رضا صاحبها.

وما يحفز وقوع هذه جريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، هو سهولة الوصول إلى المعلومات الشخصية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، فإذا ما قام المستخدم بنشر خصوصياته (صور، فيديوهات، معلومات شخصية..)، فلا شك ستكون في

[1] – **المادة 350(القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006)**، كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا ويعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج.

وتطبق نفس العقوبة على اختلاس المياه والغاز والكهرباء؛ يجوز أن يحكم على الجاني علاوة على ذلك بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 9 مكرر 1 لمدة سنة (1) على الأقل وخمس (5) سنوات على الأكثر، وبالمنع من الإقامة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادتين 12 و13 من هذا القانون.

ويعاقب على الشروع في هذه الجنحة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة.

متناول جميع المستخدمين خاصة ما احتمال القرصنة، وهنا يكمن أيضا دور الضحية في انشار الجريمة الالكترونية.

الحالة رقم(20): الملفت للانتباه في هذه الحالة، المسجلة يوم 2020/03/10، هو سن أطراف الجريمة، المتهم (ش.س، 52 سنة) الذي استعمل حسابه على موقع فايسبوك متهجما على الضحية (ر.م، 62 سنة) بالسب والشتم ، كلاهما يفوق الخمسين سنة، فكما تمت الاشارة إليه، في احدى الحالات السابقة، (الحالة رقم 07) يستقطب هذا العالم الافتراضي بمواقعه، كافة شرائح المجتمع باختلاف أعمارهم، ويصبح من يقع في الخطأ، ليس الشباب فقط، وإنما حتى من هو كهل أو شيخ، بتفاعلهم عبر هذه الفضاءات الالكترونية تصل في كثير من الأحيان إلى اختراق الضوابط الاجتماعية،

من خلال ما سبق تم عرض 20 حالة من أصل 90 حالة مقدمة من أمن ولاية البويرة، خلال الفترة الزمنية (2020/2019)، وقد تم اختيار هاته الحالات قصديا، نظرا لأنها تخدم فرضيات الدراسة، حيث تم من خلال هاته الدراسة التحليلية للحالات أعلاه اثبات وجود وانتشار الجريمة الإلكترونية بمختلف أشكالها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامة وموقع فايسبوك على الخصوص، واستنادا للبيانات المذكورة أعلاه، تم توصل للعديد من النتائج حول ظاهرة الاجرام السيبراني عبر مواقع التواصل، فوجدنا أن جريمة السب والشتم تعتبر الشكل الأكثر انتشارا في الوسط الرقمي وعبر موقع فايسبوك، وفسرنا ذلك بالتحول الاجتماعي الكبير من المجتمع الواقعي إلى المجتمع الافتراضي، ولكثرة التفاعل داخله، يلي ذلك شكل آخر من جرائم النت يتمثل في جريمة النصب والاحتيال، وارجعنا ذلك لعدة عوامل اجتماعية، كالحالة الاقتصادية للمجتمع (ارتفاع معدل البطالة)، وكذا للأنماط المتعددة للأفراد، كما ذكرها روبرت ميرتون في لامعيارية تقسم العمل، وانقسام الأنماط بين ثنائية الهدف والوسيلة(أنظر المقاربة السوسيولوجية الفصل الأول)، ثم تأتي بقية الجرائم متفرقة كالتشهير والتزوير، وانتحال الشخصية، كما تجدر الإشارة إلى أن الجرائم التي وجدناها

منتشرة عبر موقع فايسبوك، في الأغلب هي عبارة عن جرائم تقليدية انتقلت من المجتمع الواقعي، وأخذت صبغة العالم الافتراضي.

2.4. بيانات الاستمارة المعلومات الشخصية للمبحوثين.

الجدول رقم (02): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	836	75.4%
أنثى	273	24.6%
المجموع	1109	%100

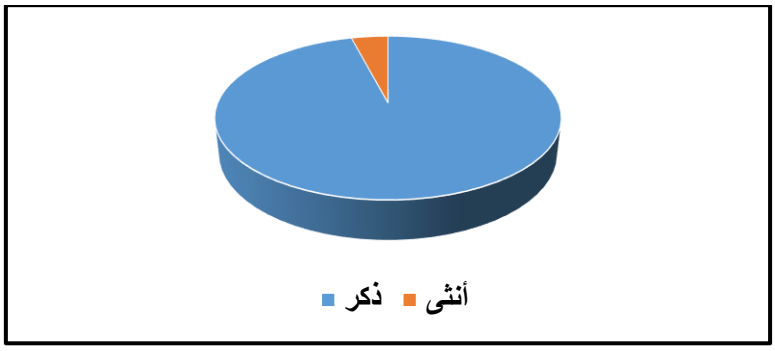

شكل رقم(08): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن أغلب أفراد عينة الدراسة من الذكور بنسبة تمثيل بلغت 75.4% بمجموع 836 مبحوث، بينما بلغت نسبة الإناث 24.6% بمجموع 273 مبحوث، ويمكن تفسير هذا التفاوت بين الجنسين لطبيعة مجتمعنا الذكوري المحافظ من جهة، ولطبيعة الجنس الأنثوي من جهة أخرى، حيث من خلال دراستنا هاته لمسنا اقبال كبير من طرف الذكور عكس الإناث فقد غلب عليهن الحذر من الإجابة على الاستمارة، وأغلبهن بررن ذلك بالخوف من كل ما هو افتراضي الكتروني لكونه قد يحوي فيروسات أو يفضح الخصوصيات.

الجدول رقم (03): يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة
أقل من 20 سنة	130	%11.7
من 20 إلى 40 سنة	959	%86.5
من 40إلى 60 سنة	17	%1.5
أكثر من 60 سنة	3	%0.3
المجموع	50	%100

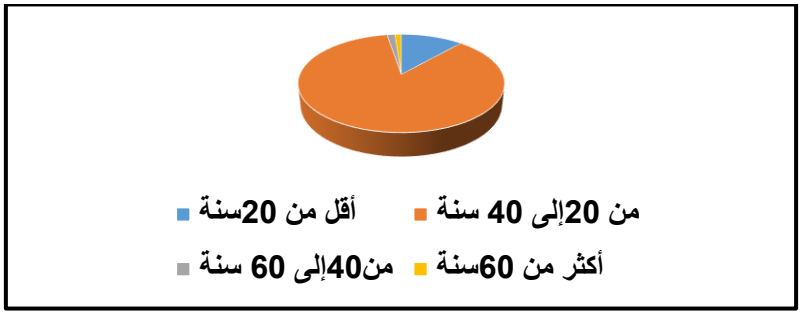

شكل رقم(09): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب السن.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن الفئة العمرية (من20إلى 40سنة) سنة هي الفئة أكثر مشاركة في العينة المدروسة، حيث بلغت نسبتها 86.5% بمجموع 959 مبحوث، تليها الفئة العمرية (أقل من20 سنة) التي بلغت نسبتها 11.7% بمجموع 130 مبحوث، في حين الفئة العمرية (من 40إلى 60 سنة) بلغت نسبتها 1.5% بمجموع 17 أفراد، والفئة العمرية (أكثر من 60 سنة) بلغت نسبتها 0.3% بمجموع 03 مبحوثين يتبين من خلال القراءة الاحصائية أن أفراد عينة الدراسة أغلبهم شباب وهاته من خصوصيات المجتمعات النامية.

الجدول رقم(04): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
يقرأ ويكتب	04	%0.4
ابتدائي	01	%0.1
متوسط	12	%1.1
ثانوي	146	%13.2
جامعي	946	%85.3
أمي	0	%0
المجموع	1109	%100

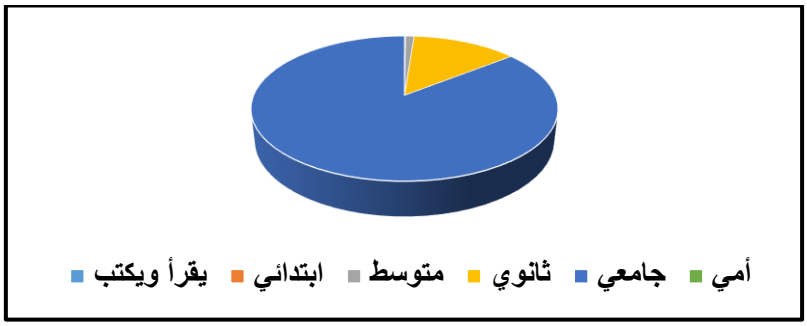

شكل رقم(10): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 85.3% من أفراد العينة مستواهم التعليمي جامعي بمجموع 946 مبحوث، تليها نسبة 13.2% من ذوي المستوى الثانوي بمجموع 146 مبحوث، وتليها نسبة 1.1%من ذوي المستوى المتوسط بمجموع 12 مبحوث، ثم المستوى التعليمي يقرأ ويكتب بنسبة بلغت 0.4% بمجموع 04 مبحوثين، وأخيرا نسبة 01% من ذوي المستوى الابتدائي بمجموع مبحوث واحد ومنه نلاحظ أن النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة ذوو مستوى جامعي وهذا راجع أساسا لطبيعة المجتمع الحديث الذي تناقصت فيه مستويات الأمية لدرجة الانعدام.

الجدول رقم(05): يبين توزيع أفراد حسب الحالة المهنية.

الحالة المهنية	التكرار	النسبة
موظف	273	%24.6
أعمال حرة	268	%24.2
عاطل عن العمل	568	%51.2
المجموع	1109	%100

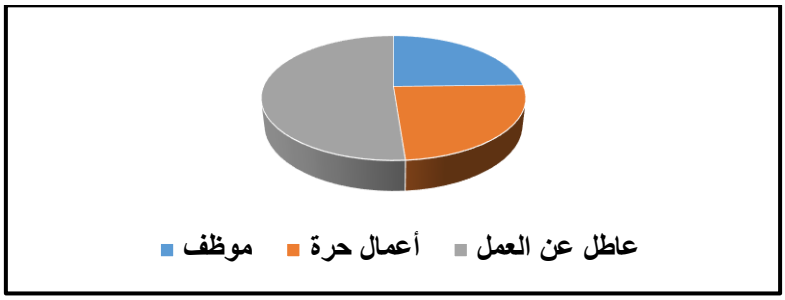

شكل رقم(11): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 51.2% من أفراد العينة عاطلين عن العمل بمجموع 568 مبحوث، تليها نسبة 24.6% موظفون بمجموع 273 مبحوث، وتليها نسبة 24.2%يمارسون أعامل حرة بمجموع 268 مبحوث، مما سبق يظهر لنا أن أكثر من نصف أفراد العينة عاطلون عن العمل ونرى أن هذا راجع أساسا للمشاكل الاقتصادية التي يعيشها العالم في هذا العصر.

الجدول رقم(06): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية.

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
أعزب	965	%87
متزوج	139	%12.5
مطلق	05	%0.5
المجموع	1109	%100

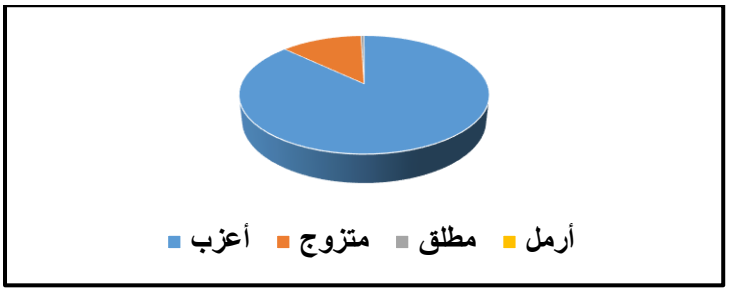

شكل رقم(12): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 87% من أفراد العينة عزاب بمجموع 965 مبحوث، تليها نسبة 12.5% من أفراد العينة متزوجين بمجموع 139 مبحوث، وتليها نسبة 0.5% من أفراد العينة مطلقين بمجموع 05 مبحوثين، ومما سبق يظهر لنا أن معظم أفراد العينة عزاب غير متزوجين؛ ويعزى هذا لتغير الكبير في النظم الاجتماعية المعاصرة في جميع جوانبها سواء التربوية أو الأسرية والاقتصادية بصفة أكبر.

3.4.أشكال الجرائم الإلكترونية عبر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك.

الجدول رقم (07): يبين مدى تعرض أفراد العينة للاعتداء والمضايقة من طرف الآخرين عبر الفايسبوك.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم	552	%48.8
لا	557	%50.2
المجموع	1109	%100

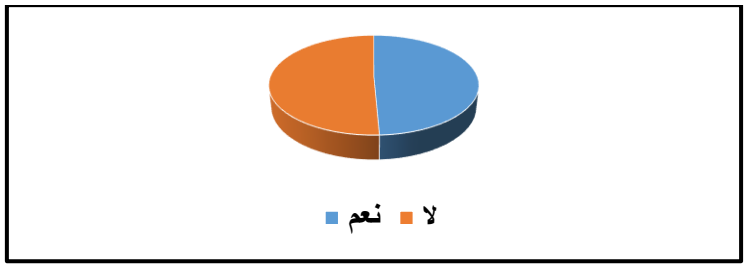

شكل رقم(13): دائرة نسبية تمثل مدى تعرض أفراد العينة للاعتداء والمضايقة من طرف الآخرين عبر الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 50.2% من المبحوثين بمجموع 557 مبحوث لم يتعرضوا للاعتداء والمضايقة من طرف المستخدمين الآخرين عبر الفايسبوك، في حين أن نسبة 48.8%من المبحوثين بمجموع 552 أقروا بتعرضهم للاعتداء والمضايقة من طرف المستخدمين الآخرين عبر الفايسبوك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة عالية من عينة الدراسة تعرضوا للاعتداءات والمضايقات جراء استخدامهم لموقع فايسبوك، ونفسر ذلك بمدى التفاعل الكبير الحاصل داخل هذا النوع من المواقع، حيث يعتبر من أكبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكذا أنه أمر مستجد في المجتمع لم تعرف بعد ميكانزيم التحكم فيه، بمعنى أنه

حدث سريع أوقع خللا في النظام الاجتماعي، ما أدى لظهور آثار جانبية تمثلت في الأساس في نوع من أنواع الأنوميا، ونقصد هنا مختلف الانحرافات والجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (08): يبين مدى انتشار الجريمة الإلكترونية عبر موقع فايسبوك حسب أراء أفراد العينة المدروسة.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	03	%0.3
موافق	767	%71.9
محايد	19	%1.7
غير موافق	166	%15
غير موافق بشدة	124	%11.2
المجموع	1109	%100

شكل رقم(14): دائرة نسبية تمثل مدى انتشار الجريمة الإلكترونية عبر موقع فايسبوك حسب أراء أفراد العينة المدروسة.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 71.9%من المبحوثين بمجموع 767 مبحوث يوافقون على أن هناك العديد من الجرائم منتشرة عبر الفايسبوك، في حين أن نسبة 15% بمجموع 166 مبحوث غير موافقين على ذلك، تليها نسبة 11.2% بمجموع 124مبحوث غير موافقين بشدة، تليها نسبة 1.7%من المبحوثين بمجموع 19 كانوا محايدين، وأخيرا نسبة 0.3%من المبحوثين بمجموع 03 مبحوثين موافقين بشدة.

من خلال آراء المبحوثين المدونة في الجدول أعلاه يظهر جليا مدى الانتشار الكبير للجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل بصفة عامة وموقع فايسبوك بصفة خاصة، ويرجع هذا في الأساس كما أشرنا في الصفحة السابقة إلى ظهور نوع من الانوميا جراء عدم التحكم في هذا الفضاء الافتراضي الشاسع، ولعدم توفر آليات لمكافحة هذا النوع من الجرائم (الجرائم الالكترونية)، كل هذا يعبر عن وجود خلل في نظام مكافحة الجريمة من شأنه أن يرفع نسبها ويزيد من حدتها.

جدول رقم (09): يبين آراء أفراد العينة حول أهم الجرائم المنتشرة عبر الفايسبوك.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
الاحتيال والابتزاز	1074	%96.8
التشهير	1058	%95.4
القرصنة	1074	%96.8
السب والشتم	1108	%99.9
جرائم أخرى	143	%3.2
المجموع	1109	%100

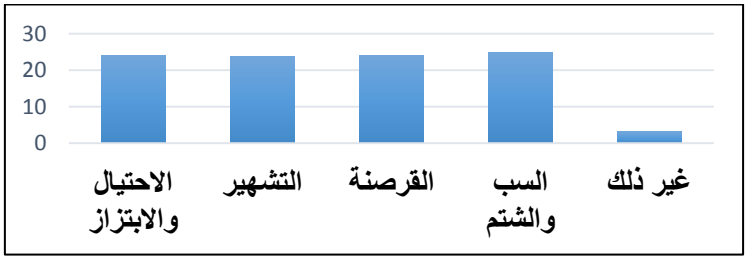

شكل رقم(15): أعمدة بيانية تمثل آراء أفراد العينة حول أهم الجرائم المنتشرة عبر الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 99.9%من المبحوثين بمجموع 1108 مبحوث اختاروا جريمة السب والشتم من أهم الجرائم منتشرة عبر الفايسبوك،

في حين أن نسبة 96.8% بمجموع 1074 مبحوث اختاروا جريمة الاحتيال والابتزاز من أهم الجرائم منتشرة عبر الفايسبوك، تليها أيضا نسبة 96.8% بمجموع 1074مبحوث اختاروا جريمة القرصنة من أهم الجرائم منتشرة عبر الفايسبوك، تليها نسبة 95.4% من المبحوثين بمجموع 1058 اختاروا جريمة التشهير من أهم الجرائم منتشرة عبر الفايسبوك وأخيرا نسبة 3.2%من المبحوثين بمجموع 143 اختاروا جرائم أخرى تمثلت في الأساس في ارسال محتوى غير لائق.

نرى أن هناك إجماع شبه كلي من المبحوثين على ان أهم الجرائم المنتشة عبر الفايسبوك تتمثل في (الاحتيال والابتزاز، التشهير، القرصنة، السب والشتم، وارسال محتوى غير لائق)، وهي في الأصل صورة إلكترونية لبعض الجرائم التقليدية انتقلت وتحورت حسب الوسط المرتكبة فيه، فهي تمثل بصفة عامة اعتداء على الحرية الشخيصة أو الملكية، وما زاد حدة انتشارها هو سهولة ارتكابها وصعوبة الكشف عن مرتكبيها.

جدول رقم (10): يبين مدى التعرض للضرر بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

		هناك العديد من الجرائم تحدث عبر الفايسبوك؟										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عند استخدامك لموقع فايسبوك هل تتعرض للمضايقة والاعتداء من طرف الاخرين؟	نعم	01	33.3 %	405	50.8 %	11	57.9 %	81	48.8 %	59	47.6 %	557	50.2 %
	لا	02	66.7 %	392	49.2 %	8	42.1 %	85	51.2 %	65	52.4 %	552	49.8 %
المجموع		03	0.3 %	797	71.9 %	19	1.7 %	166	%15	124	11.2 %	1109	100 %

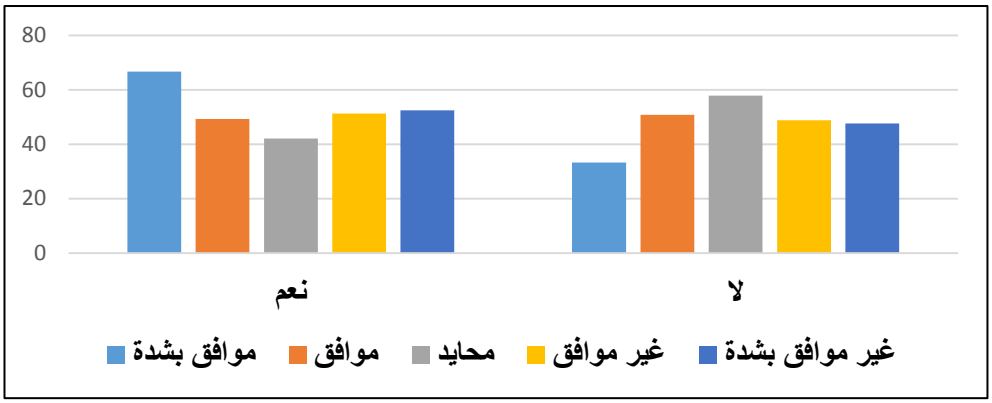

الشكل رقم (16): أعمدة بيانية تمثل مدى التعرض للضرر بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 50.2% من مجموع أفراد العينة يتعرضون للمضايقة والاعتداء من الآخرين جراء استخدام موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 57.9% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا حيادهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 50.8% من مجموع افراد العينة الذين يوافقون على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 48.8 % من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا بعدم موافقتهم على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 47.6 % من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا بعدم موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 33.3 % من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك.

في حين أن نسبة 49.8% من مجموع أفراد العينة لا يتعرضون للمضايقة والاعتداء من الآخرين جراء استخدام موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 66.7% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 52.4 % من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا بعدم موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 49.2% من مجموع افراد العينة الذين يوافقون على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك،

تليها نسبة 51.2 % من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا بعدم موافقتهم على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 42.1% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا حيادهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك.

من خلال نتائج الجدول رقم (10) والمتضمن مدى التعرض للضرر بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك، نرى أن حدة وكثرة انتشار الجرائم الإلكترونية عبر الفايسبوك يتناسب طرديا مع مدى تعرض الأفراد لذلك النوع من الجرائم، وتعزى أسباب ذلك لما ذكرناه آنفا في تحليل السسيولوجي للجداول الثلاثة السابقة (7؛ 8؛ 9)، إضافة لذلك فإن الاقبال الكبير على استخدام مواقع التواصل ومدى أهميتها في الحياة الاجتماعية المعاصرة يجعل التعرض لتلك الجرائم أمر طبيعي، ومنه فإن عدم الحد والتحكم في انتشار الجرائم عبر مواقع التواصل سيزيد حتما من احتمالية وقوع ضحايا جدد في المستقبل.

جدول رقم (11): يبين مدى انتشار جريمة الاحتيال والابتزاز بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

		هناك العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جريمة الاحتيال والابتزاز	اختار	03	0.3 %	775	69.9 %	18	1.6 %	158	14.2 %	120	10.8 %	1074	96.8 %
	لم يختار	00	00 %	22	%02	01	0.1 %	8	0.7 %	04	%0.4	35	3.2 %
المجموع		03	0.3 %	797	71.9 %	19	1.7 %	166	%15	124	11.2 %	1109	100 %

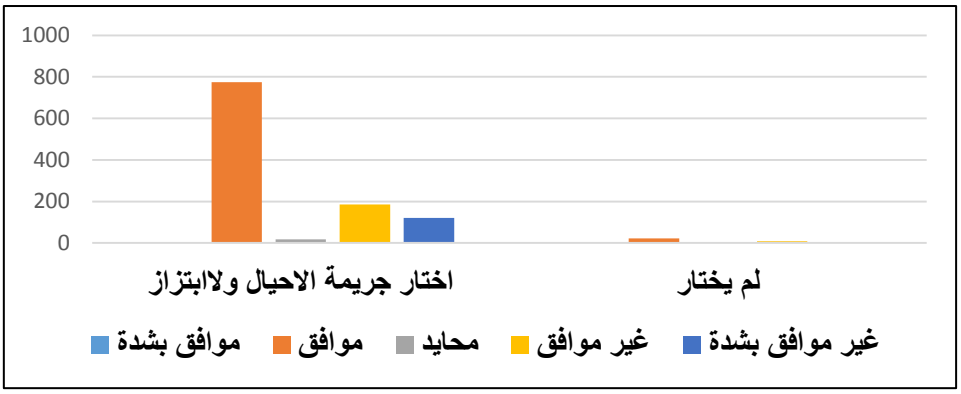

الشكل رقم (17): أعمدة بيانية تمثل جريمة الاحتيال والابتزاز بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 96.8% من مجموع أفراد العينة اختاروا جريمة الاحتيال والابتزاز كجريمة منتشرة عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 69.9% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 14.2% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 10.8% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 1.6% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 0.3% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك.

في حين نجد أن نسبة 3.2% من مجموع أفراد العينة لم يختاروا جريمة الاحتيال والابتزاز كجريمة منتشرة عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 02% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 0.7% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 0.4% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك،

وأخيرا نسبة 0.1% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نرى مدى انتشار جريمة الاحتيال والابتزاز بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك، ويعود ذلك لأسباب عدة، أهمها مميزات الجريمة الإلكترونية التي ذكرناها في الجانب النظري، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر- اتساع الرقعة؛ عدم ترك أدلة؛ السرعة في التنفيذ-، إضافة لذلك يدخل عامل الجاني والضحية، حيث ينتشر في العالم الرقمي هاكرز متمرسون وضحايا ساذجون للأسف، كل هذا من شأنه تعزيز انتشار الاحتيال والابتزاز.

جدول رقم (12): يبين مدى انتشار جريمة التشهير بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

		هناك العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جريمة التشهير	اختار	03	0.3 %	764	68.9 %	19	1.7 %	158	14.2 %	114	10.3 %	1058	95.4 %
	لم يختار	00	00 %	33	%03	00	%00	8	0.7 %	10	%0.9	51	4.6 %
المجموع		03	0.3 %	797	71.9 %	19	1.7 %	166	%15	124	11.2 %	1109	100 %

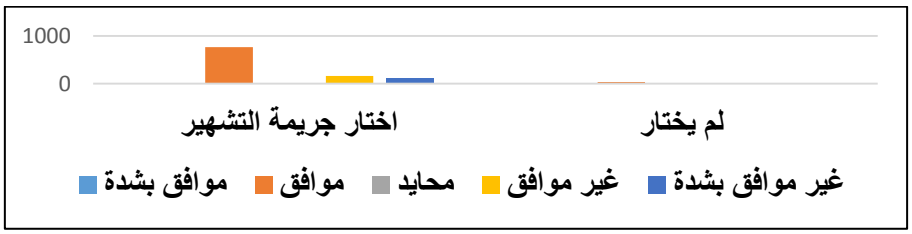

الشكل رقم (18): أعمدة بيانية تمثل جريمة التشهير بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 95.4% من مجموع أفراد العينة اختاروا جريمة التشهير كجريمة منتشرة عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 68.9% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 14.2% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 10.3% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 1.7% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 0.3% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك.

في حين أن نسبة 4.6% من مجموع أفراد العينة لم يختاروا جريمة التشهير كجريمة منتشرة عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 03% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 0.9% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 0.7% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يظهر لنا مدى انتشار جريمة التشهير بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك، ويرجع هذا لوجود عاملين أساسيين هما: وجود فضاء رقمي يتيح تبادل واستخدام وسائط رقمية (صور، فيديوهات، ملفات...الخ) من جهة، وكذا وجود أفراد منحرفين داخل مواقع التواصل الاجتماعي، كل ذلك من شأنه خلق بيئة إجرامية من منطلق الانحراف وسهولة التنفيذ، كما تداخل في ذلك المصالح الشخصية، كأن يقوم أحدهم بتشهير بضحية قصد ابتزازه لاحقا.

جدول رقم (13): يبين مدى انتشار جريمة القرصنة بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

		هناك العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جريمة القرصنة	اختار	03	0.3 %	774	69.8 %	19	1.7 %	159	14.3 %	119	10.7 %	1074	96.8 %
	لم يختار	00	00 %	23	2.1 %	00	%00	07	0.6 %	05	%0.5	35	3.2 %
المجموع		03	0.3 %	797	71.9 %	19	1.7 %	166	%15	124	11.2 %	1109	100 %

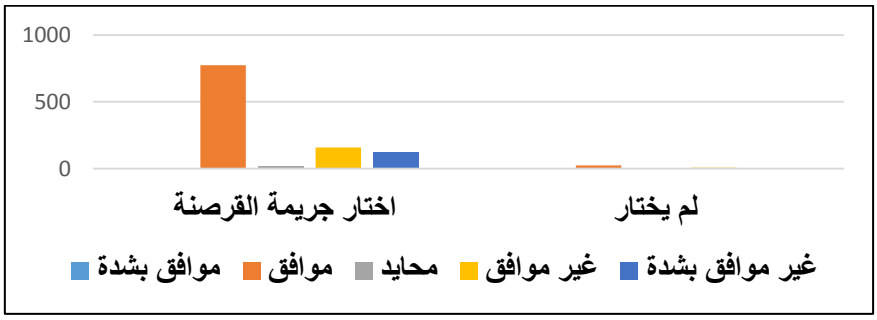

الشكل رقم (19): أعمدة بيانية تمثل جريمة القرصنة بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 96.8% من مجموع أفراد العينة اختاروا جريمة القرصنة كجريمة منتشرة عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 69.8% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 14.3% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 10.7% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم

التي تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 1.7% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 0.3% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك.

في حين نجد أن نسبة 3.2% من مجموع أفراد العينة لم يختاروا جريمة القرصنة كجريمة منتشرة عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 2.1% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 0.6% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 0.5% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك.

نرى من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه مدى انتشار جريمة القرصنة بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك، وتتمثل القرصنة عبر مواقع التواصل في الأساس سرقة الحسابات والصفحات، ويعود ذلك كما ذكرنا آنفا لوجود خبراء متمرسين في المجال الرقمي (هاكرز) مع توفر عامل الانحراف والرغبة في امتلاك خصوصيات الغير، وكذا وجود ضحية ناقص دراية وتحكم في المجال الرقمي، كل هذا من شأنه أن يؤدي الى انتشار جريمة القرصنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (14): يبين مدى انتشار جريمة السب والشتم بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

		هناك العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جريمة السب والشتم	اختار	03	0.3 %	796	71.8 %	19	1.7 %	166	%15	124	11.2 %	1108	99.9 %
	لم يختار	00	00 %	01	%01	00	%00	00	%00	00	%00	01	0.1 %
المجموع		03	0.3 %	797	71.9 %	19	1.7 %	166	%15	124	11.2 %	1109	100 %

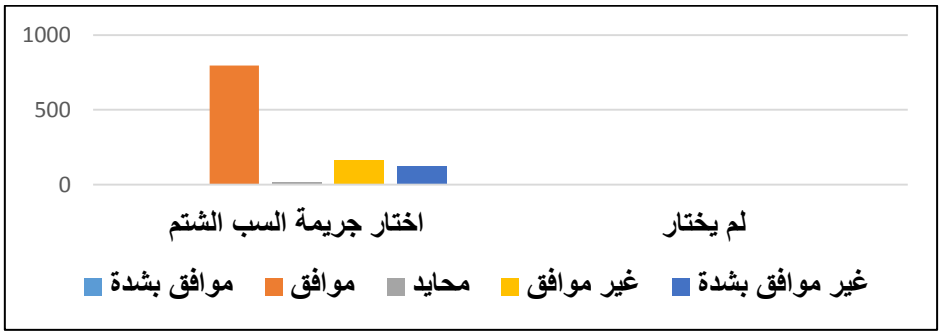

جدول رقم (20): أعمدة بيانية تمثل جريمة السب والشتم بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 99.9% من مجموع أفراد العينة اختاروا جريمة السب والشتم كجريمة منتشرة عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 71.8% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 15% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 11.2% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي

تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 1.7% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 0.3% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك.

في حين أن نسبة 0.1% من مجموع أفراد العينة لم يختاروا جريمة السب والشتم كجريمة منتشرة عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 0.1% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يظهر لنا مدى انتشار جريمة السب والشتم بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك، وهي جريمة تقليدية انتقلت من الواقع الاجتماعي إلى الفضاء الافتراضي، وتعزى أسبابها لتوفر بيئة لارتكابها، ونقصد هنا مختلف الوسائط والتطبيقات الملحقة والمدمجة في مواقع التواصل الاجتماعي على شاكلة المحادثات بأنواعها (رسائل نصية، مكالمات صوتية، مكالمات فيديو)، كل هذا يجعل من مواقع التواصل مسرحا لتفاعلات كبيرة ومشاحنات اختلافات في الرأي...الخ، كل هذا من شأنه ظهور تبادل للسب والشتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (15): يبين جرائم أخرى بدلالة (ارسال محتوى غير لائق) تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

		هناك العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جرائم أخرى (ارسال محتوى غير لائق)	اختار	00	%00	102	9.2 %	01	0.1 %	24	2.2 %	16	%1.4	143	12.9 %
	لم يختار	03	0.3 %	695	62.7 %	18	1.6 %	142	12.8 %	108	%9.7	966	87.1 %
المجموع		03	0.3 %	797	71.9 %	19	1.7 %	166	%15	124	%11.2	1109	100 %

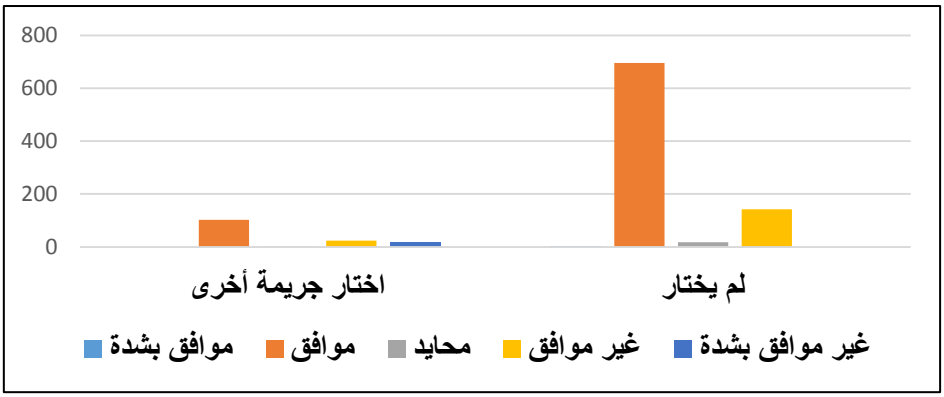

الشكل رقم (21): أعمدة بيانية تمثل جرائم أخرى بدلالة تعدد الجرائم عبر موقع الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 87.1% من مجموع أفراد العينة لم يختاروا أي جريمة أخرى منتشرة عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 62.7% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 12.8% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 9.7% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 1.6% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 0.3% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك.

في حين أن نسبة 12.9% من مجموع أفراد العينة اختاروا جرائم أخرى منتشرة عبر موقع فايسبوك تتمثل أساسا في عدم احترام الآخرين وسوء الأدب ونشر المحتوى غير اللائق، حيث تقابلها نسبة 9.2% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 2.2% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على وجود العديد من الجرائم تحدث عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 1.4% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على وجود العديد

من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 0.1% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في وجود العديد من الجرائم التي تحدث عبر موقع فايسبوك.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك أشكال متعددة للجرائم الإلكترونية عبر الفايسبوك بغض النظر عن الجرائم المذكورة سلفا، وهذا يرجع لمدى التعقيد والغموض الذي لازال يميز هاته الجرائم المستحدثة، فهي حسب نظرية اللامعيارية هي حدث عارض سريع أربك ستاتيكا المجتمع المعاصر، لذلك لا زلنا كل يوم نكتشف شكل جديد من أشكال الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامة، وموقع فايسبوك بصفة خاصة.

4.4.أثر طبيعة وخصاص الجرائم الإلكترونية في انتشارها وصعوبة الكشف عنها.

جدول رقم (16): يبين اراء أفراد العينة في أن سهولة الوصول لمعلومات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك) يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية عبرها.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	339	%30.57
موافق	506	%45.62
محايد	155	%13.97
غير موافق	70	%6.32
غير موافق بشدة	39	%3.52
المجموع	1109	%100

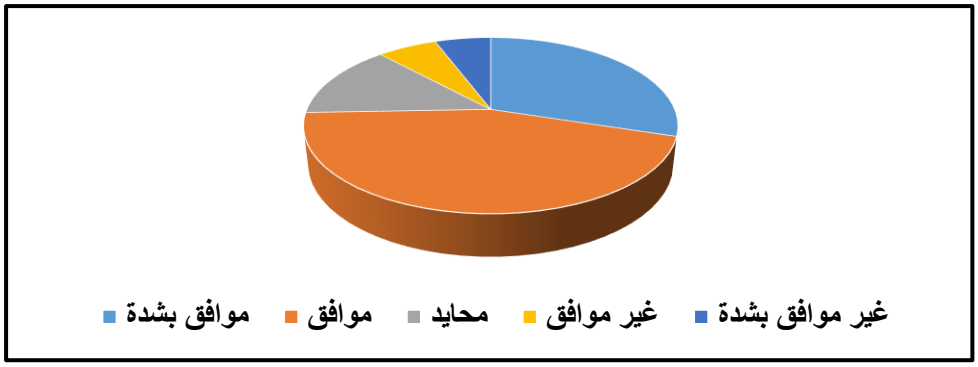

شكل رقم(22): دائرة نسبية تمثل اراء أفراد العينة في أن سهولة الوصول لمعلومات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك) يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية عبرها.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 45.60% من المبحوثين بمجموع 506 مبحوث موافقين على أن سهولة الوصول لمعلومات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك) يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية عبرها، تليها نسبة 30.57% بمجموع 339مبحوث موافقون بشدة على ذلك، في حين أن نسبة 13.97% بمجموع 155 مبحوث عبروا عن حيادهم، تليها نسبة 6.32% من المبحوثين بمجموع 70 عبروا عن عدم موافقتهم على ذلك، وأخيرا نسبة 3.52%من المبحوثين بمجموع 39 مبحوث غير موافقين بشدة.

حسب القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يتبين لنا أن سهولة الوصول للمعلومات الشخصية للمستخدمين يساهم بشكل كبير في انتشار الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل، ويعزى ذلك لعدة أسباب، منها: أن المجرم المعلوماتي لا يبذل جهدا كبيرا كما يحدث في الجريمة التقليدية، انما يمكنه ممارسة فعله الاجرامي من غرفته بكبسة زر فقط، حيث أن مواقع التواصل توفر المادة الخام للجريمة الإلكترونية، ذلك أن معظم المستخدمين ينشرون معلوماتهم الشخصية بشكل دائم، إضافة لذلك، يتركون تلك المعلومات أو البيانات متاحة للجميع، فعلى سبيل المثال موقع فايسبوك يعطي مستخدميه ثلاث خيارات حول رؤية المعلومات الشخصية، (أنا فقط، الأصدقاء فقط، العامة)، فحين تترك معلوماتك للعامة فأنت

معرض للاعتداء أكثر ممن اختاروا الأصدقاء، وهكذا، ان اخترت الأصدقاء فستقلص نسبة تعرضك للخطر سرقة معلوماتك واستعمالها ضدك.

جدول رقم (17): يبين اراء أفراد العينة في أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان لممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	400	%36.07
موافق	428	%38.59
محايد	158	%14.25
غير موافق	66	%5.95
غير موافق بشدة	57	%5.14
المجموع	1109	%100

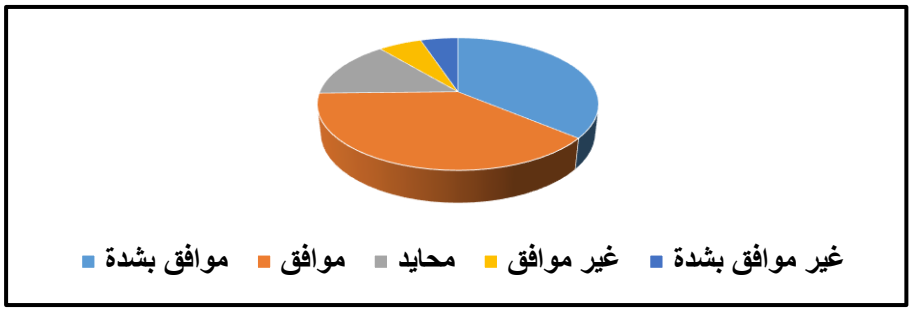

شكل رقم(23): دائرة نسبية تمثل اراء أفراد العينة في أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 38.59% من المبحوثين بمجموع 428 مبحوث موافقين على أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 36.07% بمجموع 400 مبحوث موافقون بشدة على ذلك، في حين أن نسبة 14.25% بمجموع 158 مبحوث عبروا

عن حيادهم حول ذلك، تليها نسبة 5.95% من المبحوثين بمجموع 66 عبروا عن عدم موافقتهم على ذلك، وأخيرا نسبة 5.14%من المبحوثين بمجموع 57 مبحوث أبدوا عدم موافقتهم بشدة على ذلك.

من خلال نتائج الجدول أعلاه، وكذا القراءة الإحصائية له، يظهر جليا التوجه العام لآراء المبحوثين الذين يدعمون بشكل كبير أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، وكما سبق أن أشرنا في دراستنا أن من أهم الاختلافات الجوهرية بين الجريمة التقليدية والجرائم المستحدثة هو عدم اعترافها بالحدود التقليدية، حيث أن في الجرائم التقليدية يكون المجرم من محيط الضحية أو قريب منه، عكس الجرائم الإلكترونية فإن المجرم قد يكون من أقصى الأرض والضحية في أدناها، وهذا ما يجعل القبض على المجرمين المعلوماتيين غاية في الصعوبة، كل هذا من شأنه أن يعطي نوعا من الأمان لهذا النوع من المجرمين.

جدول رقم (18): يبين اراء أفراد العينة في أن عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	515	%46.43
موافق	346	%31.20
محايد	123	%11.09
غير موافق	70	%6.32
غير موافق بشدة	55	%4.96
المجموع	1109	%100

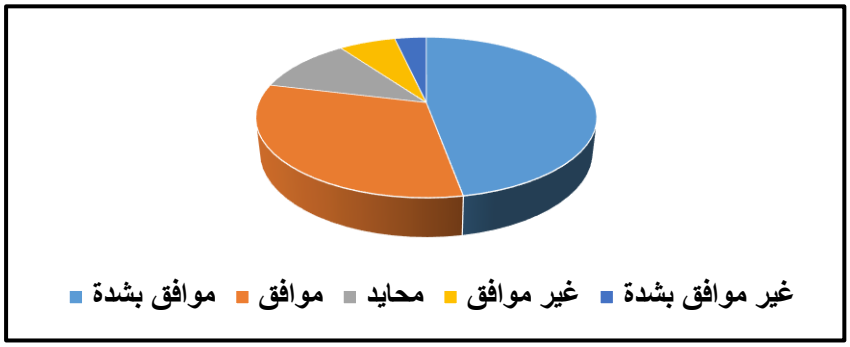

شكل رقم(24): دائرة نسبية تمثل اراء أفراد العينة في أن عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 46.43% من المبحوثين بمجموع 515 مبحوث موافقين بشدة على أن عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها، تليها نسبة 31.2% بمجموع 346 مبحوث أبدوا موافقتهم على ذلك، في حين أن نسبة 11.09% بمجموع 123 مبحوث عبروا عن حيادهم ايزاء ذلك، تليها نسبة 6.32% من المبحوثين بمجموع 70 عبروا عن عدم موافقتهم على ذلك، وأخيرا نسبة 4.96% من المبحوثين بمجموع 55 مبحوث عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على ذلك.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يظهر توجه آراء المبحوثين واجماعهم على أن عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها، وهذا الشأن يختلف عن سابقه في الجدول رقم (18) الذي قصدنا به البعد الجغرافي، أما ميزة العالمية فهي التي تعطي بعدا دوليا مرتبطا بالنظم السياسية في العالم، ومعلوم أن الدول تحكمها دساتير وقوانين داخلية، ومواثيق ومعاهدات خارجية، كل هذا يساهم بشكل كبير في تعطيل عجلة العدالة مما يصعب على المعنيين الكشف عن الجرائم الإلكترونية، فعلى سبيل المثال: مستخدم من بلدا في قارة أفريقيا قام بقرصنة بنك ما في دولة أسيوية، من صعب جدا كشفه أو القبض عليه، دون وجود تعاون دولي واتفاقيات.

جدول رقم (19): يبين آراء أفراد العينة في أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.

الأجوبة / الاحصاء	التكرار	النسبة
نعم	680	%61.3
أحيانا	291	%26.2
لا	138	%12.4
المجموع	1109	%100

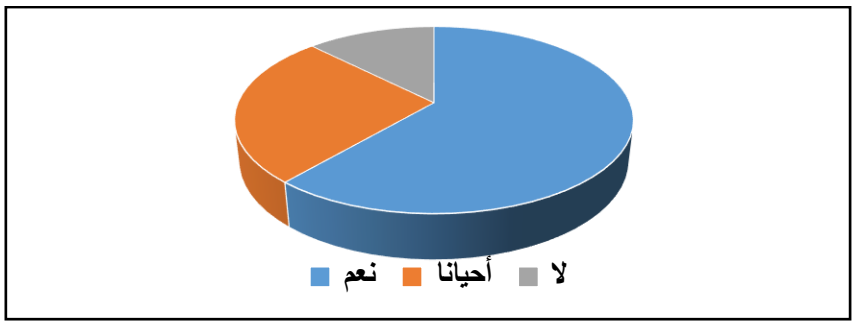

شكل رقم(25): دائرة نسبية تمثل آراء أفراد العينة في أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 61.3% من المبحوثين بمجموع 680 مبحوث صرحوا أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، تليها نسبة 26.2%من المبحوثين بمجموع 291 أشاروا لإمكانية حدوث ذلك، في حين أن نسبة 12.4% المبحوثين بمجموع 138 مبحوث يرون أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية لا يشجع المنحرفين على ارتكابها.

يتضح لنا من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، أن التوجه العام لآراء المبحوثين كان موافقا لفرضية أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، وهنا نعود أيضا لوجه المقارنة مع الجريمة التقليدية التي كانت تترك آثارا ملموسة

في مسرحها، في حين أن من خصائص الجريمة الإلكترونية أنها تقريبا منعدمة الآثار، فالمجرم المعلوماتي يجد أمانا أكبر من المجرم التقليدي مما يشجعه على ارتكاب الجرم دون الخوف من ملاحقة الأمن والعدالة، ودون الخوف العقاب.

الجدول رقم (20): يبين آراء أفراد العينة في أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

الإحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم	134	%12.08
لا	975	%87.92
المجموع	1109	%100

شكل رقم(26): دائرة نسبية تمثل آراء أفراد العينة في أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 87.92% من المبحوثين بمجموع 975 مبحوث يرون أن أجهزة الأمن غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية، في حين أن نسبة 12.08%من المبحوثين بمجموع 134 يرون أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

من خلال القراءة الاحصائية للجدول أعلاه، نرى أن توجه مستخدمي موقع فايسبوك ينفي قدرة أجهزة الامن في السيطرة على الجرائم الإلكترونية، وهذا راجع لمجمل خصائص هذا

النوع من الجرائم (اتساع الرقعة، عالمية عابرة للحدود، لا تترك أثر)، اضافة لديناميتها، فهي لحد الآن تعتبر جرائم غير مستقرة وغير ثابتة المعالم، مما يصعب على الجهات التشريعية سن قوانين مناسبة لها، كما ان لحد الان لا توجد حتى تكنولوجيا رادعة لها، كل هذا من شأنه ان يجعل مهمة التحكم في الجريمة الإلكترونية أمر صعب جدا على أجهزة الأمن

جدول رقم (21): يبين انتشار الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.

		سهولة الوصول لمعلومات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك) يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية عبرها.										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	نعم	208	61.36%	310	61.26%	95	61.3%	43	61.42%	24	58.97%	680	61.31%
	أحيانا	89	26.55%	133	26.29%	40	25.8%	18	11.62%	11	7.1%	291	26.25%
	لا	42	12.39%	63	12.45%	20	12.9%	9	12.86%	4	10.25%	138	12.44%
المجموع		339	30.57%	506	45.62%	155	13.97%	70	6.32%	39	3.52%	1109	%100

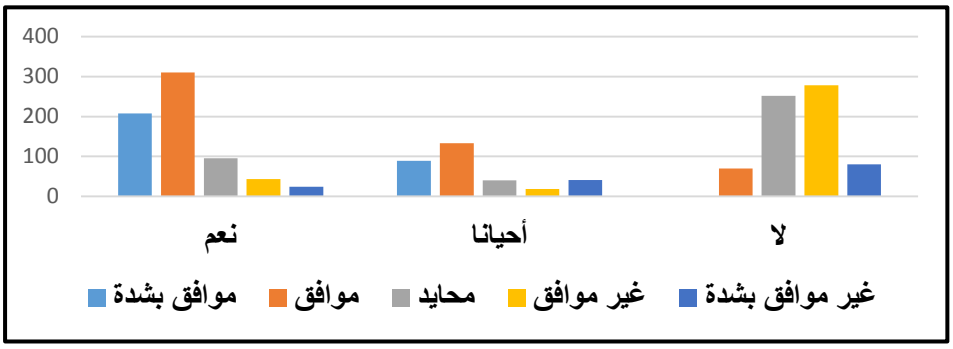

شكل رقم(27): أعمدة بيانية تمثل انتشار الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 61.31% من مجموع أفراد العينة أقروا أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها نسبة 61.42% من مجموع من ابدوا عدم موافقتهم على أن سهولة الوصول لمعلومات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك) يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية عبرها، تليها نسبة 61.36% من مجموع من ابدوا موافقتهم بشدة على أن سهولة الوصول لمعلومات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك) يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية عبرها ، تليها نسبة 61.30% عبروا عن حيادهم في ذلك، تليها نسبة61.26 % ابدوا موافقتهم على ذلك، وأخيرا نسبة 58.97% غير موافقين بشدة على ذلك.

في حين أن نسبة 26.25% من مجموع أفراد العينة عبروا عن إمكانية أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها نسبة 26.55% من مجموع الذين عبروا عن موافقتهم بشدة سهولة الوصول لمعلومات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك) يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية عبرها، تليها نسبة 26.29% أبدوا موافقتهم على ذلك، تليها نسبة 25.80% أبدوا حيادهم، تليها نسبة 11.62% عبروا عن عدم موافقتهم، وأخيرا نسبة 7.10% عبروا عن عدم موافقتهم بشدة.

وأخيرا نجد نسبة 12.44% من مجموع أفراد العينة من مجموع أفراد العينة عبروا عن أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية لا يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها

نسبة 12.90% من مجموع الذين عبروا عن حيادهم في أن سهولة الوصول لمعلومات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك) يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية عبرها، تليها نسبة 12.86% أبدوا عدم موافقتهم على ذلك، تليها نسبة 12.45% أبدوا موافقتهم على ذلك، تليها نسبة 12.39% أبدوا موافقتهم بشدة، وأخيرا نسبة 10.25% غير موافقين بشدة على ذلك.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نرى مدى التوافق والارتباط الكبير بين المتغيرين، انتشار الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل وعدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها حسب آراء المبحوثين، فإضافة لما ذكر في تحليل الجدولين (16/ 19) على التوالي، يمكن القول أن خاصية الجريمة الإلكترونية المتمثلة في عدم ترك أثر، تكون معززة أكثر حين تكون المادة الخام للإجرام الالكتروني متوفرة (بيانات المستخدمين)، فالمجرم في هذا المجال يعلم أن الأثر شبه منعدم في مثل هاته الحالات مما يجعله دافعا له، كما أن توفر معلومات عن الآخرين وسهولة الوصول اليها عبر موقع فايسبوك، سيزيد من حدة تحفيزه على ارتكاب الجرم، وهنا نعطي مثال عن شخص ينشر معلوماته الخاصة عبر موقع فيسبوك مثل موقعه الجغرافي وممتلكاته، وصوره، كل هذا من شأنه أن يكون مادة خام في يد المنحرفين المعلوماتيين، كي تكتمل عناصر الجريمة.

جدول رقم (22): يبين مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (اتساع الرقعة) في ممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.

		اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك.										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	نعم	245	61.25%	263	61.44%	97	61.39%	40	60.60%	35	61.40%	680	61.31%
	أحيانا	105	26.25%	112	26.17%	41	25.95%	18	27.27%	15	26.32%	291	26.25%
	لا	50	12.50%	53	12.39%	20	12.66%	08	12.13%	07	12.28%	138	12.44%
المجموع		400	100%	428	100%	158	100%	66	100%	57	100%	1109	%100

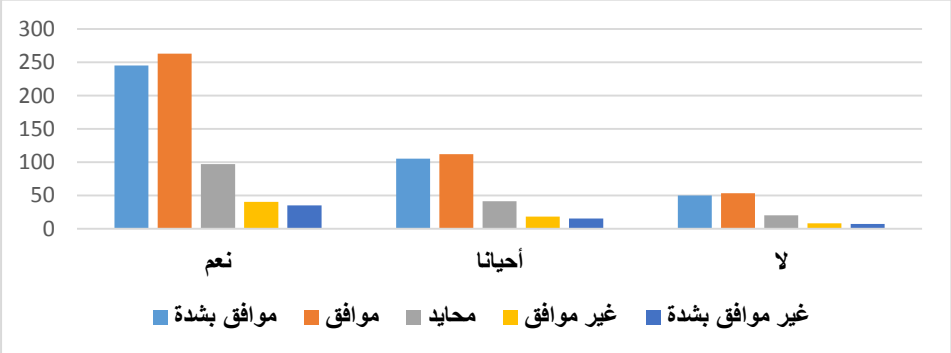

شكل رقم(28): أعمدة بيانية تمثل مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (اتساع الرقعة) للجرائم في ممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة61.31% من مجموع أفراد العينة أقروا أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها نسبة 61.44% من مجموع الذين أبدوا موافقتهم على أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 61.40% أبدوا عدم موافقتهم بشدة على ذلك، تليها نسبة 61.39% كانوا محايدين في ذلك، تليها نسبة 61.25% عبروا عن موافقتهم بشدة على ذلك، وأخيرا نسبة 60.60% عبروا عن عدم موافقتهم على ذلك.

في حين أن نسبة 26.25% من مجموع أفراد العينة أقروا أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها نسبة 27.27% من مجموع الذين عبروا إمكانية أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 26.32% أبدوا عدم موافقتهم بشدة على ذلك، تليها نسبة 26.25% عبروا عن موافقتهم بشدة على ذلك، تليها نسبة 26.17% عبروا موافقتهم على ذلك، وأخيرا نسبة 25.95% عبروا حيادهم في ذلك.

وأخيرا نجد نسبة 12.44% من مجموع أفراد العينة يرون أن توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية لا يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها نسبة 12.66% من الذين كانوا محايدين في أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 12.50% عبروا عن موافقتهم بشدة على أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 12.39% أبدوا موافقتهم على ذلك، تليها نسبة 12.28% عبروا عن عدم موافقتهم بشدة عن ذلك، وأخيرا نسبة 12.13% لا يوافقون على ذلك.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه وكما سبق في الجدول رقم (21)، فنلاحظ هنا أيضا أن التوجه العام للمبحوثين هو قوة العلاقة والارتباط بين المتغيرين: عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، واتساع رقعة الفضاء الافتراضي

يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، حيث أن كلا المتغيرين عبارة عن احدى خصائص الجريمة الإلكترونية، وكلاهما يكون معزز للآخر، فالجريمة بالمفهوم السسيولوجي هي نتاج مجموعة من العوامل والدوافع، وكلما زادت تلك الدوافع زاد احتمال حدوث الفعل الاجرامي، فعدم وجود آثار للجريمة الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، واتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للمنحرفين كذلك، واجتماعهما معا يكون حافزا مقوى للفعل الاجرامي.

جدول رقم (23): يبين مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (عالمية/عابرة للحدود) في ممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.

		عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها.										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	نعم	316	61.36%	212	61.27%	75	60.97%	43	61.43%	34	61.82%	680	61.31%
	أحيانا	135	26.21%	91	26.30%	32	26.02%	18	25.71%	15	27.27%	291	26.25%
	لا	64	12.43%	43	12.43%	16	13.01%	09	12.86%	06	10.91%	138	12.44%
المجموع		515	100%	346	100%	123	100%	70	100%	55	100%	1109	%100

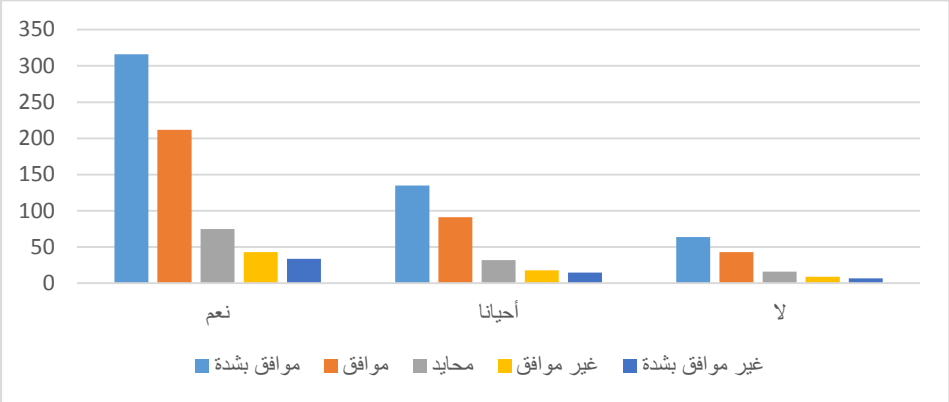

شكل رقم(29): أعمدة بيانية تمثل مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (عالمية/عابرة للحدود) في ممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة61.31% من مجموع أفراد العينة أقروا أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها نسبة 61.82% من مجموع الذين أبدوا عدم موافقتهم بشدة على أن عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها، تليها نسبة 61.43% أبدوا عدم موافقتهم على ذلك، تليها نسبة 61.36% من مجموع الذين يوافقون بشدة على ذلك، تليها نسبة 61.27 % من مجموع من وافقوا على ذلك، وأخيرا نسبة 60.97% من مجموع الذين حيادهم في ذلك.

في حين أن نسبة 26.25% من مجموع أفراد العينة أقروا أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها نسبة 27.27% من مجموع الذين عبروا عدم موافقتهم بشدة على أن عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها، تليها نسبة 26.32% أبدوا عدم موافقتهم بشدة على ذلك، تليها نسبة 26.30% من مجموع الذين عبروا عن موافقتهم على ذلك، تليها نسبة 26.21% من مجموع الذين عبروا موافقتهم بشدة على ذلك، تليها نسبة

26.02% من مجموع الذين عبروا عن حيادهم على ذلك، وأخيرا نسبة 25.71% من مجموع الذين عبروا عن عدم موافقتهم على ذلك.

وأخيرا نجد نسبة 12.44% من مجموع أفراد العينة يرون أن توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية لا يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها نسبة 13.01% من مجموع الذين كانوا محايدين في أن عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها، تليها نسبة 12.82% من مجموع الذين عبروا عن عدم موافقتهم على أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 12.43% من مجوع الذين أبدوا موافقتهم بشدة على ذلك، تليها نسبة 12.43% من مجموع الذين عبروا عن موافقتهم على ذلك، وأخيرا نسبة 10.91% من مجموع الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على ذلك.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، يتضح لنا التوجع العام للآراء المبحوثين، حيث أن معظمهم يقر بمدى الارتباط بين المتغيرين عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، وعالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها، حيث أن كلا المتغيرين من خصائص الجريمة الإلكترونية، وكلاهما يجعلان المجرم في المجال الإلكتروني في مأمن من المتابعة القضائية والأمنية، وهذا ما يشجع المجرم من جهة، ويصعب مهمة الأمن من جهة أخرى، وتعد هاته نوع من الفوضى الاجتماعية التي تعبر عن وجود حالة من الانوميا في هذا المجال.

جدول رقم (24): يبين قدرة أجهزة الأمن في السيطرة على الجرائم الإلكترونية.عبر موقع فايسبوك بدلالة مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (اتساع الرقعة) في ممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك.

		أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.				المجموع	
		نعم		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%
اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك.	موافق بشدة	48	%35.82	352	%36.10	400	%36.08
	موافق	52	%38.81	376	%38.56	428	%38.59
	محايد	19	%14.17	139	%14.26	158	%14.25
	غير موافق	08	%5.97	58	%5.95	66	%5.95
	غير موافق بشدة	07	%5.23	50	%5.13	57	%5.14
المجموع		134	%100	975	%100	1109	%100

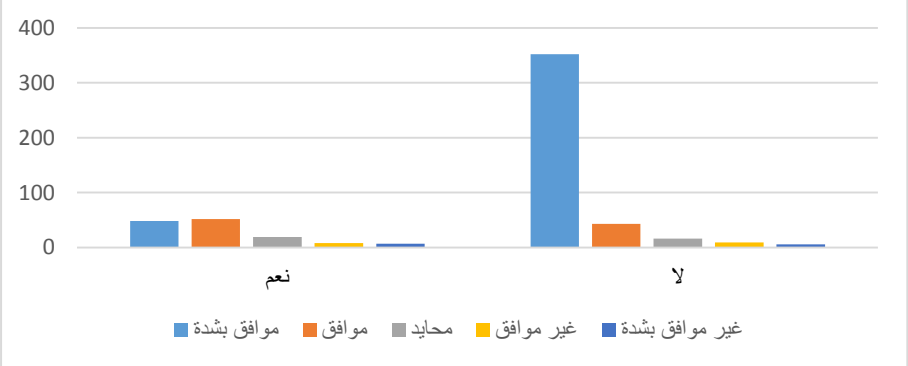

شكل رقم(30): أعمدة بيانية تمثل قدرة أجهزة الأمن في السيطرة على الجرائم الإلكترونية.عبر موقع فايسبوك بدلالة مساهمة خصائص الجريمة الإلكترونية (اتساع الرقعة) في ممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 38.59% من مجموع أفراد العينة موافقون على أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 38.81% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية، تليها نسبة

38.56% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

في حين أن نسبة 36.08% من مجموع أفراد العينة موافقون بشدة على أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 36.10% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية، تليها نسبة 35.82% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

ونجد أن نسبة 14.25% من مجموع أفراد العينة كانوا محايدين في أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 14.26% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية، تليها نسبة 14.17% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

تليها نسبة 14.25% من مجموع أفراد العينة كانوا محايدين في أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 14.26% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية، تليها نسبة 14.17% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

ونجد أن نسبة 5.95% من مجموع أفراد العينة غير موافقين على أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 5.97% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية، تليها نسبة 5.95% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

وأخيرا نجد أن نسبة 5.14% من مجموع أفراد العينة غير موافقين على أن اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 5.23% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية، تليها نسبة 5.13% من مجموع الذين يرون أن أجهزة الأمن غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نلاحظ مدى ارتباط المتغيرين حسب التوجه العام لآراء المبحوثين، فاتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك له علاقة وثيقة في عدم قدرة أجهزة الامن في السيطرة على الجرائم الإلكترونية بشكل عام وعبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، وذلك أن المجرمين المعلوماتيين يستغلون اتساع رقعة الفضاء الافتراضي للتهرب من العدالة والأجهزة الأمنية، فليس من السهل تماما أن تستطيع أجهزة الأمن من دولة في شمال أفريقيا أن تلقي القبض على مجرم إلكتروني من دولة في أقصى شرق آسيا، إضافة لعجز أجهزة الامن في كثير من المرات في صد هجومات الهكر على مواقع سياسية لدول كبرى، فأقصى ما كان يعرف عن مصدر الهجومات أن الهجوم صدر من دولة ما، دون معرفة تفاصيل هوية من قام بالفعل الإجرامي.

جدول رقم (25): يبين قدرة أجهزة الأمن في السيطرة على الجرائم الإلكترونية عبر موقع فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.

		أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.				المجموع	
		نعم		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%
عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.	نعم	82	%61.19	598	%61.34	680	%61.32
	أحيانا	35	%26.12	255	%26.15	291	%26.24
	لا	17	%12.69	121	%12.41	138	%12.44
المجموع		134	%100	975	%100	1109	%100

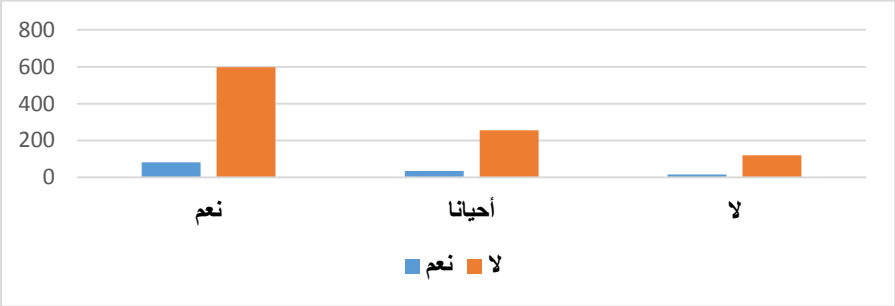

شكل رقم(31): أعمدة بيانية تمثل قدرة أجهزة الأمن في السيطرة على الجرائم الإلكترونية عبر موقع فايسبوك بدلالة أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة61.32% من مجموع أفراد العينة أقروا أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها نسبة 61.34% من مجموع الذين يرون أجهزة الأمن غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية، تليها نسبة 61.19% من مجموع الذين يرون أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

تليها نسبة26.24% من مجموع أفراد العينة أقروا بإمكانية أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها نسبة 26.15% من مجموع الذين يرون أجهزة الأمن غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية، تليها نسبة 26.12% من مجموع الذين يرون أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

وأخيرا نسبة 12.44% من مجموع أفراد العينة يرون أن عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية لا يشجع المنحرفين على ارتكابها، حيث تقابلها نسبة 12.69% من مجموع الذين يرون أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية، تليها نسبة 12.41% من مجموع الذين يرون أجهزة الأمن غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

يتضح من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه التوجه العام للمبحوثين الذين يقرون وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين: عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها، وقدرة أجهزة الأمن على السيطرة على الجرائم الإلكترونية، وهنا الأمر ينطبق على ما ذكرناه في التحليل السابق للجداول (24/23/22)، والمتعلق بمدى تأثير خصائص الجرائم الإلكترونية في انتشارها وصعوبة الكشف عنها، غير أننا يمكننا إضافة عامل آخر والمتمثل في الحجم الكبير الاجرام الإلكتروني، فخصائص الجريمة الإلكترونية، تحفز المنحرفين فينتج لنا عدد هائل من حالات الاجرام السيبراني، وهذا من شأنه أن يعطل أو ينقص من وظيفة أجهزة الأمن، مما ينتج فوضى ولا معيارية أمنية.

ملخص الفصل:

تم في هذا الفصل اثبات وجود الجريمة الإلكترونية، من خلال عرض عدد من الحالات الإجرامية من الواقع، وقد تبين لنا من خلال هذا العرض وجود عدة أشكال للجريمة الإلكترونية عبر موقع فايسبوك، تمثلت أساسا في السب والشتم والاحتيال، القرصنة، والتشهير، وتكملة لمعرفة واقع الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قمنا بصبر آراء المستخدمين حول فرضية أن خصائص الجريمة الكترونية تساهم في انتشارها وصعوبة الكشف عنها.

الفصل الخامس:

ضحايا الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

تمهيد:

تعتبر الجريمة الالكترونية، من الجرائم التي تلعب فيها الضحية دورا كبيرا في وقوعها، لأن الجاني، انما يستغل تلك المثيرات أو المعطيات، التي توفرها له الضحية، التي سيقع عليها الأذى، وهذا ما تضمنته فرضيتنا الثالثة، لمعالجة هذا موضع واقع الجريمة الالكترونية؛ ويكون دور الضحية، من خلال ذلك السلوك الذي تتبناه عبر مواقع التواصل الاجتماعي سنكشف عنه في هذا الفصل الخامس من دراستنا، أين سنحاول توظيف بعض البيانات المتعلقة بكيفية التفاعل الافتراضي، ووقوع الجريمة.

1.5.أثر سلوك الضحايا في ارتكاب الجريمة ضدهم عبر موقع فايسبوك.

جدول رقم (26): يبين آراء أفراد العينة حول نشر المعلومات الخاصة بهم عبر الفايسبوك.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم	483	%43.6
ربما	284	%25.6
لا	342	%30.8
المجموع	1109	%100

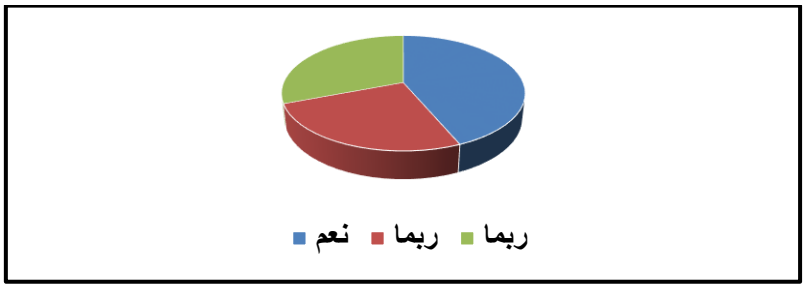

شكل رقم(32): دائرة نسبية تمثل آراء أفراد العينة حول نشر المعلومات الخاصة بهم عبر الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 43.6% من المبحوثين بمجموع 483 مبحوث أقروا بأنهم ينشرون معلوماتهم الشخصية عبر الفايسبوك، تليها نسبة 30.8%من المبحوثين بمجموع 342 أقروا بأنهم لا ينشرون معلوماتهم الشخصية عبر الفايسبوك، في حين أن نسبة 25.6% المبحوثين بمجموع 284 مبحوث أشاروا إلى إمكانية نشر معلوماتهم الشخصية عبر الفايسبوك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يتبين لنا جليا أن نسبة كبيرة من الأفراد يسمحون بنشر معلوماتهم الشخصية عبر موقع فايسبوك، ويرجع هذا للتغير الكبير الذي طرأ في المجتمعات المعاصرة حيث تحول المجتمع الواقعي إلى مجتمع افتراضي تقريبا.

جدول رقم (27): يبين مدى اهتمام أفراد العينة بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك.

الإحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
جيد	354	%31.1
متوسط	3	%0.3
ضعيف	761	%68.6
المجموع	1109	%100

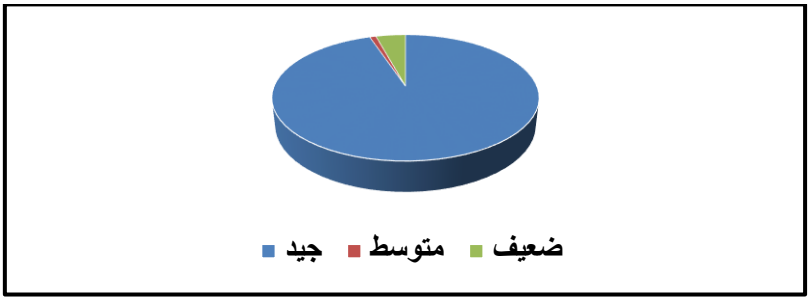

شكل رقم(33): دائرة نسبية تمثل مدى اهتمام أفراد العينة بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 68.6% من المبحوثين بمجموع 761 مبحوث أقروا بأن اهتمامهم ضعيف بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك، تليها نسبة 31.1%من المبحوثين بمجموع 354 أقروا بأن اهتمامهم جيد بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك، في حين أن نسبة 0.3% المبحوثين بمجموع 03 مبحوث أشاروا إلى أن اهتمامهم متوسط بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يظهر لنا أن نسبة كبيرة من الأفراد لا يهتمون بمبادئ الحماية عند استخدامهم لمواقع التواصل، وقد يرجع هذا لعدة أسباب أهمها؛ عدم توفر الخبرة الكافية للتعامل مع الفضاء الافتراضي، وكذا الاستهتار بتلك الإجراءات التي من شأنها

حماية المستخدمين من التعرض للاعتداءات والاختراقات، كما أن حداثة التقنية وعدم التحكم فيها وفي ثغراتها يعد سببا رئيسا في عدم توفر بدائل الحماية الناجعة.

جدول رقم (28): يبين مدى تعرض أفراد العينة للضرر جراء نشر المعلومات الخاصة بهم عبر الفايسبوك.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم	228	%20.6
لا	881	%79.4
المجموع	1109	%100

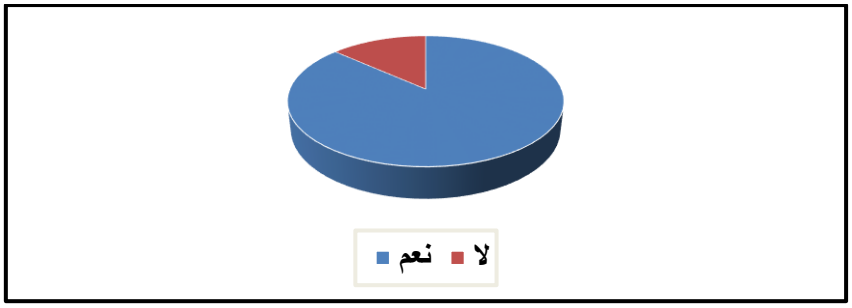

شكل رقم(34): دائرة نسبية تمثل مدى تعرض أفراد العينة للضرر جراء نشر المعلومات الخاصة بهم عبر الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 79.4% من المبحوثين بمجموع 881 مبحوث صرحوا بأنهم لم يتعرضوا للضرر جراء منحهم معلومات شخصية لأشخاص آخرين عبر موقع فايسبوك، في حين أن نسبة 20.6% من المبحوثين بمجموع 228 أقروا بأنهم تعضوا للضرر جراء منحهم معلومات شخصية للآخرين عبر موقع فايسبوك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك نسبة لا يستهان بها من الافراد يتعرضون للضرر من خلال منح معلوماتهم الشخصية للآخرين، وهذا كما سبق وأن

أشرنا اليه راجع لتحول مصالح المجتمع من الواقع إلى الفضاء الافتراضي وهذا ما يحتم على الأفراد التعامل والتفاعل داخل هذا الفضاء.

جدول رقم (29): يبين مدى تعرض أفراد العينة للضرر من الأشخاص لهم معرفة سابقة بهم عبر الفايسبوك.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم	138	%12.4
أحيانا	291	%26.2
لا	680	%61.3
المجموع	1109	%100

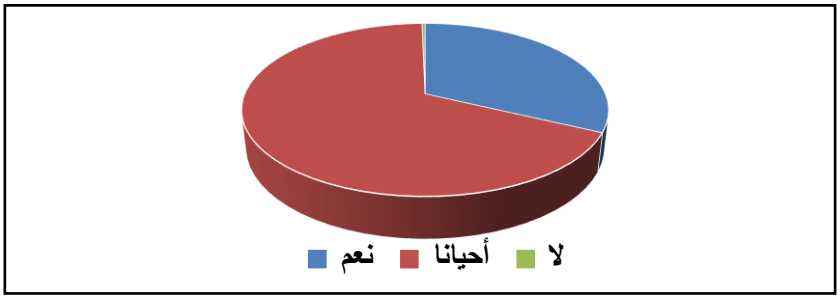

شكل رقم(35): دائرة نسبية تمثل مدى تعرض أفراد العينة للضرر من الأشخاص لهم معرفة سابقة بهم عبر الفاسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 61.3% من المبحوثين بمجموع 680 مبحوث صرحوا أنهم لم يتعرضوا للضرر من أشخاص لهم معرفة سابقة معهم جراء استخدام موقع فايسبوك، تليها نسبة 26.2%من المبحوثين بمجموع 291 أشاروا لإمكانية تعرضهم للضرر من أشخاص يعرفونهم من قبل جراء استخدام موقع فايسبوك، في حين أن نسبة 12.4% المبحوثين بمجموع 138 مبحوث أقروا أنهم تعرضوا للضرر من أشخاص لهم معرفة سابقة بهم جراء استخدام موقع فايسبوك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه ان اغلب الضرر الذي يتلقاه مستخدمي موقع فايسبوك يكون من أناس غرباء، ورجع هذا في الأساس لمدى شساعة وتنوع الموقع، حيث جعل هذا الفضاء العالم قرية صغير وجمعها في فضاء واحد تتم فيه مختلف التفاعلات والتعاملات مما يكون سببا مباشرا للجريمة والانحراف.

جدول رقم (30): يبين مصدر الضرر الذي يتعرض له أفراد العينة عبر موقع الفايسبوك.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
اتلقى ضرر من اشخاص أعرفهم	97	%8.7
لا أتلقى أي ضرر	135	%12.2
من أشخاص لا أعرفهم	877	79.1%
المجموع	1109	%100

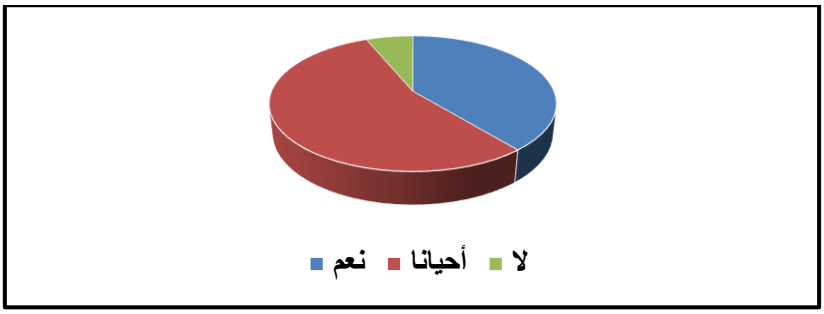

شكل رقم(36): دائرة نسبية تمثل وجهة نظر أفراد العينة حول مدى تعرض الأفراد للضرر من أشخاص لهم معرفة سابقة بهم.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 79.1% من المبحوثين بمجموع 877 مبحوث صرحوا أنهم لم يتعرضوا للضرر من أشخاص يعرفونهم أكثر من أشخاص لا يعرفونهم جراء استخدام موقع فايسبوك، تليها نسبة 12.2%من المبحوثين بمجموع 135 أشاروا لإمكانية تعرضهم للضرر من أشخاص يعرفونهم أكثر من أشخاص لا يعرفونهم

جراء استخدام موقع فايسبوك، في حين أن نسبة 8.7% المبحوثين بمجموع 97 مبحوث أقروا أنهم تعرضوا للضرر من أشخاص يعرفونهم أكثر من أشخاص لا يعرفونهم جراء للضرر استخدام موقع فايسبوك.

كما هو موضع أعلاه في القراءة الإحصائية للجدول، يظهر جليا أن الضرر الذي يتلقاه المستخدمين من الأشخاص المقربين في موقع فايسبوك هو قليل جدا مقارنة بالضرر الذي تلقونه من لأشخاص الغرباء، ويرجع هذا لما ذكرناه في التحليل السابق (أنظر الصفحة السابقة).

جدول رقم (31): يبين آراء أفراد العينة حول مدى تعرض ضحايا الجريمة الالكترونية للضرر من أشخاص لهم معرفة سابقة بهم.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	01	%0.1
موافق	105	%9.5
محايد	365	%32.9
غير موافق	476	%42.9
غير موافق بشدة	162	%14.6
المجموع	1109	%100

شكل رقم(37): دائرة نسبية تمثل آراء أفراد العينة حول مدى تعرض ضحايا الجريمة الالكترونية للضرر من أشخاص لهم معرفة سابقة بهم.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 42.9% من المبحوثين بمجموع 476 مبحوث غير موافقين على تعرض الضحايا للضرر من قبل أشخاص لهم معرفة سابقة بهم عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 32.9% بمجموع 365 مبحوث أبدوا الحياد على ذلك، في حين أن نسبة 14.6% ب مجموع162 مبحوث عبروا عن عدم موافقتهم بشدة حول ذلك، تليها نسبة 9.5% من المبحوثين بمجموع 105 وافقوا على ذلك، وأخيرا نسبة 0.1% من المبحوثين بمجموع 01 مبحوث واحد وافق بشدة على ذلك.

توضح القراءة الإحصائية للجدول أعلاه مدى اجماع مستخدمي الفايسبوك على أن معظم الضرر الذي يتلقاه المستخدمين يكون من أناس ليس لهم معرفة سابقة بضحاياهم، ويرجع هذا للكم الهائل من المستخدمين، وكذا لكون هذا الموقع يجمع العالم كله في فضاء واحد من شتى المجتمعات والاعراق، ومن هنا تظهر الفروقات والتباينات الثقافية والإيديولوجية، وكل هذا من شأنه إيقاع الخلل الذي بدوره يؤدي لظهور الجريمة والانحرافات.

جدول رقم (32): يبين مدى تفضيل أفراد العينة لحفظ خصوصياتهم مقابل عدم التبليغ عن المجرمين عبر الفايسبوك.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم	762	%68.7
لا	347	%31.3
المجموع	1109	%100

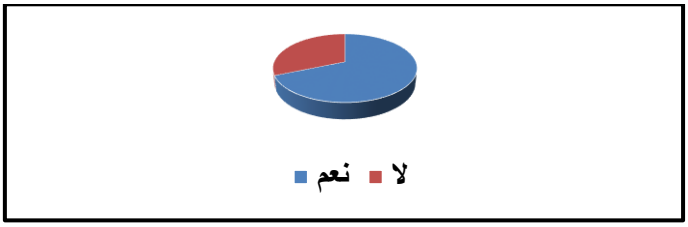

شكل رقم(38): دائرة نسبية تمثل مدى تفضيل أفراد العينة لحفظ خصوصياتهم مقابل عدم التبليغ عن المجرمين عبر الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 68.7% من المبحوثين بمجموع 762 مبحوث فضلوا حفظ خصوصياتهم على التبليغ عن المجرمين عبر موقع فايسبوك، في حين أن نسبة 31.3% من المبحوثين بمجموع 347 مبحوث لا يفضلون حفظ خصوصياتهم على التبليغ عن المجرمين عبر موقع فايسبوك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نرى أن النسبة الغالبة من مستخدمي موقع فايسبوك يفضلون حفظ خصوصياتهم وعدم التبليغ عن مجرمي النت، ويرجع هذا أساسا لبيئة الاجتماعية وكذا المعايير التي تحكم المجتمع، حيث أننا كمجتمع محافظ يضع مثل هاته المواضيع في خانة الطابوهات، مما يجعل المستخدم المتعرض للضرر يتكتم على المجرم ليس خوفا منه وانما خوفا من الفضيحة.

جدول رقم (33): يبين مدى تفضيل أفراد العينة لحياتهم الخاصة مقابل عدم المتابعة القضائية للمجرمين عبر الفايسبوك.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم	809	%72.9
لا	300	%27.1
المجموع	1109	%100

شكل رقم(39): دائرة نسبية تمثل مدى تفضيل أفراد العينة لحياتهم الخاصة مقابل عدم المتابعة القضائية للمجرمين عبر الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 72.9% من المبحوثين بمجموع 809 مبحوث فضلوا حياتهم الخاصة على المتابعة القضائية للمجرمين عبر موقع فايسبوك، في حين تقابلها نسبة 27.1% من المبحوثين بمجموع 300 مبحوث لا يفضلون حياتهم الخاصة على المتابعة القضائية للمجرمين عبر موقع فايسبوك.

تظهر القراءة الإحصائية للجدول أعلاه معظم المبحوثين غير متحمسين لمتابعة المعتدين عليهم عبر موقع فايسبوك قضائيا وتفضيلهم لحياتهم الخاصة، ويرجع هذا بالأساس لما ذكرناه سابقا (انظر التحليل السسيولوجي في الصفحة السابقة)؛ كما يرجع لخلل آخر قد أصاب منظومة أخرى، حيث أن التسارع التكنولوجي قد قدم لنا ضريبة أخرى متمثلة في الجريمة الالكترونية، هاته الأخيرة لا زالت تمثل تحدى كبير للعدالة والقضاء، كل هذا جعل الضحايا ينفرون من المتابعة القضائية لعدم وجود جدوى.

جدول رقم (34): يبين مدى تخوف أفراد العينة من تبعات التبليغ عن المجرمين عبر الفايسبوك.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	12	%1.1
موافق	459	%41.4
محايد	346	%31.2
غير موافق	227	%20.5
غير موافق بشدة	65	%5.9
المجموع	1109	%100

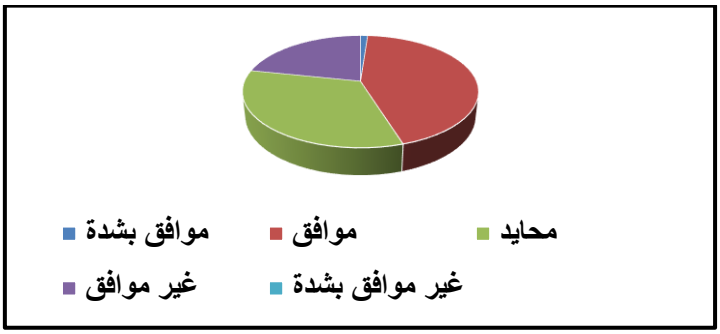

شكل رقم(40): دائرة نسبية تمثل مدى تخوف أفراد العينة من تبعات التبليغ عن المجرمين عبر الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 41.4% من المبحوثين بمجموع 459 مبحوث موافقين على أن للتبليغ عن المجرمين عبر موقع فايسبوك عواقب وخيمة، تليها نسبة 31.2% بمجموع 346 مبحوث أبدوا الحياد على ذلك، في حين أن نسبة 20.5% بمجموع 227 مبحوث عبروا عن عدم موافقتهم حول ذلك، تليها نسبة 5.9% من المبحوثين بمجموع 65 عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على ذلك، وأخيرا نسبة 1.1%من المبحوثين بمجموع 12 مبحوث وافقوا بشدة على ذلك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يظهر مدى تخوف مستخدمي الفايسبوك من التبليغ عن المجرمين، حيث يرون أن التبليغ قد يؤدي لعواقب وخيمة، ويرجع هذا للخلل الذي أصاب نظم المجتمع نتيجة التسارع الذي حدث في العصر الحالي؛ ونقصد هنا الخلل الذي أصاب الأسرة، حيث تحولت التنشئة الاجتماعية من التقليدية إلى الحداثة، فتقلص دور الأسرة وتقلصت معه المعايير، وأصبحت مواقع التواصل تمثل جزء كبير من هامش التنشئة الاجتماعية فهي جزء من حياتنا المعاصرة، إضافة لخلل نظام العدالة الذي يعاني في ظل هذا النوع من الجرائم (الجريمة الإلكترونية) كل هذا يجعل المبحوث ينفر من التبليغ عن المجرمين عبر موقع فايسبوك كونه يرى ذلك سيجعل الأمر أكثر تعقيدا ويجلب له متاعب أكثر.

جدول رقم (35): يبين ردة فعل أفراد العينة اتجاه من يسيئون لهم عبر موقع الفايسبوك.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
أتجاهل الأمر وأكتمه	585	%52.8
أبلغ الشرطة أو الجهات المعنية	195	%17.6
أكتفي بإخبار أحدهم	305	%27.5
غير ذلك	24	%2.2
المجموع	1109	%100

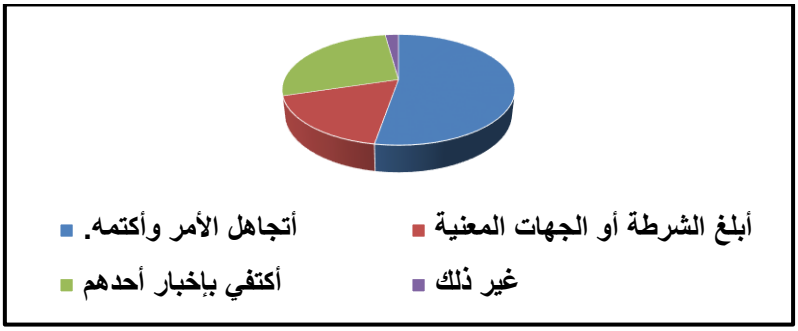

شكل رقم(41): دائرة نسبية تمثل ردة فعل أفراد العينة على من يسيئون لهم عبر الفيسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 52.8% من المبحوثين بمجموع 585 مبحوث كانت ردة فعلهم التجاهل وكتم الأمر عمن يسيئون لهم عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 27.5% بمجموع 305 يكتفون بإخبار أحد ما غير الجهات المعنية على ذلك، في حين أن نسبة 17.6% بمجموع 195 مبحوث يبلغون الشرطة أو الجهات المعنية حول ذلك، تليها نسبة 2.2 من المبحوثين بمجموع 24 تكون ردة فعلهم مختلفة تتمثل غالبا في حظر الشخص المعتدي.

نرى من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن نسبة كبيرة من المبحوثين يتكتمون عمن يسيئون لهم عبر موقع فايسبوك، ويرجع هذا لخلل قد أصاب نظام العدالة نتيجة التسارع

التكنولوجي الذي أربك المشرعين المعاصرين، حيث أن الضحية في هذا النوع من الجرائم (الجرائم الإلكترونية) إضافة لبيئة الاجتماعية المحافظة فإنه يصطدم بواقع العدالة غير المجدي، كل هذا من شأنه ان ينفر الفرد من التبليغ ويضطره لكتم الاعتداء والتستر على المجرمين.

جدول رقم (36): يبين آراء أفراد العينة في أن مسألة الاعتداء عبر الفايسبوك أمر يستدعي تبليغ الجهات القضائية.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
نعم	181	%16.4
ربما	453	%40.8
لا	475	%42.8
المجموع	1109	%100

شكل رقم(42): دائرة نسبية تمثل آراء أفراد العينة في أن مسألة الاعتداء عبر الفايسبوك أمر يستدعي تبليغ الجهات القضائية.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 42.8% من المبحوثين بمجموع 475 مبحوث يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر لا يستدعي تبليغ الجهات القضائية، تليها نسبة 40.8% من المبحوثين بمجموع 453 مبحوث متحفظون على ذلك، تليها نسبة 16.4% من المبحوثين بمجموع 181 مبحوث يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر يستوجب تبليغ الجهات القضائية.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يظهر جليا مدى اعتقاد المبحوثين أن الاعتداءات عبر موقع فايسبوك لا تستدعي تبليغ الجهات القضائية، وهذا أمر يعزى لأمرين أساسيين أولهما كما ذكرنا سابقا هو الخلل الذي أصاب نظام العدالة في الجرائم المستحدثة، والأمر الثاني يرجع لنوع من الخلل الاجتماعي الذي أصاب مستخدمي مواقع التواصل، حيث يعتقد الافراد ان تلك الاعتداءات أمر تافه لا يستدعي المتابعة القضائية.

جدول رقم (37): يبين مدى تفضيل أفراد العينة لمعالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها.

الاحصاء / الأجوبة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	64	%5.8
موافق	138	%12.4
محايد	329	%29.7
غير موافق	471	%42.5
غير موافق بشدة	107	%9.6
المجموع	1109	%100

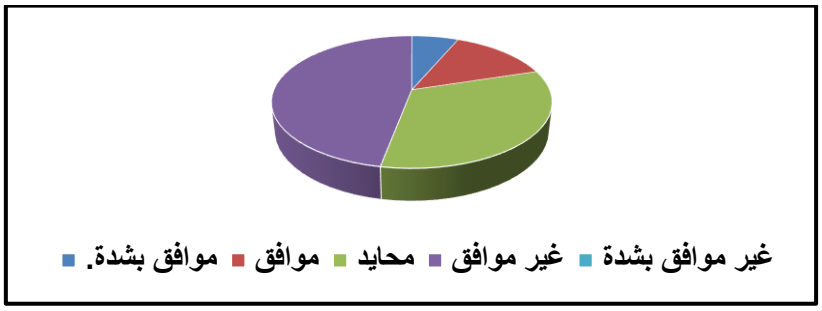

شكل رقم(43): دائرة نسبية تمثل مدى تفضيل أفراد العينة لمعالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 42.5% من المبحوثين بمجموع 471 مبحوث أبدوا عدم موافقتهم على تسوية ظاهرة الإساءة عبر موقع فايسبوك قضائيا، تليها نسبة 29.7% بمجموع 329 مبحوث أبدوا الحياد على ذلك، في حين أن نسبة 12.4% بمجموع 138 مبحوث عبروا عن موافقتهم حول ذلك، تليها نسبة 9.6% من المبحوثين بمجموع 107عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على ذلك، وأخيرا نسبة 5.8%من المبحوثين بمجموع 64 مبحوث وافقوا بشدة على ذلك.

نرى من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن معظم المبحوثين لا يفضلون اللجوء للحل القضائي لتسوية الاساءات عبر موقع فايسبوك، ويرجع هذا أساسا لما ذكرناه في التحليل السسيولوجي للجدول السابق (أنظر الصفحة السابقة).

جدول رقم (38): يبين العلاقة بين نشر المعلومات الشخصية بمدى الاهتمام بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك.

		ما مدى اهتمامك بمبادئ الحماية لاستخدام موقع الفيسبوك؟						المجموع	
		جيّد		متوسط		ضعيف			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
هل تنشر معلوماتك الشخصية على موقع فيسبوك للعامة؟	نعم	142	41.2%	01	33.3 %	340	44.7 %	483	43.6 %
	ربما	94	27.2 %	01	33.3 %	189	24.8 %	284	25.6 %
	لا	109	31.6 %	01	33.3 %	232	30.5 %	342	30.8 %
المجموع		345	%31.1	3	%0.3	761	68.6 %	1109	%100

شكل رقم(44): أعمدة بيانية تمثل العلاقة بين نشر المعلومات الشخصية بمدى الاهتمام بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 43.6% من مجموع أفراد العينة ينشرون معلوماتهم الشخصية على موقع فايسبوك للعامة، حيث تقابلها نسبة 44.7% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا ضعف اهتمامهم بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك، تليها نسبة 41.2% من مجموع افراد العينة الذين يرون أن اهتمامهم جيد بمبادئ

الحماية في استخدام موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 33.3% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن اهتمامهم المتوسط بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك.

في حين أن نسبة 25.6% من مجموع أفراد العينة عبروا عن إمكانية نشر معلوماتهم الشخصية على موقع فايسبوك للعامة، حيث تقابلها نسبة 33.3% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن اهتمامهم المتوسط بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك، تليها نسبة 27.2% من مجموع افراد العينة الذين يرون أن اهتمامهم جيد بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 24.8%من مجموع افراد العينة الذين أبدوا ضعف اهتمامهم بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك.

أخيرا نسبة 30.8% من مجموع أفراد العينة عبروا عن عدم نشرهم معلوماتهم الشخصية على موقع فايسبوك للعامة، حيث تقابلها نسبة 33.3% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن اهتمامهم المتوسط بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك، تليها نسبة 31.6% من مجموع افراد العينة الذين يرون أن اهتمامهم جيد بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك، وأخيرا نسبة 30.5% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا ضعف اهتمامهم بمبادئ الحماية في استخدام موقع فايسبوك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نلاحظ أن هناك فئة كبيرة من الأفراد في المجتمع المعاصر الذي طغت عليه التقنية والعالم الافتراضي، حيث أصبحت المواقع جزء من حياتنا اليومية، كما انها أصبحت البديل الحتمي للحياة الواقعية التي كانت سائدة قبل عصر التقنية، ومن هذا التغير الكبير نجد مواقع التواصل كأحد أهم الفضاءات الرقمية والمجتمعات الافتراضية التي تؤثر في حياة الافراد سلبا وايجابا، ومن سلبيات النظام الجديد هو عدم القدرة على التحكم فيه وفي خصائصه المتغيرة، لذلك نجد الكثير من الافراد ينشرون معلوماتهم الشخصية سواء لمصلحة أو لغيرها دون مراعاة الجانب الأمني واتخاذ إجراءات الحماية، ويرجع هذا لوجود نوع من الفوضى الرقمية وعدم التحكم في النظام ككل.

جدول رقم (39): يبين العلاقة بين نشر المعلومات الشخصية بمدى منح الثقة للأشخاص عبر الفايسبوك.

		هل حدث أن منحت الثقة عبر الفايسبوك لشخص ما واعطيته بعض خصوصياتك ثم خانك؟				المجموع	
		نعم		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%
هل تنشر معلوماتك الشخصية للعامة على موقع فيسبوك؟	نعم	109	47.8%	374	42.5%	483	%43.6
	ربما	51	22.4 %	233	%26.4	284	%25.6
	لا	68	29.8 %	274	31.1%	342	30.8%
المجموع		228	%20.6	881	%79.4	1109	%100

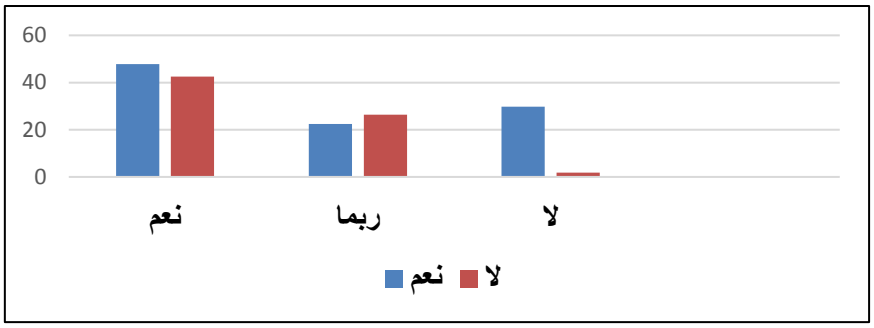

شكل رقم(45): أعمدة بيانية تمثل العلاقة بين نشر المعلومات الشخصية بمدى منح الثقة للأشخاص عبر الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 43.6% من مجموع أفراد العينة ينشرون معلوماتهم الشخصية على موقع فايسبوك للعامة، حيث تقابلها نسبة 47.8% من مجموع افراد العينة الذين تعرضوا للضرر من قبل أشخاص تم منحهم بعض خصوصياتهم

عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 42.5% من مجموع أفراد العينة الذين لم تعرضوا للضرر من قبل أشخاص تم منحهم بعض خصوصياتهم عبر موقع فايسبوك.

في حين أن نسبة 30.8% من مجموع أفراد العينة عبروا عن عدم نشر معلوماتهم الشخصية على موقع فايسبوك للعامة، حيث تقابلها نسبة 31.1% من مجموع أفراد العينة الذين لم يتعرضوا للضرر من قبل أشخاص تم منحهم بعض خصوصياتهم عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 29.8% من مجموع افراد العينة الذين تعرضوا للضرر من قبل أشخاص تم منحهم بعض خصوصياتهم عبر موقع فايسبوك.

وأخيرا نسبة 25.6% من مجموع أفراد العينة عبروا عن عدم نشر معلوماتهم الشخصية على موقع فايسبوك للعامة، حيث تقابلها نسبة 26.4% من مجموع أفراد العينة الذين لم يتعرضوا للضرر من قبل أشخاص تم منحهم بعض خصوصياتهم عبر موقع فايسبوك، تليها نسبة 22.4% من مجموع افراد العينة الذين تعرضوا للضرر من قبل أشخاص تم منحهم بعض خصوصياتهم عبر موقع فايسبوك.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يظهر لنا جليا مدى تعرض الافراد للضرر جراء نشرهم أو منحهم لمعلوماتهم الشخصية عبر موقع فايسبوك، ويعود هذا لعدة أسباب لعل أهمها تضارب مصالح الافراد وتعقيدها داخل الفضاء الافتراضي، وكذا مدى عدم وعي واستهتار مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة الى حداثة التطبيقات التي تبقى غير آمنة لحد ما.

جدول رقم (40): يبين مدى تعرض أفراد العينة للجريمة الإلكترونية من طرف أشخاص لهم علاقة سابقة بهم بدلالة أن أغلب ضحايا الجريمة الالكترونية لهم علاقة مع من اعتدوا عليهم.

		أغلب ضحايا الجريمة الالكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم؟										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
غالبا تتلقى ضررا أكثر من أشخاص لك معهم علاقة سابقة عبر الفايسبوك؟	نعم	01	100 %	06	5.7 %	27	7.4 %	63	13.2 %	41	25.3 %	138	24.4 %
	أحيانا	00	00 %	29	27.6 %	86	23.6 %	135	28.6 %	41	25.3 %	291	26.2 %
	لا	00	00 %	70	66.7 %	252	69%	278	58.4 %	80	49.4 %	680	61.3 %
المجموع		01	0.1 %	105	9.5 %	365	32.9 %	476	42.9 %	162	14.6 %	1109	100 %

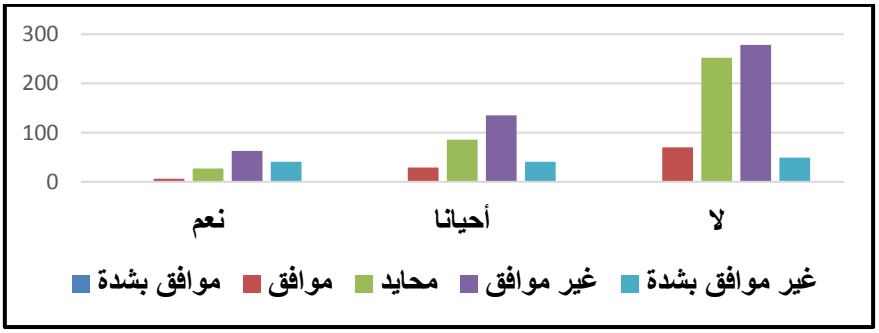

شكل رقم(46): أعمدة بيانية تمثل يبين مدى تعرض أفراد العينة للجريمة الإلكترونية من طرف أشخاص لهم علاقة سابقة بهم بدلالة أن أغلب ضحايا الجريمة الالكترونية لهم علاقة مع من اعتدوا عليهم.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 61.3% من مجموع أفراد العينة أقروا بعدم تعرضهم لضرر أكثر من أشخاص لهم علاقة سابقة بهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 69% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا حيادهم في أن أغلب ضحايا

الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 66.7% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم ، تليها نسبة 58.4% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، وأخيرا نسبة 49.4 % من مجموع أفراد العينة الذين عبروا بعدم موافقتهم بشدة على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم.

في حين أن نسبة 26.2% من مجموع أفراد العينة أبدوا تحفظهم في كونهم تعرضوا لضرر أكثر من أشخاص لهم علاقة سابقة بهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 28.6% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 27.6% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم ، تليها نسبة 25.3% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم ، وأخيرا نسبة 23.6% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا حيادهم في أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم.

وأخيرا نجد نسبة 24.4% من مجموع أفراد العينة أبدوا تحفظهم في كونهم تعرضوا لضرر أكثر من أشخاص لهم علاقة سابقة بهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 100 % من مجموع أفراد العينة الذين وافقوا بشدة على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 25.3% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 13.2% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا عدم موافقتهم على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 7.4% من

الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا حيادهم في أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، وأخيرا نسبة 5.7% من مجموع أفراد العينة الذين يوافقون على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم.

في ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يظهر لنا مدى اجماع المبحوثين على ان الضرر الحاصل جراء استخدام موقع فايسبوك أغلبه من مستخدمين غرباء، والسبب راجع لما ذكرنا سلفا (أنظر التحليل السسيولوجي الصفحة السابقة)

جدول رقم (41): يبين مصدر الضرر الدي يتعرض له أفراد العينة عبر موقع فايسبوك بدلالة أن أغلب ضحايا الجريمة الالكترونية لهم علاقة مع من اعتدوا عليهم.

		أغلب ضحايا الجريمة الالكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم؟										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أتلقى شتائم وتهديدات عبر الفيسبوك من أشخاص أعرفهم أكثر من أشخاص لا أعرفهم؟	اتلقى من أشخاص اعرفهم	0	%00	06	5.7 %	27	7.4 %	63	13.2 %	41	25.3 %	97	8.7 %
	لا اتلقى اطلاقا	00	00 %	08	7.6 %	43	11.8 %	65	13.7 %	19	11.7 %	135	12.2 %
	من اشخاص أعرفهم	01	100 %	97	92.4 %	299	81.9 %	371	77.9 %	109	67.3 %	877	79.1 %
المجموع		01	0.1 %	105	9.5 %	365	32.9 %	476	42.9 %	162	14.6 %	1109	100 %

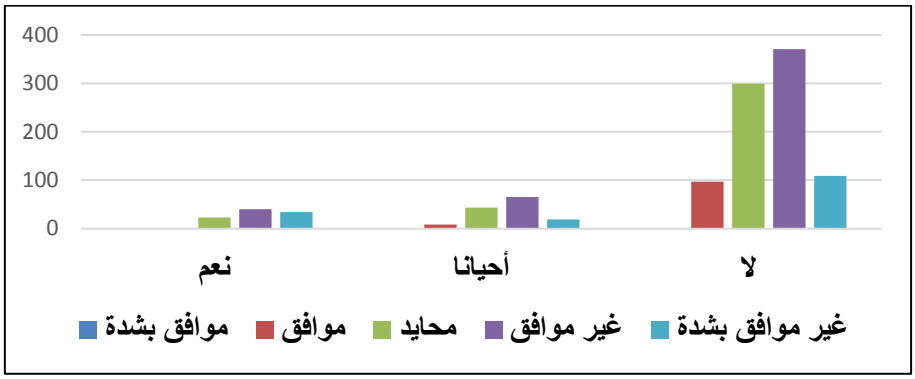

شكل رقم(47): أعمدة بيانية تمثل مدى تعرض أفراد العينة للجريمة الإلكترونية من طرف أشخاص يعرفونهم أكثر من أشخاص غرباء بدلالة أن أغلب ضحايا الجريمة الالكترونية لهم علاقة مع من اعتدوا عليهم.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 79.1% من مجموع أفراد العينة لا يتلقون شتائم وتهديدات عبر موقع فايسبوك من أشخاص يعرفونهم في الواقع أكثر من أشخاص لا يعرفونهم، حيث تقابلها نسبة 100% من مجموع أفراد العينة الذين وافقوا بشدة على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 92.4% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 81.9% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا حيادهم في أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 77.9% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا عدم موافقتهم على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، وأخيرا نسبة 67.3% من مجموع أفراد العينة الذين أبدوا عدم موافقتهم بشدة على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم.

في حين أن نسبة 12.2% من مجموع أفراد العينة ابدوا تحفظهم في تلقيهم شتائم وتهديدات عبر موقع فايسبوك من أشخاص يعرفونهم في الواقع أكثر من أشخاص لا يعرفونهم، حيث تقابلها نسبة 13.7% من مجموع أفراد العينة الذين لا يوافقون على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 11.8% من مجموع أفراد

العينة الذين عبروا عن حيادهم في أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 11.7% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا لم يوافقوا بشدة على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 7.6% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا موافقتهم على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم.

وأخيرا نجد نسبة 8.7% من مجموع أفراد العينة عبروا عن تلقيهم شتائم وتهديدات عبر موقع فايسبوك من أشخاص يعرفونهم في الواقع أكثر من أشخاص لا يعرفونهم، حيث تقابلها نسبة 25.3% من مجموع أفراد العينة الذين لا يوافقون بشدة على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 13.2% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 7.4% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا حيادهم في أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم، تليها نسبة 5.7% من الذين مجموع أفراد العينة الذين عبروا موافقتهم على أن أغلب ضحايا الجريمة الإلكترونية لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم.

يظهر من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن غالبية مستخدمي موقع فايسبوك يتلقون شتائم وتهديدات من مستخدمين غرباء، ويرجع هذا في الأساس لمدى تنوع المستخدمين في المواقع الافتراضية، حيث يحتوي جل الجنسيات والأعراق، إضافة لتضارب المصالح سواء الاقتصادية أو الثقافية والاجتماعية. الخ، كل هذا من شأنه خلق بيئة تفاعلية مختلة النظام مما يؤدي في الغالب لظهور اختلافات وشجارات تنتهي بتبادل الشتائم والتهديدات.

جدول رقم (42): يبين مدى تخوف أفراد العينة من فضح خصوصياتهم بدلالة تفضيل حياتهم الخاصة مقابل عدم المتابعة القضائية للمجرمين عبر الفايسبوك.

		حياتي الخاصة أهم من متابعة المعتدين قضائيا؟				المجموع	
		نعم		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%
عادة لا أبلغ عمن أساء إلى عبر الفايسبوك لأني أخاف من فضح خصوصياتي؟	نعم	497	61.4 %	265	88.3 %	762	68.7%
	لا	312	38.6 %	35	11.7 %	347	%31.3
المجموع		809	72.9 %	300	27.1 %	1109	%100

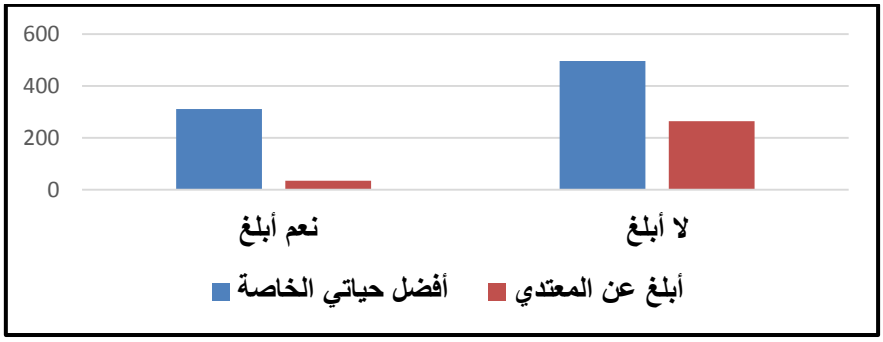

شكل رقم(48): أعمدة بيانية تمثل مدى خوف أفراد العينة من فضح خصوصياتهم بدلالة تفضيل حياتهم الخاصة مقابل عدم المتابعة القضائية للمجرمين عبر الفايسبوك.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 68.7% من مجموع أفراد العينة لا يبلغون عمن يسيء إليهم عبر موقع فايسبوك خوفا من فضح الخصوصيات، حيث تقابلها نسبة 88.3% من مجموع أفراد العينة الذين هم ضد تفضيل الخصوصية على متابعة المعتدين عبر موقع فايسبوك قضائيا، تليها نسبة 61.4% من مجموع أفراد العينة الذين فضلوا الخصوصية على متابعة المعتدين عبر موقع فايسبوك قضائيا.

في حين أن نسبة 31.3% من مجموع أفراد العينة أبدوا موافقتهم على التبليغ عمن يسيء إليهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 38.6% من مجموع أفراد العينة الذين فضلوا الخصوصية على متابعة المعتدين عبر موقع فايسبوك قضائيا. تليها نسبة 11.7% من مجموع أفراد العينة الذين هم ضد تفضيل الخصوصية على متابعة المعتدين عبر موقع فايسبوك قضائيا.

تظهر القراءة الإحصائية للجدول اعلا مدى تفضيل المبحوثين لحياتهم الشخصية مقابل التبليغ عن المجرمين عبر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك، ويعود هذا في الأساس أولا لما ذكرناه في التحليل السسيولوجي في الصفحة السابقة، إضافة لذلك فإن من أهم المسببات احجام الأفراد التبليغ عن المجرمين هو أن الجريمة الإلكترونية تعتبر من الطابوهات وأي مساس أو معالجة لهذا النوع من الجرائم من شأنه كشف الحياة الخاصة للضحايا، وهذا ما يعد خطا أحمر في مجتمعاتنا ذات الطابع المحافظ بشكل ما.

جدول رقم (43): يبين مدى تفضيل أفراد العينة لحياتهم الخاصة على متابعة المعتدين قضائيا بدلالة عدم التبليغ خوفا من العواقب.

		لا أبلغ عمن أساء إلى عبر موقع فايسبوك، فقد يكون لذلك البلاغ عواقب وخيمة علي؟										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حياتي الخاصة أهم من متابعة المعتدين قضائيا؟	نعم	08	66.7 %	261	56.9 %	268	77.5 %	208	91.6 %	64	98.5 %	809	72.9 %
	لا	04	33.3 %	198	43.1 %	78	22.5 %	19	8.4 %	01	1.5%	300	27.1 %
المجموع		12	1.1 %	459	41.4 %	346	31.2 %	227	20.5 %	65	5.9%	1109	100 %

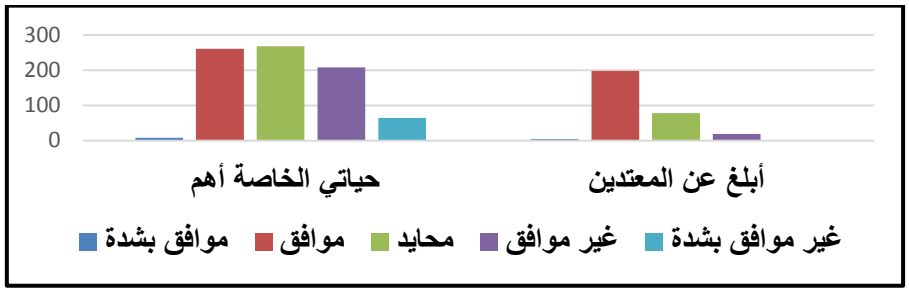

شكل رقم(49): أعمدة بيانية مدى تفضيل أفراد العينة لحياتهم الخاصة على متابعة المعتدين قضائيا بدلالة عدم التبليغ خوفا من العواقب.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 72.9% من مجموع أفراد العينة يفضلون حياتهم الخاصة على متابعة المعتدين عبر موقع فايسبوك قضائيا، حيث تقابلها نسبة 98.5% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا عدم وافقتهم بشدة على أن للتبليغ على المعتدين عبر موقع فايسبوك عواقب وخيمة، تليها نسبة 91.6% من مجموع افراد العينة الذين ابدوا عدم موافقتهم على أن للتبليغ على المعتدين عبر موقع فايسبوك عواقب وخيمة، تليها نسبة 77.5% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في أن للتبليغ على المعتدين عبر موقع فايسبوك له عواقب وخيمة، تليها نسبة 66.7% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على أن للتبليغ على المعتدين عبر موقع فايسبوك له عواقب وخيمة، وأخيرا نسبة 56.9% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم على أن للتبليغ على المعتدين عبر موقع فايسبوك له عواقب وخيمة.

في حين أن نسبة 27.1% من مجموع أفراد العينة يفضلون حياتهم الخاصة على متابعة المعتدين عبر موقع فايسبوك قضائيا، حيث تقابلها نسبة 43.1% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن للتبليغ على المعتدين عبر موقع فايسبوك عواقب وخيمة، تليها نسبة 33.3% من مجموع افراد العينة الذين ابدوا موافقتهم بشدة على أن للتبليغ على المعتدين عبر موقع فايسبوك عواقب وخيمة، تليها نسبة 22.5% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في أن للتبليغ على المعتدين عبر موقع فايسبوك له عواقب وخيمة، تليها نسبة 8.4% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على أن للتبليغ على

المعتدين عبر موقع فايسبوك له عواقب وخيمة، وأخيرا نسبة 1.5% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على أن للتبليغ على المعتدين عبر موقع فايسبوك له عواقب وخيمة.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يظهر جليا مدى تفضيل المبحوثين لحياتهم الخاصة وتخوفهم من تبعات متابعة المجرمين قضائيا، ويرجع هذا لما ذكرناه في التحليل السابق (أنظر تحليل الجدولين السابقين 28/29).

جدول رقم (44): يبين علاقة ردة فعل أفراد العينة اتجاه الجريمة الإلكترونية الواقعة ضدهم مع تفضيل معالجتها بتبليغ الجهات المعنية.

		أفضل معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها؟										المجموع	
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيف تكون ردة فعلك اتجاه من يسيئون اليك في الفيسبوك؟	أتجاهل الأمر وأكتمه	25	39.1 %	47	34.1 %	173	52.6 %	265	56.3 %	75	70.1 %	585	52.8 %
	أبلغ الشرطة أو الجهات المعنية	23	35.9 %	57	41.3 %	50	15.2 %	57	12.1 %	08	%7.5	195	17.6 %
	أكتفي بإخبار أحدهم	14	21.9 %	33	23.9 %	100	30.4 %	136	28.9 %	22	20.6 %	305	27.5 %
	غير ذلك	2	3.1 %	01	0.7 %	06	1.8 %	13	2.8 %	02	%1.9	24	%2.2
المجموع		64	5.8 %	138	12.4 %	329	29.7 %	471	42.5 %	107	9.6 %	1109	100 %

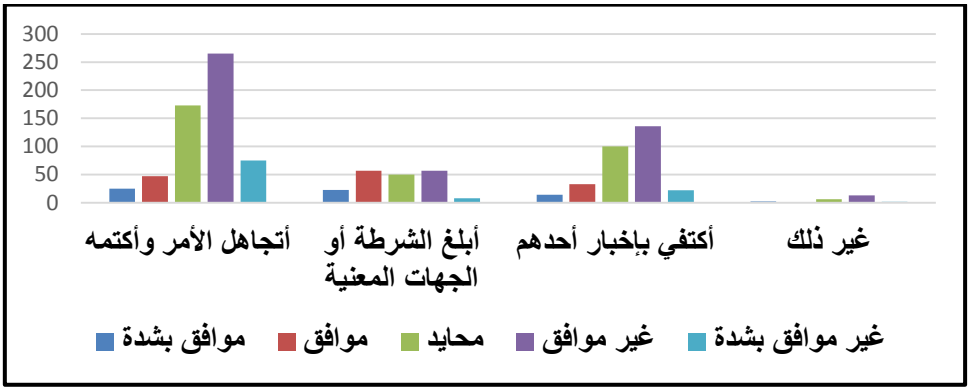

شكل رقم(50): أعمدة بيانية تمثل علاقة ردة فعل أفراد العينة اتجاه الجريمة الإلكترونية الواقعة ضدهم مع تفضيل معالجتها بتبليغ الجهات المعنية.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 52.8% من مجموع أفراد كان رد فعلهم تجاهل الأمر وكتمانه اتجاه من يسيئون اليهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 70.1% من مجموع افراد العينة الذين أبدوا عدم وافقتهم بشدة على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، تليها نسبة 56.3% من مجموع افراد العينة الذين ابدوا عدم موافقتهم على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، تليها نسبة 52.6% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، تليها نسبة 39.1% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، وأخيرا نسبة 34.1% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها؛

في حين نجد أن نسبة 27.5% من مجموع أفراد كان رد فعلهم الاكتفاء بإخبار أحد ما اتجاه من يسيئون اليهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 30.4% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، تليها نسبة 28.9% من مجموع افراد العينة الذين ابدوا عدم موافقتهم على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر

عليها، تليها نسبة 23.9% من مجموع أفراد العينة الذين ابدوا موافقتهم على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، تليها نسبة 21.9% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، وأخيرا نسبة 20.6% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها؛

كما نجد نسبة 17.6% من مجموع أفراد كان رد فعلهم تبليغ الشرطة أو الجهات المعنية اتجاه من يسيئون اليهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 41.3% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، تليها نسبة 35.9% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، تليها نسبة 15.2% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، تليها نسبة 12.1% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، وأخيرا نسبة 7.5% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها؛

وأخيرا نجد نسبة 2.2% من مجموع أفراد كان رد فعلهم يتمثل أساسا في الحظر اتجاه من يسيئون اليهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 3.1% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم بشدة على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، تليها نسبة 2.8% من مجموع افراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، تليها

نسبة 1.9% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن عدم موافقتهم بشدة على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، تليها نسبة 1.8% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن حيادهم في معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها، وأخيرا نسبة 0.7% من مجموع أفراد العينة الذين عبروا عن موافقتهم على معالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها.

على ضوء القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يظهر جليا مدى اجماع المبحوثين على رفضهم القاطع لاختيار الحل القضائي لمتابعة المعتدين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا إضافة لما ذكرناه سابقا دليل على عدم ثقة الأفراد في الجهاز القضائي خاصة إذا تعلق الأمر بالجرائم الإلكترونية، كما أن مسألة الخصوصية تعد سببا قويا لنفور الافراد من التبليغ عن المعتدين وتفضيلهم لحل المسالة بعيدا عن القضاء الذي من شانه فضح جانب من الخصوصية.

جدول رقم (45): يبين ردة فعل أفراد العينة اتجاه الجريمة الإلكترونية الواقعة ضدهم بدلالة أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر لا يستدعي تبليغ الجهات المعنية.

		مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر يستدعي تبليغ الجهات المعنية؟						المجموع
		نعم		أحيانا		لا		
		ك	%	ك	%	ك	%	%
كيف تكون ردة فعلك اتجاه من يسيئون اليك عبر موقع فايسبوك؟	أتجاهل الأمر وأكتمه	109	9.8%	257	23.2%	219	19.7%	52.8%
	أبلغ الشرطة أو الجهات المعنية	21	1.9%	47	%4.2	127	%11.5	%17.6
	أكتفي بإخبار أحدهم	45	4.1%	137	%12.4	123	%11.1	27.5%
	غير ذلك	06	0.5%	12	1.1%	06	0.5%	%2.2
المجموع		181	%16.3	453	%40.8	475	%42.8	%100

الشكل رقم (51): أعمدة بيانية تمثل ردة فعل أفراد العينة اتجاه الجريمة الإلكترونية الواقعة ضدهم بدلالة أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر لا يستدعي تبليغ الجهات المعنية.

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة 52.8% من مجموع أفراد كان رد فعلهم تجاهل الأمر وكتمانه اتجاه من يسيئون اليهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 23.2% من مجموع افراد العينة يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر يمكن ألا يستدعي تدخل الجهات المعنية، تليها نسبة 19.7% من مجموع أفراد العينة الذين يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر يستدعي تدخل الجهات المعنية، وأخيرا نسبة 9.8% من مجموع أفراد العينة يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر لا يستدعي تدخل الجهات المعنية؛

في حين أن نسبة 27.5% من مجموع أفراد كان رد فعلهم اخبار أحد ما عمن يسيئون إليهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 12.4% من مجموع افراد العينة يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر يمكن ألا يستدعي تدخل الجهات المعنية، تليها نسبة 11.1% من مجموع أفراد العينة الذين يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر يستدعي تدخل الجهات المعنية، وأخيرا نسبة 4.1% من مجموع أفراد العينة يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر لا يستدعي تدخل الجهات المعنية؛

كما نجد أن نسبة 17.6% من مجموع أفراد كان رد فعلهم ابلاغ الشرطة أو الجهات المعنية عمن يسيئون إليهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 11.5% من مجموع افراد

العينة يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر يستدعي تدخل الجهات المعنية، تليها نسبة 4.2% من مجموع أفراد العينة الذين يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر يمكن ألا يستدعي تدخل الجهات المعنية، وأخيرا نسبة 1.9% من مجموع أفراد العينة يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر لا يستدعي تدخل الجهات المعنية؛

وأخيرا نجد أن نسبة 2.2% من مجموع أفراد كان رد فعلهم تتمثل أساسا في حظر من يسيئون إليهم عبر موقع فايسبوك، حيث تقابلها نسبة 1.1% من مجموع افراد العينة يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر يمكن ألا يستدعي تدخل الجهات المعنية، تليها نسبة 0.5% من مجموع أفراد العينة الذين يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك لا أمر يستدعي تدخل الجهات المعنية، وأخيرا نسبة 0.5% من مجموع أفراد العينة يرون أن مسألة الاعتداء عبر موقع فايسبوك أمر يستدعي تدخل الجهات المعنية.

نرى من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاء مدى تفضيل المبحوثين لحل الاعتداءات عبر موقع فايسبوك بالتجاهل والكتمان وبعيدا عن القضاء، ويرجع هذا بالأساس لعدة أسباب منها نقص الوعي لدى الأفراد الذين يرون أن مسالة الاعتداء عبر مواقع التواصل أمر لا يستدعي تدخل الجهات الأمنية والقضائية، إضافة لضعف جهاز الضبط وعدم احترافيته في مثل هذا النوع من الجرائم (الجرائم المستحدثة)، كما أن مسألة التحفظ والخوف من كشف الخصوصيات لها دور كبير في عزوف الأفراد عن التبليغ ومتابعة المجرمين قضائيا.

سنحاول في الآتي عرض نتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء كل من فرضيات الدراسة والدراسات السابقة وكذا في ضوء النظرية المعتمدة في المقاربة السيسيولوجية.

2.5.مناقشة وتفسير النتائج بالفرضيات:

فيما يلي مناقشة وتفسير نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات المطروحة سابقا، حيث سنناقش كل فرضية على حدى، مبرزين في ذلك مدى تحقق الفرضية من عدمها.

5-2-1-مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى القائلة: تتخذ الجرائم الكترونية المنتشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أشكالا عديدة، تتمثل أساسا في (الاحتيال والابتزاز، التشهير، القرصنة، السب والشتم، وارسال محتوى غير لائق).

من خلال عشرين حالة (20) المعروضة، ومن خلال النتائج المدونة في الجداول (07، 08، 09، 10، 11، 12، 13، 14، 15) على التوالي نستنتج الآتي:

- عدد كبير من أفراد العينة تعرضوا للاعتداء والمضايقة من طرف الآخرين عبر الفايسبوك.
- انتشار كبير للجريمة الإلكترونية عبر موقع فايسبوك حسب أراء أفراد العينة المدروسة.
- تتمثل أهم الجرائم المنتشرة عبر الفايسبوك في **الاحتيال والابتزاز، التشهير، القرصنة(السرقة الاكترونية)، السب والشتم إضافة الى ارسال محتوى غير مرغوب فيه.**

ومنه يمكننا القول أن الفرضية الأولى القائلة: تتمثل أهم الجرائم الإلكترونية المرتكبة عبر الفايسبوك في السب والشتم، التشهير والابتزاز والاحتيال، قرصنة الحسابات، قد تحققت.

5-2-2-مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثانية القائلة: لطبيعة وخصاص الجرائم الإلكترونية أثر كبير في مدى انتشارها وصعوبة الكشف عنها.

من خلال تحليل الحالات العشرين (20) المدروسة أعلاه، ومن خلال النتائج المدونة في الجداول (16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25) على التوالي نستنتج الآتي:

– سهولة الوصول لمعلومات المستخدمين في موقع فايسبوك يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية داخله.

– اتساع رقعة الفضاء الافتراضي داخل مواقع التواصل الاجتماعي يساهم في انتشار الجريمة الإلكترونية ويعطى الأمان لمرتكبيها.

– عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها.

– عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.

– أجهزة الأمن حاليا غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

ومنه يمكننا القول أن الفرضية الثانية القائلة: لطبيعة وخصاص الجرائم الإلكترونية أثر كبير في مدى انتشارها وصعوبة الكشف عنها، قد تحققت.

5-2-3-مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثالثة القائلة: يلعب سلوك الضحايا عبر مواقع التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في ارتكاب الجريمة ضدهم.

من خلال تحليل الحالات العشرين المدرسة أعلاه، ومن خلال النتائج المدونة في الجداول (من21 إلى 45) على التوالي نستنتج الآتي:

– معظم المبحوثين ينشرون معلوماتهم الخاصة عبر الفايسبوك.

– اهتمام أفراد العينة بمبادئ الحماية ضعيف في استخدام موقع فايسبوك.

– الكثير من أفراد العينة تعرض للضرر جراء نشر المعلومات الخاصة بهم عبر الفايسبوك.

– معظم أفراد العينة يتعرضون للضرر أكثر من أشخاص ليس لهم معرفة سابقة بهم.

– تفضيل أفراد العينة لحياتهم الخاصة مقابل عدم المتابعة القضائية للمعتدين عبر الفايسبوك.

– تخوف أفراد العينة من تبعات التبليغ عن المجرمين عبر الفايسبوك.

– التجاهل والكتمان هو ردة الفعل الغالبة لأفراد العينة على من يسيئون لهم عبر الفايسبوك.

ومنه يمكننا القول أن الفرضية الثالثة القائلة: يلعب سلوك الضحايا عبر مواقع التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في ارتكاب الجريمة ضدهم، قد تحققت.

3.5.مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

من خلال عرض بعض الدراسات السابقة لموضوع الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وكذا عرض نتائج بحثنا هذا يظهر جليا مدى تفاقم هاته الظاهرة وخطورتها على المجتمعات الحديثة وتجلى ذلك في معظم نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة "قيس أمين الفقهاء " بعنوان " دور شبكات التواصل الاجتماعي في الترويج للفكر المتطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية" حيث تشير نتائج دراسته أن أكثر شبكات التواصل الاجتماعي انتشارا في العالم هو الفايسبوك بنسبة بلغت(80.4%) من إجابات العينة وهذا ما يعزز اختيارنا لموقع الفايسبوك لكونه أشهر المواقع، كما وجد أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يساهم في نشر الاشاعات والفكر المتطرف وكل هذا من عوامل ظهور الجريمة وبتالي ظهور ضحايا الجريمة وهذا يتوافق مع التوجه العام لبحثنا، ومن جهة أخرى في دراسة الباحث "فهد بن على الطيار " بعنوان "شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى– تويتر نموذجاً– دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الملك سعود" يرى أن لمواقع التواصل الاجتماعي تأثير كبير على سلوك الشباب وعلى القيم والمفاهيم والثقافة والهوية المحلية، وكذلك الهوية الدينية وما يرتبط بها من قيم وعادات وسلوكيات؛ وهذا ما يتوافق مع بحثنا حيث أن ضحايا الجريمة الإلكترونية هي نتيجة مباشرة لانحراف سلوكي لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وفي نفس السياق تتوافق مع نتائج دراسة الباحثة "هويدا مصطفى بشير بابكر" في دراستها بعنوان " مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتنشئة الأطفال الجانحين"، حيث أن مواقع التواصل الاجتماعي تساهم في انهيار الضوابط الاجتماعية التقليدية كالدين والقيم، وابعاد الاطفال عن تكوين علاقات اجتماعية بناءه في المجتمع، وتقليص العلاقات الوالدية، وزيادة تأثير العالم الغربي على فكر الاطفال وتزايد معدلات الجريمة وانتشارها بوسائل الاتصال مما سبب تزايد النزعة العدوانية والجنسية لدى الاطفال وبتالي يؤدي بالطفل لعدم الاحساس الانساني وتأثر اخلاقياته كل هذا من شأنه تكوين مجرمين مستقبليين من منطلق

"منحرف اليوم مجرم في الغد" وبطبيعة الحال وراء كل مجرم ضحية أو ضحايا، وكل هذا يتوافق مع نتائج فرضيتنا الاولى التي تثبت وجود علاقة اولية أو سابقة للمجرم بالضحية قبل ارتكاب الجرم ضده داخل الفضاء الافتراضي، وأخيرا أتت دراسة الباحث "طاسو بوني فلرو Tasso Boni Florent"بعنوان" الجريمة الالكترونية في بينين: دراسة سوسيولوجية تستند الى الاستخدامات الذكية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال" حيث توصل الباحث لعدة نتائج أهمها أن 80% من المنحرفين الالكترونيين من جنس الذكور، وأغلبهم يمارسون هذا الإجرام من مقاهي الانترنت – نسبة 55 %من المبحوثين يرون أن الذين يمارسون الإجرام الالكتروني هم الذين يملون إلى الربح بأدنى مجهود وهم من المتعطشين لتحقيق مكاسب سهلة، كما أنهم ينسبون هذا الإجرام إلى الرسوب المدرسي لدى الشباب.

– 10%من المواطنين يرون أن هذا النوع من المجرمين هم "لصوص الويب" و35%من المبحوثين يعتبرنهم "منحرفين معاصرين" فهم اختاروا لأنفسهم نوع أخر من الاجرام وطوروه بتطور التكنولوجيا.

– لتحقيق أغراضهم، يلجئ مجرمو الانترنت في بعض الأحيان إلى ممارسات غامضة؛ كل هذا من شأنه تعزيز ظهور ضحايا للجريمة الإلكترونية بشكل كبير ما يثبت بلا شك أن نتائج هاته الدراسة تتوافق مع نتائج دراستنا وتعززها.

أخيرا وكما سبق وأشرنا إليه سابقا في التعقيب عن الدراسات السابقة وبصفة عامة فإن معظم الدراسات تناولت أثر مواقع التواصل الاجتماعي من زوايا متعددة غير أنها لم تتناول موضوع الجريمة الالكترونية بل اكتفت بالإشارة اليه كأحد سلبيات الاستخدام، إضافة لذلك فإنه وحتى الدراسات السابقة التي كان موضوعها الجريمة الالكترونية قد اهتمت فقط بالجريمة والجاني وأهملت بشكل كبير الضحايا في ذلك النوع من الجرائم.

4.5.مناقشة النتائج في ضوء النظرية اللامعيارية:

من منطلق ما رآه رائد نظرية الانوميا ايمل دوركهايم أن السلوك الاجرامي هو نتاج اجتماعي محض حتى وان فُعل من طرف الافراد الذين هم في الأصل يمثلون المجتمع، فإن الجريمة الإلكترونية هي أيضا نتاج اجتماعي بامتياز، فهي ضريبة التكنولوجيا التي وصل إليها المجتمع المعاصر، وهي نتيجة التغير الاجتماعي السريع الذي أربك المؤسسات الاجتماعية المعاصرة، كل هذا من شأنه أن يعبر عن حالة من اللامعيارية في أشكالها الثلاثة التي أشار إليها " دوركهايم" (اقتصادية، أسرية، تقسيم العمل)، حيث أن شق كبير الجرائم الإلكترونية كانت لأسباب اقتصادية سيما وأن محل الجريمة هو فضاء افتراضي ومجتمع كامل يتفاعل داخله وتتداخل مصالحه، ومثال ذلك في دراستنا هو جريمة الابتزاز التي تمثل نوعا من أنواع الجرائم المنتشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أما عن اللامعيارية الأسرية فتحملنا للحديث عن واقع التنشئة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، حيث تقلص دور الأسرة ودخلت وسائل جديدة واخذت حصة كبيرة من حجم التنشئة الاجتماعية، ومثال ذلك مختلف الجرائم لا أخلاقية المنتشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي كالسب والشتم، والأكثر من ذلك هو عدم تنشئة الأفراد على كيفية التعامل مع هذا النوع من الجرائم، فمن السهل جدا في مجتمعاتنا المعاصرة أن تشغل جهاز التلفاز لتتفرج على حصة تليفزيونية تعرض كوارث اجتماعية عن جرائم الكترونية تفاقمت بسبب سكوت الضحايا عنها وعدم التبليغ عنها خوفا من الفضيحة، ونرى في النمط الثالث من اللامعيارية في تقسيم العمل الذي هو بدوره يمثل أحد أسباب ظهور وتفاقم الجرائم الإلكترونية، ويرجع ذلك أساسا لعدم قدرة المجتمع في احتواء مشاكله من خلال جعل الرجل المناسب في المكان المناسب، حيث لا يختلف اثنان على أن الجريمة الإلكترونية تمثل حاليا تحديا كبيرا وصعبا خاصة على المجتمعات المتخلفة، فتجد مثلا جهاز أمن احدى الدول اضعف بكثير من المجرمين في مجال الإلكترونية، بيد أن دول عديدة في العالم المتطور توظف خبراء ومختصين (هكر) في ذلك المجال لمكافحة ذلك النوع من الجرائم، وفي نفس

السياق فإن عملية التغير السريعة في المجتمعات اسفرت عن صعوبات اجتماعية رئيسية تسببت في آثار واضطراب أساليب الحياة التقليدية، مما ساهم بشكل مباشر في ظهور فوضى مؤسساتية جعلت النظم الاجتماعية غير قادرة على التحكم في الأفراد، وما الجريمة الإلكترونية إلا مثال على ذلك العجز وحالة من حالات الأنوميا الاجتماعية المعاصرة، كما لا يمكننا اغفال جهود الرائد الثاني للنظرية "روبيرت ميرتون" الذي أعطى النظرية منحى جديد من خلال تركيزه على الشكل الأخير من لامعيارية دوركهايم (أنوميا تقسيم العمل)، حيث يشير لذلك التباين بين الأهداف المنشودة من طرف أفراد المجتمع وكذا الوسائل المستعملة لتحقيق تلك الأهداف، وهنا يكمن الخلل الذي سيدي غالبا لظهور الأنماط الخمسة للانحراف التي حددها ميرتون في نظريته، حيث أن الامتثالين الذين يسعون للأهداف الثقافية من خلال الوسائل المقبولة اجتماعيًا يمثلون الفئة المغلوب عليها اجتماعيا وهم أقل الانماط عرضة للانحراف وهم قد يمثلون في مجال الجرائم الالكترونية دور الضحايا الذين يقعون في شرك الأنماط الاجرامية الاخرى؛ الابتكاريون هم الذين يستخدمون وسائل غير مشروعة اجتماعيا أو غير التقليدية لتحصيل الأهداف المقبولة ثقافيًا، ومثال ذلك المخترقون والهاكرز الذين يسعون لتحقيق الربح الاقتصادي بطرق غير تقليدية من خلال استعمال الفضاء الالكتروني؛ أما الطقوسيون فيستخدمون نفس الوسائل المقبولة اجتماعيًا لتحقيق أهداف أقل مراوغةً، ويعني ذلك أنهم يكتفون بهامش أهداف أقل وطموح بسيط، وهذه الفئة مثل الفئة الاولى (الامتثاليون) أقل عرضة للانحراف، لكنهم طبعا سيكونون ضمن نطاق ضحايا الفئات الاجرامية الأخرى؛ الانسحابيون هم من يرفض كلٍّ من الأهداف الثقافية ووسائل تحقيقها، هذا النمط قد يؤثر سلبا في تفاقم ظاهرة الاجرام الإلكتروني خاصة إذا كانوا يشغلون مناصب حساسة كجهاز الأمن، حيث أن هاته الفئة لا تصلح لعمل الضبط في المجتمع فتكون سببا للفوضى والتسيب الذي يزيد من حدة العمل الاجرامي بصفة عامة والجرائم الالكترونية بصفة خاصة؛ المتمردون وهم من يرفض الأهداف والوسائل المنصوص عليها لتحقيقها، ثم يحاولون العمل على

استبدالهما، وهذا النوع هو الأكثر عرضة لنهج السلوك الانحرافي فهم يضربون نظم الضبط عرض الحائط، كما ان لهم اهداف غير تقليدية، ففي الغالب ينتمي أخطر مجرمي النت لهذا النمط، حيث أن جرائمهم تتعدى حدود الجرائم التقليدية وتتخطى الحيز الجغرافي للمجتمع (جرائم عابرة للحدود)، ومثال ذلك في دراستنا من يمارسون عمليات الابتزاز الكبيرة والسطو الالكتروني على البنوك العالمية وتحويل الحسابات البنكية.

5.5.الاستنتاج العام:

من خلال العرض التسلسلي لحيثيات دراستنا بعنوان " الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي –الفايسبوك أنموذجا–، وكذا من تطبيق المنهج الوصفي لدراسة الظاهرة المنشودة، ومن خلال شقي الدراسة النظري والتطبيقي؛ وجمع البيانات تحليلها ومناقشتها تم التوصل لجملة من النتائج حول الظاهرة المدرسة نذكر أهمها في النقاط الآتية:

– الذكور هم الفئة الأكثر تفاعلا في مواقع التواصل الاجتماعي، بدليل أننا طبقنا استبانة الكترونية تم نشرها عشوائيا في الموقع فكان الذكور الفئة الأكثر اجابة عنها.

– الفئة السنية من 20الى 40 سنة هي الفئة الأكثر تفاعلا في مواقع التواصل الاجتماعي وهذا طبعا أحد مميزات المجتمع المحلي.

– الكثير من المستخدمين يتعرضون للضرر داخل مواقع التواصل الاجتماعي.

– الجريمة الإلكترونية منتشرة بصفة كبيرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي حسب آراء العينة.

– الاحتيال والابتزاز، التشهير، القرصنة، السب والشتم، وارسال محتوى غير لائق، هي أهم الجرائم الإلكترونية المنتشرة عبر مواقع التواصل.

– عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها.

– عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها.

– أجهزة الأمن حاليا غير قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية.

– معظم الأفراد ينشرون معلوماتهم الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي اهتمامهم ضعيف بمبادئ الحماية الإلكترونية.

– معظم الضرر الذي يتلقاه ضحايا الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي يكون من طرف أشخاص غرباء.

– معظم ضحايا الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي يفضلون خصوصياتهم على التبليغ عن المجرمين.

– التستر على الجرائم الإلكترونية هو السلوك الغالب لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

مما سبق يتبين لنا جليا مدى تفاقم وخطورة الظاهرة المدروسة المتمثلة في الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تم استنتاج أن هذا النوع من الجرائم واسعة الانتشار بالنظر لطبيعتها التي تختلف اختلافا كليا عن الجريمة التقليدية، حيث انها جريمة مائعة صعبة الاثبات وصعبة التحقيق، كما أن أهم مسبباتها يتمثل خصائصها وطبيعتها، حيث أنها جريمة بطابع عالمي عابرة للحدود، ولا تترك أثر مادي خلفها، كل هذا أضعف التدابير المانعة لها، وكذا عدم الاحتياط الكافي للأفراد من الوقوع ضحية لها، وفوق هذا يتسترون على مرتكبيها بعد وقوعها؛ لذلك وجب علينا جميعا وكل في مجاله دق ناقوس الخطر ضد هذا النوع المستحدث من الجرائم حيث ارتأينا كباحث في تخصص سيسيولوجيا الاجرام تقديم هذه الدراسة الوصفية التي درست الظاهرة من زاوية معينة سعينا من خلالها لجمع اكبر قدر ممكن من المعلومات حولها وذلك لتحليل اكثر لها وعزلها وايجاد حلول لها؛ وفي الأخير نضع بين أيديكم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي نراها مناسبة للحد من الظاهرة.

الخاتمة:

من خلال كل ما سبق يمكننا القول أن الجريمة الإلكترونية كظاهرة اجتماعية أصبحت تمثل وجها جديدا للإجرام، نتيجة التحول الكبير للحياة الاجتماعية من الواقع الملموس إلى الواقع الافتراضي، حيث أصبح العالم الإلكتروني مرتبطا ارتباطا وثيقا بمصالح الأفراد وحياتهم اليومية، وتعد مواقع التواصل الاجتماعي الفضاء الأكثر تفاعلية في هذا المجال، مما جعلها حقلا خصبا لتنامي وانتشار الجرائم الإلكترونية بمختلف أشكالها، هاته الجرائم في الغالب هي جرائم تقليدية تم تحويرها وتكييفها حسب فضا ارتكابها، فمثلا جريمة السرقة التي هي في الأصل جريمة تقليدية شائعة، انتقلت من شكلها الواقعي إلى شكل آخر افتراضي، وقس على ذلك الأشكال الأخرى، والتي وجدنا أن أكثر أشكالها انتشارا عبر مواقع التواصل الاجتماعي عامة وموقع الفايسبوك خاصة؛ جريمة السب والشتم ، جريمة النصب والاحتيال، جريمة القرصنة أو سرقة البيانات، وجريمة انتحال الهوية والتزوير، كل هاته الأشكال وغيرها ساهمت مميزات الجريمة الإلكترونية في انتشارها وعدم التحكم فيها لصعوبة الكشف عنها وعن مرتكبيها، فالجريمة الإلكترونية تختلف تماما عن نظيرتها التقليدية التي لها محل مقيد ومجال جغرافي محسور، كما يساهم الضحايا أنفسهم في ارتكاب الجرم ضدهم من خلال عدم أخذ الاحتياطات اللازمة في استخدام الفضاء الافتراضي، وكذا منح الجاني معلومات كافية تمكنه من ارتكاب الجريمة ضدهم، وما نؤكد عنه كباحثين في المجال أن ظاهرة الجريمة الإلكترونية ظاهرة بالغة التعقيد، تتطلب تضافر جهود دولية وآليات ووسائل ضخمة للحد من انتشارها، فسن القوانين لا يكفي وحده لردع مرتكبيها، بل أن القانون بكل مقوماته ومستخدميه، يبقى قاصر وعاجز عن مواجهة بعض المجرمين المحترفين، الذين يواكبون التكنولوجيات الحديثة ويستغلون ثغراتها، ويجيدون التخفي عن كل مراقبة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- قائمة المصادر:

- القرآن الكريم.
- قانون العقوبات الجزئري، إصدار سنة 2012.

2- قائمة الكتب:

1) أحمد الدوي، إبراهيم. شبكات التواصل الاجتماعي. المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر: مركز البحوث والمعلومات، د.ت.
2) اسحق حنين، جورج. دراسة عن الجرائم المعلوماتية والالكترونية عبر شبكة الأنترنت وسبل مواجهتها. مصر: الادارة العامة المركزية للمعلومات الاحصائية، 2010.
3) إسماعيل علي دفع، محمد. جرائم المعلوماتية. السعودية: شركة نادي المحامين المحدودة، د.ت.
4) امين احمد الشوابكة، محمد. جرائم الحاسوب والانترنت؛ الجريمة المعلوماتية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.
5) بن سالم البادي سعيد، وآخرون. الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها. سلطنة عمان: مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة نزوى، 2016.
6) بن سعيد الغافري، حسن. التحقيق وجمع الأدلة في الجرائم المتعلقة بشبكة الأنترنت. مصر: الاتحاد العربي للتحكيم الالكتروني، 2017.
7) بن عبد الله النوح، مساعد. مبادئ البحث التربوي. ط1. الرياض: كلية المعلمين بالرياض، 2004.
8) بن عبد الله عسيري، على. الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للأنترنت. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004.

9) بن عبد الله على المنشاري، محمد. جرائم الأنترنت في المجتمع السعودي. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2003.

10) بن على بن عبد الله الشيخي، حسن. اللامعيارية (الأنومي) ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في مدينة الرياض. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2003.

11) بن علي بن محمود الجرجاوي، زياد. القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان. ط2. غزة: مطبعة أبناء الجراح، 2010.

12) بن نصير محمد السرحاتي، محمد: مهارات التحقيق الجنائي الفني في جرائم الحاسوب والانترنت. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.

13) بن ورقلة، نادية. دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي. الجزائر: جامعة الجلفة، د.ت.

14) توفيق أحمد، جمال. أهم الجرائم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها. مصر: أكاديمية الشرطة، 2010.

15) توفيق أحمد، جمال. أهم الجرئم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها. مصر: أكاديمية الشرطة، 2010.

16) جابر سيد وخالد، أشر، بن عبد الله الشافي. حماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة انتهاك الخصوصية في موقع فيس بوك دراسة مقارنة في ضوء النظام السعودي. السعودية: عمادة البحث العلمي مركز بحوث العلوم الإنسانية والادارية، جامعة المجمعة، 2014.

17) حجازي، محمد. جرائم الحسابات والانترنت (الجرائم المعلوماتية). مصر: المركز المصري للملكية الفكرية، 2005.

18) حسني، عوض. أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب تجربة مجلس شبابي علار أنموذجا. فلسطين: جامعة القدس المفتوحة،2011.

19) حسين آل حجراف القحطاني، عبد الله. تطوير مهارات التحقيق الجنائي في مواجهة الجرائم المعلوماتية (دراسة تطبيقه على محققين في هيئة التحقيق والادعاء العام بمديمة الرياض). الرياض: جامعة نايف للعوم الأمنية، 2013.

20) حسين عقيل، عقيل. فلسفة مناهج البحث العلميي. مصر: مكتبة مدبولي، 1999.

21) سامي آل معجون، خلود. مكافحة جرائم المخدرات في النظام الاسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991.

22) سعدون مصطفى، سمير، وآخرون . الجريمة الإلكترونية عبر الانترنيت أثرها وسبل مواجهتها. الرياض: د.ت.

23) سعيد عبد المجيد وممدوح، محمد. عبد الواحد الحيطي. شبكات التواصل الاجتماعي والثقافة السياسية للشباب الجامعي دراسة ميدانية. مصر: 2012.

24) سليمان الزغاليل، أحمد. الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية علوم الأدلة الجنائية، 1999.

25) عبد الحافظ الشيخلي، عبد القادر. التشريعات العربية لمواجهة جرائم الاحتيال المعاصرة، 2005.

26) عبد الرحمن العتيبي، عزيزة. أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الاسترالية.2010.

27) عبد المعطي، عبد الباسط. اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. الكويت: عالم المعرفة، 1998.

28) علي قطب، محمد. الجرائم المعلوماتية وطرق مواجهتها. السعودية: الأكاديمية الملكية للشرطة، د.ت.

29) عمار زكرياء، أحمد. الدليل الرقمي والتحقيق في الجرائم الإلكترونية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية علوم الأدلة الجنائية، 2008.

30) عويجان، ندى وآخرون. سلامة الأطفال على الإنترنت– دراسة وطنية حول تأثير الإنترنت على الأطفال في لبنان. لبنان : المركز التربوي للبحوث والإنماء،2011.

31) فاطمة، عوض صابر ومرفت على خفاجة. أسس ومبادئ البحث العلمي. ط1. الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية 2002، ص190–191.

32) فتحي عيد، محمد. الانترنت ودورة في انتشار المخدرات. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003.

33) كولير، آن ولاري، ماجد. دليل أولياء الأمور لاستخدام موقع الفيس بوك Facebook. تر: وزارة الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات المصرية. مصر : وزارة الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات المصرية، دت.

34) لصلج، عائشة. العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية قراءة في بعض صور العنف عبر الفيسبوك. المملكة المغربية: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2016.

35) لوري، آندروز. أعرف من أنت ورأيت ماذا فعلت – مواقع التواصل الاجتماعي وفقدان الخصوصية، ط1، تر: شادي رواشدة. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2015.

36) محمد، حجازي. جرائم الحاسب (الجرائم المعلوماتية). مصر: المركز المصري للمكية الفكرية، 2005.

37) محمد، علي قطب. موقف الشريعة الإسلامية من جرائم الأخلاق عبر الإنترنت. السعودية: الأكاديمية الملكية للشرطة، د.ت.

38) مدثر النور، أحمد. شرح كيفية التسجيل في موقع الفيس بوك. السودان: جامعة جوبا، كلية دراسات الحاسب الآلي – تقنية المعلومات،2011.

39) مركز الدراسات والبحوث. الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2003.

40) مركز المحتسب للاستشارات، دور مواقع التواصل الاجتماعي في الاحتساب – تويتر نموذجاً.ط1. الرياض: دار المحتسب للنشر والتوزيع، 2017.

41) مركز هردو. ملاحقة النشطاء ما بين الرقابة الإلكترونية، وتهمة إهانة الرئيس. القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2017.

42) مصطفى الصيفي، عبد الفتاح وآخرون. الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات. ط1.الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

43) موسى البداينة، ذياب. الشباب والإنترنت والمخدرات.ط1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

44) هيئة تنظيم الاتصالات. ملخص بيان الحقوق والمسؤوليات بتاريخ 11 ديسمبر 2012 ، وسياسة استخدام البيانات بتاريخ 11 ديسمبر 2012 وتوجيهات خدمة فيسبوك. 2012. الامارات العربية المتحدة: هيئة تنظيم الاتصالات.

3- قائمة الرسائل والأطروحات:

1) ابراهيم محمد الأشرم، رضا. التأثير الاجتماعي لوسائل التواصل الاجتماعي لدى الشباب الجامعي. ورقة مقدمة لمؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي-التطبيقات والاشكالات المنهجية-11/10 مارس 2015، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. المملكة العربية السعودية.

2) أحمد شناوي ومحمد، سامي، خليل عباس. استخدام شبكة التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين . مجلة جامعة، العدد02، المجلد 18، (2014).

3) أحمد عوين، زينب. "جريمة الاحتيال الإلكتروني– دراسة مقارنة–". رسالة ماجستير في القانون العام. كلية الحقوق في جامعة النهرين.العراق، 2014.

4) أحمد مسعود، مريم. "آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم 04/09". رسالة ماجستير في القانون الجنائي كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر، 2013.

5) إعزان، أمين. تطور التشريع السيبراني بالمملكة المغربية تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. ورقة مقدمة لـ ندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية للإقامة مجتمع معرفة مستدام في المنطقة العربية، 19/20 ديسمبر 2012، بيروت.

6) أمانة الامم المتحدة. التطورات الأخيرة في استخدام العلم والتكنولوجيا من جانب المجرمين والسلطات المختصة في مكافحة الجريمة، بما في ذلك الجرائم الحاسوبية. ورقة مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، سلفادور 12–19 أفريل 2010، البرازيل، 2010.

7) أمين الفقهاء، قيس. " دور شبكات التواصل الاجتماعي في الترويج للفكر المتطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية". رسالة ماجستير في الإعلام. جامعة الشرق الأوسط.الأردن، 2016.

8) بكايري، ابراهيم. "الجريمة المعلوماتية". مجلة الشرطة، العدد 102. الجزائر(فيفري 2012).

9) بن الحمد بيت المال، حمزة. الإعلام ودوره في التوعية بالجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ورقة مقدمة لملتقى الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية–عمان–. 2014، المملكة الأردنية الهاشمية.

10) بن عبدربه، آمنة. "الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003 حصيلة وآفاق". رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام قسم علوم الإعلام والاتصال. الجزائر، 2006.

11) بن علي الطيار، فهد. "شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى–تويتر نموذجاً– دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الملك سعود". المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، العدد61، المجلد31 ، الرياض، (2014).

12) بوالماين، نجيب. "الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية". أطروحة دكتوراه دولة شعبة علم اجتماع التنمية. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر، 2008.

13) بودربالة، عبد القادر. "تحديات الخصوصية عبر الفايسبوك: المستخدمون بين حماية الحياة الخاصة وحرية عرض الذات". مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد27، ديسمبر 2016.

14) تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن الإطار القانوني لحماية الأطفال من مخاطر الشبكة المعلوماتية ووسائل تقنية المعلومات وبخاصة الجرائم الإلكترونية "إطار قانوني إقليمي بشأن حماية الأطفال على الإنترنت: دليل للمنطقة العربية"، 2015.

15) حاج بشير، جيدور."أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الدمقراطي في الدول العربية : دراسة مقارنة". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر –بسكرة–. الجزائر، 2017.

16) حامد مصطفى، خالد. "المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي". مجلة رؤى استراتيجية، عجمان، (2013).

17) حفصي، عباس. "جرائم التزوير الإلكترونية– دراسة مقارنة–". أطروحة دكتوراه في الشريعة والقانون. جامعة وهرن01. الجزائر، 2015.

18) حقاص صونية ."حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري". رسالة ماجستير في المعلومات الالكترونية الافتراضية واستراتيجية البحث عن المعلومات. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة منتوري– قسنطينة الجزائر، 2012.

19) حمدان الرواشده، سامي. "الأدلة المتحصلة من مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في الإثبات الجنائي: دراسة في القانونين الإنجليزي والأمريكي". المجلة الدولية للقانون، العدد 14، (2017).

20) حنان، بنت شعشوع الشهري. " أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية–الفيس بوك وتويتر نموذجا–دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة–".رسالة ماجستير في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الملك عبد العزيز. المملكة العربية السعودية، 2013.

21) خلايفية، نصيرة. "التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين". اطروحة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي. جامعة منتوري – قسنطينة. الجزائر، 2012.

22) الخيشني، صباح. دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز ديمقراطية الاتصال في اليمن، ورقة مقدمة للملتقى الدولي: شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة دروس من العالم العربي. 2015، تونس.

23) دحمان صبايحية، خديجة. "جرائم السرقة والاحتيال عبر الانترنت دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الجزائري". رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية تخصُّص شريعة وقانون. كلية العلوم الإسلامية قسم الشَّريعة.جامعة الجزائر.الجزائر، 2013.

24) دغش العجمي، عبد الله. "المشكلات القانونية للجرائم الالكترونية –دراسة مقارنة–". رسالة ماجستير في القانون العام. جامعة الشرق الأوسط، 2014.

25) رجب العبد سكر، ماجد. "التواصل الاجتماعي أنواعه – ضوابطه – آثاره – ومعوقاته– دراسة قرآنية موضوعية–" . رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن.الجامعة الاسلامية–غزة–.فلسطين، 2011.

26) سكولمان، كريستينا. الإجراءات الوقائية والتعاون الدولي لمحاربة الجريمة الإلكترونية. ورقة مقدمة لأعمال الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، 20/19 جوان 2008، المملكة المغربية.

27) سليمان الخوالدة، محمد. "جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع الكتروني أو نظام معلومات وفق التشريع الاردني –دراسة مقارنة–".رسالة ماجستير في القانون العام. الجامعة الأردنية، 2012.

28) سمير طاهر الحجامي، انسام. "جريمتي القذف والسب عن طريق الانترنت". مجلة رسالة الحقوق، العدد الثاني، (2015).

29) الشريف، سامح. "اختراق الحسابات الرسمية ... صراع بين الهاكرز وأمن المعلومات". مجلة التنمية الادارية، العدد 134، (مارس2017).

30) الشلالدة محمد فهاد، وربعي أمين. عبد الفتاح، الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية القانون بجامعة جرش حول الجرائم الإلكترونية، 7/5 ماي 2015، فلسطين، 2015.

31) صافة، أمينة. "آثار استعمال التكنولوجيات الحديثة على أفراد الأسرة الجزائرية – دارسة للتأثيرات النفسية والاجتماعية والأخلاقية والصحية لاستعمال الأنترنت على أبناء الأسرة الجزائرية نموذجا –دارسة على عينة مراهقين مستخدمين للأنترنت بمدينة

أم البواقي – الجزائر"-. أطروحة دكتوراه علوم في علم النفس الأسري. جامعة وهران02.الجزائر، 2016.

32) صغير، يوسف."الجريمة المرتكبة عبر الأنترنت". رسالة ماجستير في القانون الدولي للأعمال. جامعة مولود معمري- تيزي وزو. الجزائر، 2013.

33) طايل البشابشة، وسام."دوافع استخدام طلبة الجامعات الأردنية لمواقع التواصل الاجتماعي واشباعاتها(فيس بوك وتويتر)- دارسة على طلبة الجامعة الأردنية وجامعة البتراء أنموذجا-". رسالة ماجستير في الصحافة والاعلام. جامعة البتراء. الأردن، 2013.

34) عايد، كمال. "تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتأثيراتها على قيم المجتمع الجزائري- الشباب الجامعي لتلمسان أنموذجا-". أطروحة دكتوراه في علم اجتماع الاتصال. جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان-. الجزائر، 2017.

35) عبد الرحيم، وهيبة."دراسة جريمة غسيل الأموال عبر القنوات الإلكترونية". مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد19، المجلد الأول، (أوت 2014).

36) عبد العزيز فهمي، دينا. المسئولية الجنائية الناشئة عن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع" القانون والإعلام".2017، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر.

37) عدنان، سوزان." انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت-دراسة مقارنة-". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثالث، المجلد29، جامعة دمشق، 2013.

38) عكور، سومية. الجرائم المعلوماتية وطرق مواجهته: قراءة في المشهد القانوني الأمني. ورقة مقدمة للملتقى العلمي (الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية الدولية)، من 2-4 سبتمبر 2013، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.

39) العلوي، شوقي. الشبكات الاجتماعية والمشاركة السياسية تجربة «أوباما 2008»نموذجا. ورقة مقدمة للملتقى الدولي: شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة دروس من العالم العربي. 2015، تونس.

40) على محمد النجار، عبير. "جرائم الحاسب الآلي في الفقه الاسلامي". رسالة ماجستير في الفقه المقارن. كلية الشريعة والقانون. الجامعة الاسلامية–غزة–.فلسطين، 2009.

41) علي عبد الله الصفو، نوفل. "جريمة انشاء موقع أو نشر معلومات مخلة بالآداب العامة بوسائل تقنية المعلومات (دراسة مقارنة). المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية"، العدد الثالث، يناير 2015.

42) العمار، خالد. " إدمان الشبكة المعلوماتية(الإنترنت) وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة دمشق –فرع درعا–"، مجلة جامعة دمشق ، العدد الأول، المجلد30، 2014.

43) عمر محمد كتانة، دعاء. "وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة – دراسة فقهية–".رسالة ماجستير في الفقه والتشريع. جامعة النجاح الوطنية– نابلس–. فلسطين، 2015.

44) غازي المدني، أسامة. "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات السعودية– جامعة أم القرى نموذجاً –". مجلة الآداب العلوم الاجتماعية، العدد02، المجلد 03، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، (2016).

45) غريب، حكيم. مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: الرهانات والاستراتيجيات. ورقة مقدمة للندوة النقاشية العلمية الدولية حول: عولمة الاعلام السياسي وتحديات الأمن القومي للدول النامية.11 أفريل 2017، الجزائر.

46) قصعة، خديجة. " تفعيل آليات الحماية القانونية للحد من انتشار الجريمة الإلكترونية في العالم والجزائر". مجلة تاريخ العلوم. العدد السادس.

47) ماهر السنباطي، إيهاب.الجرائم الإلكترونية(الجرائم السيبيرية) قضية جديدة أم فئة مختلفة؟ التناغم القانوني هو السبيل الوحيد. ورقة مقدمة لأعمال الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر.20/19 جوان 2008، المملكة المغربية.

48) محسن كاظم، فاضل. دور وسائل التواصل الاجتماعي في التبادل الإخباري بين طلبة الجامعات العمانيّة. ورقة مقدمة للملتقى الدولي: شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة دروس من العالم العربي. 2015، تونس.

49) محمد الالفي، محمد. ورقة علمية حول: دور اعلام مواقع التواصل الاجتماعي في ادارة الازمات الامنية.د.ت.

50) محمد سيد أحمد عامر، محمد. المسؤولية الجنائية عن ترويج الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي –دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري والنظام السعودي–. ورقة مقدمة لمؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي التطبيقات والإشكاليات المنهجية. 10–11 مارس2015، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

51) مديرية تكنولوجيا المعلومات. ورقة بحثية عن المديرية العامة الاتصالات والمعلوماتية: قسم نظم المعلومات، شعبة امنية المعلومات. العراق.

52) مصطفى بشير بابكر، هويدا. "مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتنشئة الأطفال الجانحين" رسالة ماجستير في علم النفس الجنائي. جامعة الرباط الوطني. السودان، 2015.

53) المطردي، مفتاح بوبكر.الجريمة الالكترونية والتغلب على تحدياتها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية بجمهورية السودان المنعقد في 23-25 / 9 / 2012.

54) نبيه المهدي محمد، هشام. " أثر أدوات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب"، ورقة مقدمة لورشة عمل وطنية. اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة. ديسمبر 2015، جامعة القاهرة، مصر ،2015.

55) نريمان نومار، مريم. "استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية دراسة عينة من مستخدمي موقع الفايسبوك في الجزائر". رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الحاج لخضر– باتنة-. الجزائر، 2012.

56) يعقوب خليل ابو يعقوب، شدان. "أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية". رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية. جامعة النجاح الوطنية بنابلس. فلسطين،2015.

4- قائمة المجلات، المؤتمرات والمنشورات العلمية:

1) ابراهيم محمد الأشرم، رضا. التأثير الاجتماعي لوسائل التواصل الاجتماعي لدى الشباب الجامعي. ورقة مقدمة لمؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي-التطبيقات والاشكالات المنهجية-11/10 مارس 2015، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. المملكة العربية السعودية.

2) أحمد شناوي ومحمد، سامي، خليل عباس. استخدام شبكة التواصل الاجتماعي(الفيس بوك) وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين . مجلة جامعة، العدد02، المجلد 18، (2014).

3) الأحمدي الطبيلي، طارق. الجرائم الإلكترونية عبر الاعلام الإلكتروني. ورقة مقدمة للندوة علمية عن " العلام الأمني الاكتروني".16/14ماي2012، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية مركز الدراسات والبحوث المملكة العربية السعودية.

4) إعزان، أمين. تطور التشريع السيبراني بالمملكة المغربية تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. ورقة مقدمة لـ ندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية للإقامة مجتمع معرفة مستدام في المنطقة العربية، 19/20 ديسمبر 2012، بيروت.

5) أمانة الامم المتحدة. التطورات الأخيرة في استخدام العلم والتكنولوجيا من جانب المجرمين والسلطات المختصة في مكافحة الجريمة، بما في ذلك الجرائم الحاسوبية. ورقة مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، سلفادور 12-19 أفريل 2010، البرازيل، 2010.

6) بكايري، ابراهيم. "الجريمة المعلوماتية". مجلة الشرطة، العدد 102. الجزائر(فيفري 2012).

7) بلخيري، عبد الغني . إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي. الجزائر: قيادة الدرك الوطني القيادة الجهوية السادسة للدرك الوطني بتمنراست، المخبر الجهوي للأدلة الجنائية، أفريل2017.

8) بن الحمد بيت المال، حمزة. الإعلام ودوره في التوعية بالجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ورقة مقدمة لملتقى الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية-عمان-. 2014، المملكة الأردنية الهاشمية.

9) بن علي زريقات، مراد. العوامل الاجتماعية للانحراف قراءة سوسيولوجية. ورقة مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير.2007، جامعة الطفيلة التقنية – الأردن،2007.

10) بودربالة، عبد القادر. "تحديات الخصوصية عبر الفايسبوك: المستخدمون بين حماية الحياة الخاصة وحرية عرض الذات". مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد27، ديسمبر 2016.

11) بونعارة، ياسمينة. الجريمة الإلكترونية. الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، د.ت.

12) تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن الإطار القانوني لحماية الأطفال من مخاطر الشبكة المعلوماتية ووسائل تقنية المعلومات وبخاصة الجرائم الإلكترونية "إطار قانوني إقليمي بشأن حماية الأطفال على الإنترنت: دليل للمنطقة العربية"، 2015.

13) حامد مصطفى، خالد. "المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي". مجلة رؤى استراتيجية، عجمان، (2013).

14) حلمي عابدين، مصطفى. "الجريمة المستحدثة ومعالمها (الجرائم الالكترونية)". مجلة العدل، العدد 24، السنة العاشرة.

15) حمدان الرواشده، سامي. "الأدلة المتحصلة من مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في الإثبات الجنائي: دراسة في القانونين الإنجليزي والأمريكي". المجلة الدولية للقانون، العدد 14، (2017).

16) الخيشني، صباح. دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز ديمقراطية الاتصال في اليمن، ورقة مقدمة للملتقى الدولي: شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة دروس من العالم العربي. 2015، تونس.

17) رجب العبد سكر، ماجد. "التواصل الاجتماعي أنواعه – ضوابطه – آثاره – ومعوقاته– دراسة قرآنية موضوعية–" . رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن.الجامعة الاسلامية–غزة–.فلسطين، 2011.

18) سكولمان، كريستينا. الإجراءات الوقائية والتعاون الدولي لمحاربة الجريمة الإلكترونية. ورقة مقدمة لأعمال الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، 20/19 جوان 2008، المملكة المغربية.

19) سمير طاهر الحجامي، انسام. "جريمتي القذف والسب عن طريق الانترنت". مجلة رسالة الحقوق، العدد الثاني، (2015).

20) الشريف، سامح. "اختراق الحسابات الرسمية ... صراع بين الهاكرز وأمن المعلومات". مجلة التنمية الادارية، العدد 134، (مارس2017).

21) الشلالدة محمد فهاد، وربعي أمين. عبد الفتاح، الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية القانون بجامعة جرش حول الجرائم الإلكترونية، 7/5 ماي 2015، فلسطين، 2015.

22) عبد الرحيم، وهيبة."دراسة جريمة غسيل الأموال عبر القنوات الإلكترونية". مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد19، المجلد الأول، (أوت 2014).

23) عبد العزيز فهمي، دينا. المسئولية الجنائية الناشئة عن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع" القانون والإعلام".2017، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر.

24) عبد العزيز فهمي، دينا.المسئولية الجنائية الناشئة عن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع القانون والإعلام. 23-24 أفريل 2017، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر، 2017.

25) عبد الله محسن، سيناء. المواجهة التشريعية للجرائم المتصلة بالكمبيوتر في ضوء التشريعات الدولية والوطنية. ورقة مقدمة لأعمال الندوة الإقليمية حول: الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، 19-20 جوان 2007، المملكة المغربية.

26) عبد النبي الشكري، عادل يوسف."الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية". مجلة الجريمة المعلوماتية، العدد السابع، جامعة الكوفة / كلية القانون، (2008).

27) عدنان، سوزان." انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت–دراسة مقارنة–". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثالث، المجلد29، جامعة دمشق، 2013.

28) عكور، سومية. الجرائم المعلوماتية وطرق مواجهته: قراءة في المشهد القانوني الأمني. ورقة مقدمة للملتقى العلمي (الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية الدولية)، من 2–4 سبتمبر 2013، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.

29) العلوي، شوقي. الشبكات الاجتماعية والمشاركة السياسية تجربة «أوباما 2008»نموذجا. ورقة مقدمة للملتقى الدولي: شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة دروس من العالم العربي. 2015، تونس.

30) علي عبد الله الصفو، نوفل. "جريمة انشاء موقع أو نشر معلومات مخلة بالآداب العامة بوسائل تقنية المعلومات (دراسة مقارنة). المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية"، العدد الثالث، يناير2015.

31) العمار، خالد. " إدمان الشبكة المعلوماتية(الإنترنت) وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة دمشق –فرع درعا–"، مجلة جامعة دمشق ، العدد الأول، المجلد30، 2014.

32) عوض، السيد. التطور التكنولوجى والجريمة. ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الرابع والثلاثون: قضايا السكان والتنمية. 19– 22 ديسمبر 2004، المركز الديموجرافى – القاهرة–.

33) غازي المدني، أسامة. "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات السعودية- جامعة أم القرى نموذجاً -". مجلة الآداب العلوم الاجتماعية، العدد02، المجلد 03، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، (2016).

34) غريب، حكيم. مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: الرهانات والاستراتيجيات. ورقة مقدمة للندوة النقاشية العلمية الدولية حول: عولمة الاعلام السياسي وتحديات الأمن القومي للدول النامية.11 أفريل 2017، الجزائر.

35) قصعة، خديجة. " تفعيل آليات الحماية القانونية للحد من انتشار الجريمة الإلكترونية في العالم والجزائر". مجلة تاريخ العلوم. العدد السادس.

36) كاظم حمد، أمل."إدمان الأطفال والمراهقين على الانترنت وعلاقته بالانحراف". مجلة العلوم النفسي، جامعة بغداد/ كلية التربية، العدد19.

37) ماهر السنباطي، إيهاب.الجرائم الإلكترونية(الجرائم السيبيرية) قضية جديدة أم فئة مختلفة؟ التناغم القانوني هو السبيل الوحيد. ورقة مقدمة لأعمال الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر.20/19 جوان 2008، المملكة المغربية.

38) محسن كاظم، فاضل. دور وسائل التواصل الاجتماعي في التبادل الإخباري بين طلبة الجامعات العمانيّة. ورقة مقدمة للملتقى الدولي: شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة دروس من العالم العربي. 2015، تونس.

39) محمد الالفي، محمد. ورقة علمية حول: دور اعلام مواقع التواصل الاجتماعي في ادارة الازمات الامنية.د.ت.

40) محمد سيد أحمد عامر، محمد. المسؤولية الجنائية عن ترويج الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي –دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري والنظام السعودي-. ورقة مقدمة لمؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي التطبيقات والإشكاليات المنهجية. 10-11

مارس2015، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

41) مديرية تكنولوجيا المعلومات. ورقة بحثية عن المديرية العامة الاتصالات والمعلوماتية: قسم نظم المعلومات، شعبة امنية المعلومات. العراق.

42) المطردي، مفتاح بوبكر.الجريمة الالكترونية والتغلب على تحدياتها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية بجمهورية السودان المنعقد في 23-25 / 9 / 2012.

43) موسى البداينة، ذياب. الجرائم الالكترونية (المفهوم والأسباب)، ورقة علمية مقدمة للملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية. عمان، 2013.

44) نبيه المهدي محمد، هشام. " أثر أدوات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب"، ورقة مقدمة لورشة عمل وطنية. اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة. ديسمبر 2015، جامعة القاهرة، مصر،2015.

45) نوري سعدون، عبد الله. "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي". مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، (2011).

46) هيومن رايتس ووتش*." قانون جرائم المعلوماتية العراقي قانون سيئ الصياغة وعقوبات غاشمة تخرق الحق في إجراءات التقاضي السليمة وتنتهك حرية التعبير". يوليو /تموز2012 .

5- قائمة المصادر الاكترونية:

01) شاكر فراج العسبلي، منى. تأثير الجريمة الإلكترونية على النواحي الاقتصادية، موقع كلية التجارة، جامعة الأزهر، نشر فى 22 سبتمبر 2011 منقول من:

http://kenanaonline.Com/users/ahmedkordy/posts/320920 يوم 2018/07/13 على الساعة 18:58.

02) منقول من موقع وزارة الداخلية: وزارة-الداخلية-تحذر-المواطنين-والمقيمين-من-الوقوع-ضحايا-لعمليات-النصب-والاحتيال-الإلكتروني/

http://www.qna.org.qa/News/14081902160041 الجزائر، يوم 2018/07/13 على الساعة 22:42.

03) منقول من الموقع؛جرائم-الانترنت-الوجه-القبيح-للتكنولوجيا/

https://elhanem.wordpress.com يوم 2018/07/13 على الساعة 21:39.

04) منقول من الموقع:

http://www.essalamonline.com/ara/permalink/32212.html يوم 2018/07/13، على الساعة 21:48.

6- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1) Monique ouassa kouara,boni florent tasso, la cybercriminalité au bénin : une étude sociologique à partir des usages intelligents des Technologies de l'Information et de Communication ,n 15/2B, Binin, 2014.

2) Rekha Pahuja, IMPACT OF SOCIAL NETWORKING ON CYBER CRIMES : A STUDY, international journal of multidisciplinary research, India, Issue 4, April 2018.

3) Romain Boos, La lutte contre la cybercriminalité au regard de l'action des Etat, dirigée par Delphine Brach-thil, Faculté Sciences Economiques et Géstion, Université de Larraine.2014.

4) Tariq rahim soomro, Mumtaz Hussain, Social Media-Related Cybercrimes and Techniques for Their Prevention, College of Computer Science & Information Systems, Institute of Business Management, Karachi, Pakistan, riga technical university, 2019.

قائمة الملاحق

جامـــــــــــــــعة وهران02

كـــــــــــلية العلـــــــــوم الإنسانيـــــــة والاجـــــــــتماعية

قـــــــــسم العـــــــــلوم الاجتـــــــــــماعـية

تخصص سوسيولوجية الاجرام.

الجريمة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي
–الفايسبوك أنموذجا–

بحث ميداني على موقع فايسبوك

إعداد الطالبة:

♦ سلامي لخضر.

إشراف :

أ.براني كلثوم

ملاحظة: لن تستعمل معلوماتك إلا لغرض علمي بحت، لذا نرجو منك أن تملأ هذه الاستمارة بكل أمان، دقة وموضوعية، وفي الأخير تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

السنة الجامعية 2018- 2019

المحور الأول: بيانات عامة.

أ/ البيانات الشخصية:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: أقل من 20سنة ☐ من 20إلى 40سنة ☐ من 40إلى 60 سنة ☐ أكثر من 60 سنة ☐

3- المستوى الدراسي: أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ يقرأ ويكتب ☐

4- موظف ☐ أعمال حرة ☐ عاطل عن العمل ☐

5- أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐

المحور الثاني: تتخذ جرائم الكترونية منتشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أشكالا عديدة، تتمثل أساسا في (الاحتيال والابتزاز، التشهير، القرصنة، السب والشتم، وارسال محتوى غير لائق).

6- عند استخدامك للفايسبوك هل تعرضت للاعتداء والمضايقة من طرف الاخرين؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم أكمل:

ما نوع الاعتداءات أو المضايقة التي تتعرض لها أذكرها؟.....

7- هناك العديد من الجرائم تحدث عبر الفايسبوك؟ موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

غير موافق بشدة ☐

8- في رأيك ما هي أهم الجرائم المنتشرة عبر الفايسبوك بالترتيب؟ أعط رقم لكل جريمة حسب الانتشار:

الابتزاز والاحتيال ☐ التشهير ☐ القرصنة ☐ السب والشتم ☐

9- جرائم أخرى، أذكرها.....

المحور الثالث: لطبيعة وخصاص الجرائم الإلكترونية أثر كبير في مدى انتشارها وصعوبة الكشف عنها.

10- سهولة الوصول لمعلومات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك) يساهم في انتشار الجرائم الإلكترونية عبرها؟ موافق بشدة ☐موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

11- اتساع رقعة الفضاء الافتراضي يعطي نوعا من الأمان للممارسة الفعل الاجرامي عبر موقع فايسبوك؟

وافق بشدة ☐موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

12- هل عدم توفر اثار مادية للجرائم الإلكترونية يشجع المنحرفين على ارتكابها؟ نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

13- عالمية الجريمة الإلكترونية وتخطيها للحدود التقليدية للدول يجعل من الصعب الكشف عن مرتكبيها؟

موافق بشدة ☐موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

14- حاليا، هل ترى أن أجهزة الأمن قادرة على السيطرة على الجرائم الإلكترونية؟ نعم☐ لا ☐

إذا كان جوابك لا في رأيك ما هو السبب الرئيسي الذي يجعل من الصعب السيطرة على الجرائم الإلكترونية حاليا؟

.....

المحور الرابع: يلعب سلوك الضحايا عبر مواقع التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في ارتكاب الجريمة ضدهم.

15- هل تنشر معلوماتك الشخصية على موقع فايسبوك للعامة؟ نعم ☐ لا☐

16- ما مدى اهتمامك بمبادئ الحماية لاستخدام موقع الفايسبوك؟ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

17- هل حدث أن منحت الثقة عبر الفايسبوك لشخص ما واعطيته بعض خصوصياتك (صور، معلومات...الخ) ثم الحق بك الضرر؟ نعم ☐ لا ☐

18- غالبا تتلقى مضايقات أكثر من أشخاص لك معهم علاقة سابقة عبر موقع فايسبوك؟ نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

19- أتلقى ضررا (مضايقات، سم وشتم، تهديدات..الخ) عبر الفايسبوك من: أناس أعرفهم ☐

أناس لا أعرفهم ☐ لا أتلقى أي ضرر ☐

20- أغلب ضحايا الجريمة عبر الفايسبوك لهم علاقة سابقة مع من اعتدوا عليهم؟ موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

21- عادة لا أبلغ عمن أساء إلى عبر الفايسبوك لأني اخاف من فضح خصوصياتي؟ نعم ☐ لا ☐

22- حياتي الخاصة أهم من متابعة المعتدين قضائيا؟ نعم ☐ لا ☐

23- لا أبلغ عمن أساء إلي فقد يكون لذلك البلاغ عواقب وخيمة علي؟ موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

في أغلب الأحيان يتعامل ضحايا الجريمة الالكترونية عبر الفايسبوك ازاء الاعتداء ضدهم بالتستر والكتمان.

24- كيف تكون ردة فعلك اتجاه من يسيئون إليك في الفايسبوك؟ أتجاهل الأمر وأكتمه ☐ أبلغ الشرطة ☐ أكتفي بتبليغ أحدهم ☐ إجراء آخر: أذكرة:.....

25- هل ترى أن مسألة الاعتداء والاساءة عبر الفايسبوك أمر يستدعي تبليغ الجهات القضائية؟ نعم ☐ لا ☐

26- أفضل لمعالجة مشكلة الإساءة عبر الفايسبوك بتبليغ الجهات المعنية وعدم التستر عليها؟ موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐